



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



عمران
علیه السلام

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

الأردن الفقهيّة في شرح
المعجزة الفشقيّة

الجزء الأول

كتاب

الإجتihad و التقليد و الطهارة



أية الله الفيض ماجد الشكستاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ

نویسنده:

ماجد کاظمی

ناشر چاپی:

دار الہدی

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانہ ای قائمیہ اصفہان

فهرست

٥	فهرست
٨	الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقيہ المجلد ١
٨	اشارہ
٨	اشارہ
١٥	المقدمہ
١٩	كتاب الاجتهاد و التقليد
١٩	اشارہ
٢١	شرايط من يعتمد على فتواه
٢٨	التحقيق حول الاجتهاد والتقليد
٢٨	معنى التقليد
٣٠	التحقيق فى معنى التقليد
٤٠	قاعده التسامح واخبار من بلغ
٤٢	التحقيق فى مفاد الاخبار
٤٦	مسائل فى الاجتهاد و التقليد والاحتياط
٥٢	بحث حول الاحتياط
٥٧	مقدمه المؤلف
٥٨	كتاب الطهاره
٥٨	اشاره
٦١	احكام المياه
٦٥	حكم تدافع الماء من العالى الى السافل النجس
٦٥	حكم الماء المشكوك كريتہ
٦٦	وجوه فى مقابل قاعده الطهاره
٦٨	الكر و احكامه
٧١	احكام الماء القليل

٧٢	ماء البئر و احكامه
٧٩	الجواب عن هذه الاستدلالات
٩١	فروع:
٩٢	حكم تغير ماء البئر
٩٤	استحباب النزح عند عدم التغير
٩٥	منزوحات البئر
١١٢	حكم تغير ماء البئر
١١٤	(مسائل) احكام الماء المضاف
١٢٤	الشفاء في سؤر المؤمن
١٢٤	النجاسات
١٢٧	طهاره بول وخرء الحيوان المشكوك بكونه ذا نفس سائله
١٣٠	نجاسه طبيعى الدم
١٣٢	طهاره الدم الموجود فى البيضة
١٣٢	عدم وجوب الاستعلام والفحص فى الشبهات الموضوعيه
١٣٣	طهاره الدم المتخلف فى الذبيحه
١٥٠	طهاره اهل الكتاب
١٧٠	حكم العصير العنبي اذا غلى
١٧١	حكم العصير الزبيبي
١٧٨	عرق الابل الجلاله و حكم غيرها
١٨٠	عرق الجنب من الحرام
١٨٢	حكم المايح المتغير بالنجاسه
١٨٧	المايح المتنجس اذا لم تغيّره النجاسه
١٩٢	أدلّه عدم تنجيس المتنجس مضافا لما سبق
١٩٧	بعض أحكام النجاسه
٢٠٤	وسائل اثبات النجاسه
٢٠٨	احكام الطهاره و الصلاه

٢٢٢	ثوب المربيه
٢٢٢	ملا تتم فيه الصلاه
٢٢٤	استثناء بول الرضيع
٢٣٢	حكم الغساله
٢٣٤	حكم الماء المستعمل
٢٤٠	(الرابعه)
٢٤٠	(المطهرات عشره)
٢٥٥	التبعيه والغيبه والاستبراء
٢٦٢	(فهنا فصول ثلاثه)
٢٦٢	(الاول)
٢٦٢	(فى الوضوء)
٢٦٢	موجبات الوضوء
٢٦٢	حكم ما يخرج من الدبر كالقرع
٢٦٣	حكم مس باطن الاحليل والدبر
٢٦٩	كيفية الوضوء
٢٧٣	شروط الوضوء
٢٩٥	مستحبات الوضوء
٣٠٤	احكام الشك
٣١٤	(مسائل)
٣١٤	احكام التخلي
٣٣١	فصل فى احكام الجباثر
٣٥٥	فصل فى دائم الحدث
٣٦٤	الفهرس
٣٦٩	درباره مركز

سرشناسه : كاظمى، ماجد، محقق

عنوان و نام پديدآور : الدرر الفقيهه فى شرح اللمعه الدمشقيه / تاليف ماجد الكاظمى. الشارح

مشخصات نشر : قم: دارالهدى، ١٣٩٤. ١٤٣٧ هـ _ ق

مشخصات ظاهرى : ١٢٤ ص.

٨ - ٤١٦ - ٤٩٧ - ٩٦٤ - ٩٧٨ (دوره)

وضيقت فهرست نويسى : برون سپارى.

يادداشت : عربى.

يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس.

٥٨٢ ص، عربى.

الفهرسه طبق نظام فيبا

الموضوع: الشهيد الاول, محمد بن مكى، ٧٣٤ - ٧٨٦ ق. اللمعه الدمشقيه - النقد و التفسير.

الموضوع: الفقه الجعفرى القرن ٨ ق.

التعريف الاضافى: الشهيد الاول, محمد بن مكى، ٧٣٤ - ٧٨٦ ق. اللمعه الدمشقيه - الشرح.

الايداع فى المكتبه الوطنيه:

١٣٩٤، ٨٠٤٢٢٣ ل ٩ ش / ٣ / ١٨٢ BP

٣٨٦٧٧٢١ - ٢٩٧ / ٣٤٢

ص: ١

الدرر الفقهيہ

فی ش—————رح

اللمعہ الدمشقیہ

کتاب

الاجتہاد والتقلید والطہارہ

الجزء الاول

ایہ اللہ الشیخ ماجد کاظمی

نبذه من حياه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلوه و السلام على اشرف الخلائق محمد و على آله الاطهار.

و بعد: آيه الله الشيخ ماجد الكاظمى دام ظله من عائله معروفه فى الكاظميه المقدسه و هى عائله الحاج عيسى الخزعلى و هو الجد الاعلى و بالتحديد الجد الثالث لسماحته و عرف اكثر من واحد من اولاده فى الكاظميه بالدباغ لامتهانهم مهنة الدباغ فى هذه المدينه المقدسه و لا يخفى ان قبيله الخزاعل فى العراق مركزها الفرات الاوسط و كان لها حكمه فى هذه المنطقه لفته طويله من الزمن امتدت الى زمان سقوط الدوله العثمانيه و كان لهذه الحكمه معارك مع سلطان مراد العثماني و هى معروفه بولائها لاهل البيت عليهم السلام و بالجهد ضد الوهابيه الخبيثاء اللعناء عليهم لعنه الله تعالى حينما هجموا على النجف الاشرف و ضد الانكليز حينما دخلوا العراق سنه ١٩١٨ ميلاديه.

آيه الله الشيخ ماجد الكاظمى دام ظله ترعرع فى عائله دينيه مجاهده فقد كان والده الكريم الحاج عبد الحسين مجيد احمد عبد الرزاق عيسى الدباغ احد الامرین بالمعروف و الناهين عن المنكر فى مدينه الكاظميه المقدسه مع جمله من اصدقائه و كان من المدافعين عن العلماء المجاهدين و كان سماحته من التلامذه البارزين فى المدارس الحكوميه من بين تلاميذ المدرسه، ناشطاً فى تبليغ الرساله

ص: ٣

الالهيه مجيباً على شبهات المنحرفين من البعثيين و الشيوعيين الذين خلقتهم الدوائر الاستعماريه البريطانيه افكاً و زوراً في بلاد الاسلام و قد تحمل الاذى و الشده من قبل البعثيين في متوسطه الفرزدق و ثانويه الشعب في الكاظميه المقدسه فكان محارباً من قبلهم بحيث يخاف الآخرون من الاتصال به في داخل المدرسه .

و لا يخفى ان للكاظميه المقدسه حوزة عريقه لها رجالها و علماءها لكنها آلت الى الافول في زمن البعثيين نتيجة الضغوطات و الارهاب ضد الدين و علمائه فلم يبق منها الا حوزة السيد المرتضى عليه الرحمه جنب مرقد الشريف برعايه آيه الله الشيخ حامد الواعظي، فدخل سماحته في هذه الحوزه لدراسه المقدمات و السطوح و من جمله تلاميذ هذه الحوزه الشهيد السيد عدنان الحجازي و الشهيد الشيخ عزيز الكاظمي و غيرهم الذين استشهدوا على يد العدو البعثي.

و لسماحته تاريخ جهادي قديم و قد صدر حكم الاعدام عليه غيايبا في محكمه الثورة لاجل نشاطه السياسي و بالتعاون مع المجاهدين في مواجهه مخططات البعثيين ضد الاسلام و لذا اعتقل كثير من اصدقائه و زملائه و منهم اخوه الشهيد بشير و الشهيد السيد رياض شبر نجل الاستاذ حسن شبر احد قيادات حزب الدعوة الاسلاميه . و استشهد ثلاثه من تلاميذه في الكاظميه و هم الشهيد ليث قاسم و الشهيد نضال بنانه و الشهيد حيدر ... و كان سماحه الشيخ آنذاك يوزع المنشورات و البيانات ضد حكومه صدام الطاغيه و من قبله البكر المجرم و بعد انتصار الثورة الاسلاميه في ايران انتقل سماحته الى ايران لمواصله العمل الجهادي

فانضم الى معسكر الشهيد الصدر فى الاهواز فى بدايه تاسيسه و فى الفتره الاخيرہ كان احد المسؤولين فى فيلق بدر- الجنوب.

اساتذته:

ايه الله العظمى السيد ابو القاسم الخوئى و ايه الله العظمى السيد عبد الاعلى السبزوارى و ايه الله السيد نصر الله المستنبط و ايه الله السيد كاظم الحائرى و ايه الله السيد حسين الشاهرودى و ايه الله الشيخ عبد الحسين الخالصى و ايه الله الشيخ حامد الواعظى و ايه الله الشهيد السيد عبد الصاحب الحكيم و حضر دروس تفسير ايه الله الشهيد محمد باقر الصدر و غيرهم من العلماء قدس الله اسرارهم .

وهو احد اساتذہ الحوزہ العلميه و على مستوى سطوحها العاليه و دروس الخارج و كان سماحته دام ظله مهتما شديدا للاهتمام باصدار المنشورات الثقافيه للدفاع عن العقيدہ و الفكر من دنس الاوهام و الاباطيل التى حاول ترسيخها المنحرفون فى جسد الامه الاسلاميه و قد اصدر سماحته اول جريده باللغه العربيه فى مدينه الاهواز باسم صوت الجوادين عليهما السلام صدرت من الحسينيه الكاظميه .

و ايضا كتب سماحته دام ظله مقالات متعدده فى مجله عربيه لحرس الثوره الاسلاميه فى الاهواز.

و ايضا كان سماحته من المشيدين للبرنامج الاذاعى المستمر آنذاك من راديو الاهواز و عبادان حول المناسبات الدينيه.

ص: ٥

كما و يشرف على مجله مدرسه اهل البيت عليهم السلام و له تاليفات كثيره فى مختلف المجالات فمن جمله ما الفه سماحته من الكتب القيمه و الاسفار النيره و التى هى بجملتها مقتبسه من مشكوه انوار آل النبى الاعظم صلوات الله عليهم هى:

الكتب المطبوعه

الرؤيه الفلسفيه - اسئله حول التوحيد الالهى - اصول المعرفه - الرؤيه الاسلاميه - اصول شناخت و هو كتاب باللغه الفارسيه - بحث فقهى حول النيروز و قد ترجم الى الفارسيه - ترجمه كتاب السنخيه ام العينيه و الاتحاد ام التباين و كتاب آيات العقائد و كتب اخرى - الدرر الفقيهيه و هو كتاب مبسوط حول مدارك الاحكام الشرعيه و قد طبع منه لحد الان ١٤ مجلدا - بحث حول طلب الشفاعه و بطلان التفويض - و تحقيق رجال ابن الغضائرى - و التحقيق والتعليق على كتاب التوحيد الفائق للعلامه البهبهانى - اصدار مجله فصليه و قد صدر منها الى الان ٣٣ عددا...

و درّس سماحه الشيخ فى حوزات متعدده اكثر من ثلاثين عاما و قد تتلمذ على يده مئات من الفضلاء و الخطباء و كثير من الاخوه حضروا دروسه فى الحوزات العلميه فى الكاظميه المقدسه و النجف الاشرف و قم و طهران و اصفهان و الاهواز.

الناشر

ص:٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد و اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و ان الائمه من بعده ائمه و سادة و قادة و منار الهدى من تمسك بهم لحق و من تخلف عنهم غرق اللهم صل على محمد و على ال محمد الطيبين الابرار .

من الملاحظ ان الكتب الدراسيه فى الحوزات العلميه ليس فيها دوره فقهيه استدلاليه فكتاب الروضه البهيه فى شرح اللمعه للشهيد الثانى (قده) ليس بكتاب استدلالى بل هو اشبه بكتاب توضيحي للمسائل الفقيهيه مع ما فيه من ايرادات وتعقيدات لفظيه كما و ان كتاب المكاسب للشيخ الاعظم الانصارى (قده) مع وسعه استدلالاته و عمقها الا انه لا يهتم الا بعده مسائل مع ما فيه من تشكيكات فى كثير من المسائل بحيث يوجب حيره الطالب و تردده.

و عليه فمن الضرورى احياء دوره فقهيه استدلاليه كامله فى الحوزات العلميه متناسبه مع مقتضيات الزمان و بعيده عن التطويلات الزائده التى يمكن الاستغناء عنها .

و مما لا شك فيه ان الفقه الاسلامى الحاضر انما هو امتداد لما سبق فلا ينفصل الحاضر عن الماضى و ان اختلافهم فى الحاضر لا يعدو الا استمراراً لاختلافهم فى

الماضى و من جانب اخر ان اختلافهم فى الحاضر قد لا يؤثر فى استنباط المسأله الفقهيّه و على هذا فالضروره تستدعى ان يطلع الطالب على اختلاف الماضى و ان يلم بالفقه المتصل بعصر الامامه .

كما و ان كثيراً من العلماء يعتمدون المشهور خصوصاً مشهور الشيخ قدس سره فما قبله و قالوا بكاشفيته لرأى المعصوم أو بجابريته للروايه الضعيفه و بذلك تشتد الضروره لمعرفه فقه القدماء و به تنكشف ان كثيراً من الشهرة لا اصل لها بل منشأها فرد تفرد بذاك الرأى و تبعه من جاء بعده غفله عن حقيقه الحال.

كما و من المعلوم انه لا- ضروره للاجتهاد مع وجود النص و حيث هنالك نصوص كافيه فى المقام أى ضروره للبحث عن الوجوه الاعتباريه فى المسأله مع ما فيها من بعد عن الواقع و قد تجر الى ضياع الحقيقه و على اى حال فالمقصود فى هذا الكتاب التعريف بفقه القدماء و ذكر كلماتهم بالمقدار الضرورى و الاعتماد على النصوص المعتمره و بيان المعارض لها مع ذكر الوجه فى حله .

ثم انه: مما يلزم البحث عنه اهميه الرجوع الى مداليل القرآن و استنباط الاحكام الشرعيه منه و عرض الاخبار عليه حتى تتضح دلالتها و ما قيل من ان آيات الاحكام خمس مائه ايه مع ما فيها من مكررات ليس بصحيح بل آيات الاحكام اكثر من ذلك.

و اما العقل فهو حجه مطلقاً لكن كثيراً ما يدعى الحكم العقلى و ليس بثابت بل هو استحسان أو مجرد اعتبار محض أو توهم استلزام و لا تلازم فى البين و

الصحيح ان الحكم العقلي اولاً- لا- يختلف فيه اثنان بل هو مقبول لدى كل العقلاء و كل من يخالفه اما لغفله و عدم انتباهه أو لشبهه عرضت له فخالفه .

ثم ان العقل لا- يحكم ألما فى البديهيات أو البرهانيات و اما ما عداها فليس بحكم عقلي لكن هذا لا يعنى ان نخلط بين قوانين عالم الواقع و بين عالم التشريع و الاعتبار كما حصل ذلك من بعض المتأخرين فى علم الاصول و الفقه و ذلك لان عالم التشريع و الاعتبار تابع للجعل و الاعتبار فلا- يكون محكوما لما هو من مختصات عالم الحقيقه و الواقع و لا دليل على تسريه الثانى على الاول بل الدليل على العكس كما يشهد بذلك الواقع و الوجدان.

ثم انه يمكن تصنيف المسائل الفقيهيه الى ثلاثه اقسام:

١- ما ورد فيها النص ونعبر عنها بالفقه المنصوص.

٢- ما استنبطه العلماء اجتهادا منهم.

٣- ما يرجع الى الاصول العمليه.

اقول: اما القسم الاول فلا- شك ان المتقدمين حيث اطلعهم على مصادر وقرائن لم تصل اليها فهم ادرى منا و اعلم و لا يعنى ذلك اننا يجوز لنا تقليدهم بل لابد لنا من حصول الوثوق الذى هو حجه عقلايه.

و اما القسم الثانى فهم و نحن سواء.

و اما القسم الثالث فلا شك باعلميه المتأخرين من المتقدمين لعدم تبلور الاصول العمليه لديهم بخلاف المتأخرين.

ص: ٩

ولا يخفى ان مباني العلماء مختلفه فى العمل بالاخبار و اهمها مبيان و هما حجيه خبر الثقه و حجيه الخبر الموثوق به و هو المبنى المختار و هو المشهور الذى استقرت عليه سيره العقلاء وقد توخينا فى هذا الكتاب اكتشاف الاخبار الموثوق بها من خلال عمل الاصحاب و غيره و لا نعتمد على خبر الثقه اذا كان معرضا عنه او كان مخالفا للكتاب او السنه القطعيه او للعقل.

هذا وقد اعتمدت فى نقل اقوال المتقدمين على مراجعه كتبهم او كتاب مختلف العلامه (ره) او جواهر الكلام او النجعه فى شرح اللمعه.

و هذا الكتاب الذى بين يديك شرح فقهي استدلالى على كتاب اللمعه الدمشقيه أرجو من الله ان يوفقنى لاتمامه , و قد بدأ المصنف الشهيد السعيد محمد بن مكى العاملى قدس بها بباب الطهاره و لم يكن من عادته الاولين ذكر باب الاجتهاد و التقليد الا انه قدس الله نفسه الزكيه قد كتب فى كتابه الذكرى فى مقدماته عن الاجتهاد و التقليد و ها انا أورد بعض كلامه و اعلق عليه قال قدس سره:

ص: ١٠

«...الاشاره الاولى: يجب التفقه لتوقف معرفه التكليف الواجب عليه ولا يرد الندب و المكروه و المباح على عموم وجوب التفقه لأن امتياز الواجب و الحرام انما يتحقق بمعرفه كل الاحكام اذ التكليف باعتقادها على ما هي عليه، و هو موقوف على معرفتها»(١).

اقول: و لقد اجاد فيما افاد ولا- يتوهم من قوله «اذ التكليف باعتقادها على ما هي عليه» انه لا بد من نيه الوجه و المختار عدم وجوبها لعدم الدليل عليها بل المراد ان امثال التكليف لا يحصل الا بمعرفتها.

قال قدس سره: «و وجوبه كفايه لقوله تعالى { فلو لا نفر من كل فرقه منهم طائفه ليتفقهوا فى الدين } (٢) وللزوم الحرج المنفى بالقرآن العزيز (٣) و عليه اكثر الاماميه و خالف فيه بعض قدمائهم و فقهاء حلب- رحمه الله عليهم- فأوجبوا على العوام الاستدلال و اكتفوا فيه بمعرفه الاجماع الحاصل من مناقشه العلماء عند الحاجة الى الوقائع أو النصوص الظاهره... (٤)- الى- و يدفعه اجماع السلف و الخلف على

ص: ١١

١- الذكري ج/١ ص ٤١ طبع ال البيت

٢- التوبه ؛ ايه ١٢٢

٣- اشاره الى ايه نفى الحرج من سوره الحج ايه ٧٨

٤- الذكري ج/١ ص ٤١

الاستفتاء من غير نكير ولا تعرض لدليل بوجه من الوجوه و ما ذكروه لا يخرج عن التقليد عند التحقيق»(١).

اقول: ومن القدماء السيد المرتضى(٢) ومن فقهاء حلب ابن زهره الحلبي(٣) و هو الظاهر من الكليني و الصدوق و الصحيح ما بيناه مما سيأتي من انه لا دليل على التقليد كحجه تعبدية و انما كل ما هنالك انه قامت السيره على رجوع الجاهل الى العالم و الاكتفاء بكلامه اذا ما اورث الوثوق و هذا لا يعنى جواز التقليد مطلقاً بل اللازم على كل مكلف تحصيل العلم بالاحكام الالهيه و للعلم طريقان و هما الاجتهاد و التقليد المورث للعلم و الاول طريق للمجتهد و الثانى طريق للعامى فيما اذا اوجب له العلم العرفى و قد يحصل للعامى العلم فى المسأله فيما اذا كانت المسأله من الواضحات فى الكتاب و السنه مثل كثير من الاحكام بالنسبه لكل من له اطلاع فى اللغه و الاصول و الاخبار بل قديحصل له العلم باطلاعه على مشهور العلماء و الحاصل ان حال العلم للعامى فى الفروع كحاله فى الاصول فكما يكفى تلك العجوز العلم بالبارى تعالى من خلال مغزلها و ذاك الاعرابى باستدلاله على ان البعره تدل على البعير فكذلك حال الفروع كما سيأتى تفصيل الكلام .

ص: ١٢

١- الذكري ص ٤١

٢- فى جوابات المسائل الرسيه ج/٢ ص ٣٢٠

٣- الغنيه ص ٤٨٦

شروط من يعتمد على فتواه

البحث هنا عن شروط من يعتمد على فتواه و لا علاقته له بشروط الولاية العامه للفقيه الجامع لجميع الشروط من الاجتهاد والايان والعداله وغيرها.

قال قدس سره: «الاشاره الثانيه: يعتبر فى الفقيه امور ثلاثه عشر قد نبه عليها فى مقبول عمر بن حنظله عن الامام الصادق (عليه السلام) ...».

اقول: و قد عدها كالتالى:

«١- الايمان ٢- العداله ٣- العلم بالكتاب ٤- العلم بالسنة ٥- العلم بالاجماع و الخلاف ٦- العلم بالكلام ٧- العلم بالاصول ٨- العلم باللغه و النحو و الصرف و كيفيه الاستدلال ٩- العلم بالناسخ و المنسوخ و المحكم و المتشابه و الظاهر و المؤول و نحوها ... ١٠- العلم بالجرح و التعديل ١١- العلم بمقتضى اللفظ لغه و عرفاً و شرعاً ١٢- ان يعلم من المخاطب اراده المقتضى ان تجرد عن القرينه ١٣- ان يكون حافظاً بمعنى انه اغلب عليه من النسيان لتعذر درك الاحكام من دونه»^(١).

اقول: حيث ان الملا-ك والغرض من التقليد هو تحصيل العلم كما سيأتى فعليه تترتب شروط المفتى واما ما ذكر من المقبوله فهى لا- ربط لها بالتعلم و التقليد هذا و ما ذكره من اكثر الامور ترجع الى تحقق ملكه الاجتهاد فيه و الاخير منها يرجع الى لزوم حصول الوثوق من كلامه و الا فلا يعتمد عليه كما هو بناء السيره .

وتفصيل الكلام فى ما هو المهم من الشروط كالتالى:

ص: ١٣

١- (الاجتهاد) اذ مع عدم الاجتهاد يكون من مصاديق رجوع الجاهل الى مثله فاشترط الاجتهاد في مرجع التقليد مما لا كلام فيه انما الكلام في انه يشترط فيه الاجتهاد المطلق- كما في عبارته السيد اليزدي في عروته- أو يكفي التجزى بناء على امكانه؟

ذهب المصنف الى الثانى فقال: (و الاولى جواز تجزى الاجتهاد لادن الغرض الاطلاع على مأخذ الحكم و ما يعتبر فيه و هو حاصل و يندر و يبعد تعلق غيره به فلا يلتفت اليه(١)).

اقول: وهو يرجع الى ما قلنا و هو الصحيح بناء على ان تحصيل الحكم بالفعل بما يوثق من مداركه اجتهاد و لو قلنا ان الاجتهاد عبارته عن الملكة و قدره على استنباط الحكم الشرعى من الدليل فقديقال بانه لا يتصور فيه التجزى .

قلت: الظاهر تجزى الملكات ايضا والظاهر انه لا- فرق في بناء العقلاء بين المجتهد المطلق و المتجزى في جواز الرجوع فان الميزان كون المفتى عالما كى يكون الرجوع اليه من مصاديق رجوع الجاهل الى العالم.

و لا- يخفى ان الاجتهاد المطلق لا- يلزم استنباط جميع الاحكام بالفعل فان المراد من الاجتهاد المطلق الملكة الثابتة في النفس الموجبه للقدرة على استنباط الاحكام فالميزان حصول الملكة و من البديهي ان الفرق بين الملكة الناقصه و الكامله بلا وجه .

ص: ١٤

١- الذكري ص ٤٢ و ص ٤٣

و أما من حيث الدليل اللفظي، فالظاهر انه ليس فى الادله ما يكون تاما سندا و دلالة كى يعتمد عليه فان حديثى أبى خديجه و ابن حنظله متعرضان لحكم القضاء لا- الافتاء فلاحظ و اما ما عن تفسير العسكرى فهو أيضا ساقط سندا فان استناد التفسير المذكور الى الامام (عليه السلام) أول الكلام نعم من حيث الدلالة لا- بأس به فان الفقيه على الاطلاق لا- يصدق على كل متجزى.

٢- (و ان لا- يقل ضبطه عن المتعارف) بحيث يسلب الوثوق من قوله بمقتضى بناء العقلاء والّا- لو لم يكن مسلوب الوثوق- فالانصاف انه لا- دليل عليه و لا- يفرق فى السيره العقلانيه بين من تعارف ضبطه و من يكون خارجا عن المتعارف بأن يكون ضبطه قليلا نعم ربما يقال: بانصراف الادله اللفظيه عن مثله لكنه على فرض تسليمه بدوى يزول بالتأمل.

٣- الحياه قال قدس سره (و هل يجوز العمل بالروايه عن الميت؟ ظاهر العلماء المنع منه محتجين بأنه لا قول له و لهذا انعقد الاجماع مع خلافه ميتاً و جوزه بعضهم لاطباق الناس على النقل عن العلماء الماضين و لوضع الكتب من المجتهدين و لان كثيراً من الازمنه أو الامكنه تخلو عن المجتهدين و عن التوصل اليهم فلو لم تقبل تلك الروايه لزم العسر المنفى)(١).

اقول: و الصحيح هو الثانى بمعنى تحصيل العلم سواء كان عن طريق الاحياء بالرجوع اليهم مشافهه أم بالرجوع الى كتبهم و ما ذاع من فتاواهم مما تسكن اليه النفس أم كان عن طريق الاموات بالرجوع الى من يحدث عنهم أم بالرجوع الى

ص: ١٥

كتبهم كما ألف الصدوق قدس سره كتابه من لا يحضره الفقيه وقد عرفت نقل المصنف اطباق الناس على ذلك وانه لولاه لزم العسر والجر.

وقيام السيريه ايضاً انما هو بنكته حصول العلم العرفي والانكشاف في المسأله وبما يحصل به الوضوح والثوق والحاصل مما تقدم هو انه: يجب تحصيل العلم على كل مكلف بالاجتهاد والتقليد الموجب للعلم العرفي وحرمة العمل بطريق الاحتياط اذا استلزم التكرار أو ادخال ما ليس في الدين في الدين و لو كان ذلك بعنوان الرجاء وانه لا بد من العلم مقدمه للعمل و يكتفى من العلم ما اكتفت به سيره العقلاء من الرجوع الى ذوى الخبره احياءً و امواتاً .

وتفصيل الكلام انه وقع الخلاف فيما بين الاعلام في اشتراط الحياه في المفتى ابتداء و لا يخفى ان جواز التقليد يحتاج الى الدليل وبدونه لا- يمكن الحكم بالجواز فلو لم يتم دليل على الجواز يكون مقتضى الاصل الاولى عدم الجواز اذ مرجعه الى الشك في جعل الحجيه و مقتضى الاصل عدم جعل فلا بد من النظر في أدله التقليد كي نرى هل تشمل الميت أولاً؟ و على فرض الشمول هل يكون دليل على التخصيص أو لا.

فنقول: قد ادعى على عدم الجواز الاجماع .

وفيه: انه كيف يمكن تحصيل الاجماع بل نقطع بعدم تحققه فان بعضاً من القدماء(وان كان الكثير منهم لم يتعرض للمسأله)وجمله من الاخباريين و صاحب القوانين من الاصوليين قائلون بالجواز فلم يتحقق الاجماع و على فرض حصوله يكون محتمل المدرك فلا يترتب عليه أثر و المنقول منه غير حجه فالعمده: النظر

فى أدله التقلید فنقول: اما الكتاب فربما يدعى: ان أهل الذكر فى قوله: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} لا يشمل الميت فان كل عنوان ظاهر فى الفعلية و من الظاهر ان الميت ليس من أهل الذكر فعلا كما ان آيه النفر لا تشمل الميت لظهور الايه فى الانذار الفعلى و ان شئت قلت: ان موضوع الحكم عبارته عن المنذر بالفعل لا من كان منذرا سابقا فلا يشمل الميت.

و يرد عليه: أولا: انه لو انذر ثم نام أو سكت أو اغمى عليه فعلم انذاره من لم يكن حاضرا فى مجلس الانذار فهل يمكن ان يقال: بعدم اعتبار الانذار بالنسبه اليه؟ كلا.

و ثانيا: ان الذى يستفاد من هذه الجملة بحسب الفهم العرفى حجيه قوله للغير بلا فرق بين موته و حياته.

و أورد على الاستدلال بالكتاب أيضا: بأنه كيف يمكن شموله للميت و الحال ان فتواه يخالف فتوى الاحياء و الاموات و مع المخالفه لا يشمله دليل الحجيه.

و فيه: أولا: انه أخص من المدعى اذ ربما لا يعلم الخلاف. و ثانيا: ان هذا الاشكال يرجع الى المانع و لذا لا يمكن تقليد الحى مع العلم بالخلاف. بل لابد من تحصيل المؤمن.

و بعبارته أخرى: الكلام فى الاقتضاء لا- فى المانع. أضف الى ذلك ان غايه ما فى الباب، عدم شمول الآيات للميت. و بعبارته أخرى لا مفهوم لها ينفى اعتبار قول الميت فلو قام دليل دال على جوازه نأخذ به .

و أما الروايات: فالغرض منها هو تحصيل العلم فلا معنى لما يقال: بأنها لا تشمل الميت فان قوله «من عرف أحكامنا» وكذا قوله «من كان من الفقهاء» أو قوله «و اما الحوادث الواقعة فارجعوا الى رواه أحاديثنا» وكذا قوله «فما أدى إليك عنى فعنى يؤدى» الى غيرها من العناوين المأخوذه فى لسان الروايات لا تختص بالاحياء بل هى شامله للكل.

٤- العلميه قال قدس سره (الاشاره الرابعه: يجب اجتهاد العامى و من قصر عن الاستدلال فى تحصيل المفتى باذعان العلماء له و اشتهاه فتياه فان تعدد و جب اتباع العلم الاورع «كما تضمنه الحديث» لزياده الثقه بقوله(١)).

اقول: هذا مبنى على كون التقليد حجه تعبدية و قد تقدم جوابه و قلنا ان قيام السيره الجاربه على الرجوع الى العلماء «الاعلم وغير العلم» انما هو بنكته حصول العلم العرفى و الانكشاف فى المسأله و بما يحصل به الوضوح و الوثوق .

هذا والمراد من العلم الاعرف بمباني الاستنباط واصوله والاقدر على استخراج الحكم الشرعى بتطبيق تلك الاصول واستخراج الفروع.

و الحاصل مما تقدم هو انه: يجب تحصيل العلم على كل مكلف بالاجتهاد و التقليد الموجب للعلم العرفى و حرمة العمل بطريق الاحتياط اذا استلزم التكرار أو ادخال ما ليس فى الدين فى الدين و لو كان ذلك بعنوان الرجاء و انه لا بد من

ص: ١٨

العلم مقدمه للعمل و يكتفى من العلم ما اكتفت به سيره العقلاء من الرجوع الى ذوى الخيره بلا فرق بين الاعلم وغيره .

و ان الحديث الذى اشار اليه و هو مقبول عمر بن حنظله لا ربط له بالتقليد حتى يجب تقليد الاعلم الاورع تعبداً و فى ذيل كلامه تناقض و ذلك لئن كان الدليل على وجوب تقليد الاعلم الاورع لتضمن الحديث بذلك تعبداً فلا معنى للاستدلال على ذلك بزياده الثقه بقوله و ان كان الدليل هو انه بالرجوع الى الاعلم الاورع يحصل العلم و الوثوق بالحكم الالهى فذلك عين ما قلناه و رجوع عما قاله اولاً.

ثم انه قال قدس سره (فإن تقابل الاعلم و الاورع فالاولى تقليد الاعلم لأن العذر الذى فيه من الورع يحجزه عن الاقتحام على ما لا يعلم فيبقى ترجيح العلم- الاعلم- سالماً عن المعارض) (١).

اقول: كلامه مجرد استحسان و اللازم كما تقدم تحصيل العلم بلا فرق بين العامى و المجتهد لكن كل بحسبه .

ثم قال قدس سره: «و ان استويا فى العلم و الورع فالاولى التخيير لفقد المرجح» (٢).

اقول: والصحيح هو تحصيل العلم و لا يكتفى بقول احدهما من دون حصول العلم العرفى بالوثوق بكلام احدهما أو غيرهما نعم ثبت بالتعبد تخيير العامى عند التعارض للسيره الممضاه خصوصاً اذا لم يكن عالماً باختلاف العلماء .

ص: ١٩

١- الذكرى ص ٤٣

٢- الذكرى ص ٤٤

التحقيق حول الاجتهاد والتقليد

عرف للاجتهاد معنيان:

الاول: ما عرف في زمان الائمة عليهم السلام من إعمال الرأى قبال العمل بالكتاب و السنه والذى هو مذهب أبى حنيفه و لاشك ببطلان هذا المعنى ومخالفته للدين.

الثانى: بمعنى بذل الجهد فى تحصيل الحجه على الأحكام الشرعيه الفرعيه عن ملكه و استعداد.

هذا بحسب الاصطلاح الثانى و قيد الفرعيه لا-خراج تحصيل الحجه على الاحكام الاصوليه الاعتقاديه و مثله قيد الملكه و الاستعداد لاخراج فعل من يتفق له استنباط حكم فرعى مع عدم وجود الملكه له.

ثم ان المجتهد امياً ان يكون مطلقاً او متجزياً و الاول من له القدره على استنباط جميع الأحكام و الثانى من له القدره على البعض دون الآخر لتجزى الملكات فى حقه و لا فرق بينهما فى وجوب عمل كل منهما بما يراه كما سيأتى.

معنى التقليد

قد وقع الخلاف بين الاصحاب فى معنى التقليد و الذى يظهر من اللغه: ان التقليد عباره عن العمل فى المنجد: قلده السيف جعله حمالته فى عنقه، قلده القلاده جعلها فى عنقه، العمل فوضه اليه و عن المجمع فى حديث الخلافه: قلدها رسول

ص: ٢٠

اللّٰه عليا أى جعلها قلاده له الى غير ذلك من الكلمات و الظاهر ان المدعى أظهر من أن يخفى فان معناه بحسب الفهم العرفى ما ذكرنا و منه جعل القلاده فى عنق الحيوان فلاحظ.

و يؤيد ما ذكرنا- لو لم يدل عليه- ما فى جملة من الاخبار منها ما ورد فى الاخبار المستفيضه: من ان من أفتى بغير علم فعليه وزر من عمل به فلاحظ ما رواه أبو عبيده قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) من أفتى الناس بغير علم و لا هدى من اللّٰه لعنته ملائكه الرحمه و ملائكه العذاب و لحقه وزر من عمل بفتياه(١) فانه يستفاد من هذه الروايه و أمثالها ان التقليد عباره عن نفس العمل، و ما رواه عبد الرحمن ابن الحجاج قال: «كان أبو عبد اللّٰه (عليه السلام) قاعدا فى حلقه ربيعه الرأى فجاء اعرابى فسأل ربيعه الرأى عن مسأله فأجابه فلما سكت قال له الاعرابى: أ هو فى عنقك؟ فسكت عنه ربيعه و لم يرد عليه شيئا فأعاد المسأله فأجابه بمثل ذلك فقال له الاعرابى: أ هو فى عنقك؟ فسكت ربيعه فقال أبو عبد اللّٰه (عليه السلام): هو فى عنقه قال أو لم يقل و كل مفت ضامن»(٢) فانه يستفاد من هذا الحديث ان عمل المقلد تقليد و جعل العمل فى عنق المفتى، و ما رواه اسحاق الصيرفى قال: قلت لأبى ابراهيم (عليه السلام) ان رجلا احرم فقلم اظفاره و كانت له إصبع عليه فترك ظفرها لم يقصه

ص: ٢١

١- الوسائل الباب ٧ من أبواب آداب القاضى الحديث: ٢.

٢- وسائل الشيعه؛ ج ٢٧، ص ٢٠، باب عدم جواز القضاء و الإفتاء بغير علم بورود الحكم عن المعصومين (عليهم السلام) و ج ٢٧، ص ٢٢٠، باب أن المفتى إذا أخطأ أثم و ضمن و ج ١٣، ص ١٦٥، باب أن المحرم إذا أفتاه مفت بالقلم ففعل و أد مى لزم المفتى شاه

فافتاه رجل بعد ما أحرم فقصة فادماه فقال: على الذى أفتى شاه (١) فان المستفاد من هذه الروايه ان عمل المقلد فى عتق من أفتى به فلاحظ.

فالمتحصل حسب الفهم العرفى و اللغه و الأخبار أن التقليد عباره عن العمل المستند الى فتوى الغير لكن لا دليل على اعتباره بهذا المعنى كما سيأتى تحقيقه .

و فى المقام شبهه لصاحب الكفايه و هى ان العمل لا بد ان يكون مسبقا بالتقليد كما ان الاستنباط أو عمل المجتهد يتوقف على الاجتهاد و الا يلزم ان يكون أول عمل صادر من العامى بلا تقليد.

و ذكر فى الجواب عن هذه الشبهه بأن اللازم ان يكون العمل عن تقليد و اما سبق التقليد فلا دليل عليه.

و بعباره أخرى: يتوقف العمل على التقليد و هذا التوقف يستلزم التقدم الرتبى لا الزمانى كما ان الامر كذلك فى الاجتهاد غايه الامر انه لا يتصور التقارن الزمانى بين الاجتهاد و العمل.

التحقيق فى معنى التقليد

و التحقيق فى معنى التقليد: فهو وان كان لغه مأخوذ من القلاده يقال قلده الهدى نعله أى جعله قلاده له و قلده العبد حبلاً أى جعله قلاده على عنقه و حينئذ يتعدى

ص: ٢٢

إلى مفعولين فيكون معنى قلدت الفقيه صلاتي و صومي يعني جعلتها على عنقه و ألقيتها على عهده و هذا المعنى يقتضى كون التقليد هو العمل فانه مادام لم يعمل لم يصدق انه قلده و القى العمل على رقبته و هذا أحد الآراء فى المسأله.

و يأتى التقليد بمعنى التبعية و يتعدى إلى المفعول الثانى بفى يقال قلده فى مشيه أى تبعه فيه فيكون معنى قلد الفقيه فى وجوب الصلوه اتبعه فيه و هذا المعنى يقتضى كون التقليد هو الالتزام ان أريد فى باب التقليد من التبعية، التبعية بحسب القلب و الاعتقاد و اما لو اريد بها التبعية بحسب العمل كان هو العمل عن استناد.

اقول: الا- انه لا ثمره لهذا الخلاف بل ولم يعرف و لم يطرح هذا الخلاف لا فى كتب المتقدمين ولا فى كتب المتأخرين ولا بد من تحقيق الحال فى امر التقليد حتى يتبين القول الفصل فيه فنقول:

ان الدليل الدال على جواز التقليد هو سيره العقلاء برجوع الجاهل إلى اهل الخبره و حكم العقل برجوع الجاهل إلى العالم المؤيدان بالايات و الروايات المرشده لما يحكم به العقل و العقلاء الا انه من المعلوم ان سيره العقلاء و حكم العقل لم يحكما بوجود التبعد بالتقليد بل الثابت بحكم العقل و السيره هو وجوب تحصيل المعرفه بالاحكام الالهيه و العلم بها لاجل العمل و ابراء الذمه و الثابت من السيره هو الاكتفاء بالعلم الحاصل بواسطه التقليد.

فالتقليد معناه: الاعتماد على قول من يوثق بقوله فى استكشاف احكام الله لاجل تحصيل العلم فالمقلد العامى عالم بحكم العقل و العقلاء لكنه بتوسط التقليد و التقليد ليس حجه تعبدية لمعرفه احكام الله جل و علا و لا دليل على حجيته

التعبدية بل حجتيه من باب الطريقيه و الكاشفيه عن الواقع فالعامى بعد رجوعه للعالم و اعتماده عليه يصبح عالماً يعمل بعلمه بحكم السيره العقلائيه و هذه الطريقيه كانت جاريه و ساريه من زمان المعصومين عليهم السلام إلى يومنا هذا و من هنا تعرف السر من عدم طرح مسأله التقليد فى الكتب الفقيهيه فى طول تاريخ الفقه الأمن تأخر حيث ان الناس كانوا سائرين على طبق سيرتهم بلا نكير من امام معصوم او عالم فقيه و بذلك يظهر جواز استكشاف الاحكام الالهيه ولو بالرجوع إلى الاموات.

فالملاك هو العلم لا التعبد بالتقليد لكن طريق تحصيل العلم للعامى لا يكون الا بطريق الرجوع إلى أهل الخبره و الاعتماد عليهم و لا يختص بالاحياء و لا بالاموات و لا فرق فيه بين الرجوع إلى الاعلم ام إلى غيره.

اقول:والذى يظهر من الروايات و طريقه العلماء السابقين هو ما ذكرنا فألف الكليني ره كتابه لاجل ان يسترشد به الناس و يستفيد منه الجاهل بالتعلم و العمل به فمن جملهما قال (ما يكتفى فيه المتعلم و يرجع اليه المسترشد و يأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحه عن الصادقين عليهم السلام) (1) وكذلك الصدوق «ره» ألف كتابه بعنوان انه فقيه من لا يحضره الفقيه وكذلك علماؤنا السابقون فلم يعرف عنهم التقليد بهذا المعنى التعبدى بل ما قلناه هو المعروف عنهم فكانوا يرجعون إلى رساله على بن بابويه اذا اعوزت النصوص عندهم لانها كانت متون اخبار معتمده عندهم و نجد السيد المرتضى حينما يسأل عن الرجوع

ص: ٢٤

إلى كتاب الشلمغاني وغيره يجيب بالرجوع إلى رساله ابن بابويه و كتاب الحلبي (١).

و يصرح بالاجماع على ما قلناه السيد ابوالمكارم ابن زهره الحلبي ره فى كتابه الغنيه و يقول (فصل لا يجوز للمستفتى تقليد المفتى لان التقليد قبيح و لان الطائفه مجتمعه على انه لا يجوز العمل و ليس لاحد ان يقول قيام الدليل و هو اجماع الطائفه على وجوب رجوع العامى إلى المفتى و العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه يؤمنه من الاقدام على قبيح و يقتضى اسناد عمله إلى علم لانا لا نسلم اجماعها على العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه و هو موضع الخلاف بل انما أمرنا بارجوع العامى إلى المفتى فقط فاما ليعمل بقوله تقليداً فلا فان قيل فما الفائدة فى رجوعه اليه اذا لم يجز له العمل بقوله قلنا الفائدة فى ذلك ان يصير له بفتياه و فتيا غيره من علماء الاماميه سبيل إلى العلم باجماعهم فيعمل بالحكم على يقين) (٢) فتراه يصرح باجماع الاماميه على عدم جواز العمل الا بعلم بلا فرق بين العوام و العلماء و يصرح بان فائده التقليد هو تحصيل العلم و اليقين و ان الملاك هو العلم و اليقين .

اقول: وليس المقصود من ذكر الاجماع الذى حكاه الحلبي ره هو الاستدلال على المطلوب به فالمسأله عقليه غنيه عن الاجماع و انما الذى يستفاد من الاجماع هو

ص: ٢٥

١- مسائل مبافريات للسيد المرتضى (المطبوعه اخيراً ضمن جواهر الفقه للقاضى ابن البراج) ص/ ٢٥٦

مسأله ١٤

٢- الجوامع الفقيهيه / الغنيه ص ٤٨٥

عدم ثبوت طريقه التقليد المعهوده بين المعاصرين عند المتقدمين بل المعهود ما قلناه وبيناه كما بينه لنا السيد ابن زهره و ذكر اجماع الطائفة عليه و كما يظهر من غيره كالكليني ره و الصدوق ره فلو كان التقليد امراً تعبدياً كيف جاز اهماله من قبل علمائنا المتقدمين والمتأخرين اجمع على طول الاعصار و لم يرد ذكره و بيانه على لسان الاثمه الاطهار عليهم السلام و بذلك يظهر لك بطلان كل ما فرّعه مما يترتب على كون التقليد امراً تعبدياً كما في حرمه تقليد الميت و هل يا ترى مسأله بهذه الاهميه و المكانه و بها يتم براءه الذمه يجوز ان تهمل مع تفاصيلها من قبل شريعه الاسلام بلا بيان من ائمه الزمان عليهم السلام ؟

والحاصل ان العامى كالمجتهد يجب عليه تحصيل العلم ولو بحسبه ومن جمله طرق تحصيل العلم الاعتماد على المشهور كما هو السائد بين العقلاء و بذلك افتى السيد المرتضى (ره) كما تقدم و كذلك الرجوع إلى العلماء و الفقهاء لتحصيل ما يوجب العلم ولا- يجب تقليد احد بالخصوص تعبداً ولا دليل عليه نعم يمكن ان يستظهر من السيره التخييراً فيما لوتعذر على العامى تشخيص ما هو الصحيح و توضيحاً للمطلب نقول:

التقليد المصطلح عليه فى اعصارنا عبارته عن الاخذ بقول الفقيه العادل تعبداً وان فرض انه لم يحصل للمقلد الوثوق و الاطمينان بمطابقتها للواقع فيكون قول الفقيه العادل و فتياه حجه تأسيسيه تعبديه نظير حجه اليينه الثابته بخبر مسعده بن صدقه وغيره ولا- يخفى ان اثبات ذلك بالايات المذكوره و اكثر الروايات التى مرت مشكل لعدم كونها فى مقام جعل التكليف الظاهرى و انه متعبد بالاخذ

باقوال العلماء وفتاواهم وان لم يحصل به وثوق بكونها للواقع بل الظاهر من ايه السؤال ان الجاهل يجب عليه السؤال حتى يحصل له العلم ويشهد لذلك ان المراد باهل الذكر هم الأئمة الاثنا عشر عليهم السلام كما دلت عليه النصوص المستفيضة (1) وكيف كان فلا ترتبط بباب التقليد التعبدى.

هذا مضافاً إلى ان الايه على فرض شمولها لكل عالم ولو من غير المعصومين فنقول انها فى مقام بيان وجوب السؤال لا وجوب العمل بما اجيب حتى يتمسك باطلاقه لصوره عدم حصول الوثوق والعلم ايضاً و يكفى فى عدم لغويه السؤال ترتب فائده ما عليه وهو العمل بالجواب مع الوثوق و بذلك يظهر الجواب عن ايه الكتمان ايضاً.

و اما ايه النفر فمحط النظر فيها هو بيان وجوب تعلم العلوم الدينيه و التفقه فيها بالنفر إلى مظانها ثم نشرها فى البلاد ليحصل العلم لجميع العباد فيتعلم غيرالناافرين من الناافرين لعلمهم يحذرون و ليست فى مقام جعل الحجية التعبدية لقول الفقيه و بيان وجوب الحذر من قوله مطلقاً حتى يتمسك باطلاقه لصوره عدم حصول العلم و الوثوق ايضاً؛ نعم يحصل غالباً للجهال العلم العادى وسكون النفس بصحة ما اندروا به اجمالاً اذا كان المنذر ثقه من اهل الخبره و يكفى هذا قطعاً اذ العلم حجه ذاتاً و يكون عند العقلاء اعم مما لايحتمل فيه الخلاف اصلاً او يكون احتمال الخلاف فيه ضعيفاً جداً بحيث لا يعتنى به ويكون وجوده كالعدم و نعبر عنه بالوثوق و الاطمينان وسكون النفس ونحوذلك.

ص: ٢٧

١- راجع اصول الكافى ج ١ ص ٢١٠ كتاب الحججباب ان اهل الذكر ... هم الائمه

ويشهد لعدم كون الايه فى مقام الحكم الظاهرى التعبدى روايه عبد المؤمن الانصارى عن أبى عبد الله (عليه السلام) الوارده فى تفسيرها قال (عليه السلام) «فأمرهم ان ينفروا الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيتعلموا ثم يرجعوا إلى قومهم فيعلموهم»^(١) فالغرض هو التعلم ثم التعليم لا التعبد المحض و يشهد له ايضاً الاستدلال بها فى اخبارنا لوجوب نفر البعض لمعرفة الامام ثم تعريفه للباقيين^(٢)، مع وضوح ان الامامه من المسائل الاعتقاديه التى لايجرى ولايجزى فيها التعبد و التقليد، وكذلك الكلام فى الروايات الداله على نشر العلم و بثه فان المقصود فيها بث العلم و نشره و لذا قال (فيعلمونها الناس من بعدى) فلا ربط لها بالتقليد التعبدى.

واما الروايات الوارده فى ارجاع بعض الشيعة إلى بعض فالظاهر انها ليست بصدد التأسيس و جعل الحجية لقول الفقيه او الراوى تعبداً بل تكون امضاءً لما استقرت عليه السيره من الاخذ بقول الخبير الثقه و بياناً لكون الافراد المذكورهم من مصاديق موضوعها، هذا مضافاً إلى امكان منع كونها مرتبطة باب الاجتهاد والافتاء بل لعلها مرتبطة باب الروايه و بين الباين بون بعيد فان الراوى يحكى عن الامام و المفتى يحكى عن نفسه و رأيه فتأمل.

واماًما دل على الترغيب فى الافتاء او جوازه او تقريره فلا يدل على وجوب القبول والتعبد به مطلقاً لعدم كونها فى مقام البيان من هذه الجبهه بل لعل الواجب

ص: ٢٨

-
- ١- الوسائل ج ١٨ ص ١٠١/ باب ١١ من ابواب صفات القاضى الحديث ١٠
 - ٢- اصول الكافى ج ١٨ ص ٣٧٨ كتاب الحججه باب مايجب على الناس عندمضى الامام

هو العمل بالفتوى بعد حصول الوثوق بمطابقتها للواقع كما عليه السيره وليست فائده الافتاء منحصره في التعبد به بنحو الاطلاق حتى يحكم بذلك بدلاله الاقتضاء.

و اما ما دل على ارجاع امر القضاء إلى الفقهاء فالتعدى منه إلى غير باب القضاء متوقف على الغاء الخصوصيه و القطع بعدم دخالتها هو ممنوع لارتباط القضاء بالمتنازعين فلا يمكن فيه الاحتياط وفصل الخصومهما لامحيص عنه, ففي مثله يكون حكم الفقيه نافذاً حتى مع العلم بالخلاف ايضاً فضلاً عن صورته الشك و بالجمله اثبات التقليد التعبدى بهذه الايات والروايات مشكل.

نعم قد يقال بظهور التوقيع الشريف و ما في التفسير المنسوب للامام العسكري (عليه السلام) (١) وخبر احمد بن حاتم بن ماهويه (٢) في جعل الحجية لقول الفقيه الثقة وجواز العمل بقوله مطلقاً و ان لم يحصل العلم و الوثوق فيكون حجه تأسيسيه شرعيه.

اقول: العمده في الباب هو بناء العقلاء و سيرتهم على رجوع الجاهل في كل فن إلى العالم فيه و لا- مجال للاشكال فيها لحصولها في جميع الاعصار و الامصار و جميع المذاهب و الامم, و قد استقرت سيره الاصحاب ايضاً في عصر النبي صلى

ص: ٢٩

-
- ١- وهي: «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لامر مولاه فللعوام ان يقلدوه» .
 - ٢- وهي: كتبت اليه اسأله عن آخذ معالم ديني؟ و كتب اخوه ايضاً فكتب (عليه السلام) اليهما: فهمت ما ذكرتاه فاصمدا في دينكما على مسن في حبنا و كل كثير القدم في امرنا فانهم كافو كما ان شاء الله تعالى) قاموس الرجال ج/ ١ ص/ ٤١٢ عن رجال الكشي ص/ ٤

الله عليه واله وسلم و الائمه عليهم السلام على رجوع الجاهل إلى العالم و الاستفتاء منه و العمل بما سمعه من الخبير الثقه.

و لكن ليس بناء العقلاء مبيّناً على التعبد من ناحيه الابهاء او الرؤساء و لا على اجراء دليل الانسداد و انهم مع الالتفات إلى انسداد باب العلم اضطروا إلى العمل بالتقليد و الظن و لا- على اعتماد كل فرد فى عمله على سائر العقلاء و بنائهم؛ بل من جهه اعتماد كل فرد فى عمله هذا على علم نفسه و الادراك الحاصل فى ضميره فالمراد بناء العقلاء بما هم عقلاء حيث ان الجاهل يرجوعه إلى الخبير الثقه يحصل له الوثوق و الاطمينان وهو علم عادى تسكن به النفس و العلم حجه عند العقل.

فيرجع بناء العقلاء هنا إلى حكم العقل حيث انهم لا- يتقيدون فى نظامهم بالعلم التفصيلى المستند إلى الدليل فى جميع المسائل بل يكتفون بالعلم الاجمالى بثبوت اصل الحكم ايضاً كما لا يتقيدون بما لا يحتمل فيه الخلاف اصلاً بل يكتفون بالوثوق و العلم العادى ايضاً أى ما يكون احتمال الخلاف فيه ضعيفاً جداً و ليس فى هذا تعبد اصلاً لعدم التعبد فى عمل العقلاء بما هم عقلاء هذا و يجرى ما ذكرناه فى جميع الامارات العقلائية التى لا- تأسيس فيها للشارع فان العقلاء لا يعتمدون عليها الا مع حصول الوثوق و العلم العادى.

اقول: واما الروايتان فهما ضعيفتان دلالةً بغض النظر عن سندهما.

واما التوقيع الشريف و المقصود فقره (فانهم حجتي عليكم و انا حجه الله) فجوابه انه لما كان الملا-ك فى تعلم المسائل الشرعيه هو العلم و كان ما ينقله

الرواه عن الامام يوجب العلم غالباً فجعل الحجيه لهم من باب التأكيد لا التأسيس هذا اذا قلنا انها ظاهره فى الرجوع اليهم فى الفتوى و هو محل نظر و ذلك لظهورها فى جعل الحجية لهم فى الرجوع اليهم فى امور الحوادث الظاهره فى الامور السياسيه و لا علاقه لها حينئذ بمقام الفتوى.

و كذلك الراويه الثانيه و الثالثه مع ما فيهما من اشكالات سنديه حيث اشتمال التفسير المنسوب للعسكرى (عليه السلام) بامور باطله و شهاده ابن الغضائرى بموضوعيته كما هو كذلك لمن لاحظته و انفراد نسخه الكشى بروايه احمد بن حاتم وهى لا يعتمد عليها بعد كثره اغلاط كتاب الكشى مع ضعفها سنداً^(١).

ثم على فرض اطلاق هذه الروايات الثلاث^(٢) فهى مقيده بما دل على وجوب اتباع العلم لا غير و قد مر عليك ما صرح به ابن زهره الحلبي من اجماع الطائفة على عدم جواز العمل الا بالعلم فهذا الاجماع و غيره قرينه على عدم اراده الاطلاق من هذه الروايات و الا لو كان قول الفقيه حجه تعبدية لشاع و ذاع فى ذلك الزمان فى حين اننا نجد الامر على العكس حيث شاع و ذاع ما يخالفه.

ص: ٣١

١- رجال ابن الغضائرى رقم ١٧٧ ص ١٠٢ نشر دار الهدى الطبعة الاولى .

٢- فلا بد من القول بانصرافها إلى ما دل على وجوب اتباع العلم وان لم نقل بذلك فهى مقيده ...

واما قاعده التسامح بادلله السنن واخبار من بلغ فنقول:

روى هشام بن سالم بسند صحيح عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «من بلغه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم شيء من الثواب فعمله كان اجر ذلك له و ان كان رسول صلى الله عليه واله وسلم لم يقله» (١) و مثلها صحيحه الاخرى عن الصادق (عليه السلام): «من سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعه كان له اجره و ان كان لم يكن كما بلغه» (٢).

و غيرهما من الأخبار لانها ضعيفه السند و الصحيح منها فقط روايتا هشام بن سالم المتقدمتان والظاهر انهما روايه واحده و ان تفاوتت الفاظهما يسيراً؛ و قد اشتهر بين المتأخرين (٣) من علمائنا يعنى من زمان الشهيد الاول (رحمه الله) و من بعده القول

ص: ٣٢

-
- ١- الوسائل. ج ١. باب ١٨ . من ابواب مقدمات العبادات ح ٣؛ الوسائل. ج ١. باب ١٨ من ابواب ح ٦
 - ٢- وسائل الشيعه؛ ج ١، ص ٨١ باب استحباب الإتيان بكل عمل مشروع روى له ثواب عنهم (عليهم السلام) .
 - ٣- لا يخفى ان زمان المتأخرين يكون ابتداءً من المحقق الحلى (رحمه الله) و من قبله فهم من المتقدمين اصطلاحاً كما وان الشهيد الثاني (رحمه الله) و من بعده يعدون من المتأخرين.

بالتسامح بادلته السنن بمعنى عدم اعتبار ما يذكر من الشروط للعمل باخبار الآحاد من الوثاقه او العداله و الضبط فقد قال فى الذكري «ان اخبار الفضائل يتسامح فيها عند اهل العلم»(١) خلافا للعلامه فى المنتهى و السيد محمد العاملى فى المدارك(٢) حيث قال الثانى منهما: «و ما يقال من ان ادله السنن يتسامح فيها، بما لا يتسامح فى غيرها منظور فيه لأن الاستحباب حكم شرعى يتوقف على دليل شرعى»(٣).

هذا و لم يُطرح هذا البحث بين المتقدمين من اصحابنا و لم يعنون فى كتبهم غير ان سيرتهم كانت قائمه على رفض الاخبار الضعيفه و عدم الاعتماد عليها فى الفتوى فقد كانوا ينقلون كثيرا من الاخبار فى كتب الروايه الا انهم لم يفتوا بها فى كتب الفقه بل قد يردون كثيرا من اخبار المستحبات.

و اما المعاصرون من علمائنا فقد اختلفوا فى مفادها على ثلاثه اقوال:

الاول: ان يكون مفادها حجيه الخبر الضعيف و بعبارة اخرى انها داله على ان الخبر الضعيف حجه اصوليه.

الثانى: ان يكون مفادها استحباب نفس العمل الذى بلغ عليه الثواب بمعنى دلالة على الاستحباب الشرعى.

الثالث: ان يكون مفادها حصول الثواب على العمل من باب الانقياد و الذى يعبر عنه بالثواب الانقيادى و قد صار مشهور المتأخرين الى القول الاول و به قال

ص: ٣٣

١- مدارك الاحكام ج ١: ١٣

٢- راجع رساله الشيخ الانصارى فى التسامح بادلته السنن ص ١١ و الذكري ص ٦٨ احكام الميت فى التلقين

٣- التسامح بادلته السنن للشيخ الانصارى ص ١٢

المحقق النائيني في دورته الاصوليه الاولى(١) كما و ذهب صاحب الكفايه الى القول الثانى و قال آخرون كالمحقق الخوئى بالقول الثالث .

التحقيق فى مفاد الاخبار

اقول: ان هذه الاقوال الثلاثه كلها تبتنى على ثبوت الاطلاق فى قوله صلى الله عليه واله وسلم «من بلغه شىء» انه من بلغه من اى طريق كان بالطرق و الامارات المعتبره ام لا- و سواء كان من طريق الثقاه ام غيرهم من الفساق و الكذابين و الضعفاء و المجهولين و الحال ان هذه الاخبار(٢) ليست فى مقام بيان العمل باخبار المستحبات من اى طريق بلغت و وصلت حتى يكون لها اطلاق بهذا المعنى بل انها فى مقام بيان انه لو نقل الثواب على عمل مستحب مفروغ الاستحباب و معلومه و لم يكن الثواب مطابقا للواقع لاشتباه وقع فى البين فان الله جل و علا سوف يعطى ذلك الثواب و ليس المراد منها انه من بلغه شىء من الثواب من اى طريق كان ولو من فاسق او كافر او كذاب او مجهول او ضعيف و يشهد لذلك

ص: ٣٤

١- منتهى الدرايه. ج ٥. ص ٥٢٧

٢- و التى لاتتجاوز اربعة روايات حيث ان خبرى هشام خبر واحد و خبرى محمد بن مروان ايضا خبر واحد و خبر صفوان و خبر الحلوانى عن العامه و العجب من الشيخ الاعظم (رحمه الله) حيث ادعى تواترها معنى راجع رساله الشيخ الانصارى (رحمه الله) ص ١٦ و غير هذه الاخبار الاربعه نقل بالمعنى لهذه الاخبار كما و ادعى الشيخ السبحانى ان خبر محمد بن مروان صحيح السند و الحال ان محمد بن مروان لم يوثق و هو غير الجلاب الثقه الذى كان من اصحاب الهادى (عليه السلام) .

قرائن داخلية من نفس هذه الاخبار فقد جاء في صحيحه هشام «وان لم يكن كما بلغه» يعنى و ان لم يكن الحديث كما بلغه كما جاء التصريح بذلك فى روايه محمد بن مروان(1) وهذه العبارة داله على ان اصل ورود الخبر امر مفروغ عنه لا أن مشروعيته متوقفه على وجود نفس الخبر الضعيف كما وقد جاء فى بعضها مثل خبر صفوان انه من بلغه شىء من الثواب على شىء من الخير(2) وهذه العبارة اصرح من سابقتها فى كون مشروعيه الشىء ثابتة وخبريته معلومه و مثلها روايه الحلوانى من العامه ففيتها «من بلغه من الله فضيله...» و الحاصل ان هذه الاخبار ليست بصدد تأسيس حجيه اصوليه او حجيه فقيهيه او غيرهما بل انها تقول انه لو ورد خبر بالطرق المعهوده و الامارات المعتمره على عمل ثابت المشروعيه لا-مشكوكها وقد نقل الثواب عليه بشكل لايطابق الواقع فان الله جل وعلا سوف يعطيه الثواب وان لم يقله الرسول الاكرم صلى الله عليه واله وسلم و لم يفهم المتقدمون من اصحابنا غير هذا المعنى و لذا تراهم يردون كثيرا من الاخبار الضعيفه فى باب المستحبات كما و أنهم اعرضوا كاملا عن الاخبار المنقوله عن الرسول صلى الله عليه واله وسلم من طرق العامه فى المستحبات فلو كان الامر كما قال المتأخرون و من بعدهم صحيحا فاللازم ان تنعكس تلك الاخبار فى فتواهم هذا اولاً.

ص: ٣٥

-
- ١- وسائل الشيعه؛ ج ١، ص ٨١ ح ٧ باب استحباب الإتيان بكل عمل مشروع روى له ثواب عنهم (عليهم السلام).
 - ٢- وسائل الشيعه؛ ج ١، ص ٨١ ح ١ باب استحباب الإتيان بكل عمل مشروع روى له ثواب عنهم (عليهم السلام).

ثانياً: انها على فرض كونها مطلقة فهي مخالفه للقرآن الكريم حيث دل على لزوم طرح خبر الفاسق و جعل احتمال صدقه كالعدم .

لا يقال هذه الاخبار لا تدل على جواز الركون الى خبر الفاسق و تصديقه و انما تدل على استحباب ما روى الفاسق استحبابه .

فانه يقال: ان هذا و ان لم يكن تصديقا له الا ان معنى طرح خبر الفاسق جعل احتمال صدقه كالعدم و هذه المعانى الثلاثه لهذه الاخبار تدل على الاعتناء باحتمال صدقه و عدم جعله كالعدم و لهذا لو وقع نظير هذا فى خبر الفاسق الدال على الوجوب لكانت ادله طرح خبر الفاسق معارضه له قطعاً و فى الحقيقه ان هذا عمل بخبر الفاسق و ليست النسبه بينهما بالعموم و الخصوص المطلق حتى يقال بتخصيص هذه الاخبار بأحد المعانى الثلاثه للقرآن بل النسبه بينهما عموم من وجه لان خبر الفاسق يعم المستحبات و غيرها و هذه الاخبار تعم خبر الفاسق و غيره كما هو واضح .

و اجاب الشيخ الا-عظم (رحمه الله) عن هذا الاشكال بقوله: ان دليل طرح خبر الفاسق ان كان هو الاجماع فهو فى المقام غير ثابت وان كان آيه النبأ فهي مختصه بشهاده تعليلها بالوجوب و التحريم فلا بد فى التعدى عنهما من دليل مفقود فى المقام. (1)

اقول: لا-شك فى ثبوت الاجماع العملى على طرح خبر الفاسق من زمان المعصومين (عليهم السلام) الى زماننا هذا عدا الحشويه من العامه و الاخباريين من الخاصه و لاعبره بهما كما لا يخفى .

ص: ٣٦

و اما اختصاص آيه النبأ بالوجوب و التحريم بشهاده ما فى ذيلها من التعليل فعجيب فان الآيه الشريفه فى مقام الارشاد الى عدم العبره بخبر الفاسق مطلقاً قبل التبين و انه قد يجر الى الندامه و أى اختصاص لذلك بالوجوب و التحريم مضافاً الى ان الامر بالتبين لم يقيد بالتعليل فعلى فرض اختصاص التعليل بالوجوب و التحريم فإن الامر بالتبين مطلق و لا يختص بالواجبات و المحرمات و حاصل معنى الآيه انه يلزم عليكم التبين مطلقاً لان عدم التبين قد يجر إلى الندامه فى بعض الموارد لا انه يجر الى الندامه مطلقاً و يشهد لذلك مورد نزول الآيه المباركه من اخبار الوليد بارتداد... فإن اخباره اولاً لم يكن فى الاحكام بل فى الموضوعات و ثانياً يمكن ان يكون صادقاً فى الواقع فلا ندامه و يمكن ان يكون كاذباً ففيه الندامه فترتب العله امر احتمالى فالتعليل يختص بالموضوعات و لا يربط له بالاحكام و عليه فالامر بالتبين على اطلاقه من جهة الاحكام و الموضوعات و التعليل مختص بالموضوعات.

فان قلت: ان المراد بالنبأ الامر المهم مثل اخبار الوليد بارتداد...

قلت: لا شك ان الاخبار بترتب ثواب عظيم على عمل من الامور المهمه و الخطيره سواء كانت دنيويه ام اخرويه .

و الحاصل ان حمل هذه الاخبار على احد هذه المعانى الثلاثه المتقدمه مخالف للكتاب العزيز الدال على عدم العبره بخبر الفاسق مطلقاً قبل التبين فتشملها ما دل على طرح ما خالف الكتاب و انه باطل. و الحاصل انه لا بد من ان نقول باختصاص اخبار من بلغ بالاخبار الوارده من الطرق الصحيحه و الامارات المعبره

و لادلاله فيها على حجيه الخبر الضعيف او استحباب مدلوله او ما يقال بدلالتها على الثواب الانقيادى.

مسائل فى الاجتهاد و التقليد و الاحتياط

مسأله ١: يجب التقليد على كل مكلف (١) لم يبلغ رتبه الاجتهاد، اذ مع بلوغ رتبه الاجتهاد و فعليته هو اعرف بتكليفه فى انه يجوز له التقليد ام لا- و ربما وقد يقال: بان من له الملكة و القوه لا يكون عارفا بالحكم بالفعل بل يكون جاهلا و يجوز رجوع الجاهل الى العالم.

ص: ٣٨

١- هذا الوجوب المذكور فطرى او عقلى او شرعى؟ قيل: انه فطرى من باب وجوب دفع الضرر المحتمل، و عقلى من باب وجوب شكر المنعم. اقول: لا- معنى للوجوب الفطرى ولا- العقلى من باب الشكر بل هو وجوب عقلى فان العقل بعد العلم بالتكليف يحكم بوجوب امتثاله. ثم: انه لا يخفى ان هذا الوجوب لا يختص بموارد العلم الإجمالى بالتكليف الالزامى بل يشمل الشبهه البدويه قبل الفحص لان التكليف منجز عقلا بعد كونه فى معرض الوصول بمعنى انه لو فحص عنه المكلف لوصل اليه.

اقول: ولا يبعد ان يكون الامر كذلك، اذ لا اشكال في ان الادله اللفظيه التي استند اليها في جواز التقليد تشمل مثله، فانه قبل فعله اجتهاده لا يكون عالما، و اما السيره فالظاهر انها تشمله أيضا اذ لا اشكال في انه جاهل بالفعل.

مسأله ٢: ويجب على المكلف ان يكون في جميع عباداته و معاملات و ساير أفعاله و تروكه، مقلدا، لانه لا بد من اقامه حجه في كل شىء فعلا كان او تركا، ثم ان المكلف اذا كان مجتهدا، و استنبط الحكم الشرعى فلا اشكال في جواز العمل على مقتضى اجتهاده اذ يرى ما وصل اليه نظره مطابقا للوظيفه المقرره و اما الاحتياط و التقليد، فلا بد ان يستندا اما الى الاجتهاد او القطع بالجواز بالسؤال من العلماء.

و بعباره اخرى: العامى لا يمكنه الاحتياط او التقليد الا بعد القطع بجوازهما فيصح ان يقال: بان التقليد ليس تقليديا لكن لا يصح ان يقال: ان تقليد العامى في اول الامر و فى نفس تقليده اجتهادى و ذلك لان العامى لا يقدر على الاجتهاد، و لا يخفى ان ما يمكن ان يعتمد العامى عليه هو السيره التى لم يردع عنها الشارع فيما اذا حصل له القطع بالحكم الشرعى من طريق السؤال ممن يراه اهلا للسؤال كما انه لو أراد الاحتياط لزم عليه اما ان يجتهد و يستنبط جوازه او يسأل ممن يعلم الحكم الشرعى.

و صفوه القول: انه يلزم عليه اما ان يجتهد فيرى ان الحكم الفلانى مستندا الى الدليل الكذائى فيتم له الحجه او يحتاط و لا بد فى الجزم بجواز الاحتياط من

الاجتهاد او القطع بجوازه من طريق السؤال من اهل الخبره و العلم بجوازه و مما ذكرنا ظهر ان الامر كذلك بالنسبه الى التقليد.

فانقدح: ان جواز التقليد لا- يكون تقليديا للزوم التسلسل لكن ليس اجتهاديا أيضا لعدم امكانه بالنسبه الى العامي، بل بالعلم الحاصل من السؤال كما انه يحصل العلم بكثير من الامور بسؤال العالم.

مسأله ٣: لو حصل للمكلف العلم بالحكم لضروره أو غيرها كما في بعض الواجبات و المستحبات و المباحات . وذلك اذا حصل للمكلف العلم بالواقع اما لكونه ضروريا او لكونه من اليقينيّات فلا- مجال للتعبّد بالاماره سواء ذلك فتوى الغير أو غيرها من الامارات و ذلك لاختصاص الحجيه بمن جهل الواقع اذ مع العلم به لا معنى للتقليد اذ هو تحصيل للحاصل .

مسأله ٤: عمل العامي بلا- تقليد باطل، لا- يجوز له الا- اجتراء به الا ان يعلم بمطابقته للواقع أو لفتوى من يجب عليه تقليده فعلا والمراد بالبطلان هو البطلان في نظر العقل بمعنى عدم جواز الاكتفاء بالعمل ما لم ينكشف مطابقته للواقع أو لرأى من يجوز تقليده فعلا- أما في الاول فظاهر و أما في الثاني فلقيام الحججه و هو قول المجتهد فعلى تقدير مخالفته للواقع تكون الحججه تامه للمكلف على المولى فلاحظ.

مسأله ٥: يصح التقليد من الصبي المميز فاذا مات المجتهد الذي قلده الصبي قبل بلوغه وجب عليه البقاء على تقليده و لا يجوز له ان يعدل عنه الى غيره الا اذا حصل له العلم بخطأ فتوى الاول .

يمكن ان يستدل على اصل تقليد الصبى بوجهين:

الاول: اطلاق ادله حجيه قول المجتهد للجاهل فان تلك الادله على تقدير تماميتها لم تعتبر البلوغ فى المقلد و أيضا لا فرق فى حكم العقل و السيره العقلانيه فى رجوع الجاهل الى العالم بين البالغ و غيره.

الثانى: انه من الظاهر ان الامر بالنسبه الى غير البالغ ليس اشد منه الى البالغ فلو قلنا بشرعيه عباداته- كما نقول به- يجوز له التقليد فلاحظ.

هذا و قد يقال بخروج بقاء الصبى على تقليده عن مورد الاجماع على عدم جواز تقليده لانه ليس تقليدا ابتدائيا والجواب عدم الاجماع اولا وان حقيقه التقليد هى العلم ومتى ما حصل فهو باق ولذا قلنا بوجود البقاء على تقليده السابق.

مسأله ٦: الاقوى عدم جواز ترك التقليد و العمل بالاحتياط سواء اقتضى التكرار كما اذا ترددت الصلاه بين القصر و التمام أم لا، كما اذا احتمل وجوب الاقامه فى الصلاه، هذا ومعرفه موارد الاحتياط متعذره غالبا أو متعسره على العوام .

مسأله ٧: تثبت عداله المرجع الذى له الولاية على امر المسلمين ووثاقه من يعتمد على فتواه بأمر:

الأول: العلم الحاصل بالاختبار أو بغيره. وذلك لحجّيته عقلا- بل إليه تنتهى حجّيته كلّ حجّه، و لو لا حجّيته استحال اثبات أى حقيقه.

ص: ٤١

الثانى: شهاده عادلين بها، و الصحيح ثبوتها بشهاده العدل الواحد بل بشهاده مطلق الثقه أيضا. وذلك بدليل عموم حجيه بينه وعموم ادله حجيه قول الثقه فى الاحكام والموضوعات كما عليه بناء العقلاء بلا ردع من الشريعه .

الثالث: حسن الظاهر، و المراد به حسن المعاشره و السلوك الدينى بحيث لو سئل غيره عن حاله لقليل لم نر منه إلّا خيرا لما سيأتى فى بحث صلاه الجماعه.

مسأله ٨: و يثبت اجتهاده و أعلميته على القول بها بالعلم، و بالشياخ المفيد للاطمئنان و بالبينه، و بخبر الثقه لنفس الدليل المتقدم انفا، و يعتبر فى البينه و فى خبر الثقه- هنا- أن يكون المخبر من أهل الخبره لانه يشترط فى المخبر العلم بما يخبره و إلا فلا عبره بقوله كما هو معلوم.

مسأله ٩: المراد من العداله هو الاستقامه فى جاده الشريعه المقدسه، و عدم الانحراف عنها يمينا و شمالا، بأن لا يرتكب معصيه بترك واجب، أو فعل حرام، من دون عذر شرعى، بعد صحه الاعتقاد و لا فرق فى المعاصى من هذه الجهه، بين الصغيره، و الكبيره كما سيأتى البحث مستدلا فى صلاه الجماعه.

و قد عدّ من الكبائر الشرك بالله تعالى، و اليأس من روح الله تعالى و الأمن من مكر الله تعالى، و عقوق الوالدين و قتل النفس المحترمه، و قذف المحصنه، و أكل مال اليتيم ظلما، و الفرار من الزحف، و أكل الربا، و الزنا، و اللواط، و السحر، و اليمين الغموس الفاجره و هى الحلف بالله تعالى كذبا على وقوع أمر أو

على حق امرئ أو منع حقه، و منع الزكاه المفروضه، و شهاده الزور، و كتمان الشهاده. و شرب الخمر، و منها ترك الصلاه أو غيرها مما فرضه الله متعمدا، و نقض العهد، و قطيعه الرحم و التعرب بعد الهجره إلى البلاد التي لا يمكنه بها اداء وظيفته الدينيه، و السرقة، و إنكار ما أنزل الله تعالى، و الكذب على الله، أو على رسوله صلى الله عليه و آله، أو على الأوصياء عليهم السلام، بل مطلق الكذب، و أكل الميته، و الدم، و لحم الخنزير، و ما أهل به لغير الله، و القمار، و أكل السحت، كثمن الميته و الخمر، و المسكر، و أجر الزانيه، و ثمن الكلب الذي يحرم بيعه، و الرشوه على الحكم و لو بالحق، و أجر الكاهن، و ما أصيب من أعمال الولاة الظلمه، و ثمن الجاريه المغنيه، و ثمن الشطرنج، فإن جميع ذلك من السحت.

و من الكبائر: البخس فى المكيال و الميزان، و معونه الظالمين، و الركون إليهم، و الولايه لهم، و حبس الحقوق من غير عسر، و الكبر، و الإسراف و التبذير، و الاستخفاف بالحج، و المحاربه لأولياء الله تعالى، و الاشتغال بالملاهى - كالغناء- و هو الصوت المشتتمل على الترجيع على ما يتعارف عند أهل الفسوق- و ضرب الأوتار و نحوها مما يتعاطاه أهل الفسوق كالموسيقى، و الإصرار على الذنوب الصغائر و غيبه المؤمن و البهتان عليه و منها: سب المؤمن و إهانته و إذلاله، و منها: النميمه بين المؤمنين، و منها: القياده و هى السعى بين اثنين لجمعهما على الوطاء المحرم، و منها: الغش للمسلمين، و منها: استحقار الذنب لما ورد عن امير

المؤمنين عليه السلام انه قال: «إن أشد الذنوب ما استهان به صاحبه»^(١)، ومنها: الرياء و غير ذلك كما سيأتي مفصلاً فى بحث المكاسب المحرمه .

مسأله ١٠: ترتفع العدالة بمجرد وقوع المعصيه، و تعود بالتوبه و الندم، و قد مرّ أنه لا يفرق فى ذلك بين الصغيره و الكبيره كما سيأتي مفصلاً فى بحث صلاه الجماعه.

بحث حول الاحتياط

و اما الاحتياط: فقد قالوا ان الاحتياط حسن عقلا و نقلا. وفيه:

اولاً: ان الاستدلال المذكور لحسنه دورى و ذلك لأن حسن الاحتياط و مطلوبيته تتوقف على مطلوبيه الواقع المحتمل «بعد فرض عدم تنجز ما فى الواقع لان الكلام فى الشبهات البدويه لا فى موارد العلم الاجمالى» و مطلوبيه الواقع المحتمل متوقفه على مطلوبيه الاحتياط و حسنه .

توضيح ذلك انه ما المراد من الحكم العقلى فى المقام؟ لا شك انه ما يحكم به العقل العملى لا النظرى و حينئذٍ فالمراد هو اما ان يكون الاحتياط عله تامه للحسن او مقتضياً له او بالوجه و الاعتبار و لا شك عدم صدق الاول و لا الثانى و ذلك لان من الاحتياط ما لا- يكون حسناً بل قبيحاً و حينئذٍ فاذا كان بالوجه و الاعتبار فهو تابع للعناوين الاخرى فاذا ما صدق عليه عنوان حسن

ص: ٤٤

١- وسائل الشيعه ج ١٥ ص ٣١٢ باب وجوب اجتناب المحقرات من الذنوب

مطلوب فسوف يكون حسناً و ألّا فلا- و عليه نقول ما هو الموجب لكونه حسناً؟ لا- شك انه لا يمكن ان يكون عله لحسنه ألّا لكونه مدركاً للواقع و محصلاً لامر المولى فحسنه من هذا الجبهه و لكننا نريد من حسن الاحتياط ان نمثل امر المولى بعد استكشاف امر المولى و رضائه فلو كنا مسبقاً نعلم برضاه فلا داعى للاستدلال على حسن تحصيل امره بدليل حسن الاحتياط فاصح الاستدلال عين المدعى و هو دور باطل (1) يعنى ان مطلوبيه الاحتياط تتوقف على مطلوبيه الامر الواقعى الذى هو غير منجز «حسب الفرض لان الكلام خارج عن موارد العلم الاجمالي» ولا

ص: ٤٥

١- هذا و فى تقسيم احكام العقل العملى الى ثلاثه اقسام اشكال واضح فقالوا ما كان موضوعا للحكم العقلى بالذات ومثلوا له بالعداله وما كان موضوعا للحكم العقلى بالعرض باعتبار انطباق عنوان العداله عليه فيكون حسنا وقالوا ان حسنه اقتضائى وكذلك القبيح الاقتضائى اقول:العقل اما ان يحكم بالحسن او لا يحكم و لا قسم ثالث فى البين و حينئذٍ فالصحيح هو ان ما جعلوه قسمين من كون حسن العداله ذاتياً و حسن الصدق اقتضائياً باطل بل كلاهما من واد واحد و ما ذكروه من الفرق بينهما بان العداله لا تنفك عن حسنهما و انه يمكن انفكاكه فى الصدق و مثلوا له بما كان الصدق موجباً لقتل انسان . اقول: انه باجراء العداله ايضاً يمكن ان يعرض الانسان نفسه للقتل و حينئذٍ يقع التزاحم بين واجب العداله و حفظ النفس و يتقدم الثانى على الاول و كذلك الصدق فهو يتزاحم مع غيره و الثانى يتقدم عليه بملاك تقدم الاهم على غيره و يبقى القبيح قبيحاً و الحسن حسناً فالحق انهما امر واحد كلاهما ذاتيان لا اقتضائيان و يقابلهما قسم واحد وهو ما كان بالوجوه و الاعتبارات، مضافا الى ان هنالك موارد حسنه وقبيحه لا ترجع الى العداله او الظلم مثل شكر المنعم وقبح التجري وامثالهما .

نعلم بوجوده بل هو مجرد احتمال نحتمله وحينئذ نسأل ما هو الدليل على مطلوبية هذا الامر المحتمل؟ قالوا لان الاحتياط حسن فحسن الاحتياط ومطلوبيته تتوقف على مطلوبية الامر المحتمل ومطلوبيته تتوقف على حسن الاحتياط ومطلوبيته وهذا هو الدور.

ثانياً: لم يظهر من العقل حسن الاتيان بشيء مجهول بصرف كونه محتمل المطلوبية فضلاً عن ان يحكم بالالزام .

ثالثاً: لو سلمنا حكمه العقل بحسن الاتيان بما هو محتمل المطلوبية فانما هو فيما اذا لم يكن هنالك مانع منه لكن المانع موجود كما في اطلاق قوله تعالى {و ما لكم الا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه و قد فضل لكم ما حرم عليكم} (١) فالآية باطلاقها صريحه بحرمة كل تصرف باسم الدين تحت اى عنوان كان و لو كان بعنوان الاحتياط كما صرح بذلك شيخنا الانصارى «ره» فى بحث البراءة و من المعلوم ان الذى يحتاط انما يحتاط لاجل التدين و التعبد و المحافظه على الاوامر الواقعيه فاطلاق الايه شامله له مأثه بالمأثه بلا شك و لا شبهه و كذلك يشمل اطلاق قوله تعالى {آله اذن لكم ام على الله تفترون}.

و بذلك يتضح انه لا معنى للقول بحسن الانقياد بعد عدم تنجز الواقع الاحتمالى .

و اما حسن الاحتياط شرعاً فالاجبار المستدل بها عليه كلها اجنبية عنه فان المراد بالاحتياط الوارد فى الاخبار هو معناه اللغوى لا الاصطلاحى فان معنى الاحتياط لغه التحفظ والوقايه وهو الوقوف والتثبت والسؤال والتفحص وعدم الافتاء و عدم

ص: ٤٦

العمل بالنسبه الى مشكوك الوجوب بالاتيان به مثلا- لا انه بالمعنى الاصطلاحي الحادث وهو اتيان محتمل الوجوب و ترك محتمل الحرمة فقال الراغب الاصفهاني في كتابه المفردات: و الاحتياط استعمال ما فيه الحياطه او الحفظ(١) وقال الزمخشري في كتاب اساس البلاغه حاطك الله حياطه و لازلت في حياطه الله و وقايتة(٢) و مثل ذلك قال غيرهما: حاطه يحوطه حوطاً وحياطه اذا حفظه و صانه و ذب عنه و توفر على مصالحهم ... و حياطه الاسلام حفظه و حمايته.

وقد جاء هذا المعنى في اخبار الاحتياط بشكل واضح ففي صحيحه ابن الحجاج قال «سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجلين اصابا صيدا و هما محرمان، الجزاء بينهما او على كل واحد منهما جزاء؟ قال: لا بل عليهما ان يجرى كل واحد منهما الصيد قلت: ان بعض اصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه فقال: اذا أصبتم مثل هذا فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه فتعلموا»(٣) فانها واضحه الدلاله في وجوب الاحتياط بعدم الفتوى و التوقف حتى يسأل عن المسأله فيجاب عليها عن علم و بصيره ولا علاقته لها بالاحتياط بالمعنى الاصطلاحي باتيان ما احتمال وجوبه او ترك ما احتمال حرمة و هكذا كل اخبار الاحتياط

ص: ٤٧

١- ١. المفردات . الراغب الاصفهاني ص ١٣٦

٢- ٢. اساس البلاغه جار الله الزمخشري ص ٩٩ بتحقيق الاستاذ عبد الرحيم محمود.

٣- وسائل الشيعه، ج ٢٧، ص: ١٥٤ ح ١

هذا مضافا الى ان ايجاب ما ليس بواجب واقعا بعنوان الاحتياط او تحريم ما ليس بحرام واقعا بعنوان الاحتياط مما يخالف الاحتياط و ينافيه .

هذا مع انها معارضه بما دل على وجوب الكف بمعنى عدم العمل و عدم الافتاء عما لا يعلم مثل صحيحه هشام بن سالم قال قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ما حق الله على خلقه؟ قال ان يقولوا ما يعلمون و يكفوا عما لا يعلمون فإذا فعلوا ذلك فقد ادوا الى الله حقه (١) .

وجه المعارضه: انه بناءً على القول بالثواب الانقيادي يكون معنى اخبار من بلغ هو: ان العمل بغير العلم فى باب المستحبات يوجب الثواب و هذا المعنى لا- يكون تخصيصاً لادله الحرمة بغير العلم و لا حاكماً عليها لان لسانه ليس لسان الحكومه كما لا يخفى فلا يقول إن العمل بغير العلم فى المستحبات ليس عملاً بغير العلم بل يقول انه عمل بغير علم بشهاده ما فيه: «وان لم يقله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم» و مع ذلك فهو يوجب الثواب و هذا المعنى يباين ما ثبت فى القرآن الكريم من حرمة العمل بغير العلم قال تعالى {ولا- تقفُ ما ليس لك به علم} و يباين ما ورد فى السنه ايضا من الكف عما لا يعلمون و هو اعم من القول و العمل يعنى ان لا يقولوا و لا يعملوا من غير علم و ان ذلك من حقوق الله عز وجل على العباد، فالحاصل ان العمل بغير العلم يتنافى مع حق الله عز وجل على العباد من وجوب الكف عنه.

ص: ٤٨

و الحاصل ان تفسير اخبار من بلغ بالمعنى الثالث من انها ارشاد الى حكم العقل من حسن الاحتياط عقلا تفسير مرفوض جدا و ذلك لعدم وجود حكم للعقل حتى تكون اخبار من بلغ مرشده اليه .

هذا و لا- يخفى ان اصالة الاشتغال والتي يعبر عنها باصالة الاحتياط خارجه عن المقام و لا- علاقه لها ببحث حسن الاحتياط و عدمه.

مقدمه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الله احمد استتماماً لنعمته والحمد فضله و اياه اشكر استسلاماً لعزته و الشكر طوله حمداً و شكراً كثيراً كما هو اهله و اسأله تسهيل ما يلزم حملة و تعليم ما لا يسع جهله و استعينه على القيام بما يبقى اجره و يحسن فى الملاء الاعلى ذكره و ترجى مثوبته و ذخره و اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و اشهد ان محمداً نبياً أرسله و على العالمين اصطفاه و فضله عليهم صلى الله عليه و على آله الذين حفظوا ما حملة و عقلوا عنه (صلى الله عليه و آله) ما عن جبرئيل عقله قرن بينهم و بين محكم الكتاب و جعلهم قدوه لاولى الالباب صلاه دائمه بدوام الاحقاب اما بعد فهذه للمعاهد المشقيه فى فقه الاماميه اجابه لالتماس بعض الديانين حسبن الله و نعم المعين و هى مبتيه على كتب .

ص: ٤٩

الطهارة مصدر طهر بضم العين على قول ابن دريد إلا أن الجوهري قال وفتحهما , و الطهارة هي نقاء المرأة من الحيض كالطهر و استعملت أيضا في الاخبار وكلمات الفقهاء بمعنى الوضوء و الغسل و التيمم كما في خبر داود الرقي قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقلت له جعلت فداك كم عدّة الطهارة فقال ما أوجه الله فواحدة و أضاف إليها رسول الله ص واحدة لضعف الناس و من توضّأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له أنا معه في ذا حتّى جاءه داود بن زربىّ, فسأله عن عدّة الطهارة فقال له ثلاثاً ثلاثاً من نقص عنه فلا صلاه له قال فارتعدت فرائصي و كاد أن يدخلني الشيطان فأبصر أبو عبد الله (عليه السلام) إليّ و قد تغير لوني فقال اسكن يا داود هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق قال فخرجنا من عنده و كان ابن زربىّ إلى جوار بستان أبي جعفر المنصور, و كان قد ألقى إلى أبي جعفر أمر داود بن زربىّ, و أنّه رافضىّ يختلف إلى جعفر بن محمّد, فقال أبو جعفر المنصور إنني مطّلع إلى طهارته فإن هو توضّأ وضوء جعفر بن محمّد فإنني لأعرف طهارته حققت عليه القول و قتلته فاطلع و داود يتهيأ للصّلاه من حيث لا- يراه فأسبغ داود بن زربىّ الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره أبو عبد الله (عليه السلام) فما تمّ وضوؤه حتّى بعث إليه أبو جعفر المنصور فدعاه قال فقال داود فلما أن دخلت عليه رحّب بي و قال يا داود قيل فيك شىء باطلٌ و ما أنت كذلك [قال] قد أطلعت على طهارتك و ليس

طهارتك طهاره الرافضه...»(١) والخبر وان كان ضعيفا ألا ان الغرض منه ثبوت استعمال الطهاره بهذا المعنى ومثله خبر محمد بن سنان «فأمروا بالطَّهارة عند ما تصيهم تلك النَّجاسة من أنفسهم»(٢) و دلالة كسابقه و غيرهما و بذلك ورد التعبير فى المقنعه(٣) و التهذيب و المصباح و غيرها .

فما قيل من «ان الصواب ان يقال كتاب الطهور يعنى ما يتطهر به من الحدث والخبث او كتاب التطهر قال الله تعالى { لا يمسه الا المطهرون }»(٤) و قال عزوجل { ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين }»(٥) فقد ورد فى شأن نزولها انها نزلت فى انصارى استنجدى بالماء و كانوا يستنجون بالاحجار»(٦). كما ترى و لا ينفى كون الطهاره مستعمله بالمعنى الذى ذكرنا.

(و هى لغه النظافه و شرعاً استعمال طهور مشروط بالنيه)

ص: ٥١

-
- ١- وسائل الشيعه، ج ١، ص: ٤٤٣ و رجال الكشى ٢؛ ٦٠٠؛ ٥٦٤
 - ٢- عيون اخبار الرضا (عليه السلام) ج ٢ ص ١٠٥
 - ٣- المقنعه (للشيخ المفيد)؛ ص: ٣٨ باب الأحداث الموجهه للطهاره
 - ٤- الواقعه آيه ٧٩
 - ٥- البقره آيه ٢٢٢
 - ٦- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ١، ص ١٧؛ و ينبغى تقديم أمور.

هذا التعريف حقيقه متشريع و قد يقال بانه لا مجال للقول بالحقيقه الشرعيه الا ان الظاهر تحققها في اواخر عمر النبي (ص) عاده لكثرة الاستعمال .

و الطهور ليس متعدياً بحسب اللفظ بل هو كأصله لانزم الّا انه اختلف في كونه بحسب المعنى متعدياً ام لا ؟ فنقل الاول عن الترمذى(١) و عن بعض الحنفية الثانى محتجاً بان فعولاً تفيد المبالغه في فائده فاعل كضروب و أكل(٢)، ويشهد للثانى قوله تعالى {و سقاهم ربهم شراباً طهوراً}(٣) و قول الشاعر: (عذب الثنايا ريقهن طهور)(٤).

و يدل على الاول ظاهر قوله تعالى {و انزلنا من السماء ماءً طهوراً}(٥) و ظاهر ما في الحديث (جعلت لى الارض مسجداً و طهوراً)(٦).

ثم ان الطهور يأتى متعدياً ايضاً كما في قول امير المؤمنين (عليه السلام) في وصف التقوى (و طهور دنس انفسكم)(٧) و قول الباقر (عليه السلام) (من صام شعبان كان طهوراً له من كل زله و وصمه و بادره)(٨).

ص: ٥٢

-
- ١- النجعه في شرح اللمعه؛ ج ١، ص ١٩؛ كتاب الطهاره.
 - ٢- و تشبيه بعض الحنفية للطهور بالاكل يقتضى ان يكون بحسب اصل اللغه لازماً و بحسب الاستعمال متعدياً مع انه بالعكس . اقول: و الناقل عنهم هو المحقق في كتابه المعتبر.
 - ٣- سوره الانسان آيه ٢١
 - ٤- النجعه ... كتاب الطهاره ص ١٩/
 - ٥- سورهاالفرقان آيه ٤٨
 - ٦- من لا يحضره الفقيه؛ ج ١، ص ٢٤٠ و ٢٤١، باب المواضع التى تجوز الصلاه فيها و المواضع التى لا تجوز فيها .
 - ٧- نهج البلاغه خطبه ١٩٨
 - ٨- الكافي ؛ كتاب الصوم ؛ باب فضل شعبان ح/ ٨

(و الطهور هو الماء و التراب قال الله تعالى ﴿و انزلنا من السماء ماءً طهوراً﴾ و قال النبي صلى الله عليه و آله: جعلت لى الارض مسجداً و طهوراً)

كما فى روايه الصدوق مرفوعاً عنه(١) صلى الله عليه واله وسلم و قد جاءت الروايه بالفاظ مختلفه كما فى روايه اخرى عنه صلى الله عليه واله وسلم(٢) و كما عن الكلينى فى الكافى(٣) .

احكام المياه

(فالماء مطهر من الحدث و الخبث و ينجس بالتغير بالنجاسه فى احد او صافه الثلاثه)

اللون او الطعم او الريح للنصوص المستفيضه منها الحديث المشهور المروى عن الطرفين بعده طرق (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شىء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه)(٤) و فى صحيح حريز(٥): (كلما غلب الماء ريح الجيفه فتوضأ من الماء و

ص: ٥٣

١- من لا يحضره الفقيه ج/١ باب المواضع التى يجوز الصلوه فيها .

٢- من لا يحضره الفقيه ج/١ باب التيمم ح ١٣

٣- اصول الكافى ؛ باب الشرايع من كتاب الايمان ح ١

٤- الوسائل ج ١ ص ١٠١

٥- فروع الكافى ج ١؛ كتاب الطهاره ؛ باب ٣؛ ح ٣، الا انه رواه عن حريز عن ابن ابي عمير عن الصادق (عليه السلام) و رواه التهذيب ج ١ ص ٦٠؛ والاستبصار ج/١ ص ١٢ عن حريز بن عبد الله عن الصادق (عليه السلام) ولا يضر ذلك بعد كونه موثقاً به .

اشرب و اذا تغيّر الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ و لا تشرب) و فى صحيحه عبد الله بن سنان: (اذا كان الماء قاهراً و لا يوجد فيه الريح فتوضأ)^(١) و فى معتبره السكونى عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم (الماء يُطَهَّر و لا يُطَهَّر)^(٢).

ثم ان تغير الماء اذا لم يصير مضافا لا اثر له و تدل عليه حسنه الحلبي لاجل ابراهيم بن هاشم و الاقوى انها صحيحه السند لانه ثقه بدليل ان ابن طاووس نقل وثاقته بالاتفاق^(٣) و هذا النقل حسى و ليس حدسيا حتى يشك فى حجيته و فى هذا الكتاب سوف نصف الروايات التى فى سندها ابن هاشم بالصحة كما انه لم يستثن من نواذر الحكمه, و الروايه هى: «فى الماء الآجن تتوضأ منه إلا ان تجد ماءً غيره فتنزه منه»^(٤).

هذا و المراد من التغير هو التغير الحسى و اما التغير التقديرى و الذى يتصور على ثلاثه اقسام:

ص: ٥٤

١- المصدر السابق ح ٤

٢- المصدر السابق باب ١ ح ١

٣- فلاح السائل ص ١٥٨ و راجع معجم الثقاه ص ٢٣١.

٤- فروع الكافى ج ١ باب ٣ ح ٦ والآجن هو المتغير .

١) ما يكون لقصور المقتضى كما اذا وقع فى الكرم مقدار من الدم الاصفر بحيث لو كان احمر لا وجد التغير فى الماء.

٢) و ما يكون لقصور فى الشرط كما اذا وقعت ميتة فى الماء ايام الشتاء بحيث لو كانت فى الصيف لتغير الماء بها.

٣) و ما يكون فى المانع كما اذا صب مقدار من الصبغ الاحمر فى الماء ثم وقع فيه الدم فان الدم يقتضى تغير لون الماء لولا المانع.

و لا ينبغى الاشكال فى عدم كفايه التقدير فى الصورة الاولى و الثانية و اما الصور الثالثة فالصحيح فيها هو الحكم بالانفعال اذ ان التغير حاصل غاية الامر ان الحمرة مانعه عن ادراكه.

(و يطهر بزواله ان كان الماء جارياً)

كالعيون اما الآبار فسيأتى الكلام عنها ويدل عليه كل ما دل على اعتصام الماء الجارى و ما له مادة، وتشبيه ماء الحمام به كما فى صحيح داود بن سرحان بقوله (عليه السلام) «بمنزله الماء الجارى»^(١) و صحيح منصور بن حازم عن بكر بن حبيب (قال ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة)^(٢) و ما رواه ابن أبى يعفور (ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً)^(٣).

(او لاقى كراً)

ص: ٥٥

١- الوسائل باب ٧ من ابواب الماء المطلق/حديث ١

٢- فروع الكافى ج/ ١ باب الطهارة ص/ ١٤ ح/ ٢

٣- فروع الكافى ج/ ١ باب الطهارة ص/ ١٤ ح/ ١

و يدل عليه كل ما دل على اعتصام الكر مثل صحيحه معاويه بن عمار (اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء) (١).

هذا و خالف في ذلك المفيد و ابن حمزه (٢) و الديلمى (٣) و الشيخ في نهايته و حكموا بان مياه الاوانى و الحياض تنجس و ان كانت اكثر من كر و لا تطهر و ان لاقت كرا فقال الاول في مقنعه (اذا وقع في الماء الراكد شيء من النجاسات و كان كرا-إلى- لم ينجسه شيء الا ان يتغير هذا اذا كان في غدير او قليب و شبهه فاما ان كان في بئر او حوض او اناء فانه يفسد بجميع ما يلاقيه من النجاسات) (٤) و قال الشيخ في نهايته (و اما مياه الاوانى المحصوره فان وقع فيها شيء من النجاسه افسدها) (٥) لعموم النهى عن استعمال ماء الاوانى مع نجاسته. و يردهم اطلاق صحيحه ابن عمار المتقدمه و غيرها مما دل على اعتصام الكر و هى مستفيضه و النهى المذكور محمول على الغالب من عدم كونه كرا .

ص: ٥٦

١- فروع الكافى ج/ ١/ باب الطهاره ص/ ٢/ ح/ ١

٢- الجوامع الفقيهيه ؛ الوسيله؛ ص/ ٧٠٤

٣- الجوامع الفقيهيه ؛ المراسم ص/ ٥٦٦

٤- الجوامع الفقيهيه ؛ المقنعه ص/ ٩/ السطر الاول و آخر ص/ ٨

٥- نهايه الشيخ ص/ ٢٦٣ الجوامع الفقيهيه

حكم تدافع الماء من العالى الى السافل النجس

مسأله: لو تدافع المائع من العالى الى السافل و لاقت النجاسه السافل فلا يتنجس العالى بل السافل فقط، لأنه مع التدافع يتحول المائع إلى مائعين بالنظر العرفي، و لا- موجب مع تنجس أحدهما لتنجس الثاني، أو لأنّ العرف لا يرى تأثير العالى بالنجاسه، و مسأله كيفيه السرايه حيث لم يرد فيها نص خاص فلا بدّ من تنزيلها على ما يراه العرف، مضافا الى الاجماع العملي فى المسأله .

حكم الماء المشكوك كريتته

ثم أنه مع الشك فى كريتته الملاقى و احراز حالته السابقه يحكم بما تقتضيه الحاله السابقه و ذلك للاستصحاب.

و اما مع عدم احراز الحاله السابقه فهل يحكم بالطهاره لاستصحاب الطهاره و لقاعده الطهاره المستفاده من موثقه الساباطى « كل شىء لك طاهر..» ام لا؟ الاقوى ذلك لعدم الدليل من عموم او اطلاق على نجاسه المشكوك بلوغه كرا .

وقد يتمسك فى مقابل قاعده الطهاره و استصحابها بجمله من الوجوه من قبيل:

الأول: التمسك بعموم ما دلّ على تنجس كل ماء لاقى نجاسه كموثقه سماعه: «و لا تشرب من سؤر الكلب إلّا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه» و اطلاق مفهوم صحيحه معاويه بن عمار (اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء) (١) الدال على ان الموضوع للنجس هو عدم بلوغ الماء كرا.

و فيه: انه تمسك بالعام فى الشبهات المصداقيه - لخروج الكرّ منه و يشك فى فرديه المشكوك للعام أو للمخصص - و هو غير جائز (٢) لوجود حجتين، و ادخال المشكوك تحت احدهما بلا مرجح .

الثانى: التمسك بالقاعده القائله بأن الاستثناء من الحكم الالزامى أو ما يلازمه إذا تعلّق بعنوان وجودى فلا بدّ عرفا من إحراز ذلك العنوان فى ارتفاع الحكم

ص: ٥٨

١- فروع الكافى ج/١ باب الطهاره ص/٢/ ح/١

٢- وسائل الشيعه الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث ٣

الالزامى أو ما يلازمه, و عليه فالحكم بالانفعال لا ترفع اليد عنه مع عدم احراز الكريه(١).

و فيه: ان القاعده المذكوره غير ثابتة .

الثالث: التمسك بقاعده المقتضى و المانع بتقريب: ان الملاقاه مقتضيه للتنجيس و الكريه مانعه, و مع إحراز المقتضى و الشك فى المانع يبني على تحقّق المقتضى .

و فيه: ان القاعده المذكوره لم يحرز ثبوتها لدى العقلاء و لا تستفاد من النصوص .

الرابع: التمسك باستصحاب العدم الأزلى للكريه بتقريب: ان موضوع الانفعال مرّكب من القلّه و الملاقاه, و الجزء الأوّل محرز بالاستصحاب, و الثانى بالوجدان فيثبت الحكم .

و فيه: ان ما ذكر وجيه بناء على حجّيه الاستصحاب فى الاعدام الأزليه لكنه خلاف التحقيق .

ص: ٥٩

١- أجود التقريرات ٢: ١٩٥، و فوائد الأصول ٣: ٣٨٤

الخامس: التمسك باستصحاب العدم النعتي للكريه بتقريب: ان أصل الماء هو المطر، و هو ينزل قطره قطره، و معه يكون كل ماء مسبوqa بالقله حين نزوله مطرا فتستصحب قلته. و بضم الاستصحاب الى الوجدان يثبت تمام الموضوع للانفعال.

و فيه: ان القله المحرزة فى بدء الخلقه لا تجدى فى الفروض العاديه التى يؤخذ فيها ماء من البحر دفعه فى ظرف كبير يشك فى كونه كرا .

و عليه فالرجوع إلى استصحاب الطهاره أو أصاله الطهاره يبقى بلا مانع بعد البناء على بطلان الوجوه الخمسه المذكوره.

الكر و احكامه

(والكر الف و مائتا رطل بالعراقى)

اقول: فيه اقوال و اخبار لكن لا عبره بالاقوال الشاذه كقول الشلمغانى(١) .

و اما الاسكافى فجمع بين وزنه الف و مائتا رطل و تكسيه بالذراع نحو مائه شبر و هما لا- يجتمعان سواء قلنا المراد بالرطل العراقى كما قال الشيخان(٢) ام المدنى كما قال الصدوق(٣) و المرتضى(٤) .

ص: ٦٠

١- صاحب كتاب الفقه الرضوى على اقوى الاحتمالات و جاء قوله فيه: (الكر ما لا يتحرك جنباه عند طرح حجر فى وسطه) ص/ ٩١

٢- كما فى المقنعه ص/ ٨ الجوامع الفقيهيه و تعبيره بالبغدادى و كما فى النهايه ص/ ٢٦٣ و تعبيره بالعراقى الجوامع الفقيهيه.

٣- الفقيه باب المياه ص/ ٦

٤- الناصريات باب المياه ص/ ٢١٤ الجوامع الفقيهيه

و اما قول القطب الراوندى بكون الكرم ما بلغ عشره اشبار و نصف فى ابعاده الثلاثة(١) فباطل حيث توهم فجمع ثلاث و نصف فى مثليه مع انه واضح ان المراد فى مثله الضرب لا الجمع وكذلك قول الشيخ فى النهايه - فى جمعه بين ثلاثه و نصف طولاً فى ثلاثه و نصف عرضاً فى ثلاثه و نصف عمقاً و بين الف و مائتى رطل بالعراقى(٢)- غير صحيح لاختلافهما و هو مثل قول الصدوق فى الفقيه فى جمعه بين ثلاثه فى ثلاثه فى ثلاثه و بين الف و مائتى رطل بالمدنى(٣) فهما ايضاً لا يجتمعان و المتيقن من ذلك هو انه الف و مائتا رطل و انه بالعراقى كما هو قول المفيد و يدل عليه صحيح ابن أبى عمير عن بعض اصحابنا (الكرم من الماء الف و مائتا رطل)(٤) و هو يتفق فى الاعتبار مع خبر اسماعيل بن جابر (قال ثلاثه فى ثلاثه)(٥) كما صرح بذلك العلامة فى المختلف(٦) و صحيح ابن أبى عمير و ان كان

ص:٦١

-
- ١- المختلف ص/٤
 - ٢- المختلف باب المياه ص/٣
 - ٣- الفقيه باب المياه ص/٦
 - ٤- فروع الكافى ج/١ كتاب الطهاره ص/٣ باب ٢/ ح ٢/
 - ٥- فروع الكافى ج/١ كتاب الطهاره ص/٣ باب ٢/ ح ٧؛ و فى سننه ابن سنان و رواه الشيخ فى التهذيب ج/١ ص/١٢ و فى الاستبصار ج/١ ص/١٠ عن عبد الله بن سنان و استظهر المجلسى انه محمد بن سنان بقرنيه الراوى عنه و هو البرقى و المراد منه هو احمد بن محمد بن خالد و حينئذ يتعين انه محمد بن سنان و عليه تكون الروايه ضعيفه واما لو كان عبد الله بن سنان فلا اشكال فيها.
 - ٦- المختلف باب المياه ص/٣

مرسلاً ألاً انه فى حكم الصحيح لانه من اصحاب الاجماع و لروايه الكل له و هو يتفق ايضاً مع صحيح اسماعيل بن جابر (قال ذراعان عمقه فى ذراع و شبر سعته) (١) حيث ان المراد من السعه المدور الذى ليس له طول و عرض و انما له عمق و قد صرح المجلسى الاول فى شرحه على الفقيه (٢) بتوافقهما و كذلك يتفق مع مرفوع (٣) ابن المغيره و مسنده (٤) المتضمنين لستمائيه رطل بعد حملهما على المكى الذى هو ضعف العراقى و لم يبق من الاخبار ألاً خير الحسن الثورى (٥) الذى هو زيدي و بترى و كذلك خير أبى بصير (٦) الذى فى طريقه عثمان بن عيسى الدالان على كون الكر ثلاثه اشبار و نصف فى ثلاثه اشبار و نصف حيث يلزم من العمل بهما طرح باقى الاخبار اضعف إلى ذلك انه لا يخلو الاول منهما من اشكال لتضمنه كون الكر فى الركى يعنى البئر و هو غير معمول به كما سيأتى و حملة

ص: ٦٢

- ١- التهذيب ج/١ باب اداب الاحداث ح/٥٣
- ٢- روضه المتقين؛ ج ١، ص ٣٨
- ٣- التهذيب ج/١ باب اداب الاحداث ح/٥٨
- ٤- التهذيب ج/١ باب زيادات الطهاره باب ٨ ح/٢٧
- ٥- الكافى ج/٣ باب الماء الذى لا ينجسه شىء ص ٢/ح ٤
- ٦- الكافى ج/٣ باب الماء الذى لا ينجسه شىء ص ٢/ح ٥

الشيخ على التقيه و قد نقل الشيخ فى العده انه لا يعمل بخبر غير الامامى اذا كان معارضاً لخبر الامامى فقال: (وان كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين وجب اطراح ما اختصوا بروايته و العمل بما رواه الثقة)^(١) و الغرض من نقل كلام الشيخ هو انه لا وثوق بما يرويه غير الامامى من فرق وغيرهم اذا خالف ما اختصوا بروايته .

و اما ما نسبته الصدوق فى المقنع إلى الروايه من «كون الكر ذراعين و شبر فى ذراعين و شبر و فى نسخه اخرى ذراع و شبر فى ذراع و شبر»^(٢) فلم يعمل به احد حتى الصدوق.

احكام الماء القليل

(و ينجس القليل و البئر بالملاقاه)

لم يعرف الخلاف فى الاول الا من ابن ابي عقيل العماني من القدماء^(٣) و لا- دليل له الا روايات قابله للحمل على الكثير اقواها دلالة صحيحه محمد بن ميسر عن

ص: ٦٣

١- عده الاصول ج/١ الطبعة الأولى المحققه ص/٣٧٩

٢- الجوامع الفقيهيه ؛ المقنع ص/٤

٣- و الكاشانى من متأخرى المتأخرين كما فى المفاتيح ص/٨٠ و حيث ان كتاب العماني المستمسك بحبل آل الرسول صلى الله عليه واله وسلم لم يصل اليها الا انه وصل إلى العلماء ممن تقدمنا و قد نقلوا عنه جملةً من فتاواه و حول عدم تنجس الماء القليل نقل عنه مختلف العلامه ذلك ص/٢.

الرجل ينتهي إلى الماء القليل - إلى - ويدها قذرتان قال يضع يده و يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عزوجل {ما جعل عليكم في الدين من حرج} (١). لكنه لم يعلم منها ان المراد من القليل هو ما كان دون الكر اولاً و تضمنت الروايه الاستدلال بايه نفى الحرج و هو غريب حيث وجود المندوحه من الحرج بالتميم و ترك الاغتسال فيتعين كون الماء كراً فما زاد.

ماء البئر و احكامه

و اما البئر فادعى اتفاق الكل على نجاسته ألاً من شد(٢) و ان الاخبار الداله على نجاسته متواتره و قيل ما نسبه المختلف(٣) إلى الشيخ في احد قولييه من مخالفته في

ص: ٦٤

١- فروع الكافي ؛ كتاب الطهاره ص/٤ و الروايه حسنه من جهه ابن هاشم و الصحيح صحتها لوثاقته ألاً انه رماها بالضعف بعض العلماء لاشتغالها على ابن مسكان المردد بين محمد و عبدالله لجهاله الاول و وثاقه الثاني و لعل روايه ابن المغيره عنه قرينه على تعين الثاني كما و قد نقل التكملة ج/١ ص/٦٨٧ عن شرح الاستبصار لسبط الشهيد ان ابن مسكان المطلق يحمل على عبدالله و هو الصحيح حيث معرفيته و جهاله الاول .

٢- المختلف ص/٤

٣- كالعمانى كما تقدم عنه ذلك عند انكار نجاسته الماء القليل و قد تمسك على نقل المعتبر ج/١ ص/٤٨ ببعض الاطلاقات مثل ما روى عن الصادق (عليه السلام) (انه استقى له من بئر فخرج في الدلو فأرتان فقال ارقه فاستقى آخر فخرج منه فأره فقال ارقه ثم استقى آخر فلم يخرج فيه شيء فقال صبّه في الاناء فتوضأ واشرب) ومثله عن الباقر (عليه السلام)

البئر فلما يتوهم من قول الشيخ فى التهذيب(١) لكن بالتأمل فى عبارته تظهر عدم مخالفته وقد صرح فيه فى باب المياه بالانفعال فقال: (قد بينا ان حكم الابار مفارق لحكم الغدران و انها تنجس بما يقع فيها...)(٢) هكذا قيل و من جمله الاخبار الداله التى استدلت بها على نجاسه ماء البئر بالملاقاه اخبار النزح من البعير إلى العصفور فانه لا معنى لوجوب النزح إلا تنجس البئر كما لا معنى لوجوب غسل الثوب من البول إلا نجاسته و ذكروا ان عمده القول بالطهاره صحيح ابن يزيع (ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا ان يتغير به)(٣) و خبر أبى بصير (بئر يستقى منها ويتوضأ به ويغسل منه الثياب و يعجن به ثم يعلم انه كان فيها ميت قال فقال لا بأس و لا يغسل منه الثوب ولا تعاد منه الصلوه)(٤) و قالوا: ان الاول لا دلالة فيه بالمره و ذلك فان قوله فلا يفسده شىء بمعنى انه لا يلزم نزح جميعه و انما يكفى فيه نزح دلاء والثانى ان لم يقبل الحمل على عدم العلم بكونه وقع بعد الاستعمال لا يعارض ما ثبت محققاً لكن الشيخ الطوسى بعد ما روى سته من الاخبار (٥) التى تدل على عدم الاعاده باستعمال ماء البئر الذى وجب النزح فيه قال بعد قول

ص: ٦٥

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٢/ باب المياه

٢- التهذيب ج ١/ ص ٤٠٨/

٣- فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره ص ٥/ ح ٢/

٤- فروع الكافى؛ كتاب الطهاره ص ٧/ ح ١٢

٥- التهذيب ؛ باب ١١ من ابواب المياه ج ١/ ص ٢٣٢/ الحديث الاول إلى الحديث الخامس و سادسها ما عن أبى بصير المتقدم .

شيخه المفيد القائل بالاعاده (وعندى ان هذا اذا كان قد غيّر فاما اذا لم يتغيّر لا يجب عليه اعاده شيء و ان كان لا يجوز استعماله الأبعد تطهيره)(١).

اقول: و ما قاله لا بعد فيه فى نفسه و لا تناقض فيه(٢) فيمكن القول بنجاسه شيء و مطهرته فاحكام الله غير مبنيه على القياس لكنه لا شاهد له و مخالف للفهم العرفى لان العرف يفهم التلازم بين ما يجوز استعماله و بين طهارته و الحاصل انه يظهر من القدماء القول بنجاسه البئر بمجرد وقوع النجاسه فيه و انه يجب النزع بالمقدرات الآتية و أبدى الشيخ قولاً آخر و هو وجوب النزع و ان ماء البئر طاهر لو لم يتغير و الآ فهو نجس جمعا منه بين الاخبار و ذهب المتأخرون كافة الآ من شذ الى طهاره ماء البئر ان لم يتغير و استحباب النزع بالمقدرات الآتية حملا منهم لاوامر النزع على الندب و بقرينه طائفه من الروايات الداله على طهاره ماء البئر مطلقا لو لم يتغير بالنجاسه مثل صحيح معاويه (لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلوه مما وقع فى البئر الآ ان يتن) و مثل صحيح ابان الاحمر المتضمن عدم اعاده الصلاه لمن لا يعلم بوقوع الفأره فى البئر و قد توضحا منها و غيرها و اما صحيح ابن بزيع حيث سئل فيه عما يطهر البئر مما وقع فيه فأجاب (عليه السلام) بقوله: ينزع دلاء منها فدلالته على النجاسه من ظهور اطلاق السؤال للمتغير بالنجاسه و غيره لكنه

ص: ٦٦

١- المصدر السابق

٢- و ما يتوهمه البعض من ان فاقد الشيء لا يعطيه فيه اولا: ان هذه القاعده بهذا الشكل لا اساس لها بل: فاقد القدره على الشيء لا يعطيه وعليه فلا ربط لها بالمقام , و ثانيا: انه خلط بين عالم الاعتبار والتشريع وبين عالم التكوين والواقع.

بقرينه صحيحه المتقدم (ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا ان يتغير به) (١) الذى هو اخص منه حيث دل على اختصاص نجاسه البئر بما لو تغير و الذى لا يطهر بدلاء بل إلا بزوال التغير يعلم المراد من الجواب الوارد فيه و هو: ان ليس المراد تطهيره شرعا بل المراد التنظف و دفع الاستقذار و إلا تعارض مع صحيحه المتقدم الذى هو اخص منه فيتقدم هذا المقيد على ذلك المطلق و لا تصل النوبه الى التعارض. قيل: لكن الذى يوهن هذا القول اجماع القدماء على نجاسه ماء البئر بمجرد الملاقاه.

اقول: إلا ان الانصاف ان التأمل شاهد على عدم وجود الاجماع و ذلك فان القدماء هم الذين رووا لنا ما دل على طهاره ماء البئر غير المتغير فقد اعتمدها الكلينى و الصدوق و رواها مشايخهم من النقادين و الفقهاء كابن الوليد و اضرابه و اما ما يظهر منهم القول بنجاسه البئر فلما يتبادر ذلك منهم من سردهم لمقدرات النزح و ان ظاهره الوجوب و لا معنى له إلا نجاسه ماء البئر ألما ان الانصاف انه حدس لا يكشف عن الواقع فلعلهم قائلون بمقاله الشيخ من وجوب النزح و طهاره ماء البئر بل هو اقرب من القول بالنجاسه بعد نقلهم للطائفتين الدالتين على ذلك و الحاصل عدم ثبوت الاجماع على النجاسه فنبقى نحن و مقتضى الروايات و هى داله على مقاله المتأخرين و ذلك فان اطلاق صحيح معاويه قرينه على المراد من اخبار النزح الظاهره فى الوجوب بان المراد منها عدم الوجوب و ذلك للتلازم العرفى بين وجوب النزح و نجاسه البئر فلو دلت الاخبار على عدم نجاسه

ص: ٦٧

البئر كانت قرينه على عدم وجوب النزح عرفا , هذا خلاصه الكلام فى ذلك و اما تفصيل الكلام فالأخبار التى استدلو بها على نجاسه ماء البئر بملاقاه النجاسه على أربع طوائف:

الطائفة الأولى: الروايات المتضافره البالغه حد التواتر إجمالاً التى دلت على وجوب نزح المقدرات المختلفه باختلاف النجاسات الواقعه فى البئر لأنها ظاهره فى أن الأمر بالنزح إرشاد إلى نجاسه البئر، و النزح مقدمه لتطهيرها لا أن النزح واجب شرطى للوضوء و الغسل و الشرب من ماء البئر عند وقوع النجاسه عليه مع بقاءه على الطهاره فى نفسه. هذا على ان فى الروايات قرائن دلتنا على ان النزح انما وجب لإزاله النجاسه عن البئر.

فمنها: تفصيله (عليه السلام) فى غير واحد من الروايات المذكوره بين تغير ماء البئر بالنجاسه فأوجب فيه النزح إلى أن يزول عنه تغيره، و بين عدم تغيره فأمر فيه بنزح أربعين دلوا أو سبعة دلاء أو غير ذلك على حسب اختلاف النجاسات. و هذه قرينه قطعيه على ان الغرض من إيجاب النزح انما هو التطهير، لأن البئر إذا تغيرت بالنجاسه لا تطهر إلا بزواله كما تطهر فى غير صورته التغير بنزح المقدرات فمن تلك الأخبار موثقه سماعه، قال: سألته عن الفأره تقع فى البئر أو الطير؟ قال: ان أدركته قبل أن ينتن نزحت منها سبع دلاء (١).

ص: ٦٨

و ما عن أبي خديجه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الفأره تقع في البئر قال: إذا ماتت و لم تنتن فأربعين دلوا، و إذا انتفخت فيه أو تنتت نزع الماء كله (١).

و منها: أى من جمله القرائن ترخيصه (عليه السلام) فى التوضؤ فى البئر التى وقع فيها حيوان مذبوح - بعد نزع دلاء يسيره منها - و هذا كما فى صحيحه على بن جعفر قال: و سألته عن رجل ذبح دجاجة أو حمامه فوقع فى بئر، هل يصلح أن يتوضأ منها؟ قال: ينزع منها دلاء يسيره ثم يتوضأ منها (٢) لأن قوله (عليه السلام) ثم يتوضأ منها قرينه على ان نزع الدلاء المذكوره انما كان مقدمه لتطهير البئر و من هنا جاز التوضؤ منها بعده و لم يجوز قبل نزعها.

و منها: ما اشتملت عليه بعض الاخبار من كلمه «يطهرها» كما فى صحيحه على بن يقطين، عن أبى الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن البئر تقع فيها الحمامه، و الدجاجة، أو الكلب، أو الهره، فقال: يجزيك ان تنزع منها دلاء، فان ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى (٣) و صحيحه محمد بن إسماعيل بن زريع قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن البئر تكون فى المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول، أو دم، أو يسقط فيها شىء من عذره كالبعره و نحوها، ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاه؟ فوقع (عليه السلام) بخطه: فى كتابى

ص: ٦٩

- ١-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ١٩
- ٢-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ٢١
- ٣-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ١٧

ينزح دلاء منها(١). فان قوله (عليه السلام) في الروايه الأولى «يطهرها» صريح في نجاسه البئر بوقوع شىء من النجاسات المذكوره فيها و ان النزح يطهرها، كما ان قول السائل في الروايه الثانيه «ما الذى يطهرها» يكشف عن ان نجاسه البئر بملاقاه النجاسه كانت مفروغا عنها عنده، و قرره الامام (عليه السلام) على اعتقاده حيث بين مطهرها، و هو نزح دلاء يسيره، و لم يردع عن اعتقاده ذلك و على الجملة ان هذه الاخبار بضميمه القرائن المتقدمه صريحه الدلاله على ان البئر تنفعل بملاقاه النجس، و ان النزح لإزاله النجاسه عنها.

□ □
الطائفه الثانيه: ما دل على منع الجنب من أن يقع في البئر و يفسد مائها، كما في صحيحه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام) المرويه بطريقتين قال: إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به، فتيمم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد، و لا تقع في البئر، و لا تفسد

على القوم مائهم(٢) و قد مر أن الإفساد بمعنى التنجيس على ما بيناه في شرح قوله (عليه السلام) ماء البئر واسع لا يفسده شىء في صحيحه محمد بن إسماعيل ابن بزيع، فالروايه دلت على أن البئر تنفعل بوقوع الجنب فيها، لنجاسه بدنه.

الطائفه الثالثه: ما دل على لزوم التباعد بين البئر و البالوعه(٣) بخمسه أذرع أو بسبعه على اختلاف الأراضى من كونها سهله أو جبلا، و اختلاف البئر و البالوعه من

ص: ٧٠

١-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ١٤

٢-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ١٤

٣-؛ الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ٢٤ و الوسائل ج ١ ابواب المياہ ب ١٧

حيث كون البئر أعلى من البالوعه أو العكس، ولا-وجه لهذا الاعتبار إلّا انفعال البئر بالملاقاه إذ لو كانت معتصمه لم يفرق في ذلك بين تقارب البالوعه منها، و تباعدها عنها. على أن في بعضها تصريحاً بالانفعال إذا كان البعد بينهما أقل من الحد المعبر.

□
الطائفة الرابعة: ما دل بمفهومه على انفعال البئر إذا وقع فيها ما له نفس سائله، كصحيحه أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يقع في الآبار، فقال: أما الفأره و أشباهها فينزع منها سبع دلاء الى أن قال: و كل شىء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب، و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس(1). و مفهومها أن الشىء الواقع في البئر إذا كان له دم ففيه بأس. و هذه جمله ما استدل به على عدم اعتصام ماء البئر.

الجواب عن هذه الاستدلالات

و الجواب عنها كما ذكره المحقق الخوئي ره:

أما الطائفة الأولى: فأورد عليها «تاره»: بأن اختلاف الأخبار الوارده في النزح يشهد على أن النزح مستحب، و من هنا لم يهتموا عليهم السلام بتقديره على وجه دقيق، و قد حدد في بعض الأخبار بمقدار معين في نجاسه، و حدد في بعض آخر بمقدار آخر في تلك النجاسه بعينها، و بهذا تحمل الروايات المذكوره على

ص: ٧١

١- وسائل الشيعة؛ ج ١، ص ١٨٥، ١٧؛ باب ما ينزع من البئر للسنور و الكلب و الخنزير و ما أشبهها.

الاستحباب هذا، ولا يخفى أن اختلاف الأخبار في بيان الضابطه و المقادير لا يكون قرينه على حملها على الاستحباب بوجه، بل الصناعه العلميه تقتضى الأخذ بالأقل و حمله على الوجوب إذ لا معارض له فى شىء، و يحتمل المقدار الأكثر على الاستحباب فهذا الجمع غير وجيه.

و أخرى: بأن مقتضى الجمع العرفى بين الطائفتين هو حمل أخبار الطهاره على طبيعتها فى مقابل النجاسه، و حمل أخبار النجاسه على مرتبه ضعيفه منها لا- تمنع عن شربه و لا- عن الوضوء و الغسل به، و لا- ترتفع بغير النزح، و لا- نحملها على مرتبه قويه من النجاسه كى تمنع عن استعمال الماء مطلقا، و تقع المعارضه بين الطائفتين.

و فيه أولا: ان الجمع على هذا الوجه ليس بجمع عرفى يفهمه أهل اللسان إذا عرضنا عليهم المتعارضين و لا يكادون يفهمون من الطهاره طبيعتها و لا من النجاسه مرتبه ضعيفه منها.

وثانيا: ان الجمع بذلك جمع غير معقول، لاستحاله اجتماع الطهاره مع النجاسه و لو بمرتبه ضعيفه منها لأنهما ضدان و اجتماعهما مستحيل، و هل يجتمع البياض مع مرتبه ضعيفه من السواد!؟.

اقول: ثم اجاب المحقق الخوئى بجواب اخر لا يخلو من اشكالات نذكره ثم نعقب بجوابه فقال:

«فالصحيح فى المقام ان يقال: ان الطائفتين من أظهر أنحاء المتعارضين فان كل واحده منهما تنفى ما تثبته الأخرى فلا محيص فيهما من الترجيح بمرجحات باب

المعارضه المقرره فى بحث التعادل و الترجيح: فان قلنا بدلاله الآيه المباركه {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا} (١) و قوله تعالى {وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُم بِهِ} (٢). على طهاره جميع أقسام المياه فالترجيح مع الطائفه الداله على طهاره ماء البئر لأنها موافقه للكتاب و الطائفه الأخرى مخالفه له و موافقه للكتاب أول مرجح فى باب المعارضه.

و أما إذا لم نقل بذلك و ناقشنا فى دلالتهما على الطهاره بالمعنى المصطلح عليه فلا محاله تصل النوبه إلى المرجح الثانى و هو مخالفه العامه وقد مر ان المذاهب الأربعة مطبقه على انفعال ماء البئر بالملاقاه و كذا غيرها من المذاهب على ما وقفنا عليه من أقوالهم، فالترجيح أيضا مع ما دل على طهاره البئر لأنها مخالفه للعامه فلا مناص حينئذ من حمل أخبار النجاسه على التقيه.

هذا على أن فى الأخبار المذكوره قرينه على أنهم (عليه السلام) لم يكونوا بصدد بيان الحكم الواقعى و انما كانوا فى مقام الإجمال و التقيه كما فى صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع (٣) حيث سئل عما يطهر البئر فأجاب (عليه السلام) بقوله: ينزح دلاء منها، فان الدلاء جمع يصدق على الثلاثه لا محاله. و لا قائل من الفريقين بمطهره الدلاء الثلاثه للبئر و الزائد عنها غير مبين فى كلامه (عليه السلام) فمن ذلك يظهر انه (عليه السلام) لم يكن فى مقام بيان الحكم الواقعى لأن الإجمال غير مناسب لمقام الإمامه و

ص: ٧٣

١- الفرقان ٤٨

٢- الانفال ١١

٣- الوسائل ج ١ ابواب المياه ب ١٤

لمقام البيان بل ولا يناسب مقام الإفتاء أيضا فإن فقيها إذا سئل عن الغسل الذى يطهر به الثوب لم يناسبه ان يجيب بان الثوب إذا غسل يطهر مع انه يعتبر التعدد فى غسله، فإنه مجمل و هو فى مقام الإفتاء و بصدد البيان و كيف كان فهذه الأخبار محمولة على التقية.

و بهذا يشكل الإفتاء باستحباب الترح أيضا، إذ بعد ما سقطت أخبار وجوب الترح عن الاعتبار، و حملناها على التقية لم يبق هناك شىء يدل على الاستحباب، و بعبارة أخرى الأخبار الآمرة بالترح ظاهره فى الإرشاد إلى نجاسة البئر بالملاقاة، و قد رفعنا اليد عن ظاهرها بما دل على طهاره البئر و عدم انفعالها بشىء، و عليه فحمل تلك الأخبار على خلاف ظاهرها من الاستحباب أو الوجوب التعبديين مع بقاء البئر على طهارتها يتوقف على دليل. نعم لو كانت ظاهره فى وجوب الترح تعبدا لحملناها على الاستحباب بعد رفع اليد عن ظواهرها بما دل على طهاره البئر، و عدم وجوب الترح تعبدا.

و نظير المقام الأخبار الواردة من طرقنا فى أن القىء، و الرعاف(١) و مس الذكر، و الفرج و القبلة(٢) يوجب الوضوء كما هى كذلك عند العامة(٣) فإنها ظاهره فى الإرشاد

ص: ٧٤

١- الوسائل؛ الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء؛ موثقه زرعه عن سماعه، قال: سألته عما ينقض الوضوء قال: الحدث تسمع صوته، أو تجد ريحه، و القرقره فى البطن إلا شيئا تصبر عليه، و الضحك فى الصلاة و القىء موثقه أبى عبيده الحذاء عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: الرعاف و القىء و التخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئا ينقض الوضوء. و فى الباب ٧ من الأبواب المذكوره صحيحه الحسن بن على بن بنت الياس قال: سمعته يقول: رأيت أبى صلوات الله عليه و قد رعف بعد ما توضأ دما سائلا فتوضأ.

٢- الوسائل الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قبل الرجل مرأه من شهوه أو مس فرجها أعاد الوضوء. و فى الموثق عن عمار بن موسى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال: نقض وضوئه، و ان مس باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء، و ان كان فى الصلاة قطع الصلاة و يتوضأ و يعيد الصلاة، و ان فتح إحليله أعاد الوضوء و أعاد الصلاة.

٣- راجع المجلد ١ من الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٦ و ٦٧ و ٧٥.

إلى ناقضيه الأمور المذكوره للوضوء، فإذا رفعنا اليد عن ظواهرها بالأخبار الدلاله على حصر النواقض فى ست (1) و ليس منها تلك الأمور، و بنينا على أن الرعاف و إخوانه لا تنقض الوضوء، فلا يمكن حمل الأخبار المذكوره على استحباب الوضوء بعد الرعاف و أخواته، فإنه انما يمكن فيما إذا كانت الأخبار ظاهره فى وجوب الوضوء بتلك الأمور، و إذا لم نتمكن من العمل بظواهرها لأجل معارضتها فلنحملها على الاستحباب و أما بعد تسليم أنها ظاهره فى الإرشاد إلى الناقضيه فلا يبقى فى البين ما يدل على استحباب الوضوء إذا رفعنا اليد عنها بمعارضتها، و حيث أنه خلاف ظاهر الأخبار فلا يصار إليه إلّا بدليل».

ص: ٧٥

١-؛ راجع الباب ٢ و ٣ و ٤ من أبواب نواقض الوضوء من الوسائل.

اقول: ما ذكره اولاً من ان «الصناعه العلميه تقتضى الأخذ بالأقل...» ليس بصحيح بل الصناعه تقتضى التعارض و التساقت كما لا يخفى .

كما و ان اعمال المعارضه بين ما دل من الاخبار على الطهاره و بين ما دل على النجاسه غير صحيح و ذلك لعدم ما يدل على النجاسه ظاهراً عدا صحيح ابن بزيع حيث سئل فيه عما يطهر البئر مما وقع فيه فأجاب (عليه السلام) بقوله: ينزح دلاء منها و هو يدل على النجاسه من ظهور اطلاق السؤال للمتغير بالنجاسه و غيره لكنه بقرينه صحيحه الاخر (ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا ان يتغير به)^(١) الذى هو اخص منه حيث دل على اختصاص نجاسه البئر بما لو تغير و الذى لا يطهر بدلاء بل الا بزوال التغير يعلم المراد من الجواب الوارد فيه ان ليس المراد تطهيره شرعاً بل المراد التنظيف و دفع الاستقذار و الا تعارض مع صحيحه الاخر الذى هو اخص منه فيتقدم هذا المقيد على ذلك المطلق و لا تصل النوبه الى التعارض.

و بذلك يظهر بطلان ما قاله من أنهم عليهم السلام لم يكونوا بصدد بيان الحكم الواقعى و انما كانوا فى مقام الإجمال و التقيه و ما رتب عليه من سقوط اخبار النزح عن الدلاله على الاستحباب, بل هى باقيه على دالتها.

هذا و توهم أن أخبار الطهاره معرض عنها عند أصحابنا الأقدمين يندفع بما قدمناه .

ثم قال فى جواب الطائفه الثانيه:

ص: ٧٦

١- فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره ص ٥١/ ح ٢/

«وأما الطائفة الثانية: وهى ما دل على منع الجنب من الوقوع فى البئر فالجواب عنها ان صحيحه ابن أبى يعفور لم تفرض نجاسه بدن الجنب، و الغالب طهارته، و لا سيما فى الأعصار المتقدمه، حيث كانوا يغتسلون بعد تطهير مواضع النجاسه من أبدانهم، إذ لم يكن عندهم خزانه و لا كر آخر و إنما كانوا يغتسلون بالماء القليل، و معه لا محيص من تطهير مواضع النجاسه قبل الاغتسال حتى لا يتنجس به الماء و لا يبطل غسله و مع عدم نجاسه بدن الجنب لا وجه لانفعال البئر بوقوعه فيها. إلا أن نلتزم بما ذهب إليه أبو حنيفه و بعض أصحابه من نجاسه الماء المستعمل فى غسل الجنابه و لو مع طهاره بدن الجنب إلا انه مما لا يمكن التفوه به، فان اغتسال الجنب ليس من أحد المنجسات شرعا.

ثم لو سلمنا نجاسه بدن الجنب فلماذا لم يعلل (عليه السلام) منعه من الاغتسال فى الآبار ببطلان الغسل حيثئذ، إذ لو كان بدن الجنب نجسا فلا محاله يتنجس به الماء و الغسل بالماء المتنجس باطل، و انما علله بقوله «و لا تفسد على القوم مائهم» مع أن الغسل قد يتحقق فى مورد لا قوم فيه، أو يفرضه فى بئر داره و هى ملكه و بهذا و ذاك يظهر ان المراد بالإفساد فى الروايه ليس هو التنجيس، بل المراد به أحد أمرين:

أحدهما: ان الطباع البشريه تنزعج عن الماء الذى اغتسل فيه أحد، و تتنفر عن شربه و استعماله فى الأغذيه، و لا سيما بملاحظه أن البدن لا يخلو عن العرق و الدسومه و الكثافه، و عليه فالمراد بالإفساد إلغاء الماء عن قابليه الانتفاع به فغرضه

(عليه السلام) نهى الجنب عن الوقوع فى البئر كى لا يستلزم ذلك تنفر القوم و عدم رغبتهم فى استعمال مائها و بقاء الماء بذلك بلا منفعه .

ثانيهما: ان الآبار كالأحواض تشتمل على مقدار من الوحل و الكثافه المجتمعه فى قعرها فلو ورد عليها أحد لأوجب ذلك اثاره الوحل و به يتلوث الماء و يسقط عن الانتفاع به، و هو معنى الإفساد.

وأما الطائفه الثالثه: و هى الأخبار الوارده فى لزوم التباعد بين البئر و البالوعه فهى أيضا على طائفتين فمنها ما لا تعرض فيه لنجاسه ماء البئر بعد كون البالوعه قريبه منها، و انما اشتمل على لزوم التباعد بينهما بمقدار ثلاثه أذرع أو أكثر. و منها ما اشتمل على نجاسه البئر أيضا بتقاربها من البالوعه.

أما الطائفه الأولى: فهى لا تدل على نجاسه ماء البئر بالملاقاه و انما اعتبر التباعد بينه و بين البالوعه تحفظا على نظافه مائها و ذلك بقرينيه طائفتين من الأخبار.

إحدهما: ما دل على عدم انفعال البئر بالملاقاه.

وثانيتهما: ما دل على أن تقارب البالوعه من البئر لا- يوجب كراهه الوضوء و لا- الشرب من مائها و هى صحيحه محمد بن القاسم عن أبى الحسن (عليه السلام) فى البئر يكون بينها و بين الكنيف خمسه أذرع، و أقل، و أكثر، يتوضأ منها: قال: ليس يكره من قرب و لا- بعد يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء فهاتان الطائفتان قرينتان على حمل هذه الطائفه من اخبار تباعد البئر و البالوعه، على التنزه من الأقدار، و التحفظ على النظافه التى ندب إليها فى الشرع و اهتم بها الشارع المقدس، و لأجل هذا الاهتمام حكم بلزوم التباعد بينهما بمقدار ثلاثه أذرع أو

سبعه حيث أن عروق الأرض متصله و القذاره تسرى من بعضها الى بعض فالاستدلال بهذه الطائفه على انفعال البئر ساقط.

وأما الطائفه الثانيه: فهى صحيحه زراره. و محمد بن مسلم، و أبى بصير كلهم قالوا: قلنا له: بئر يتوضأ منها يجرى البول قريبا منها أ ينجسها؟ قال: فقال: ان كانت البئر فى أعلى الوادى و الوادى يجرى فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاث أذرع، أو أربعه، لم ينجس ذلك شىء و ان كان أقل من ذلك نجسها. و هى كما ترى صريحه فى نجاسه البئر بتقاربها من البالوعه فيما إذا لم يكن بينهما قدر ثلاث أذرع أو أربعه.

و يدفعها: ان الروايه مخالفه لضروره المذهب و للإجماع القطعى بين المسلمين لبداهه أن التقارب من البئر بما هو تقارب ليس واحدا من المنجسات شرعا فان المناط فى التنجيس إنما هو سرايه النجاسه إلى ملاقيها، و عليه فان علمنا بالسرايه فى المقام فنحكم بنجاسه البئر لا محاله و إلا فلا موجب للحكم بنجاستها و هذا كما إذا وقعت النجاسه فى البالوعه فى زمان قريب بحيث لا تسرى منها إلى البئر فى تلك المده اليسيره.

و دعوى ان الامام (عليه السلام) بصدد بيان الضابط للعلم بسرايه النجاسه على غالب الناس فان كون التباعد أقل من ثلاثه أذرع أو أربعه يوجب العلم بالسرايه فى الأغلب، كما ان كونه أكثر منهما يوجب عدم حصول العلم بالسرايه مندفعه:

أولا: بأن تحديد حصول العلم بالسرايه بذلك جزاف لأن العلم بالسرايه قد يحصل فى ثلاثه أذرع، و قد يحصل العلم بعدم السرايه فى أقل منها، فدعوى أن

العلم بعدم السرايه يحصل فى الثلاثه و لا يحصل فى أقل منها و لو بنصف ذراع مما لا أساس له.

و ثانيا: ان حمل تحديده (عليه السلام) على ذلك ليس بأولى من حملة على ما ذكرناه آنفا من اراده التحفظ على نظافه الماء لأنها مورد لاهتمام الشارع حتى لا يستقدره الناس فيحمل التنجيس على القذاره العرفيه دون الشرعيه و من هنا ورد الأمر بسكب الماء فيما إذا وقع فيه فأره أو عقرب و هى صحيحه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك يقع فى الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ منه؟ قال: يسكب منه ثلاث مرات، و قليله و كثيره بمنزله واحده.. (١) فإن من الضرورى الذى لم يختلف فيه اثنان- فى الآونه الأخيره- عدم نجاسه العقرب، و لا سيما إذا خرج عن الماء حيا و كذلك الفأره إذا خرجت حيه فلا وجه لحكمه (عليه السلام) بالسكب ثلاث مرات إلا دفع الاستقذار عن السطح الظاهر من الماء فان الطباع البشرىه مجبوله على التنفر عن السطح الظاهر من الماء عند وقوع شىء عليه- كالذباب إذا وقع فى الماء- و لا يستقدرون جميعه على ما يدعون.

وحيث ان الأمر كما سمعت و النظافه مورد لاهتمام الشارع، فلا مانع من حمل الطائفه الثانيه أيضا من روايات تباعد البئر و البالوعه على التحفظ على نظافه الماء و عدم قذارته، فلو أبيت إلّا عن صراحه الروايه فى نجاسه البئر فلا محيص من

ص: ٨٠

حملها على التقيه، لأنها موافقه للعامه إذ الروايه حينئذ نظير غيرها من الاخبار الداله على نجاسه البئر بالملاقاه و قد مرّ انها محموله على التقيه.

فالضابط الكلى فى جميع الطوائف المتقدمه المدعى دلالتها على نجاسه البئر انها ان لم تكن صريحه فى نجاسه البئر، وكانت قابله لضرب من التأويل فنحملها على تحصيل النظافه و دفع الاستقذار الطبيعى عن الماء. و إذا كانت صريحه الدلاله على النجاسه أو الصريح بحيث لم يمكن رفع اليد عن ظهورها فلا بد من حملها على التقيه، فأمر الأخبار المذكوره يدور بين التقيه و التأويل، و كل ذلك لتماميه الروايات الداله على طهاره البئر، و لا محيص من الالتزام بذلك ما لم تتغير البئر بالنجاسه.

اقول: قد تقدم انفاً عدم صحه حملها على التقيه فلاحظ .

ثم قال المحقق الخوئى: وتوهم أن طهاره البئر على خلاف إجماع المتقدمين من الأصحاب، و الالتزام بها خرق للاتفاق القطعى بينهم يندفع: بأن إجماعهم على نجاسه البئر ليس إجماعاً تعبدياً كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام) لأن مستند حكمهم هو الروايات المتقدمه و مع وضوح المستند أو احتمالاه لا وقع للإجماع بوجه.

وأما الطائفة الرابعه: و هى صحيحه أبى بصير المتقدمه فقد يجب عنها بأن البأس ليس بمعنى النجاسه، و لا يدل عليها بوجه، و انما معناه ان وقوع ما له نفس سائله ليس كوقوع ما لا نفس سائله له، بل فيه بأس و شىء، و ليكن هذا هو استحباب الترح فى مثله، فان وقوع ما لا نفس له لا يوجب استحباب الترح و لا

شيئا آخر، و «فيه»: ان الروايه بقرينه سائر الأخبار- الداله على نجاسه البئر بوقوع الميته فيها- ظاهره فى ان ما وقع فى البئر إذا كان له نفس سائله يوجب نجاستها.

فالصحيح فى الجواب ان يقال: ان الجمع بينها و بين ما دل على عدم انفعال ماء البئر يقتضى حمل الروايه على ما إذا أثر وقوع ما له نفس سائله فى تغير ماء البئر، لأن ما دل على عدم انفعالها قد استثنى صورته التغير كما مرّ، فالمعنى حينئذ ان ما وقع فى البئر إذا لم يكن له نفس سائله كميته السمك و نحوها فلا يتنجس به البئر مطلقا أوجب تغيرها أم لم يوجهه، إذ التغير بغير النجس لا يقتضى النجاسه و هو ظاهر. و اما إذا وقع فيها ماله نفس سائله فان أوجب تغيرها فيحكم بنجاستها و إلّا فهي باقيه على طهارتها.

ثم ان أبيت إلّا عن ان ظاهر الروايه نجاسه البئر بوقوع ما له نفس سائله مطلقا تغير به ماء البئر أم لم يتغير، و ان الجمع بالوجه المتقدم على خلاف ظاهرها فلا- محيص من حمل الروايه على التقيه، كما صنعناه فى بعض الطوائف المتقدمه» انتهى كلام المحقق الخوئى.

اقول: مقتضى الجمع بينها و بين ما دل بالمفهوم على عدم التنجس بلا تغير هو تقييدها بذلك لان النسبه بينهما هى الاطلاق والتقييد ولو فرضنا ان النسبه بينهما العموم والخصوص من وجه فيتعارضان و يتساقطان والمرجع هو العام فوقانى و هو كل ماء او كل شىء طاهر ان كان و إلّا فالاصل و هو اصاله الطهاره و عليه فلا وجه لما قال من الحمل على التقيه و بما ذكرناه يمكن الحكم باستحباب النزع شرعا لأن النظافه أمر مرغوب فيه و قد ندب إليها فى الشريعه المقدسه.

الأول: انه إذا قلنا بانفعال البثر، ووجوب نزع المقدرات فهل تطهر الآلات من الدلو و الحبل بل و أطراف البثر و لباس النازح و يدها و غيرها مما يلاقى الماء بنزحه عاده تبعا لطهاره البثر؟ نعم لا وجه لتوهم الطهاره بالتبع فى ما يلاقى الماء على خلاف الغالب و العاده، كما إذا طفرت قطره من ماء البثر و وقعت على ثوب غير النازح.

الحق كما ذهب اليه المشهور طهاره الآلات، و كل ما يلاقى ماء البثر عاده تبعا لطهاره البثر بالنزح و الوجه فى ذلك ان الآلات و ملحقاتها مورد للابتلاء غالبا، كما ان نجاستها مما يغفل عنه عامه الناس، و مثلها لو كان نجسا لثبه عليه فى الروايات، فالسكوت و عدم البيان آيتا طهاره الآلات و أخواتها بتبع طهاره البثر.

و فى الحدائق استدل على ذلك بالبراءه عن وجوب الاجتناب عن الآلات بعد نزع المقدرات. إلا ان فساده غنى عن البيان، لأن النجاسه بعد ما ثبتت يحتاج رفعها إلى مزيل، و مع الشك فى بقائها لا مجال لإجراء البراءه عنها كما لا يخفى.

و استدل المحقق (قده) على طهاره الآلات على ما حكى عنه- و هو من جمله القائلين بانفعال البثر من المتأخرين- بأن الآلات و نظائرها لو لم تطهر بتبع طهاره البثر لم يبق لاستحباب نزع الزائد مجال، و توضيح ذلك:

ان الاخبار كما مر قد اختلفت فى بيان نزع المقدرات ففى نجاسه واحده ورد تقديران مختلفان أحدهما أكثر من الآخر، و قد جمعوا بينهما بحمل الأقل على الوجوب و حمل الأكثر على الاستحباب، فإذا بنينا على انفعال ماء البثر بالملاقاه،

و على عدم طهاره الدلو و غيره من الآلات بالتبع و نزحنا المقدار الواجب كثلاثين دلوًا مثلاً فبمجرد ملاقاه الدلو للماء يتنجس ماء البئر ثانياً فيجب تطهيرها بنزح مقدرها و معه لا يبقى مجال للعمل بالاستحباب بنزح الزائد عن المقدار الواجب كأربعين دلوًا و نحوها! و ما افاده (قده) في غايه المتانہ. فما ذهب إليه الأصحاب من طهاره الآلات و أخواتها بالتبع هو المتعين.

حكم تغير ماء البئر

الثانى: إذا تغير ماء البئر فلا- إشكال في كفايه إخراج الجميع أو المقدار الذى يزول به التغير و لو بغير النزح المتعارف من الأسباب كما إذا نزحنا مائها بالمكائن الجديده أو غار مائها ثم ترشح منها ماء جديد لا تغير فيه أو ألقينا فيها دواء أو جب فيها التبخير فنقد ماؤها بذلك الى غير ذلك من الأسباب.

و الوجه في كفايه مطلق الإخراج، و عدم لزوم النزح شيئاً فشيئاً هو ان المستفاد من صحيحه محمد بن إسماعيل بزيع أن البئر إذا تغير لا بدّ من إعدام مائها الى ان يطيب طعمه و يزول عنه الريح، و هذا هو المحصل للغرض سواء أ كان بسبب النزح أم بالدواء أو بغيرهما من الأسباب، و كذا الحال في ما وجب نزح الجميع، و ذلك للعلم بان الغرض منه عدم بقاء شىء من الماء النجس في البئر بلا فرق في ذلك من الأسباب.

و أما إذا وقع فيها ما يوجب نزح أربعين أو خمسين أو غيرهما من المقدرات غير نزح الجميع فهل يكفى في تطهيرها نزح المقدر مره واحده بمثل دلو كبير يسع

الأربعين أو غيره من المقدرات أو بالمكائن الجديده و نحوها أو لا بد فيه من نزح المقدر دلوا فدلوا الى أن ينتهى و يتم؟
التحقيق هو الثانى، لأنه مقتضى الجمود على ظواهر الأخبار حيث دلت على نزح أربعين دلوا و نحوه، و لا- يستفاد منها كفايه
مطلق الإخراج و الاعدام، و لا سيما انا نحتمل بالوجدان أن يكون للنزح التدريجى خصوصيه دخيله فى حصول الغرض واقعا،
فإن المادة يمكن أن تدفع بدل المتحلل من الماء إذا نزح شيئا فشيئا، و ليس الأمر كذلك فيما إذا نزح منها مقدار ثلاثين أو
أربعين دلوا مره واحده، فإن المادة لا تدفع الماء بهذا المقدار دفعه، و من المحتمل أن يكون لخروج الماء من المادة بمقدار
المتحلل بالنزح مدخله فى حصول الغرض شرعا.

ثم ان صريح ما فى الفقه الرضوى(1) ان المراد بالدلو فى مقدرات البئر هو ما يسع أربعين رطلا من الماء. و لكن المشهور لم
يعملوا على طبقها، بل أفتوا بكفايه الدلو المتعارف، على ان الروايه ضعيفه و لم يثبت كونها روايه أصلا، فالصحيح كفايه أقل
الدلاء المتعارفه، و ذلك: لما أشرنا إليه مرارا من أن المقادير المختلفه بحسب القله و الكثره أو الزائد و الناقص لا بد من أن
يكتفى فيها بالمتعارف الأقل نظرا إلى أنه تقدير فى حق عامه الناس، و غير مختص بطائفه دون طائفه.

ص: ٨٥

١- الفقه الرضوى ص ٥ سطر ٢١؛ ٢٢ « و إذا سقط فى البئر فأره أو طائر أو سنور و ما أشبه ذلك فمات فيها و لم يتفسخ نزح منه
سبعه أدل من دلاء هجر و الدلو أربعون رطلا.»

الثالث: ان اتصال الماء النجس بالكر أو الجارى وغيرهما من المياه العاصمه يطهره كما عرفت فهل يكفى ذلك فى تطهير الآبار المتنجسه أيضا على القول بانفعالها أو ان طريق تطهيرها يختص بالنزح؟ الثانى هو الظاهر، لأن العمده فى كفايه الاتصال بالكر و الجارى و أمثالهما انما هو التعليل الوارد فى صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع «لأن له ماده» حيث تعدينا بعمومه الى كل ماء عاصم، فإذا بنينا على نجاسه البئر و رفعنا اليد عن هذه الصحيحه باعراض المشهور عنها مثلا أو بتأويلها لم يبق هناك دليل على كفايه الاتصال بالعاصم و ينحصر طريق تطهير البئر بالنزح اللهم إلا- أن يرد عليها عاصم على وجه يستهلك فيه مائها كما إذا كانت البئر مشتمله على مقدار كر و القى عليها كران أو أكثر، فإنه يستهلك ماء البئر حينئذ و به يحكم بطهارته. و قد بقى فى المقام فروع آخر كلها مبتنيه على نجاسه البئر بالملاقاه، و حيث انا أنكرنا انفعالها لم نحتج الى التعرض لما يبتنى عليه من الفروع.

استحباب النزح عند عدم التغير

قيل: لا منشأ للحكم باستحباب النزح بعد حمل النصوص الوارده فى ذلك على التقيه، و ذلك: لما قدمناه من ان الاخبار الآمره بالنزح ظاهره فى الإرشاد إلى انفعال البئر بالملاقاه، و قد رفعنا اليد عن هذا الظهور بما دل على عدم انفعالها، و عليه فحملها على خلاف ظاهرها من الوجوب التعبدى أو الاستحباب يحتاج الى دليل و هو مفقود، فلا- مناص من حملها على التقيه لموافقتها للعامه، و معه لا وجه للحكم باستحباب النزح.

قلت: دعوى حمل الاخبار المتقدمه على التقيه قد تقدم الجواب عنها والظاهر ان الاخبار ظاهره للارشاد على التحفظ على نظافه المياه و دفع الاستفذار العرفى بنزح شىء من ماء البئر وبذلك يثبت الاستحباب .

(ويطهر القليل بما ذكر)

يعنى بملاقاه الكر والجارى و اما معتبره السكونى المتقدمه «الماء يطهرو ولا يطهّر» فالمراد لا يطهر بغيره كما يطهر غيره به كما هو واضح.

منزوحات البئر

(و البئر ينزح جميعه للبعير)

لا خلاف فى ذلك و يدل عليه صحيح الحلبي(١) لكن روى التهذيبيان عن عمرو بن سعيد(٢) انه فى الحمار و الجمل كرم من ماء و حملاه على بعض المحامل .

(و للثور)

ذكره الصدوق فى الفقيه(٣) واما الشبخان و الديلمى و الحلبيون و الحلوى فلم يذكروه و انما ذكروا فى البقره كراً و يمكن ان يكون مرادهم من البقره ما يعم الثور ففى صحاح الجوهرى التصريح بجواز اطلاقها على الذكر و يدل على قول

ص: ٨٧

١- فروع الكافى كتاب الطهاره باب ٤ ص ٦٠ ح ٧

٢- التهذيب باب التطهير من ابواب المياه ح ١٠ والاستبصار باب البئر ح ١

٣- الفقيه ص ١٢٠ ح ١

الصدوق صحيح ابن اسنان «ان سقط في البئر دابه صغيره او نزل فيها جنب نزع منها سبع دلاء و ان مات فيها ثور او نحوه ا و صب فيها خمر نزع الماء كله» (١) و هو عين صحيح الحلبي (٢) الا ان فيه ذكر البعير بدل الثور و من هنا يمكن القول بشهاده القرائن على تحريف نسخه الصدوق حيث ان المفيد و من مر ذكره لم يذكرها غير البعير و الكليني لم يرو غير البعير و لعدم ذكر المختلف له والاستبصار الذي نقل الروايه لم يذكر الثور في عنوان الباب بل اقتصر على البعير.

(و الخمر)

و يدل عليه صحيح الحلبي المتقدم و صحيح ابن اسنان (٣) و صحيح معاويه بن عمار (٤) و غيرها و اما ما رواه التهذيب عن كردويه انه ينزع منها ثلاثون دلواً (٥) و عن زراره انه ينزع منه عشرون دلواً (٦) فردهما الشيخ بكونهما من اخبار الاحاد و سيأتي ما ينفع في المقام.

(والمسكر ودم الحدث والفقاع)

ص: ٨٨

١- التهذيب ج ١/ ح ٢٦/ باب التطهير من ابواب المياه والاستبصار ج ١/ باب البئر يقع فيها البعير ح ٣/

٢- مع اختلاف لا يضر و صحيح الحلبي هو الحديث المتقدم عن الكافي ص ٦/ ح ١/

٣- و قد تقدم ذكر مصدريهما

٤- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره ح ٢٧/

٥- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره ح ٢٩/

٦- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره ح ٢٨/

لا نص فيها جميعاً الا فى المسكر ما ورد فى خبر كرويه المتقدم ان النبيذ المسكر فيه ثلاثون دلوّاً و فيها ان الخمر كذلك و لم يعمل به احد.

و التحقيق ان المسكر و الفقاع و العصير العنبى اذا غلا- كلها داخله فى عموم اخبار الخمر يعنى فى صحيح الحلبي المتقدم فى البعير و صحيح ابن سنان المتقدم ايضاً و يوضح دخولهما تحت عموم الخمر ما رواه الكافى عن على بن يقطين (ان الله لم يحرم الخمر لاسمها و لكن حرمها لعاقبتها فما فعل فعل الخمر فهو الخمر)^(١) و مرسله الحضرمى (الخمر من خمسة اشياء من التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و العسل)^(٢) و قريب منه صحيح ابن الحجاج^(٣) الا ترى.

و اما الفقاع فقد استفاضت الروايات بكونه خمراً فروى الكافى تسع روايات فى ذلك منها ما عن سليمان بن جعفر (سألته عن الفقاع فقال: هو خمر فلا تشربه يا سليمان لو كانت الدار لى او الحكم لقتلت بائعه و لجلدت شاربه)^(٤).

و اما العصير العنبى فهو اصل الخمر الذى هو من الكرم كما فى صحيح عبدالرحمن بن الحجاج المشار اليه آنفاً عن الصادق (عليه السلام) عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال (الخمر من خمسة العصير من الكرم و النقيع من الزبيب و البتع من

ص: ٨٩

- ١- فروع الكافى باب ١١ من النبذة كتاب الاشربه ح/١
- ٢- فروع الكافى باب ١١ من النبذة كتاب الاشربه ح/٢
- ٣- الوسائل باب ١٥ من الاشربه المحرّمه ح/٥
- ٤- فروع الكافى باب الفقاع باب ١٩ من الانبذه ح/١

العسل والمزر من الشعير و النيذ من التمر(1) و بالجملة من ألحق الثلاثة ألحقها لكونها خمراً بحسب الاخبار المتقدمه الموثوق بها و التي كانت بطرق متعدده.

و اما دم الحدث فليس فيه نص خاص و لم يذكره قبل الشيخ(2) و الديلمي(3) احد و زاد ابو الصلاح الحلبي(4) فيما ينزح له الجميع بول ما لا يؤكل لحمه و القاضى(5) عرق الابل الجلاله و عرق الجنب من الحرام و هذان ايضاً لا- دليل عليهما و عن المفيد(6) زياده الفيل و يمكن الاستدلال له بصحيح ابن سنان المتقدم ففيه: «فان مات فيها ثور او نحوه» على نقل التهذيب(7) لكن رواه الاستبصار بدون او نحوه(8).

(و نزح كر للدابه و الحمار و البقره)

لم يرد النص ألما فى الحمار كما انه اجماعى فيه و مشهور فى الدابه و البقره كما فى خبر عمرو بن سعيد بن هلال و هو غير المدائنى الفطحي الذى يروى عن مصدق عن عمار الساباطى بل هذا روى عن الباقر (عليه السلام) و هو ممدوح (قال: حتى

ص: ٩٠

١- الكافى ال باب الاول من ابواب الانبذه ح/١ ص/١٣٠

٢- الجوامع الفقيهيه النهايه ص/٢٦٤

٣- الجوامع الفقيهيه المراسم ص/٥٦٦

٤- النجعه ص/٣٩ الكافى فى الفقه ج/١ ص/١٣٠

٥- النجعه ص/٤٠ المذهب ج/١ ص/٢١

٦- النجعه ص/٤٠ المذهب

٧- التهذيب ج/١ باب التطهير من ابواب المياه ص/٢٤١ ح/٢٦

٨- الاستبصار ج/١ باب البثريقع فيها البعير ح/٣ ص/٣٤

بلغت الحمار والجمال؟ فقال كرم من ماء(١) ولم يرد ذكر البغل فيها فما نقله المحقق(٢) ومن بعده المختلف والجواهر وهم.

وكذلك الدابة لا- نص فيها من جهه كون الترح لها ألما انه جاء فى الصحيح عن الفضلاء (فى البئر يقع فيها الدابة و الفأره و الكلب و الطير فيموت قال يخرج ثم ينزح من البئر دلاء ثم اشرب و توضأ)(٣) و لا- يخفى ان المراد من الدابة كل ما يركب فهو اعم من الفرس و الحمار و البغل و الجمال قال فى المصباح و اما تخصيص الفرس و البغل بالدابة على الاطلاق فعرف طارئ كما وان المراد من الدابة فى القرآن الكريم كل ذى روح كما فى قوله تعالى ﴿و الله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه و منهم من يمشى على رجلين و منهم من يمشى على اربع﴾(٤).

(وسبعين دلواً للانسان)

ليس فى اصله خلاف و انما خالف الحلى فيما لو كان كافراً(٥) و لا عبره بقوله بعد ان اطلق غيره كما فى الخبر و يدل عليه موثق عمار الساباطى(٦) و افتنى به فى الفقيه(٧)

ص: ٩١

١- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره باب التطهير ح/١٠

٢- المعتبر فى شرح المختصر؛ ج ١، ص: ٥٧؛ و يشهد لوهمه ان التهذيب والاستبصار لم يذكر البغل و كذلك الوسائل و الوافى.

٣- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره باب التطهير الميايه ح/١٣

٤- سوره النور آيه/٤٥

٥- السرائر ج/١ ص/١٠ فقد قال ينزح له الجميع لانه لو كان حياً لوجب الجميع.

٦- التهذيب باب ١١ من ابواب الطهاره ؛ ص/٢٣٤ ح/٩

٧- الفقيه ج/١ ص/١٢

و اما رواه التهذيب عن منهال(١) من انه يكفى عشر دلاء فى الجيف كلها فخلافا المشهور لكن سيأتى ما ينفع فى المقام.

(و خمسين للدم الكثير و العذره الرطبه)

و يدل على الاول صحيح على بن جعفر(٢) و اما الثانى فيدل عليه ما رواه الكافى عن ابن أبى حمزه(٣) و ما رواه التهذيب عن أبى بصير(٤) و متنتهما واحد و بهما افتى فى الفقيه و يمكن الاستدلال له بصحيح ابن بزيح «عن البثر تكون فى المنزل للضوء فيقطر فيها قطرات من بول او دم او يسقط فيها شىء من عذره كالبعره و نحوها ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاه فوقع عليه السلام بخطه فى كتابى ينزح دلاء منها»(٥) بحمل البعره فيه على بيان المقدار من قوله شىء من عذره حيث انه لا بد من هذا الحمل حتى يستقيم المعنى.

ثم ان المروى هو اعتبار ذوبانها لكن المفيد ذكر الرطوبه و عين مقدار النرح خمسين والصدوق قال اربعون إلى خمسين وسيأتى تحقيق ما فى المقام.

ص: ٩٢

١- التهذيب؛ ج/١ ص ٢٣١/ح ٥٠/

٢- الكافى؛ كتاب الطهاره ص ٦١/ح ٨/

٣- الكافى؛ كتاب الطهاره ص ٧١/ح ١١/

٤- التهذيب ج/١ ص ٢٤٤/ح ٣٣/

٥- فروع الكافى باب البثر ص ٥١/ح ١/

(و اربعين للثعلب و الارنب و الشاه و الخنزير و الكلب و الهره)

اما الثعلب و الارنب فلا يوجد فيهما خبر اصلاً و الباقيات فيها اخبار مختلفه و ليس فى واحد منها خبر بتعين الاربعين كما ان وجود الشهره فى الارنب غير معلوم و انما ذكروا بدله الغزال و الخمسه الباقيه ذكرها الشيخ (١) و المفيد (٢) و الديلمى (٣) و الحلبي (٤) و القاضى (٥) و الحلبي (٦) و اما ابنا بابويه فقالا فى الكلب ينزح من ثلاثين إلى اربعين (٧) و كذلك قال والد الصدوق فى السنور (٨) و اما هو فقال فيه بالسبع (٩) كما انه قال فى الشاه بالتسع إلى عشر (١٠) و كيف كان فى الكلب اخبار تسعه منها ما يدل على كفايه دلاء و فى صحيح أبى اسامه (١١) انه ما لم يفسخ او يتغير طعم الماء

ص: ٩٣

-
- ١- النهايه ص ٦/ فقد ذكرها مع الغزال (الطبعه الحروفيه انتشارات قدس)
 - ٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٥/ نقل قول المفيد فى الخمسه مع الغزال
 - ٣- المراسم ؛ ذكرها مع الغزال ص ٥٦٦/ من الجوامع الفقهيّه ص ٣٠/ الطبع الحديث.
 - ٤- الكافى فى الفقه ص ١٣٠، الطبع الحديث
 - ٥- المهذب ج ١/ ص ٢٢/
 - ٦- السرائر ج ١/ ص ٧٦/ و نقل المختلف ص ٧/ الطبع القديم عنهم جميعاً حكم الكلب و الخنزير و الشاه، المختلف ج ١/ ص ٣٧/ الجديد
 - ٧- المختلف ص ٧/ ؛ الفقيه ص ١٢/
 - ٨- المختلف ص ٥/
 - ٩- الفقيه ص ١٢/
 - ١٠- الفقيه ص ١٢/ ج ١؛ المقنع ص ١٠؛ المختلف ج ١/ ص ٣٠/ الطبع الجديد
 - ١١- الكافى باب ٤/ ص ٥/ ح ٣/

فخمس دلاء ومثله صحيح الفضلاء المتقدم وخبر البقباق (١) وبعضها تدل على نزع كل البثر (٢) واثنان منها يدل على نزع ثلاثين او اربعين (٣).

و أما الشاه ففيها روايتان الأولى (٤) تدل على كفايه سبع دلاء و الثانيه على تسعه أو عشره دلاء (٥).

و أما الهر ففيه أخبار خمسه صحيح ابن يقطين (٦) المتضمن لإجزاء دلاء و صحيح أبي اسامه (٧) و فيه كفايه الخمس و ظاهر الكافي العمل به وخبر عمرو بن سعيد (٨) بان فيه سبع دلاء و بمضمونه أفتى الصدوق فى الفقيه و روايتا على و سماعه (٩) الدالتان على نزع ثلاثين أو اربعين و هو مستند على بن بابويه و بها استدل الشيخ للمشهور (١٠).

ص: ٩٤

- ١- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٧/ ح ١٦/
- ٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٧/ ح ١٨/ و ص ٢٨٤/ ح ١١٩/
- ٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٥/ ح ١١/ و ص ٢٣٦/ ح ١٢/
- ٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٥/ ح ١٠/
- ٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٧/ ح ١٤/
- ٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٣١/ ح ١٤/
- ٧- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٤/ ح ٩/
- ٨- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٥/ ح ١٠/
- ٩- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٠/ ح ١١؛ ص ٢٣٦/ ح ١٢/
- ١٠- المصدر السابق

و اما الخنزير ففيه خبر واحد و هو خير الساباطى(١) المتضمن لنزح الجميع له و اما صحيح الفضلاء فاشتماله على الخنزير من وهم الوسائل وتبعه الجواهر.

(و بول الرجل)

و لا خلاف فيه كما فى خبر على بن أبى حمزه(٢) و من الغريب جعل الحلى له خبراً متواتراً و هنالك خبران آخران خبر كردويه و فيه ثلاثون دلواً(٣) و خبر معاويه بن عمار و فيه «ينزح الماء كله»(٤) و لم يعمل بهما احد.

(و ثلاثين لماء المطر المخالط للبول والعذره و خراء الكلب)

لخبر كردويه(٥) بسند صحيح عن ابن أبى عمير فلا تضر جهاله كردويه الهمداني بعد الاجماع على تصحيح ما يصح عن ابن أبى عمير ولذا جعله الفقيه امرأً مقطوعاً فقال سأل كردويه الكاظم (عليه السلام) مضافا الى ان الصدوق قد جعل الكتب التى ينقل عنها من الكتب المشهوره التى عليها المعول و اليها المرجع و منها كتاب كردويه و هذا دليل على الموثوقيه .

(و نزح عشر ليايس العذره)

ص: ٩٥

- ١- التهذيب ج ١/ ص ٢٨٤/ ح ١١٩
- ٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٤٣/ ح ٣١
- ٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٤١/ ح ٢٩
- ٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٤١/ ح ٢٧
- ٥- الفقيه ج ١/ ص ١٦/ ح ٣٥

لخبري ابن أبي حمزه و أبي بصير(١).

(و قليل الدم)

يعنى له عشر دلاء الا ان الموجود فى صحيح ابن بزيع(٢) وخبر الساباطى(٣) دلاء وفى خبر على بن جعفر(٤) دلاء يسيره وهنالک روايتان(٥) مردودتان بالشذوذ تضمنتا العشرين والثلاثين.

(و سبع للطير و الفأره مع انتفاخها)

اما الطير فدل على المشهور منه و هو ما فى المتن ثلاث روايات(٦) لكن روى الكافى فى الصحيح(٧) انه فيه خمس دلاء و رواه الشيخ فى التهذيبين بسند صحيح ايضاً و اما ما رواه التهذيب عن اسحاق بن عمار(٨) الدال على كفايه نرح دلوين او ثلاثه فرد بالشذوذ و اما صحيح الفضلاء فاكتفى بذكر الدلاء و لم يعين وهو الصحيح كما سيأتى.

ص: ٩٦

١- الكافى باب ٤ ص ٧/ ح ١١/ و التهذيب ج ١/ ص ٢٤٤/ ح ٣٣/

٢- الكافى ج ٣/ ص ٥/

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٤/

٤- الكافى ج ٣/ ص ٦/

٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٤١/ ح ٢٨/ و ح ٢٩/

٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٥/ ح ١١/ و ص ٢٣٦/ ح ١٢/ و ص ٢٣٣/ ح ٥/

٧- الكافى ج ٣/ ص ٥/ ح ٣/

٨- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٧/ ح ١٤/

و اما الفأره ففيها اقوال ثلاثه الاول قول الشيخين و الديلمى و الحلبي و القاضي و الحلبي انه اذا لم تنتفخ و لم تنفسخ فثلاث دلاء و الّا فسبع و الثانى قول ابنى بابويه ان تفسخت فسبع و الّا فواحد و الثالث قول المرتضى ينزح للفأره سبع.

و اما الروايات فصحيح أبى اسامه تضمن الخمس (١) و مجموعه اخبار (٢) تضمنت السبع و اما صحيح الفضلاء و صحيح ابن يقطين و غيرهما فقد تضمننا كفايه دلاء و دلت روايه أبى عيينه (٣) انه لو تفسخت ففيها سبع دلاء و مثلها روايه أبى سعيد المكارى (٤) و دلت روايه معاويه بن عمار (٥) على كفايه ثلاث دلاء و بقيت اربع روايات الأولى عن عمار الساباطى (٦) فى نزحها كلها و هى شاذه لكن تعبيرها ينزف كلها، و الثانيه روايه أبى خديجه (٧) فى نزح اربعين دلوا اذا لم تنتفخ و مع الانتفاح و

ص: ٩٧

١- و قد تقدم

- ٢- الف؛ خبر على؛ التهذيب ج/١ ص/٢٣٨ ب؛ خبر منصور بن حازم؛ التهذيب ج/١ ص/٢٤٣ ج؛ خبر أبى بصير؛ الكافى ج/٣ ص/٦٦ ح/٦ د؛ خبر سماعه ه؛ خبر أبى اسامه
- ٣- التهذيب ج/١ ص/٢٣٣ ح/٦
- ٤- التهذيب ج/١ ص/٢٣٩ ح/٢٢
- ٥- التهذيب ج/١ ص/٢٣٨ ح/١٩
- ٦- التهذيب ج/١ ص/٢٤٢ ح/٣٠
- ٧- التهذيب ج/١ ص/٢٣٩ ح/٢٣

التنن فكل الماء و الثالثه عن على بن حديد(١) الداله على عدم لزوم شىء و الرابعه(٢) صحيحه على بن جعفر الداله على لزوم عشرين دلوأ اذا تقطعت.

اقول: و بعد ما كان المشهور هو الملاك و المعتمد الذى لا ريب فيه فما قاله الشيخان و من تابعهما هو الاقرب الا انه سيأتى تحقيق الحال.

(و بول الصبى)

كما هو مقتضى خبر منصور بن حازم(٣) و به عمل الشيخان والحليان و القاضى(٤) و الديلمى(٥) و قال الصدوقان و المرتضى(٦) بثلاث دلاء و لم يظهر لقولهم مستند و قال ابن ادريس(٧) فى بول المرأه و الرضيعه و الصبيه غير الرضيعه اربعون و ادعى تواتر الاخبار بنزح الاربعين لبول الانسان الشامل لهن و له وجه اذا اريد من الانسان مطلق البالغ و اما الصبيه فيمكن الحاقها بالصبى بعد الغاء الخصوصيه و لا يبعده اختلاف حكم بول الرضيع و الرضيعه فانه قياس محض و لا نقول به.

(و غسل الجنب)

ص: ٩٨

-
- ١- التهذيب ج/١ ص ٢٣٩/ ح ٢٤
 - ٢- مسائل على بن جعفر و مستدركاتهما / ص ١٩٨ / قسم المسائل
 - ٣- التهذيب ج/١ ص ٢٤٣/ ح ٣٢
 - ٤- المختلف ص ٧/ و ج/١ ص ٤٢/ من طبع الجديد
 - ٥- المراسم من الجوامع الفقيهيه ص ٥٦٦
 - ٦- المختلف ص ٧
 - ٧- السرائر ج/١ ص ٧٨

كما دلت عليه الصحاح مثل صحيح الحلبي المتقدم و صحيح ابن مسلم(١) و صحيح ابن سنان(٢) و هو قول الشيخ و الديلمي و القاضي و ابن حمزه و الحلبي فقالوا بنزح سبع لارتماس الجنب فيه و قال الحلبي بعدم التأثير لو لم يرتمس و اعترض عليه في المختلف(٣) بان الروايات بلفظ الوقوع و الدخول و النزول و هو الذي افتى به المفيد(٤) و هو الصحيح.

ثم ان هذا الحكم قضيه تعدييه لا استبعاد فيه و لذا نحكم بصحة غسله فيه و ان وجب النزح لو كانت الاوامر الوارده للوجوب لا للارشاد و الظاهر انها للارشاد فلا وجوب.

(و خروج الكلب حياً)

كما في روايه ابن مريم(٥) و بها افتى الشيخ في نهايته و مبسوطه و القاضي و ابن حمزه و قال ابن ادريس(٦) فيه باربعين دلواً و لا عبره به.

(و خمس لدرق الدجاج)

ص: ٩٩

١- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٤٤/ ح ٣٥/

٢- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٤١/ ح ٢٦/

٣- المختلف ص ١٠/ كما نقل اقوال من ذكرنا ايضاً

٤- المصدر السابق فقال (يفسد الماء و لم يطهر و وجب تطهيرها بنزح سبع دلاء)

٥- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٣٧/ ح ١٨/

٦- نقل ذلك عنهم جميعاً المختلف ص ٩/

اطلق الشيخ في مبسوطه و نهايته و كذلك ابن حمزه و قيده المفيد و الديلمي و القاضي و الحلبي و الحلبي بالجلال (١) و ليس من خبر لا مطلق و لا مقيد و المتيقن منه هو الجلال فيعمل به و مستنده الشهره ممن يعمل بالمشهور و هو الحق لكن لا كل مشهور بل المشهور الذي يتصل بعصر المعصومين لا غير لانه كاشف عقلائي عن ثبوته و يورث العلم العرفي و عليه سيره العقلاء فضلاً عن اهل الاديان و المتشرعه.

(و ثلاث للفأره و الحيه)

اما الفأره فكان عليه ان يقيدها بدون الانتفاخ كما في صحيح معاويه ابن عمار و ابن سنان (٢) و اما روايه سماعه و علي (٣) الدالتان على السبع فحملهما التهذيب على التفسخ و استشهد لهذا الحمل بخبر أبي سعيد (٤) و حمل خبر أبي خديجه (٥) الدال على نرح الاربعين على الندب.

و اما الحيه فلم يرد فيها خبر لكن الحكم فيها بالنرح ثلاث دلاء ذهب اليه الشيخان و الديلمي و الحلبي و القاضي و ابن حمزه و الحلبي و اما والد الصدوق فاختلف النقل عنه انه قائل بالسبع ام بدلوا ام بدلاء و الاخير هو مختار الفقه

ص: ١٠٠

١- نقل ذلك عنهم جميعاً المختلف ص/ ٩

٢- التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٣٨ ح/ ١٩ و ح/ ٢٠

٣- التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٣٨ و ص/ ٢٣٩

٤- التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٣

٥- التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٣٩

الرضوى (١) و الاغلب موافقه رساله ابن بابويه معه، و الحكم فى الحيه تعبدى الا ان يثبت خلافه (٢) و الظاهر ان الامر للارشاد فلا وجوب.

(و الوزغه)

كما فى صحيحى معاويه ابن عمار و ابن سنان (٣) و هذا هو المشهور فقد ذهب اليه الصدوق و المفيد و الشيخ فى نهايته و القاضى و ابن حمزه عملاً بالصحيحين و قال الديلمى و الحلبي فيها دلو واحد (٤) عملاً بخبر عبد الله بن المغيرة (٥) و قال الشيخ فى الاستبصار (٦) لا شىء فيها جمعاً بين خبر جابر الجعفى (٧) و غيره و ظاهر التهذيب انه ان تفسخ ففيه سبع و الا فلا شىء عليه حيث علق على خبر الجعفى بذلك.

(و العقرب)

ص: ١٠١

-
- ١- الفقه الرضوى ص ٩٤ و قد نقل المختلف عن ابن بابويه السبع و نقل المعتمر و المنتهى عنه انه قال ينزح له واحد و عن صاحب المعالم دلاء . راجع النجعه ص ٦١
 - ٢- لكن قال القاضى ابن البراج فى جواهر الفقه بنجاسه لحم الافاعى فقال: (و اذا قتلت كانت نجسه بلا خلاف و بيع ذلك و السلف فيه ايضاً لا يجوز) ص ٦١ مسأله ٢٢٨ كتاب البيع الطبعة الأولى المحققه و عليه فيكون النزح لها موقفاً للقاعده.
 - ٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٨
 - ٤- المختلف نقل عنهم جميعاً ص ٨
 - ٥- الكافى ج ٣/ ص ٦١ ح ٩
 - ٦- الاستبصار ج ١/ ص ٤١
 - ٧- الكافى ج ١/ ص ٥١ ح ٥

قلت: لا شهره فيها ولا خبر و إنما ذهب إلى نزح الثلاث لها الشيخ و الحلبي و القاضي و اما المفيد و الديلمي و ابن حمزه فسكتوا و صرح ابنا بابويه بعدم شيء فيها و هو المفهوم من الكافي حيث روى خبر أبي بصير(١) (كل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب و الخنافس و اشباه ذلك فلا بأس) و اما روايه منهل(٢) الداله على نزح عشره دلاء فلم يعمل بها احد.

(و دلو للعصفور)

و ليس فيه ألما خبر عمار الساباطي(٣) و ألحق المصنف(٤) بول الرضيع قبل اغتذائه بالعصفور و يدل عليه خبر ابن أبي حمزه(٥) عن الفطيم يقع في البئر ان فيه دلوأ واحداً فلا بد من وقوع تحريف فيه بدليل فتوى الصدوق في الفقيه(٦) و المفيد في مقنعه(٧) و كذلك الشيخ(٨) و القاضي(٩) انه ينزح لبول الرضيع دلو فهذه قرينه على ان الروايه كانت في الرضيع غير الفطيم او في الصبي غير الفطيم ان صح التعبير , و

ص: ١٠٢

-
- ١- الكافي ج/ ١/ ص ٦١/ ح ٦١
 - ٢- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٣١/ ح ٥٠
 - ٣- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٣٤/ ح ٩
 - ٤- نقل عنه ذلك الشهيد الثاني في روضته ج/ ١/ باب الطهاره
 - ٥- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٤٣/ ح ٣١
 - ٦- الفقيه ج/ ١/ ص ١٣/ و كذلك المقنع ص/ ٤/ من الجوامع الفقيهيه
 - ٧- المقنعه ؛ الجوامع الفقيهيه ص/ ٩
 - ٨- النهايه ص/ ٧
 - ٩- المهذب ج/ ١/ ص ٢٢

على اى حال ففتوى هؤلاء تورث العلم عاده حيث اتصاليهم بعصر المعصومين عليهم افضل الصلاه و السلام و الرجوع اليهم من مصاديق رجوع الجاهل إلى العالم و السيره العقلائييه بذلك ثابتة لا محيص عنها فما ثبت عند اولئك ممن اتصل بعصر النص و نعلم فى انهم لا يفتون الا عن نص ولا طريق لنا للتعرف على ما حصل لديه من ادله حتى ننظر فيها و جرت السيره فى كل العلوم و فى كل العصور على الاعتماد على مثل ذلك كما هى قائمه فى علم الرجال بالاستناد إلى اقوال الرجاليين و كذلك فى علم اللغه بالاستناد إلى اقوال اهل اللغه و لو فى موارد الاستعمال فكذلك هى جاريه فى علمى الفقه و الحديث بما اذا افتى الفقهاء بامر ولم تصل ايدينا إلى ما وصلوا اليه حتى يظهر خطأهم كما و لم يكن اجتهادهم قائماً على الحدسيات و النظريات المختلف فيها بل كان كل اعتمادهم على العلم و الوثوق و بالطرق العقلائييه المتعارفه و السيره العقلائييه قائمه و ثابتة على رجوع الجاهل و ان كان مجتهداً إلى العالم لتحصيل العلم .

ثم ان الروايات التى حددت النزح من البئر و التى اعتمداها العلماء و استند اليها المشهور يظهر منها بشكل صريح انه يكفى فى النزح دلاء يسيره و ان وقع فيها ما وقع مالم تتغير و هذا المعنى جاء فى روايات مستفيضه منها الصحاح كما فى صحيحه ابن بزيع و صحيح أبى اسامه و صحيح الفضلاء و صحيح ابن يقطين و غيرها من الروايات و هى تكون شاهداً على ان هذه المقدرات المذكوره لا على سبيل الوجوب بل اما الواجب نزح دلاء و مازاد يحمل على الندب واما ان الامر فيها للارشاد كما هو الصحيح.

(و يجب التراوح باربعه يوماً عند الغزارة و وجوب نزع الجميع و لو تغير جمع بين المقدر و زوال التغير)

اما وجوب التراوح فالحكم فيه مشهور و لا دليل عليه الا روايه عمار بن موسى الساباطي(١) ألما انها شاذه كأغلب رواياته لكنها معمول بها في ذيلها و فيها (قوم يتراوحون اثنين اثنين).

و اما حكم التغير ففيه اقوال:

الاول: لابن بابويه بوجوب نزع الجميع مع الامكان و التراوح مع التعذر(٢).

و الثاني: كفايه زوال التغير اذا لم يمكن فيه نزع الجميع و هو قول الصدوق في المقنع(٣) و لعله من باب الجمع بين الروايات .

و الثالث: نزع الجميع(٤) ويدل عليه صحيحه معاويه ابن عمار وفيها (فان انتن - إلى - و نرحت البئر)(٥) و خبر أبي خديجه وفيه (و نتنت نزع الماء كله)(٦).

ص: ١٠٤

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٨٤/ ح ١١٩

٢- من لا يحضره الفقيه ج ١/ ص ١٣/ و نقل المختلف قول علي بن بابويه ص ٥

٣- المقنع من الجوامع الفقيه ص ٤/ قال (و ان تغير الريح فانزح حتى تطيب) و قد قال ذلك بنزع الجميع لبعض الموارد و مثله الكليني حيث روى ما يدل على الامرين.

٤- كما في المبسوط ج ١/ ص ١١/ و النهايه ص ٧/ فقد اطلق القول فيهما

٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٢/ ح ١

٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٩/ ح ٢٣

والرابع: كفايه زوال التغير مطلقاً ولو ورد فيه نزع الجميع او كر او سبعين دلواً و هو مختار العماني والمفيد و أبى الصلاح وابن البراج(١) و هو الصحيح حيث دلت الصحاح عليه مثل صحيح أبى اسامه(٢) وخبر أبى بصير(٣) و صحيح ابن بزيع(٤) و موثق سماعه(٥) و خبر زراره(٦) و لا تنافيه الروايات الاخر كما مر تحقيقه.

حصيله البحث:

الماء مطهرٌ من الحدث و الخبث و ينجس بالتغير بالنجاسه فى احد اوصافه الثلاثه اللون او الطعم او الريح هذا و المراد من التغير هو التغير الحسى و اما التغير التقديرى و الذى يتصور على ثلاثه اقسام:

- ١) ما يكون لقصور المقتضى كما اذا وقع فى الكر مقدار من الدم الاصفر بحيث لو كان احمر لا وجد التغير فى الماء.
- ٢) و ما يكون لقصور فى الشرط كما اذا وقعت ميتة فى الماء ايام الشتاء بحيث لو كانت فى الصيف لتغير الماء بها.

ص: ١٠٥

-
- ١- المختلف ص ٥/ ج ١/ ص ٢٨/ الطبع الجديد وراجع المقنعه: ٦٦ والكافى فى الفقه: ١٣٠ والمهذب ج ١/ ص ٢٢/
 - ٢- الكافى ج ٣/ ص ٥/ ح ٣/
 - ٣- الكافى ج ٣/ ص ٦/ ح ٦/
 - ٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٤/ ح ٧/
 - ٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٣٦/ ح ١٢/ و احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (الذى فى سنده) ثقه على الاقوى , راجع القاموس ج ١/ ص ٥٨٤/
 - ٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٤١/ ح ٢٨/

٣) و ما يكون فى المانع كما اذا صب مقدار من الصبغ الاحمر فى الماء ثم وقع فيه الدم فان الدم يقتضى تغيير لون الماء لولا المانع.

و لا ينبغى الاشكال فى عدم كفايه التقدير فى الصورة الاولى و الثانيه و اما الصورالثالثه فالصحيح فيها هو الحكم بالانفعال اذ ان التغيير حاصل غايه الامر ان الحمرة مانعه عن ادراكه.

و لو تدافع المائع من العالى الى السافل و لاقت النجاسه السافل فلا يتنجس العالى بل السافل فقط.

و يطهر الماء بزوال عين النجاسه إن كان الماء جارياً أو لاقى كزراً و الكزراً ألفاً و مائتا رطلٍ بالعراقى, و ينجس القليل بالملاقاه و يطهر بما ذكر.

و اما البثر فلا ينجس إلا اذا تغير بالنجاسه. و لو تغير يطهر بنزحه حتى يزول التغيير.

(مسائل) احكام الماء المضاف

(الأولى: الماء المضاف مالا يصدق عليه اسم الماء باطلاقه و هو طاهر غير مطهر مطلقاً على الاصح)

يعنى لا- من الخبث كما ذهب اليه المرتضى حيث جَوَّز ازاله النجاسه بالمضاف و لا من الحدث كما جَوَّز الصدوق الوضوء و الغسل بماء الورد(١) و مستنده مارواه

ص: ١٠٦

الكافي عن يونس(١) عن أبي الحسن في اخبار نوادر الطهارة قيل و يراد بالنوادر هنا الشواذ بدليل ان الطوسي روى هذا الحديث في كتابه و قال فيه: «انه خبر شاذ شديد الشذوذ و ان تكرر في الكتب فانما اصله يونس عن أبي الحسن (عليه السلام) و لم يروه غيره و قد اجتمعت العصابة على ترك العمل بظاهره»(٢) و يدل على اصل الحكم بعد كونه مشهوراً ما رواه ابو بصير عن الصادق (عليه السلام) (عن الرجل يكون معه اللبن أ يتوضأ منه للصلوه قال لا انما هو الماء و الصعيد)(٣) وكذلك مدلول الآيه المباركه {فان لم تجدوا ماءً فتيمّموا}(٤) دال على وجوب التيمم عند فقدان الماء و عليه فكل ما دل على جواز الوضوء او الغسل بغير الماء المطلق مخالف للقران فلا قيمه له.

و اما ما رواه ابن المغيره في التوضؤ بالنبيذ(٥) فلا ينافى ما سبق لوضوح المراد في كونه ماءً مطلقاً نبذ فيه بعض التّميرات ليطيب طعمه كما دلت عليه روايه الكلبي(٦).

اقول: و من البعيد جداً ان يكون مقصود الصدوق من ماء الورد ما يعتصر من الورد بل ما يطبخ مع الورد و لا يخرج عن اطلاق كونه ماءً و اما ما في القيل من

ص: ١٠٧

-
- ١- الكافي ج ٣/ ص ٧٣/ ح ١٢
 - ٢- التهذيب ج ١/ ص ٢١٩/ و ذكر وجوهاً متعدده لحمل الخبر.
 - ٣- التهذيب ج ١/ ص ١٨٨/ ح ١٤
 - ٤- سورة النساء آيه ٤٣؛ سورة المائدة ايه ٦
 - ٥- التهذيب ج ١/ ص ٢١٩/ ح ١١/ والاستبصار ج ١/ ص ١٥/٢٨
 - ٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٢٠/ ح ١٢/ والاستبصار ج ١/ ص ١٦/٢٩: ٣/ ج ٣/ ص ٣٥٠/٦

ان النوادر هنا بمعنى الشواذ و ما لا يعمل به فجوابه انا راجعنا روايات الباب فلم نجدها من الشواذ بل و لا شاهد على شذوذها نعم سندها ضعيف بسهل بن زياد وتفرد محمد بن عيسى لروايته عن يونس و لعل اعتماد الكليني و الصدوق عليه لتكرره في الكتب كما قال الشيخ و لا بد ان يكون المراد منه ما قلناه.

و اما عدم طهاره الخبث به فتدلّ عليه روايه بريد بن معاويه عن أبي جعفر (عليه السلام): «يجزئ من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزئ من البول إلّا الماء»^(١) فانه بضمّ عدم الفصل بين البول و غيره يثبت المطلوب ، و على تقدير ضعف الروايه بالقاسم بن محمّد الجوهري الوارد في سندها- حيث لم تثبت وثاقته إلّا من خلال كامل الزيارات بناء على وثاقه كل من يرد فيه و لا نقول به- فيكفي لإثبات المطلوب استصحاب بقاء الخبث.

ثم ان الشيخ روى بسندين موثقين^(٢) ما يدل على جواز غسل الدم بالبصاق إلّا انه لم يعمل بهما احد إلّا الاسكافي^(٣) و لم يعتمدهما الكليني و ان اشار اليهما^(٤) ، اضعف إلى ذلك كونهما خبرين عاميين^(٥).

ص: ١٠٨

١- وسائل الشيعة الباب ٣٠ من أحكام الخلوه الحديث ٢

٢- التهذيب ج ١/ ص ٤٢٣/ ح ١٢/ و ص ٤٢٥/ ح ٢٣/

٣- المختلف ص ٦٣/

٤- الكافي ج ٣/ ص ٦٠/

٥- فراويهما غياث و هو عامي والغرض عدم الوثوق بروايته.

لا- خلاف فی ذلك و لو كان كثيراً و تدل علیه الروایات الواردة فی نجاسه الزيت و السمن و المرق كما فی صحیح زراره، عن الباقر (علیه السلام) «إذا وقعت الفأره فی السیمن فماتت فیہ فإن كان جامدا فألقها و ما یلیها و كل ما بقی، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به، و الزيت مثل ذلك»(١).

و موثقه السكونی عن جعفر عن أبیه علیهما السّلام: «ان علیا (علیه السلام) سئل عن قدر طبخت و إذا فی القدر فأره، قال: یهرق مرقها و یغسل اللحم و يؤكل»(٢)، فانه بضمّ عدم الفصل یثبت العموم .

و یؤید ذلك خبر جابر، عن الباقر (علیه السلام) «أتاه رجل فقال له: وقعت فأره فی خاییه فیها سمن أو زيت فما ترى فی أكله؟ فقال له: لا تأكله، فقال: الفأره أهون علیّ من أن أترك طعامی من أجلها، فقال له (علیه السلام): أنّك لم تستخفّ بالفأره و أنّما استخففت بدینك - الخیر»(٣).

ص: ١٠٩

١- الكافی (ط؛ الإسلامیة)، ج ٦، ص: ٢٦١ ح ١

٢- وسائل الشیعه الباب ٥ من أبواب الماء المضاف الحدیث ٣

٣- تهذیب الأحكام (تحقیق الخرسان)، ج ١، ص: ٤٢٠ ح ٤٦

و تأمّل البعض في ذلك اذا كان كثيراً لعدم السرايه عرفاً.

اقول: و تأمله من جهه السرايه لا الحكم فلو ثبت عرفاً عدم السرايه فهو و الآ فلا.

(و طهره اذا صار مطلقاً بالكثير المطلق على الاصح)

و كذلك طهر الماء المطلق اذا نجس و لا يكفي اتمامه كراً كما هو مقتضى الانصراف الواضح في قولهم (عليهم السلام) في الصحيح (اذا كان الماء قدر كِرٍ لم ينجسه شيء) (١).

(و السؤر تابع للحيوان الذى باشره)

في الطهاره و النجاسه و السؤر هو بقيه الماء التى يبقيهما الشارب في الاناء او الحوض كما عن المٌغرب (٢) او البقيه بعد الشرب كما عن الجوهرى (٣) او البقيه من كل شى كما عن القاموس (٤) لكن عن المصنف و من تأخر عنه القول بانه ماء قليل لاقى جسم حيوان.

و اما تبعيه السؤر للحيوان فهو مقتضى نجاسه و طهاره ذلك الحيوان و قد دلت صحيحه أبى العباس (٥) و غيرها على نجاسه سؤر الكلب و طهاره سؤر الابل و الشاه و البقره و الحمار و البغل و الوحش و السباع و قال لم اترك شيئاً الا سألته عنه

ص: ١١٠

١- الكافى ج/ ٣ ص ٢/ ح ١/

٢- المغرب / ج ١ / ص ٣٧٨ / سَأر

٣- الصحاح / ج ٢ / ص ٦٧٥ / سَأر

٤- القاموس كلمه سَأر

٥- الوسائل باب ١/ من ابواب الاستارح ٤/

فقال (عليه السلام) (لا بأس به حتى انتهيت إلى الكلب فقال رجس نجس) و هو صريح في ان نجاسه السؤر تدور مدار نجاسه ذى السؤر و كذلك خبر معاويه (قلت له الكلب؟ قال (عليه السلام): لا قلت: أليس هو سبع؟ قال (عليه السلام): لا والله انه نجس لا- و الله انه نجس)(١) و يمكن الاستدلال له باخبار النهي عن سؤر اليهودى و النصرانى مثل صحيح سعيد الاعرج (عن سؤر اليهودى و النصرانى، قال: لا)(٢) على القول بنجاستهما .

و اما مرسل الوشاء و هو: (انه كان يكره سؤر كل شىء لا يؤكل لحمه)(٣) و غيره مما يشعر بنجاسه سؤر غير مأكول اللحم فلا يعارض ما سبق لكون الكراهه فيه اعم من الحرمة و باقى الروايات لا دلالة فيها.

و اما سؤر اليهودى و النصرانى فسيأتى الكلام فيه حيث ان سؤرهما تابع للقول بنجاستهما و هو محل خلاف.

(و يكره سؤر الجلال)

لعموم كراهه سؤر كل ما لا- يؤكل لحمه, قلت: لكن لا وجه لتخصيص الكراهه بالجلال حيث يكره سؤر كل ما لا يؤكل لحمه سوى الهر من الوحوش دون الطيور مأكولها و غيره.

ص: ١١١

١- التهذيب ج/١ ص ٢٢٥/ح ٣٠/الوسائل باب/١ من ابواب الاسئار ح/٦

٢- الكافى ج/٣ ص ٩/ح ٣/

٣- الكافى ج/٣ ص ١٠/ح ٧/

اما غير مأكول اللحم فيدل عليه مرسل الوشاء و مفهوم موثق عمار (فإن رأيت في منقاره دمًا فلا توضحاً منه و لا تشرب) (١) و خبر ابي داود الاتي (٢).

و اما الهر فلصحيح زراره (ان في كتاب على (عليه السلام) ان الهر سبع فلا بأس بسؤره و أنى لا ستحيى من الله ان ادع طعاماً لان هراً اكل منه) (٣) و غيره (٤) و بذلك تعرف حكم الجلال الذى لا وجه لتخصيص القول به.

و يدل على عدم الكراهه فى الطير مأكوله و غيره موثق عمار «كل شىء من الطير توضحاً مما يشرب منه» (٥) و بمضمونه افتى الفقيه (٦) و عموم خبر ابي بصير، عن الصيادق عليه السلام «فضل الحمامه و الدجاج لا- بأس به و الطير» (٧) و قد عمل بهما الاصحاب .

(و آكل الجيف مع الخلو عن النجاسه)

ص: ١١٢

-
- ١- الكافي ج/ ٣ ص ٩/ ح ٥
 - ٢- المصدر السابق ح/ ٣.
 - ٣- الكافي ج/ ٣ ص ٩/ ح ٤
 - ٤- التهذيب ج/ ١ ص ٢٢٦/ ح ٣٥
 - ٥- الكافي ج/ ٣ ص ٩/ ح ٥
 - ٦- من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص: ١٣
 - ٧- الكافي (ط؛ الإسلاميه) ج ٣ ب ٩ الوضوء من سؤر الدواب و السباع و الطير ح ٢.

و اما آكل الجيف فلم يدل دليل عليه غير ما يتوهم من موثق عمار المتقدم (ألا ان ترى في منقاره دماً فإن رأيت في منقاره دماً فلا تَوْضاً منه ولا تشرب) ولا دلالة فيه حيث ان النهى من جهة الدم مضافا الى ان سباع الطيور تصيد الطيور لا الجيف.

(و الحائض المتهمه)

و اما الحائض فقد ورد كراهه الوضوء من سورها مطلقاً مع جواز الشرب كما في ما رواه عنبسه عن الصادق عليه السّلام «اشرب من سؤر الحائض ولا تَوْضاً منه»^(١) و صحيح الحسين بن أبى العلاء، عنه عليه السّلام «سألته عن الحائض يشرب من سورها، قال: نعم ولا يتوضأ منه»^(٢) و خبر ابن أبى يعفور، عنه عليه السّلام «سألته عن الرّجل يتوضأ من فضل المرأة؟ قال: إذا كانت تعرف الوضوء، ولا يتوضأ من سؤر الحائض»^(٣) و هى مستفيضه و اعتمدها الاصحاب .

و انما وردت المأمونه فى الجنب لا- الحائض كما فى صحيح العيص «وسألته عن سؤر الحائض، فقال: لا تَوْضاً منه، و تَوْضاً من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه، ثم

ص: ١١٣

-
- ١- الكافى (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ١٠ ح ١ و هو موثق به لروايه صفوان له و هو من اصحاب الاجماع .
 - ٢- الكافى (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ١٠ ح ٣
 - ٣- الكافى (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ١١ ح ٤

تغسل يدها قبل أن تدخلها في الإناء و كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله يَغْتَسِلُ هُوَ وَ عَائِشَةُ فِي إِنْاءٍ وَاحِدٍ وَ يَغْتَسِلَانِ جَمِيعاً»(١)

بناءً على ارجحيه نقل الكافي لما في صدر الروايه «لا توضأ» و مرجوحه ما نقله التهذيب «يتوضأ» ألا ان موثق ابن يقطين الاتي يدل على ان الحائض يكره سؤرها عند عدم كونها مأمونه فالصحيح ان يقال ان الارجح روايه التهذيب بدليل موثق ابن يقطين «في الرجل يتوضأ بفضل الحائض؟ قال: إذا كانت مأمونه فلا بأس»(٢) و بذلك تقييد تلك المطلقات فيتم ما في المتن بقيد كراهه التوضأ.

(و) يكره سؤر (البغل و الحمار)

عند المصنف و يدل على كراهه سؤرها ما دل على كراهه سؤر غير مأكول اللحم ان قلنا بشموله لها و لم يختص بمحرم اللحم .

و يدل عليه ايضاً مفهوم خبر سماعه (اما الابل و البقر و الغنم فلا بأس)(٣) لكن ذهب المفيد(٤) إلى عدم كراهه سؤر الخيل و البغال و الحمير كما تدل عليه بعض المطلقات مثل صحيح جميل(٥) لكنها قابله للتقييد بما مرّ اذا تمّ دلالة.

ص: ١١٤

-
- ١- فروع الكافي ج/١ ص ١٠/ ح ٢/ باب الوضوء من سؤر الدواب و رواها التهذيب ج/١ ص ٢٢٢/ ح ١٦/ باب المياه عن كتاب علي بن فضال وفيه: (قال يتوضأ منه).
 - ٢- التهذيب ج/١ ص ٢٢١/ ح ١٠/
 - ٣- الكافي ج/٣ ص ٩/ ح ٣ و قد رواه الكليني عن أبي داوود و هو من مشايخ الكليني و هو غير سليمان المسترق فما استظهره المجلسي الاول ليس بصحيح .
 - ٤- التهذيب ج/١ ص ٢٢٧/
 - ٥- التهذيب ج/١ ص ٢٢٧/ ح ٤٠/

اما سؤر الفأره فلحديث المناهى(١) الّا ان النهى فيه عن اكل سؤر الفأره بل ورد نفى البأس عن شرب سؤر الفأره كما فى صحيح اسحاق بن عمار(٢).

(و الحيه)

و اما الحيه فيدل عليه صحيح أبى بصير «عن حيه دخلت حَيّاً فيه ماء و خرجت منه قال ان وجد ماءً غيره فليهريقه»(٣) و لا يعارضه ما فى صحيح على بن جعفر(٤) انه لا بأس به لان المراد منه دفع توهم الحرمة .

و اما قول الصدوق فى الفقيه بانه يسكب من الماء ثلاثه اكف فلم يرد فيه خبر(٥), وما فى خبر هارون بن حمزه الغنوى(٦) انما هو فى العقرب و شبهه ففيه «سألته عن الفأره و العقرب واشباه ذلك...قال يسكب منه ثلاث مرات...» .

ص: ١١٥

١- الفقيه؛ باب ذكر جمل من مناهى النبى صلى الله عليه واله وسلم .

٢- الفقيه ج/١ باب المياه ح/٢٨ و طريق الصدوق إلى اسحاق الذى ذكره الفهرست ص/١٥ صحيح كما وان طريقه اليه فى المشيخه لا اشكال فيه الّا فى على بن اسماعيل فقد وثقه البعض باعتبار انه ابن اخى اسحاق ابن عمار و قد قال النجاشى فيه و فى اخيه بشير) انهما كانا من وجوه من روى الحديث) اقول و كتاب اسحاق مشهور كما قال النجاشى له كتاب النوادر رواه عده من اصحابنا ج/١ ص/١٩٣ و كما صرح الصدوق فى اول كتابه فلو لم نستطع اثبات و ثاقه على بن اسماعيل فلا يضر ذلك فى السند.

٣- فروع الكافى باب/١٥ نوادر الطهاره ح/١٥ ص/٧٣

٤- التهذيب ج/١ ص/٤١٩ ح/٤٥ و رواه ايضاً قرب الاسناد للحميرى.

٥- الفقيه ص/٩ ج/١

٦- الاستبصار ج/١ ص/٤١ ح/٨

و ذلك لمرسله الوشاء «أنه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودى و النصرانى...» (١) لكن الفقيه (٢) افتى بالحرمة لا الكراهه و يظهر منه انه حمل الكراهه فى الخبر على الحرمة, ويرده: ان الكراهه فيه اعم من الحرمة بقريته ذكر اليهودى و النصرانى اللذين محكومان بالطهاره على المختار كما سيأتى .

الشفاء فى سؤر المؤمن

ثم ان فى سؤر المؤمن الشفاء فلصحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء» (٣) و غيرها.

(الثانيه: يستحب التباعد بين البئر والبالوعه خمسه اذرع فى الصلبيه او تحتيه البالوعه والّا يكن فسيع)

ص: ١١٤

١- فروع الكافى ابواب الطهاره باب ٧/ ص ١١/ ح ٦/

٢- الفقيه ج ١/ ص ٨/ فقال (و لا يجوز الوضوء بسؤر اليهودى و النصرانى و ولد الزنا).

٣- وسائل الشيعة الباب ١٨ من أبواب الأشربه المباحه الحديث ١

لخبري الحسن بن رباط (١) وقدامه الحمار (٢) لكن روى الحميري (٣) عن العلاء نفى البأس فيما اذا كان بينهما عشره اذرع و كانت البئر مما يلي الوادي . قلت: وهو يمكن حمله على مرتبه من مراتب الاستحباب اذا تم سنده لكنه محل اشكال.

حصيله البحث:

المضاف ما لا يصدق عليه اسم الماء بإطلاقه و هو ظاهرٌ غير مطهرٍ مطلقاً، و ينجس بالاتصال بالنجس، و طهره إذا صار مطلقاً، و كذلك طهر الماء المطلق اذا نجس ولا يكفي اتمامه كراً.

و السور تابعٌ للحيوان في الطهاره و النجاسه و السور هو بقيه الماء التي يبقياها الشارب في الاناء او الحوض، و يكره سور كل ما لا يؤكل لحمه سوى الهرة من الوحوش دون الطيور مأكولها و غيره ، و يكره سور الحائض المتهمة في خصوص التوضأ و الحية و ولد الزنى ، و يكره اكل سور الفأره، واما سور المؤمن فمستحب.

و يستحب التباعد بين البئر و البالوعه بخمس أذرع في الصلبيه أو تحتيه البالوعه و إلا فسبغ، و لا تنجس بها و إن تقاربتا إلا مع العلم بالاتصال.

ص: ١١٧

١- الكافي ج/٣ ص ٧/ح ١/

٢- الكافي ج/٣ ص ٨/ح ٣/

٣- قرب الاسناد ص/٣٢ ح/١٠٣ عن محمد بن خالد الطيالسي عن العلاء و السند حسن بالطيالسي.

(الثالثة: النجاسه عشره اشياء البول و الغائط من غير المأكول ذى النفس)

و لا- خلاف فى نجاستهما فى غير الطير و ان كان تحريم الاكل عارضاً كالجلال و الموطوء لعموم صحيحه عبدالله بن سنان (اغسل ثوبك من ابوال مالا يؤكل لحمه)(١) و النصوص الداله على تحريم الموطوء كخبر مسمع (عن البهيمة التى تنكح فقال حرام لحمها و كذلك لبنها)(٢) و الروايات فى حرمة الموطوء مستفيضه و لا- خلاف فى المسأله ألّا من الاسكافى فى بول الرضيع(٣) و هو شاذ فقد استفاضت الروايات بنجاسه البول كما فى صحاح كثيره ففى صحيح ابن مسلم (سألته عن البول يصيب الثوب قال (عليه السلام): اغسله مرتين)(٤).

و اما استثناء الطير من غير مأكول اللحم فيدل عليه صحيح أبى بصير (كل شىء يطير فلا بأس ببوله وخرثه) (٥).

ص: ١١٨

١- الكافى ج/٣ ص ٥٧/ ح ٣

٢- الوسائل باب/٣٠ من ابواب الاطعمه و الاشربه ح/٣

٣- المختلف ص ٥٦

٤- الوسائل باب/١ من ابواب النجاسات ح/١ و باقى رواياته و باب ٢٦ من ابواب احكام الخلو.

٥- فروع الكافى باب ابوال الدواب الوسائل باب/٣٧ ص ٥٨/ ح ٩ و هى صحيحه السند. و القول بكونها حسنه من جهه ابراهيم بن هاشم و قد اثبتنا وثاقته .

و إذا قلت: انه لا- بدّ من تقييد الصحيحه بما إذا كان الطائر مأكول اللحم لصحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»(1) فانهما متعارضان بالعموم من وجه، و لا وجه لتقديم إطلاق الاولى على إطلاق الثانيه بل يلزم تساقطهما فى ماده المعارضه و هى الطائر غير مأكول اللحم. و يرجع آنذاك الى اطلاقات نجاسه البول كصحيح ابن مسلم المتقدم.

قلت: ان لازم ما ذكر الغاء خصوصيه الطائر من الاعتبار، و كلما دار الأمر بين إطلاقين يلزم من تقديم أحدهما إلغاء خصوصيه العنوان المأخوذ فى الآخر عن الاعتبار بخلاف تقديم الآخر قدم الآخر.

طهاره بول وخرء الحيوان المشكوك بكونه ذا نفس سائله

مسأله: ثم انه مع الشك فى كون الحيوان ذا نفس سائله يحكم بطهاره بوله وخرئه قيل: لاجل استصحاب العدم الأزلى لكون الحيوان ذا نفس و بقطع النظر عنه يجرى استصحاب العدم الأزلى للنجاسه الثابت قبل صيروره الشىء المشكوك فضله.

اقول: لا- نسلم جريان الاستصحاب فى الاعدام الأنزليه نعم يمكن التمسك بقاعده الطهاره بناء على جريانها عند الشك فى النجاسه الذاتيه او بجريان البراهه عن اى

ص: ١١٩

تكليف بالنسبه الى المشكوك , ومثله الحكم بالطهاره عند الشك في حرمه أكل الحيوان .

ثم انه وقع الخلاف في ذرق الدجاج خبراً و فتوىً ومن غير المأكول من الطير في بول الخفاش فذهب الشيخان في التهذيب(1) بالقول بنجاسه الاول وعليه تدل روايه فارس(2) وحملها الشيخ في الاستبصار(3) على التقية او على كون الدجاج جلاً جمعاً بينه وبين روايه وهب بن وهب(4).

و أمّا الثاني فروى الشيخ عن داود الرقى(5) ما يدل على نجاسته ثم روى ما يعارضه عن غياث(6) ورده بالشذوذ أولاً و قال و يجوز ان يكون ورد تقيه، لكن الصحيح

ص: ١٢٠

١- التهذيب ص ٢٦٤ و ص ٢٦٦ و قد نقل المختلف ذلك عنهما ج ١/ ص ٥٥ فقال (قال في المسائل الناصريه كل حيوان يؤكل لحمه فبوله و روثه طاهر وكذا قال ابو الصلاح و هو الظاهر من كلام ابن أبي عقيل و ابن البراج و افتى ابن ادريس بالطهاره ايضاً و هو قول سلّار و اما الشيخان رحمهما الله فانهما استثنيا ذرق الدجاج من الحكم بطهاره رجيع ما يؤكل لحمه و هو يدل على حكمهما بالتنجيس الا ان الشيخ رحمه الله ذهب إلى طهارته في الاستبصار) و في ص ٥٦ نقل عن ابن بابويه (لا بأس بخره ما طار و بوله).

٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٦٦/ ح ٦٩

٣- الاستبصار ج ١/ ص ١٧٨/ ح ٢

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٨٣/ ح ١١٨؛ الاستبصار ج ١/ ص ١٧٧/ ح ١

٥- التهذيب ص ٢٦٥/ ح ٦٤/ ج ١

٦- التهذيب ج ١/ ص ٢٦٦/ ص ٦٥؛ الاستبصار ج ١/ ص ١٨٨

عدم ثبوت نجاسه الثانى كالاول حيث لم يتحقق من الاصحاب العمل بهما كما و ان الكلينى اقتصر على نقل حسنه بل صحيحه
أبى بصير الداله باطلاقها على طهاره بول الخفاش كما و قد عرفت ما فى خبر فارس من رد الشيخ له مع ضعفه سندا.

ثم ان ما يحل لحمه كالدواب الثلاثه لا اشكال فى طهاره ارواثها كما فى صحيح الحلبي وفيه: (لا بأس بروث الحمير و اغسل
ابوالها)(١) و مثله صحيح محمد بن مسلم(٢) و غيرهما(٣).

واما ابوالها: فاختلفت الاخبار فيها فطائفه منها وهى الاكثر و فيها الصحيح كصحيح الحلبي وغيره دلت على نجاسه ابوالها كما
عليه الاسكافى(٤) الا انه قال بنجاسه ارواثها ايضاً الا ان الشيخ فى التهذيب(٥) حمل معتبر زواره الدال على النجاسه على الكراهه
و كذلك فعل فى الاستبصار(٦) و هذا هو الصحيح حيث ان الكلينى و ان روى ما ظاهره الدلاله على النجاسه الا انه روى عن
أبى الاغر النخاس(٧) ما يدل على الطهاره و به افتى الصدوق فى فقيهه(٨) كما و دلت روايه

ص: ١٢١

١- فروع الكافى باب ابوال الدواب و ارواثها ص ٥٧/ ح ٦/

٢- فروع الكافى باب ابوال الدواب و ارواثها ص ٥٧/ ح ٢ /

٣- كمعتبر زواره

٤- المختلف ص / ٥٦

٥- التهذيب ج ١/ ص ٧٠/ فقال بعد نقل معتبر زواره (فان المراد ضرب من الكراهه)

٦- الاستبصار ج ١/ ص ١٧٩/

٧- الكافى ج ٣/ ص ٥٨/ ح ١٠/

٨- الفقيه ج ١/ ص ٤١/

المعلی و ابن أبی یغفور(١) علی طهاره بولها صریحاً و ما قیل من اجمال خبر النحاس فباطل بل هو صریح الدلاله فی الطهاره و بذلك یتظهر بقاء صحیح زرارہ (لا تغسل ثوبک من بول شیء یؤکل لحمه)(٢) علی اطلاقه و لا- یعارضه معتبره و لا غیره بعد الحمل علی الکراهه.

(والدم) من ذی النفس السائله كما سیصرح به المصنف .

اقول: نجاسه الدم من ضروریات الإسلام، و للروایات الکثیره الوارده فی موارد خاصه کقلع السن، و دم الرعاف، و دم الجروح.

نجاسه طبیعی الدم

و من هنا یشکل الحصول علی عموم یقضی بنجاسه طبیعی الدم , اللهم إلیما ان یتمسک بإطلاق موثقه عمار عن أبی عبد الله (علیه السلام): «سئل عما تشرب منه الحمامه فقال: کلّ ما أكل لحمه فتوضأ من سوره و اشرب ... إلیما ان ترى فی منقاره دما، فان رأیت فی منقاره دما فلا توضأ منه و لا تشرب»(٣) فانه یمکن ان یتوضأ فی

ص: ١٢٢

١- التهذیب ج/ ١ ص ٤٢٥/ ح ٢٤/

٢- فروع الکافی ص ٥٧/ ح ١/ باب ابوال دواب و ارواثها و رواه التهذیب ج/ ١ ص ٧٥/

٣- وسائل الشیعه الباب ٤ من أبواب الأسار الحدیث ٤

منقاره دم سمك الذى لا شك فى طهارته إلا ان الامام حكم بنجاسته , و هذا حكم ظاهرى فلو علم به انه من دم غير ذى النفس السائله فلا نجاسه.

و فيه: انه لا وثوق بروايات عمار إلا فيما عمل بها الاصحاب كما فى المقام حيث اعتمد الاصحاب هنا روايته .

و اما طهارته من غير ذى النفس فيمكن التمسك له بموثقه حفص بن غياث «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله»(١) فان اطلاقه يشمل الدم بل حتى بناء على اختصاصه بالميتة يمكن الاستدلال به بعد اطلاقه لحاله التفسخ و اختلاط الدم بالماء. و هى من حيث السند موثقه، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ثقه على التحقيق فانه من مشايخ المفيد، و الغضائرى، و ابن عبدون(٢)، و قد ترجم عليه المفيد كثيرا فى اماليه(٣) و الظاهر اعتماده عليه و قال الشيخ: ذكر أبو عمرو محمّد بن محمّد بن نصر السكرى (وهو ثقه) قال: لَمَّا قدم ابن محمّد بن الحسن بن الوليد القمى من قبل أبيه و سألوه عن الأمر الذى حكى فيه من النيابة، أنكر ذلك و قال: «ليس إلّى من هذا شىء» و عرض عليه مال قال: «محرم علىّ أخذ شىء منه، فإنّه

ص: ١٢٣

١- وسائل الشيعة الباب ٣٥ من أبواب النجاسات الحديث ٢

٢- الاستنصار، للكراچكى ص ٣١؛ ٣٣.

٣- الأمالى (للمفيد) ص ١٤٩ المجلس الثامن عشر

ليس لى من هذا الأمر شىء ولا ادّعت شيئاً من هذا»(١) وهذا يدل على ورع ابن محمّد بن الحسن بن الوليد، قلت: والتعبير بلما قدم ابن محمّد... يدل على معرفته و عليه فالظاهر انه هو لمعرفيته ولكثره ما يرويه هو عن ابيه وعدم روايه غيره عنه ممن يكون ابنا لايه بل لم يعلم لابن الوليد ابن غير أحمد هذا .

طهاره الدم الموجود فى البيضة

و بما تقدم تعرف الحكم بطهاره الدم فى البيضة فانه ليس دم ماله نفس سائله . و الخارج بالحك مع الشك فى دميته كذلك. و هكذا المشكوك من جهه الظلمه.

عدم وجوب الاستعلام والفحص فى الشبهات الموضوعيه

و لا يجب الاستعلام و الفحص و ان أمكن بسهولة لكون الشبهه موضوعيه. و قد اتفق على عدم لزوم الفحص فيها ففى صحيحه زراره: «... فهل علىّ إن شككت فى انه اصابه شىء ان أنظر فيه؟ فقال: لا و لكنك انما تريد ان تذهب الشك الذى وقع فى نفسك...»(٢)، و لا خصوصيه للمورد.

ص: ١٢٤

١- غيبه الشيخ الطوسى: ٢٥٥.

٢- وسائل الشيعه الباب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ١

طهاره الدم المتخلف في الذبيحه

هذا و الدم المتخلف في الذبيحه طاهر بعد القذف المعتاد ويشهد له سيره المتشرعه المتصله بزمان المعصوم (عليه السلام) على عدم تطهير الملابس و نحوها الملاقيه للدم المتخلف ولمفهوم قوله تعالى {أو دماً مسفوحاً} (١) ومفهوم الايه هنا حجه ولو لم نقل بحجيه مفهوم الوصف وذلك لعدم الفائده في القيد غير المفهوم والايه ليست في مقام بيان النجس من الطاهر بل في مقام بيان ما يحرم اكله وعليه فالدم المسفوح مستثنى من حرمة الاكل فلا اشكال في اكله وهو يستلزم طهارته مضافا الى سيره المتشرعه على عدم اجتناب ما يتخلف في الذبيحه من الدم، وإلا يلزم عدم جواز أكل اللحم لاثصال بعض قطع الدم به غالبا بنحو لا يمكن إزالتها مهما بالغ الشخص في الغسل.

هذا و الحكم على الدم بالطهاره في دم البيضة او ما لانفس له لا ينافى حرمة تناوله لإطلاق قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ...} (٢).

(و المنى من ذى النفس آدمياً او غيره)

ص: ١٢٥

١- سورة الانعام آيه/١٤٥

٢- البقره: ١٧٣

اقول: النصوص فى نجاسه المنى مستفيضه كصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «المنى يصيب الثوب، قال: ان عرفت مكانه فاغسله و ان خفى عليك فاغسله كله» (١).

قيل: و هنالك ما يدل على طهارته كصحيح زراره: «سألته عن الرجل يجنب فى ثوبه أ يتجفف فيه من غسله، فقال: نعم لا بأس به إلّا ان تكون النطفه فيه رطبه فان كانت جافه فلا بأس» (٢) و عليه فلا بدّ من تأويله على وجه لا ينافى النجاسه أو يحمل على التقية أو يطرح لمخالفته للضروره.

قلت: و للصحيح محمل اخر و هو كون المتنجس لا ينجس بعد خلوه من عين النجاسه و نجاسه المنى ما دام رطبا و بعد الجفاف يكون المحل متنجسا خاليا من عين النجاسه و سيجىء اثبات كون المتنجس لا ينجس .

و اما نجاسه المنى من غير الإنسان فلصحيحه محمد بن مسلم عنه (عليه السلام): «ذكر المنى و شده و جعله أشدّ من البول» (٣) فان اللام فى المنى و البول للجنس، و حيث ان البول من المحرم الاكل من ذى النفس نجس فالمنى كذلك.

ص: ١٢٤

-
- ١- وسائل الشيعه الباب ١٦ من أبواب النجاسات الحديث ٦
 - ٢- وسائل الشيعه الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٧
 - ٣- وسائل الشيعه الباب ١٦ من أبواب النجاسات الحديث ٢

و لا يصحّ التمسك بصحيحه ابن مسلم الاولى لمكان التعبير بالاصابه المنصرف إلى منى الإنسان.

(و ان اكل لحمه)

و اما نجاسه منى ذى النفس إذا كان من حيوان محلل الاكل فللإجماع المدعى فى السرائر و الغنيه(١) و إلا فمقتضى عموم موثقه ابن بكير: «... فان كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز...»(٢) طهارته .

قلت: ألما ان الانصاف انصرافها عن المنى كالدّم لعدم ذكره فى عرض البول والروث و ذلك للفهم العرفى, و اما الاجماع فقد يناقش بحجّيته لكونه منقولاً و لعله مستند الى بعض الاطلاقات المتقدمه فهو مدركى فلا عبره به, نعم اطلاق صحيح ابن مسلم الثانى لا يختص بمحرم اللحم بل هو شامل لمحلله, و كونه اشد نجاسه من البول لا يوجب تبعيته له من هذه الجبهه فلاحظ.

ص: ١٢٧

١- السرائر ١: ٤١. الغنيه: ٤٨؛ ٤٩.

٢- وسائل الشيعه الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ١

و اما طهاره منى ما لا نفس له فلقصور أدله النجاسه عن شموله بل و للدليل على طهارته، و هو موثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السّلام: «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله»^(١) فان اطلاقه يشمل المنى، بل حتى بناء على اختصاصه بالميتة يمكن الاستدلال به بعد اطلاقه لحاله التفسّخ و اختلاط المنى بالماء. و هى من حيث السند موثقه، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ثقه كما تقدم .

(و الميتة منه)

اى من ذى النفس السائله ويقع الكلام فيها فى ضمن نقاط:

١- الحكم بنجاسه الميتة من ضروريات الدين والمذهب ويدل على نجاستها طوائف من الاخبار:

الأولى: ما ورد فى نزع البثر كصحيح ابن مسلم وغيره^(٢).

الثانية: ما ورد فى السمن او العسل او الطعام او الشراب تموت فيه الفاره او الجرذ و فى المرق بالامر باهراقه كصحيح معاوية بن وهب و صحيح زراره و صحيح الحلبي و صحيح سعيد الاعرج و موثق سماعه^(٣).

ص: ١٢٨

١- وسائل الشيعة الباب ٣٥ من أبواب النجاسات الحديث ٢

٢- وقد تقدم فى ما ورد لنزع البثر الحمار والثور والجمل والسنور والطيور والفاره وغيرها.

٣- الوسائل باب ٤٣ من أبواب الاطعمه المحرمه وكذلك باب ٥ من أبواب الماء المضاف وباب ٣٥ من أبواب النجاسات وباب ٦ من أبواب ما يكتسب به

الثالثة: ما ورد في اهل الكتاب من النهى عن الاكل في آنتهم اذا كانوا يأكلون الميتة والدم ولحم الخنزير كصحيح ابن مسلم (١).

الرابعة: ما ورد في الثوب تصيبه اغماد السيوف المعموله من جلود الحمر الميتة (٢).

الخامسة: ماورد في الاستصباح باليات الغنم المقطوعه ففيه: (اما عملت انه يصيب اليد والثوب وهو حرام) (٣).

السادسة: ما ورد في ما لا تحله الحياه المأخوذه من الميتة ففيه (وان اخذته منه بعد ان يموت فاغسله وصل فيه) (٤) و هناك موارد أخرى ايضاً وعليه فلا معنى للمناقشه في نجاستها بعد ما عرفت هذا كله في ميتة غير الآدمى.

و اما ما دل على طهاره الميتة من قبيل ما رواه الصدوق مرسلا، عن الصادق (عليه السلام): «سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء و السمن ما ترى فيه؟ فقال: لا بأس...» (٥)، فيكفى في ردّه الإرسال وانه خلاف ما تقدم من الاخبار المتواتره إجمالاً في نجاسه الميتة مثل صحيحه زراره عن الباقر (عليه السلام): «إذا وقعت الفأره في السمن

ص: ١٢٩

١- الوسائل باب ٥٤/ من ابواب الاطعمهالمحرمه ح/ ٦

٢- الوسائل باب ٣٤/ من ابواب النجاسات ح/ ٤

٣- الوسائل باب ٣٠/ من ابواب الذبائح ح/ ٢

٤- الوسائل باب ٣٣/ من ابواب الاطعمه المحرمه ح/ ٣

٥- الوسائل باب ٣٤ من أبواب النجاسات الحديث ٥

فماتت فيه، فان كان جامدا فألقها و ما يليها، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به»(١).

٢- واما نجاسه ميته الادمى فيشهد لها صحيح ابن ميمون(٢) و صحيح الحلبي ففيه: (عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت قال (عليه السلام): يغسل ما اصاب الثوب)(٣) و موق عمار(٤) و غيرها .

وكلام الكاشاني بان الميت لو كان نجس العين لم يطهر بالتغسيل اجتهاد في قبال النص .

ولا يخفى ان مس الميت يوجب الغسل سواء كان رطباً ام يابساً بمقتضى الاطلاق و ما لاقاه من بدن الانسان او لباسه او غيرها يصير نجساً اذا لاقاه رطباً .

و اما اذا كان يابساً فظاهر المفيد ايضاً نجاسته فقال: (و اذا وقع ثوب الانسان على جسد الميت قبل ان يطهر بالغسل نجسه و وجب عليه تطهيره بالماء)(٥) فاطلق و لم يفصل .

ص: ١٣٠

- ١- ال وسائل باب ٦ من أبواب ما يكتسب به الحديث ٢
- ٢- الوسائل باب ٣٤/ من ابواب النجاسات ح/ ١
- ٣- الوسائل باب ٣٤/ من ابواب النجاسات ح/ ٢
- ٤- الوسائل باب ٢١/ من ابواب الماء المطلق ح/ ٢
- ٥- التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٧٥

قيل: و هو الظاهر من الكليني فروى صحيحه الحلبي (و سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال يغسل ما اصاب الثوب) (١) ثم روى ما يقرب منه عن ابراهيم بن ميمون (٢).

و فيه: انها لا اطلاق لهما لانصرفهما الى ما اذا سرت النجاسه حسب الفهم العرفي .

هذا و ظاهر المفيد ان ميته الحيوانات ايضاً يابسها منجس حيث قال: (و اذا وقع ميته من غير الناس نجسه ايضاً) (٣) و الشيخ في الاستبصار خص التنجيس بميت الانسان حيث روى صحيح الحلبي المتقدم الدال باطلاقه على تنجيس ميت الانسان مطلقاً ثم روى صحيح علي بن جعفر (عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال: ينضحه بالماء و يصلى فيه فلا بأس) (٤) و قال هذا الخبر مبين ان حكم الكلب ميتاً و حياً سواء في نضح (٥) الماء على الثوب الذي اصابه اذا كان جافاً و قال الخبر الاول «و مراده صحيح الحلبي» مخصوص بجسد الادمي فلا تنافي .

اقول: و قد عرفت ان صحيح الحلبي منصرف الى الرطب لا الجاف و لا اطلاق فيه .

ص: ١٣١

١- الكافي ج/٣ ص ١٦١/ ح ٤

٢- المصدر السابق ح/٧ وقد ص ٦١/ ح ٥/ بسند صحيح عن ابراهيم بن ميمون.

٣- التهذيب ج/١ ص ١٩٢/

٤- الاستبصار ج/١ ص ١٩٢/

٥- النضح هو الرّش.

وقد يستدل لتنجيس جسد الميت و لو كان يابساً بما فى غيبه الشيخ بسند صحيح عن مسائل محمد بن عبد الله الحميرى «انه كتب إلى الحجبه (عجل الله تعالى فرجه الشريف) روى لنا - إلى - و روى عن العالم (عليه السلام) ان من مس مَيْتاً بحرارته غسل يديه- إلى - التوقيع اذا مسه على هذه الحاله لم يكن عليه الا غسل يده»^(١) و هو دال على ان مس العضو منجس و لو مع الحراره و الجفاف .

وفيه: انه معارض لعموم موثق ابن بكير (قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) الرَّجُلُ يَبُولُ وَ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَاءُ فَيَمْسَحُ ذَكَرَهُ بِالْحَائِطِ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَابَسٌ ذَكَى) ^(٢) و نقله الاستبصار ذكى ^(٣) بدل ذكى, و الزكى بمعنى الطاهر و الذكى بمعنى الكامل من الشىء و التام و الظاهر صحه نسخه الاستبصار بقرينه صدر الموثق فلا علاقه للذكى بالصدر و الزكى و ان كان بمعنى الطاهر الا انه هنا كناية عن عدم تنجيس النجس الجاف كما هو واضح و عليه يكون الموثق قرينه على ان المراد من التوقيع هو استحباب غسل اليد بعد شهاده الموثق على عدم تنجيس الجاف مضافا الى ما سيأتى من عدم منجسيه ميته غير الانسان مع الجفاف .

ص: ١٣٢

١- الغيبه (للطوسى) ص ٣٧٥

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ١ ص ٤٩

٣- الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ١، ص: ٥٧ ح ٢٢

و يشهد لعدم تنجيس الجاف صحيحه الحلبي (عن رجل امّ قوماً و صلى بهم ركعه ثم مات قال: يقدمون رجلاً اخر فيعتد بالركعه و يطرحون الميت خلفهم و يغتسل من مسه)(1) فان اطلاقها ساكت عن وجوب غسل اليد فالظاهر منه عدم الوجوب و الجمع يقتضى حمل ما تقدم على الاستحباب, لكن الصحيحه داله على وجوب غسل مس الميت قبل ان يبرد و هو باطل الا ان تحمل على الاعم من الوجوب و الاستحباب لما قبل البرد كما افتي السيد المرتضى باستحبابه قبل البرد فى المصباح و شرح الرساله و الجمل على ما نقل(2).

ويبقى الكلام عن وجوب الرش فى ما لو اصاب ميته الحيوان يابساً فنقل المختلف عن ابن حمزه القول بوجوب رش الثوب اذا اصابه كلب او خنزير يابس(3).

اقول: لم خصّه بابن حمزه فقد قال به المفيد و الشيخ فى النهايه و الاستبصار(4) و به قال الفقيه فى الكلب لكن بتفصيل سيأتى .

و يشهد له اطلاق صحيح على بن جعفر (عن رجل وقع ثوبه على كلب ميت قال ينضحه بالماء و يصلى فيه)(5) و صحيح حريز عن اخبره «عن أبى عبد الله (عليه السلام)

ص: ١٣٣

١- الفقيه ج ١ ص ٤٠٣

٢- المستمسك ج ٣ ص ٤٦٥

٣- المختلف ص ٦٣

٤- نقل التهذيب ص ٢٦٠ ج ١ قول المفيد؛ النهايه ص ٥٢؛ الاستبصار ج ١ ص ١٩٢.

٥- الاستبصار ص ١٩٢ .

قال: إذا مسَّ ثوبك الكلب فإن كان يابساً فانضحه و إن كان رطباً فاغسله»(١) و هو دال على ذلك في الكلب و اطلاق صحيح على بن جعفر (عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر ذلك و هو في صلاته كيف يصنع؟ قال: ان كان دخل في صلاته فليمض و ان لم يكن دخل في صلاته فليضح ما اصاب من ثوبه ألما ان يكون فيه اثر فيغسله)(٢) الدال على ما حكموا في الخنزير، و لا- يخفى ان قوله «فليضح ما اصاب من ثوبه» ظاهر في كون الاصابه مع اليوسه بدليل ذيله «ألما ان يكون فيه اثر فيغسله» الظاهر في كونه رطباً .

قلت: ألما انه ادل على الاستحباب من الوجوب بدليل قوله (عليه السلام) فليمض الظاهر في صحه الصلاه و هو قرينه على عدم تنجسه و عدم وجوب الرش و بالفهم العرفي نتعدى من الخنزير إلى الكلب حيث لا- خصوصيه له عرفاً، و عليه فروايه الرش محموله على الاستحباب .

٣- و اما طهاره ميته ما لا- نفس له فلموثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائله»(٣) و عدم ما يقتضى النجاسه .

ص: ١٣٤

١- التهذيب ج/١ ص ٢٦٠/ح ٤٣/ و الكافي ص ٦٠/ .

٢- مسائل على بن جعفر و مستدركاتهما ص ٣٤٨

٣- وسائل الشيعة الباب ٣٥ من أبواب النجاسات الحديث ٢

٤- و اما ان المقطوع من الحى من الميتة فلموثقه عبد الرحمن عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ما أخذت الحباله (١) فقطعت منه شيئاً فهو ميت» (٢).

٥- و اما استثناء البثور و نحوها من نجاسه الميتة فللقصور فى المقتضى، حيث لا يصدق عليها عنوان الميتة أو ما أخذت الحباله، و لو قلنا بصدق الميتة عليها تمسكنا لطهارتها باطلاق صحيح على بن جعفر «و سألته عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح، هل يصلح له و هو فى صلاته أن يقطع رأس الثالول أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوّف أن يسيل الدّم فلا بأس، و إن تخوّف أن يسيل الدّم فلا يفعل، فإن فعل فقد نقض من ذلك الصّلاه، و لم ينقض الوضوء» (٣) الدال على عدم نجاسه ما يقطع من الثالول و الجرح و لو كانت يد القاطع مرطوبه لبقاء رطوبه الوضوء فى يده و سواء كان القطع مع الالم ام بدونه، و به افتى الفقيه (٤)، و عليه تعرف بطلان التفصيل بين من يجد ألماً بالقطع ام لا.

ص: ١٣٥

١- الحباله: الاله التى يصاد بها .

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٤ من أبواب الصيد الحديث ٢

٣- الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ١، ص: ٤٠٤ ح ٧

٤- من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص: ٢٥٤ ح ٧٧٦

٦- واما ان المقطوع من الميت نجس فلا ين الحكم بنجاسه شىء يفهم منه عرفا نجاسه أجزائه لعدم دخاله الهيئه التركيبه فى ذلك.

٧- واما استثناء ما لا تحلّه الحياه فلصحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة، ان الصوف ليس فيه روح»^(١) فانها بمقتضى عموم التعليل تشمل غير الصوف أيضا.

٨- واما تفسير الميتة بما لم يذكّر و عدم اختصاصها بما مات حتف أنفه فلموثقه سماعه: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده. و اما الميتة فلا»^(٢)، فانها تدل على ذلك بالمقابله، و هذه الموثقه تكون بمثابه المفسره للايه الداله على حرمة غير المذكى و قرينه على المعنى منها، و عليه فلا- تكون الميتة فى الايه قسيمه للمتريه و النطیحه و... و يشهد لذلك ما فى تفسير القمى فى قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ} قال: الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ معروف «و ما أُهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ» يعنى ما ذبح للأصنام. و اما المنخنقه فان المجوس كانوا لا- يأكلون الذبائح و لا يأكلون الميتة و كانوا يخنقون البقر و الغنم فاذا انخنقت و ماتت أكلوها، و المتريه كانوا يشدون أعينها و يلقونها من السطح، فاذا ماتت أكلوها، و النطیحه كانوا يناطحون بالكباش فاذا ماتت أحدها أكلوه و ما أكل السبع الا ما ذكيتم فكانوا يأكلون ما يقتله الذئب و الأسد فحرم الله عز و جل ذلك، و ما ذبح

ص: ١٣٤

١- وسائل الشيعة الباب ٦٨ من أبواب النجاسات الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٤٩ من أبواب النجاسات الحديث ٢

على النصب كانوا يذبحون لبيوت النيران و قريش كانوا يعبدون الشجر و الصخر فيذبحون لها، (وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِشْقٌ) قال: كانوا يعمدون الى الجزور فيجزونه عشره أجزاء، ثم يجتمعون عليه فيخرجون السهام فيدفعونها الى رجل و هى سبعة لها أنصباء و ثلثه لا أنصباء لها، فالتى لها أنصباء الفذ و التوأم و المسيل و النافس و الحلس و الرقيب و المعلى، فالفذ له سهم، و التوأم له سهمان و المسيل له ثلاثه، و النافس له أربعة أسهم و الحلس له خمسه أسهم. و الرقيب له ستة أسهم، و المعلى له سبعة أسهم، و التى لا أنصباء لها السفيح و المنيح و الوغد و ثمن الجزور على من لم يخرج له من الأنصباء شىء و هو القمار فحرمه الله تعالى (١).

اقول: و عليه فذكر النطيحه و... بالخصوص لكونها من العادات المرسومه لدى المجوس و غيرهم و يكفى هذا الاحتمال فى سقوط ظهور الايه عن كون الميته قسيمه للنطيحه و غيرها .

٩- و اما الحكم بالحل و الطهاره على المأخوذ من سوق المسلمين فلكونه اماره - وهى مقدمه على الأصل - بمقتضى صحيحه فضيل و زراره و محمّد بن مسلم انهم «سألوا أبا جعفر (عليه السلام) عن شراء اللحوم من الأسواق و لا يُدرى ما يصنع

ص: ١٣٧

١- تفسير القمى، ج ١، ص: ١٦ و رواه فى تفسير نور الثقلين، ج ١، ص: ٥٨٧ مرسلا عن العيون عن ابي جعفر الباقر عليه السلام و لكنها غير موجوده فى المطبوع من العيون .

القصابون، فقال: كل، إذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا تسأل عنه»(١) و التعليق على سوق المسلمين ظاهر في اماريه السوق على حصول التذكيه، وعلى فرض كون سوق المسلمين اصلا فهو مقدم على اصاله عدم التذكيه بالنص المتقدم، هذا مضافا الى السيره القطعيه للمتشرعه على عدم الفحص عند الشراء من سوق المسلمين و هي تكفي حليته .

١٠- واما الحكم بالطهاره على المأخوذ من يد المسلم أيضا فلان سوق المسلمين بعنوانه و بما هو محلات متعدده لا مدخله له في الحكم بالحل بل هو حجّه من باب كاشفيته عن يد المسلم فالمدار- على هذا- على يد المسلم دون السوق.

١١- و اما عدم الحكم بالطهاره عند الأخذ من الكافر مع عدم احتمالها فواضح للجزم بكونه ميتة. و اما مع احتمالها فلأصالة عدم التذكيه المنقح لموضوع النجاسه و الحرمة و الحاكمه على أصالة الحل و الطهاره لكونها أصلا سببًا.

نعم بناءً على الرأي الآخر من ان موضوع النجاسه عنوان الميتة الذي هو وجودى لأنها عباره عمّا زهقت روحه بسبب غير شرعى لا- تثبت النجاسه و ان تثبت حرمة الأكل و الصلاة، باعتبار ان موضوعها عدم التذكيه، فأصالة عدم التذكيه تثبت الحرمة دون النجاسه إذ باستصحاب الأمر العدمى لا يثبت الأمر الوجودى على ما

ص: ١٣٨

هو المعروف بين المعاصرين من عدم حجّيه الأصل المثبت , لكنه محل منع و الصحيح حجّيه الاصل المثبت لكون الاستصحاب من الامارات و لوازم الاماره حجه, نعم تكون الميته هنا عند المحقق الخوئي من اللازم الاعم لانها عنده قسيمه للمترديه و النطيهه و... فلا تثبت حتى على القول بحجّيه الاصل المثبت .

هذا و اما الدليل على ان موضوع حرمه الأكل عدم التذكيه فقوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ ... وَ مَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ} (١).

كما و ان موضوع حرمه الصلاه ذلك أيضا بدليل قوله (عليه السلام) في موثقه ابن بكير: «فان كان ممّا يؤكل لحمه فالصلاه في وبره و بوله ... إذا علمت انه ذكي» (٢).

(و الكلب)

البرى لا المائى للصباح المستفيضه كما فى صحيح ابن مسلم (٣) و صحيح حريز عن ابن بكير (اذا مس ثوبك كلب فان كان يابساً فانضحه وان كان رطباً فاغسله) (٤).

ص: ١٣٩

١- المائده: ٣

٢- وسائل الشيعه الباب ٢ من أبواب لباس المصلى الحديث ١

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٦٠/ ح ٤٥/ و فيه: (قال يغسل المكان الذى اصابه) .

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٦٠/ ح ٤٣

ألا ان للصدوق كلاماً لم يعرف مستنده «بالرش مع الجفاف ان لم يكن كلب صيد و بالرش مع الرطوبه ان كان كلب صيد و ألا فلا(١)».

(و الخنزير)

البرى لا المائى و يدل على نجاسته صحيح على بن جعفر(٢).

و اما ما رواه الفقيه مرفوعاً(٣) و فى العلل مسنداً عن بكير و عن أبى الصباح و أبى سعيد و النبال الدال على طهاره و دك الخنزير(٤) فشاذ.

و اما تخصيص الكلب و الخنزير بالبريين فلان لفظ «الكلب» و «الخنزير» حقيقه فى البريين، و اطلاقهما على البحرين مجاز للمشابهه. و مع التسليم بالوضع للأعم فيمكن دعوى الانصراف، بل ورد فى صحيحه ابن الحجاج: «سأل أبا عبد الله رجل و أنا عنده عن جلود الخنزير فقال: ليس بها بأس. فقال الرجل: جعلت فداك انها علاجى فى بلادى و انما هى كلاب تخرج من الماء فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا خرجت من الماء تعيش خارجاً من الماء؟ فقال الرجل: لا، قال: ليس به بأس»(٥)، و بعموم التعليل و هو عدم كونها خارجة من الماء، يتعدى الى الخنزير المائى .

ص: ١٤٠

١- الفقيه ج/ ١/ ص ٤٣

٢- التهذيب ج/ ١/ ص ٢٦١/ ح ٤٧

٣- الفقيه ج/ ١/ ص ١٤٠/ ح ٣

٤- العلل ج/ ٢/ ص ٣٥٧

٥- العلل ج/ ٢/ ص ٣٥٧

على المشهور(١) و استدلاله بآيه {انما المشركون نجس}(٢) و وجه الاستدلال بها ان كلمه النجس منصرفه إلى المعنى الشرعى باعتبار كون الايه مدنيه و شيوع احكام النجاسه قبل نزولها هذا اذا لم تكن مستعمله قبل الاسلام بالمعنى الشرعى. و اجيب بان الايه اجنبيّه عن ذلك بقريته ذيلها {و ان خفتم عيله فسوف يغنيكم الله من فضله...} الظاهره فى منعهم من دخول مكه مضافاً إلى ان المراد من النجس المستقذر لا النجس بالمعنى الشرعى.

اقول: لكن القرينه غير تامه باعتبار ان منع المشركين من دخول المسجد فقط يكون سبباً لعدم حضورهم فى موسم الحج وعدم مجيئهم إلى مكه لعدم الغرض إلى المجيء إلى مكه لولا-الحج و بالتالى ان هذه القرينه غير واضحه فى انهم ممنوعون من الدخول إلى مكه بل ظاهره فى ممنوعيتهم للدخول إلى المسجد و بسبب نجاستهم فلو ثبت ان لفظ النجاسه بالمعنى الشرعى كان شايعاً و واضحاً وقت نزول الايه ثبت المطلوب وحيث ان الايه مدنيه و بعد انتشار احكام الاسلام فلا بعد فى ثبوت ذلك .

ص: ١٤١

١- فعن الانتصار انه من منفردات الاماميه وعن التهذيب عليه اجماع المسلمين لكنه غريب لمخالفه بعض العامه وعن الجوامع الفقيهيه ؛ وسيله ابن حمزه ص/٧٠٤ احكام المياه (وكل نجس الحكم مثل الكافر والناصب) .

٢- سوره التوبه آيه ٢٨

ويمكن الاستدلال على نجاسه كل من خالف الاسلام بموثقه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... وإياك ان تغتسل من غسله الحمام ففيها تجتمع غسله اليهودى والنصرانى والمجوسى والناصب لنا أهل البيت و هو شرهم فان الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و ان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه»^(١) الداله على نجاسه الناصبى باعتباره احد مصاديق من خالف الاسلام فثبت نجاسه مطلق الكافر الّا من خرج بالدليل .

طهاره اهل الكتاب

نقل المعتبر^(٢) عن الرساله الغريه للمفيد القول بطهاره الكتابى و نقل المسالك^(٣) عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل القول بعدم نجاسه آسار اهل الكتاب .

اقول: و حيث ان ابن أبى عقيل يقول بعدم تنجس الماء القليل كما تقدم فلا يعلم كونه قائلاً بطهاره الكتابى.

و المفهوم من الكافى هو الطهاره و تدل عليه الصحاح منها صحيح العيص بن القاسم (سألته عن مؤاكله اليهودى والنصرانى و المجوسى فقال ان كان من طعامك فتوضأ و لا بأس به)^(٤) الظاهر فى نجاستهم العرضيه التى تزول بالتطهير و

ص: ١٤٢

-
- ١- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث ٥
 - ٢- المعتبر فى شرح المختصر؛ ج ١، ص: ٩٦
 - ٣- مسالك الافهام ج/٢ ص/١٩٥
 - ٤- فروع الكافى ابواب الاطعمه باب/١٦ ح/٣

صريح صحيح اسماعيل بن جابر (قلت للصادق (عليه السلام) ما تقول في طعام اهل الكتاب فقال لا تأكله ثم سكت هنيهة ثم لا تأكله ولا تتركه تقول انه حرام و لكن تترك تنزهاً عنه ان في آنتيهم الخمر و لحم الخنزير)(١) و فيه دلالة على كون النهى عن طعامهم انما هو لاجل مساورتهم للخمر و لحم الخنزير و فيه دلالة ايضاً على ان ظهور حالهم فى النجاسة لا يوجب نجاستهم و مثله غيره(٢).

و استدل على طهاره اهل الكتاب بقوله تعالى { و طعام الذين اتوا الكتاب حل لكم } (٣) لكنها فسرت فى النصوص الصحيحة بالحبوب(٤) الا ان يقال المفهوم من الحبوب ما يقابل اللحوم التى تحتاج إلى تذكية لا الحبوب الجافة بل مطلقاً .

و يشهد لطهارتهم ايضاً ما فى موثقه عمار(٥) من تغسيل النصرانى للمسلم اذا لم يوجد مسلم او مسلمه ذات رحم و قد عمل بها المشهور و كذلك ما تقتضيه روايات نكاح الكتابيه كما سيأتى متعه او مطلقاً فانها على كثرتها واشتهارها و عمل الاصحاب بها لم تتعرض للتنبيه على نجاستها.

ص: ١٤٣

١- فروع الكافى ابواب الاطعمه باب/١٦ ح/٩ اقول: و فيه دلالة على عدم تقدم الظاهر على الاصل فى باب النجاسات .

٢- فروع الكافى ابواب الاطعمه باب/١٦ ح/٤ حسنه الكاهلى و غيره ح/١٠

٣- سوره المائده آيه/٥

٤- راجع الوسائل باب/٥١ من ابواب الاطعمه المحرمه

٥- الكافى ج/٣ ص/١٥٩

و فى مقابل القول بطهاره الكتابى القول بنجاسته و يشهد له الروايات الصحيحه كصحيح على بن جعفر(١) و صحيح سعيد الاعرج (سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن سؤر اليهودى و النصرانى فقال: لا)(٢) و مرسل الوشاء و هو (انه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودى و النصرانى و المشرك و كل ما خالف الاسلام و كان اشد ذلك عنده سؤر الناصب)(٣) بعد حمل- كره- على الحرمة و غيرها.

اقول: و حيث لا دليل على حمل الروايات الاولى على التقيه بل تعلييل بعضها(٤) يشهد على العدم و نقل الكلينى لها شاهد على كونها روايات معروفه لا- شاذه و قد عرفت فتوى البعض بها فالصحيح القول بطهاره الكتابى و حمل الروايات المخالفه على الكراهه كما هو صريح صحيح اسماعيل بن جابر المتقدم و قيام القرينه فى مرسل الوشاء فالكراهه فيه اعم بقرينه ولد الزنا.

ثم ان المصنف فى الدروس حكم بنجاسه الكافر اصلياً كان ام مرتداً او منتحلاً- للاسلام اذا كان جاحداً بعض ضرورياته كالخارجى و الناصبى و الغالى و المجسمى(٥).

ص: ١٤٤

١- الوسائل باب ١٤/ من ابواب النجاسات ح/ ٦

٢- فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره ص/ ١١ ح/ ٥ و لا يضر ابن هاشم فى سنده .

٣- فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره ص/ ١١ ح/ ٦

٤- و هو صحيح اسماعيل بن جابر المتقدم .

٥- الدروس ج/ ١ ص/ ١٢٤

اقول: بعد كون الاسلام عباره عن قبول الشهادتين و معنى الشهاده الثانيه التصديق بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه واله وسلم فكل شخص رفض اى حكم من احكام الاسلام بعد ثبوت ذلك الحكم «و لا شبهه فى البين» فلازمه البين هو رد نبوه النبي صلى الله عليه واله وسلم وعدم التصديق برسالته صلى الله عليه واله وسلم وهو عين الكفر و القاعده تقتضى أن لا فرق فى ذلك بين كون المردود ضرورياً ام غير ضرورى نعم يمتاز الضرورى بعدم وجود الشبهه فى كونه من احكام الاسلام فرفضه عين رفض الاسلام و هذا الامر لا يتخلف الا فيما ندر وعليه فيتضح كفر الخارجى والناصبى بعد كون موده اهل البيت عليهم السلام من ضروريات الدين و قد صرح المفيد باجماع الشيعه على كفر الخوارج لكنه فى كتابه الجمل صرح بكون كفرهم كفر مله لا كفر رده مع اظهارهم الشهادتين(١) و لا يخفى ضعف كلامه الثانى بعد ما عرفت مضافاً لاطلاق النصوص ومنها الصحيح فى كفر من استحل ما ثبت تحريمه فى الاسلام مثل مستحل ترك الصوم و مثل الخوارج القائلون بالتجسيم كما صرح بذلك الشيخ فى مبسوطه(٢) و الامر فى المجسمه و من حاكى مقالتهم واضح كالقائلين بان الله جل و علا عين المخلوقات او انه جل و علا حال بهم و ذلك لبداهه ان التوحيد الذى جاء به الاسلام انه جل و علا ليس كمثله شىء و انه غير الاشياء مبائنا لها كما نطق بذلك الاسلام و تواترت به الاخبار. نذكر قسماً منها:

ص: ١٤٥

١- اوائل المقالات ص/ ٤٩ و الجمل و النصره لسيد العتره فى حرب البصره / ص ٧٠

٢- المبسوط ج/ ص/ ١٤ و اضاف اليهم المجبره ايضاً

يقول الامام الصادق عليه السلام:

إن الله تبارك و تعالى خلو من خلقه و خلقه خلو منه، و كل ما وقع عليه اسم شىء ما خلا الله عز وجل فهو مخلوق، والله خالق كل شىء، تبارك الذى ليس كمثلته شىء. (١)

و قال الله تعالى «فلا تجعلوا الله انداداً (٢)» و قال تعالى «جعلوا لله انداداً ليضلوا عن سبيله (٣)»

يقول الراغب الاصفهاني فى المفردات: نديد الشىء مشاركه فى جوهره... قال تعالى «فلا تجعلوا لله انداداً» (٤)

ويقول امير المومنين (عليه السلام) «ليس بذى كبر امتدت به النهايات فكبرته تجسيماً، ولا بذى عظم تناهت به الغايات فعظمته تجسيماً، بل كبر شأننا وعظم سلطانا». (٥)

ويقول:

... الذى لما شبهه العادلون بالخلق المبعوض المحدود فى صفاته، ذى الأقطار والنواحي المختلفه فى طبقاته _ وكان عز وجل الموجود بنفسه لا بأداته _ انتفى أن يكون قدره حق قدره. (٦)

ص: ١٤٦

١- بحار الانوار، ٤ / ١٤٩؛ التوحيد، ١٠٥؛ الكافي، ١ / ٨٣

٢- سورة بقره آيه ٢٢

٣- سورة ابراهيم آيه ٣٠

٤- مفردات الراغب الاصفهاني ص ٥٠٧

٥- نهج البلاغه، خطبه ١٨٥؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٦١.

٦- بحار الانوار، ٤ / ٢٧٧؛ التوحيد، ٥٥.

ويقول:

هو الذى لم يتفاوت فى ذاته، ولم يتبعض بتجزئه العدد فى كماله. (١)

ويقول:

ومن جزأه فقد جهله. (٢)

و يقول:

ومن جزأه فقد وصفه، ومن وصفه فقد أُلحد فيه. (٣)

ويقول:

تعالى الملك الجبار أن يوصف بمقدار. (٤)

ويقول:

ما تصور فهو بخلافه. (٥)

ويقول:

ولا تناله التجزئه والتبعيض. (٦)

ويقول:

مبائن لجميع ما أحدث فى الصفات. (٧)

ص: ١٤٧

١- ال كافي، ٨ / ١٨؛ التوحيد، ٧٣؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٢١

٢- نهج البلاغه، الخطبه الاولى

٣- التوحيد، ٣٤؛ عيون الاخبار، ١٤٩ / ١؛ تحف العقول، ١٦١؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٢٩.

٤- امالى طوسى قدس سره، ٢٢٠؛ مناقب، ٢ / ٢٥٨؛ بحار الانوار، ١٠ / ٥٦.

٥- بحار الانوار، ٤ / ٢٥٣؛ احتجاج، ١ / ١٩٨

٦- بحار الانوار، ٤ / ٣١٩؛ نهج البلاغه، خطبه ٨٥.

٧- التوحيد، ٦٩؛ عيون اخبار الرضا، ٧ / ١ / ١٢١؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٢٢.

ويقول:

إنه عز وجل أحدى المعنى، يعنى به أنه لا ينقسم فى وجود، ولا عقل، ولا وهم. كذلك ربنا عز وجل. (١)

يقول الامام الرضا عليه السلام:

كيف يجرى عليه ما هو أجراه، أو يعود فيه ما هو أبداه؟! (٢)

يقول الامام الجواد عليه السلام:

إن ما سوى الواحد متجزئ، والله واحد أحد لا- متجزئ ولا- متوهم بالقله والكثره، وكل متجزئ أو متوهم بالقله والكثره فهو

مخلوق دال على خالق له. (٣)

ويقول:

جل وعز عن أداه خلقه وسمات بريته وتعالى عن ذلك علوا كبيرا. (٤)

يقول الامام الرضا عليه السلام:

كل ما فى الخلق لا يوجد فى خالقه، و كل ما يمكن فيه يمتنع فى صانعه... إذا لتفاوتت ذاته و لتجزأ كنهه... (٥)

يقول الامام كاظم عليه السلام:

هو القديم و ما سواه محدث، تعالى عن صفات المخلوقين علوا كبيرا. (٦)

ص: ١٤٨

١- التوحيد، ٨٣؛ الخصال، ٢ / ١؛ معانى الاخبار، ٥؛ بحار الانوار، ٣ / ٢٠٦.

٢- التوحيد، ٣٨، باب التوحيد ونفى التشبيه.

٣- التوحيد، ١٩٣؛ الكافي، ١ / ١١٦؛ بحار الانوار، ٤ / ١٥٣

٤- بحار الانوار، ٤ / ١٥٤؛ الكافي، ١ / ١١٧؛ التوحيد، ١٩٤

٥- بحار الانوار، ٤ / ٢٣٠؛ التوحيد، ٤٠

٦- التوحيد، ٧٦؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٩٦.

يقول الامام الرضا عليه السلام:

هو اللطيف الخبير السميع البصير الواحد الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، منشىء الأشياء، ومجسّم الأجسام، ومصوّر الصور، لو كان كما يقولون لم يعرف الخالق من المخلوق، ولا المنشىء من المنشأ، لكنه المنشىء فرق بين من جسّمه وصوّره وأنشأه، إذ كان لا يشبهه شيء، ولا يشبهه هو شيئاً. (١)

ويقول:

ما سوى الله فعل الله... وهى كلها محدثه مربوبه، أحدثها من ليس كمثلته شيء هدى لقوم يعقلون، فمن زعم أنهم لم يزلن معه فقد أظهر أن الله ليس بأول قديم ولا واحد... قالت النصارى فى المسيح: إن روحه جزء منه ويرجع فيه، وكذلك قالت المجوس فى النار والشمس: إنهما جزء منه وترجع فيه. تعالى ربنا أن يكون متجزياً أو مختلفاً، وإنما يختلف ويألف المتجزئ، لأن كل متجزئ متوهم، والقله والكثره مخلوقه دال على خالق خلقها... قد كان ولا خلق وهو كما كان إذ لا خلق. لم ينتقل مع المتقلين... إن الأشياء كلها باب واحد هى فعله... ويحكك، كيف تجترئ أن تصف ربك بالتغير من حال إلى حال وأنه يجرى عليه ما يجرى على المخلوقين؟! سبحانه، لم يزل مع الزائلين، ولم يتغير مع المتغيرين. (٢)

ويقول امير المؤمنين عليه السلام:

حارت الأوهام أن يكيف المكيف للأشياء، ومن لم يزل بلا زمان ولا مكان، ولا يزول باختلاف الأزمان. (٣)

ص: ١٤٩

١- التوحيد، ١٨٥؛ عيون اخبار الرضا ٧، ١ / ١٢٧؛ بحار الانوار، ٤ / ١٧٣.

٢- الاحتجاج، ٤٠٥؛ ٤٠٨؛ بحار الانوار، ١٠ / ٣٤٤.

٣- بحار الانوار، ٤ / ٢٩٣، عن التوحيد

و يقول:

من شبه الله بخلقه فهو مشرك، إن الله تبارك وتعالى لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء، وكل ما وقع في الوهم فهو بخلافه. (١)

و يقول:

ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال. (٢)

ويقول الامام الصادق عليه السلام:

إن الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان، ولا حركة ولا انتقال ولا سكون، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون، تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا. (٣)

و يقول:

إن الكائن في مكان محتاج إلى المكان، والاحتياج من صفات الحدث لا من صفات القديم. (٤)

و يقول:

التوحيد أن لا تجوز على ربك ما جاز عليك. (٥)

و يقول:

من زعم أن لله جوارح كجوارح المخلوقين فهو كافر بالله، فلا تقبلوا شهادته، ولا تأكلوا ذبيحته، تعالى الله عما يصفه المشبهون بصفه المخلوقين. (٦)

ص: ١٥٠

١- التوحيد، ٨٠؛ بحار الانوار، ٣ / ٢٩٩.

٢- نهج البلاغه، ١٢٤؛ التوحيد، ٤٨؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٧٤.

٣- بحار الانوار، ٣ / ٣٣٠ عن التوحيد

٤- التوحيد، ١٧٨؛ بحار الانوار، ٣ / ٣٢٧

٥- . التوحيد، ٨٠؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٦٤.

٦- بحار الانوار، ٣ / ٢٨٧، ٢٨٨، عن كفايه الاثر .

ويقول الامام الكاظم عليه السلام:

إن الله تبارك وتعالى أجل وأعظم من أن يحد بيد أو رجل أو حركه أو سكون، أو يوصف بطول أو قصر أو...[\(١\)](#)

ويقول:

أى فحش أو خناء أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسم، أو بصوره، أو بخلقه، أو بتحديد وأعضاء، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.[\(٢\)](#)

ويقول الامام صادق عليه السلام:

هو شىء بخلاف الأشياء.[\(٣\)](#)

ويقول الامام الرضا عليه السلام:

إنه جسم الأجسام وهو ليس بجسم، ولا صورته، لم يتجزأ، ولم يتناه، ولم يتزايد، ولم يتناقص، مبرأ من ذات ما ركب فى ذات من جسمه وهو اللطيف الخبير... منشئ الأشياء... لو كان كما تقول المشبهه لم يعرف الخالق من المخلوق.[\(٤\)](#)

ويقول:

إنما اختلف الناس فى هذا الباب حتى تاهوا وتحيروا وطلبوا الخلاص من الظلمه بالظلمه فى وصفهم الله بصفه أنفسهم، فازدادوا من الحق بعدا، ولو وصفوا الله عز وجل بصفاته، ووصفوا المخلوقين بصفاتهم لقالوا بالفهم واليقين ولما اختلفوا.[\(٥\)](#)

ص: ١٥١

١- التوحيد، ٧٥؛ بحار الانوار، ٣ / ٣٠٠.

٢- التوحيد، ٩٩؛ بحار الانوار، ٣ / ٣٠٣.

٣- ال كافي، ٨٣ / ١؛ التوحيد، ١٠٤؛ بحار الانوار، ٣ / ٢٥٨.

٤- التوحيد، ٦٠؛ بحار الانوار، ٤ / ٢٩٠.

٥- بحار الانوار، ١٠ / ٣١٦، از التوحيد و عيون الاخبار.

ويقول امير المؤمنين عليه السلام:

إن من شبه ربنا الجليل بتباين أعضائه خلقه، وبتلاحم أحقاق مفاصلهم المحتجبه بتدبير حكيمته، إنه لم يعقد غيب ضميره على معرفته ولم يشاهد قلبه بأنه لا ند له، وكأنه لم يسمع بتبرى التابعين عن المتبوعين وهم يقولون: «تَاللَّهِ إِنَّ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَسَّوْكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ» عدل به، والعدل به كافر بما نزلت به محكمات آياته، ونطقت به شواهد حجج بيناته. (١)

و يقول:

اتقوا أن تمثلوا بالرب الذي لا مثل له، أو تشبهوه من خلقه... أو تنعتوه بنعوت المخلوقين. فإن لمن فعل ذلك نارا. (٢)

ويقول الامام الصادق عليه السلام:

إذا كان الخالق في صورته المخلوق فيما يستدل على أن أحدهما خالق لصاحبه؟! (٣)

و يقول:

ويحك كيف تجترئ أن تصف ربك بالتغير من حال إلى حال، وأنه يجري عليه ما يجري على المخلوقين؟! (٤)

يقول الامام الكاظم عليه السلام:

ص: ١٥٢

١- بحار الانوار، ٤ / ٢٧٦، ٢٧٧، عن التوحيد

٢- بحار الانوار، ٣ / ٢٩٨، عن روضه الواعظين

٣- بحار الانوار، ١٠ / ١٧٧، عن الاحتجاج.

٤- الاحتجاج، ٢ / ٤٠٧؛ بحار الانوار، ١٠ / ٣٤٧

تاهت هنالك عقولهم، واستخفت حلومهم، فضربوا له الأمثال،... وجعلوه يزول ويحول، فتاهوا في بحر عميق لا- يدرون ما غوره، ولا يدركون كميه بعده. (١)

يقول الامام الصادق عليه السلام:

لا يليق بالذى هو خالق كل شىء إلا أن يكون مبائنا لكل شىء، متعاليا عن كل شىء، سبحانه وتعالى. (٢)

يقول الامام الحسين عليه السلام:

إنه سبحانه قد فسر الصمد فقال: «اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ»... ثم فسره فقال: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ». «لَمْ يَلِدْ»: لم يخرج منه شىء كثيف... ولا شىء لطيف... تعالى أن يخرج منه شىء، وأن يتولد منه شىء كثيف أو لطيف، «وَلَمْ يُولَدْ»: لم يتولد من شىء ولم يخرج من شىء... لا بل هو الله الصمد الذى لا من شىء ولا فى شىء ولا على شىء، مبدع الأشياء وخالقها، ومنشئ الأشياء بقدرته.

يقول الامام الرضا عليه السلام لابن قره المسيحي:

ما تقول فى المسيح؟ قال: يا سيدى، إنه من الله. فقال وما تريد بقولك "من"، و"من" على أربعة أوجه لا خامس لها؟ أتريد بقولك "من"، كالبعض من الكل فيكون مبعضا؟! أو كالخل من الخمر، فيكون على سبيل الاستحاله؟! أو كالولد من الوالد فيكون على سبيل المناكحه؟! أو كالصنعه من الصانع، فيكون على سبيل الخالق من المخلوق؟ أو عندك وجه آخر فتعرفناه؟ فانقطع. (٣)

ص: ١٥٣

١- بحار الانوار، ٣ / ٢٩٦، عن تفسير القمى

٢- . بحار الانوار، ٣ / ١٤٧

٣- ال مناقب، ٣٥١ / ٤؛ بحار الانوار، ١٠ / ٣٤٩

يقول الامام الرضا (عليه السلام): «وكل ما فى الخلق لا يوجد فى خالقه و كل ما يمكن فيه يمتنع فى صانعه»(١)

يقول الامام الصادق (عليه السلام): «من شبه الله بخلقه فهو مشرك إن الله تعالى لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء. كل ما وقع فى الوهم فهو بخلافه»(٢)

ويقول الامام على (عليه السلام): «الحمد لله الدال على وجوده بخلقه، وبمحدث خلقه على ازليته، وباشتباههم على أن لا شبه له... لافتراق الصانع والمصنوع، والحاد والمحدود، والرب والمربوب»(٣).

يقول الامام الرضا (عليه السلام): «... ولا- آياه و- يد من اكننه ولا حقيقته اصاب من مثله .. مباينته اياهم مفارقتة اينيتهم ... ذاته حقيقه وكنهه تفريق بينه و بين خلقه. فقد جهل الله من استوصفه...»(٤)

يقول الامام الحسين (عليه السلام): «لا يوصف بشيء من صفات المخلوقين»(٥)

يقول الامام على (عليه السلام): «توحيد تمييزه من خلقه و حكم التمييز بينونه صفه لا- بينونه عزله. إنه رب خالق غير مربوب مخلوق، كل ما يتصور فهو بخلافه»(٦)

يقول الامام الرضا (عليه السلام): «... ما توهمتم من شيء فتوهموا الله غيره»(٧)

ص: ١٥٤

١- توحيد الصدوق ٣٧

٢- توحيد الصدوق ٨٠

٣- نهج البلاغه خطبه ١٥٢

٤- توحيد الصدوق ٣٤

٥- تحف العقول ص ٢٤٤

٦- الاحتجاج ١/٢٩٩

٧- اصول الكافي ١/١٠١

ويقول الامام الجواد (عليه السلام): «... كيف تدركه الاوهام وهو خلاف ما يعقل وخلاف ما يتصور في الاوهام. فما وقع وهمك عليه من شىء فهو خلافه(١)»

يقول الامام على (عليه السلام): «لا- يخطر ببال أولى الرويات خاطره من تقدير جلال عزته لبعده من ان يكون في قوى المحدودين لانه خلاف خلقه فلا شبه له من المخلوقين وإنما يشبه الشىء بعديله فاما ما لا عدل له فكيف يشبهه بغير مثاله(٢)»

و يقول: «فمعانى الخلق عنه منفيه... المعروف بغير كيفية... ولا يقاس بالناس... ولا تحيط به الافكار، ولا تقدره العقول ولا تقع عليه الاوهام فكل ما قدره عقل او عرف له مثل فهو محدود(٣)» .

و يقول ايضا: «... مابين لجميع ما احدث في الصفات و ممتنع عن الادراك بما ابتدع من تصريف الذوات(٤)» .

ويقول الامام الصادق (عليه السلام): «لا يلىق بالذى هو خالق كل شىء الا أن يكون مابينا لكل شىء متعالياً عن كل شىء... (٥)»

ويقول الامام الصادق (عليه السلام): «لا- يلىق به الاختلاف و لا- الايتلاف إنما يختلف المتجزئ و يأتلف المتبعض فلا يقال له مؤتلف و لا مختلف(٦)»

ص: ١٥٥

- ١- توحيد الصدوق ١٠٦
- ٢- توحيد الصدوق ٥٢
- ٣- توحيد الصدوق ٧٩
- ٤- البحار ٤/٢٢٢
- ٥- البحار ٣/١٤٨
- ٦- البحار ٤/٦٧

ويقول ايضا: «واحد فى ذاته فلا واحد كواحد لأن ما سواه من الواحد متجزىء و هو تبارك و تعالى واحد لا متجزى و لا يقع عليه العد(١)»

ويقول الامام الهادى (عليه السلام): «الله جل جلاله و احد لا واحد غيره لا اختلاف فيه و لا تفاوت و لا زياده و لا نقصان(٢)» .

و يقول: «لم يتجزء و لم يتناه و لم يتزايد و لم يتناقص(٣)»

ويقول الامام الجواد (عليه السلام): «إن ما سوى الواحد متجزى و الله واحد لا متجزى و لامتوهم بالقله و الكثره و كل متجزى او متوهم بالقله و الكثره فهو مخلوق دال على خالقه له(٤)»

ويقول الامام على (عليه السلام): «تعالى الملك الجبار أن يوصف بمقدار(٥)»

و يقول: «... عظيم العظمه لا يوصف بالعظم كبير الكبريا لا يوصف بالكبر(٦)»

و يقول: «ليس بذى كبر اقدرت به النهايات فكبرته تجسيماً و لا بذى عظم تناهت به الغايات فعظمته تجسيماً بل كبر شأناً و عظم سلطاناً(٧)»

هذا و اما من كانت له شبهه فى البين فان كان انكاره مما يرجع الى تكذيب النبى صلى الله عليه و اله وسلم فهو كافر و الا فلا.

ص: ١٥٦

١- البحار ٤/٦٧

٢- البحار ٤/١٧٣

٣- البحار ٤/٢٩١

٤- البحار ٤/١٥٣

٥- البحار ١٠/٥٦

٦- الكافي ١/١٣٨ ح ٤

٧- نهج البلاغه خطبه ١٨٥

و اما الغلاة: الذين يجعلون من الائمة عليهم السلام او من بعضهم عليهم السلام آلهة و ارباباً من دون الله عز و جل فذكر الصدوق في اعتقاداته: (اعتقادنا في الغلاة و المفوضه انهم كفار بالله تعالى وانهم شر من اليهود والنصارى والمجوس والدرية والحروية والحريه و من جميع اهل البدع والاهواء المضله) (١) و قال المفيد في شرح ذلك: (والغلاة من المتظاهرين بالاسلام هم الذين نسبوا امير المؤمنين (عليه السلام) و الائمة من ذريته عليهم السلام إلى الالوهية و النبوه و وصفوهم من الفضل في الدين و الدنيا إلى ان تجاوزوا فيه الحد و خرجوا عن المقصد و هم ضلال كفار حكم فيهم امير المؤمنين (عليه السلام) بالقتل و التحريق في النار و قضت الائمة عليهم السلام فيهم بالكفر و الخروج عن الاسلام، و المفوضه صنف من الغلاة اعترفوا بحدوث الائمة عليهم السلام و خلقهم و نفى القدم عنهم و أضافوا الخلق و الرزق اليهم و ادعوا ان الله تفرد بخلقهم خاصة و انه فوض اليهم خلق العالم بما فيه جميع الافعال) (٢).

اقول: و مراده من نفى القدم عنهم التعريض بمقاله من قال بعدم انفكاكهم عليهم السلام عن الذات الالهيه و انهم ازليون كما هو سبحانه و تعالى عن ذلك و انما تأخرهم رتبى «لمكان المعلوليه» لا زمانى لكن المفوضه و ان لم يقولوا بهذه المقالة فهم كافرون لانهم قائلون بتفويض الخلق و الرزق اليهم عليهم السلام و هذه العقيدة باطله و نحن و ان كنا لا نمنع من امكان ذلك ثبوتاً فالله عز و جل قادر

ص: ١٥٧

١- الاعتقادات ص/ ٩٧ طبع دارالمفيد بيروت

٢- شرح اعتقادات الصدوق: ١٣١ طبع دارالمفيد بيروت و ص/ ٢٣٩ طبع الداورى قم

على كل شيء و يستطيع ان يفوض امر هذا العالم إلى اى احد أراد الآ ان صريح القران و الروايات الكثيره و ضروره المذهب بطلان هذه العقيدة قال تعالى { الا له الخلق والامر } (١) و قال سبحانه { ان الله هو الرزاق } (٢) وقال عزوجل { قل لن يصيبنا آلا ما كتب الله لنا } (٣) و غيرها من الايات المننده والراده على عقيدة التفويض وما شابهها من اعتقادات الغلاه فراجع (٤) .

هذا و لا شك بكفر من يعتقد بهذه العقيدة بعد ما عرفت من ان كل ما يوجب تكذيب النبى ص فهو موجب للكفر .

هذا و يعتبر عن عقيدة التفويض للائمه عليهم السلام بتعبير انهم عليهم السلام وسائط فى الفيض فيسدهم الرزق والخلق والعفو والمغفره وما إلى ذلك من امور مختصه بالله جل وعلا وقد عرفت بطلان هذه العقيدة بضروره القران والاحبار والمذهب قال تعالى { و قالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعاً و تكون لك جنة من نخيل و عنب فتفجر الانهار تفجيراً او تُسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً او تأتى بالله و الملائكه قبيلاً او يكون لك بيت من زخرفٍ او ترقى فى السماء و لن نؤمن لِرُقيتك حتى تنزل علينا كتاباً نقرأه قل سبحان ربى هل كنت الآ

ص: ١٥٨

١- الاعراف آيه ٥٤

٢- الذاريات آيه ٥٨

٣- التوبه آيه ٥١

٤- اثبات الهداه الباب ٣٥

بشراً رسولاً(١) و دلالتها - فى خروج ذلك عن قدرته ص و بدليل انه بشر غير انه يمتاز بالرساله لا غير - واضحه .

و اما قوله (و ادعوا ان الله تفرد بخلقهم خاصه) فالمراد منه ان الله سبحانه و تعالى لم يخلق احداً عدا النبى صلى الله عليه واله وسلم و الائمه عليهم السلام و هذه العقيدة هى نفس عقيدة الفلاسفة اليونانيين القائلين بان الله جل و علا لم يخلق آلا العقل الاول بناءً على قاعدتهم (الواحد لا يصدر منه الا واحد) و ان العقل الاول خلق الثانى و هكذا إلى عشره عقول (على خلاف بين ارسطو و افلاطون فى كونها طوليه ام عرضيه) و تسعه افلاك و هذه العقول بدورها خلقت الخلائق و تشبه ايضا عقيدة المسيحيين القائلين بان المسيح هو الرابط بينه عزوجل و بين غيره و لا شك بكفر هذه الاعتقادات و زيفها و بطلانها و هى مبتتية على قاعده الواحد لا يصدر منه الا واحد و السنخيه بين العله و المعلوم و قد اوضحنا زيفهما و بطلانهما فى كتابنا الرؤيه الفلسفيه نقد و تحليل فراجع .

(و المسكر)

كالخمر و غيره للصباح كصحيح على بن مهزيار الا-تى و للآيه الامر بالاجتناب(٢) و انه رجس خلافاً للصدوق(٣) و العماني(٤) للصباح(٥) و غيرها و حملاً للرجس فى الايه على المستقذر و المأثم و الاجتناب عنه لكونه معصيه و اثماً .

ص: ١٥٩

١- الاسراء آيه ٩٣؛ ٩٠

٢- سورة المائده آيه ٩٠/ و قال المعتمر فى دلالتها: (و الآيه داله من وجهين احدهما ان الوصف بالرجاسه و وصف بالنجاسه لترادفهما فى الدلاله و الثانى انه امر بالاجتناب و هو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب لجميع الانواع لان معنى اجتنابها كونه فى جانب غير جانبها) ج/ ١/ ص ٤٢٢/ و يظهر مما رواه الكافى عن خيران الخادم عن الكاظم (عليه السلام) ان المراد من الرجس هو النجس و ان النجاسه الشرعيه هى الظاهره من النجس باب ٦١/ ح ٤/ .

٣- الفقيه ج/ ١/ باب ما ينجس الثوب ص ٤٣/

٤- المعتمر ج/ ١/ ص ٤٢٢/ فقال (و قال محمد بن بابويه و ابن أبى عقيل منا ليست بنجسه).

٥- التهذيب ج/ ١/ باب ١٢/ ح ١٠٩/ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و غيرها ص ٢٨٠/ و قد حملها الشيخ على التقيه فقال (و الذى يدل على ان هذه الاخبار محموله على التقيه ما تقدم ذكره من الآيه و ان الله تعالى اطلق اسم الرجاسه على الخمر و لا- يجوز ان يرد من جهتهم عليهم السلام ما يصاد القران و ينافيه).

اقول: لكن صحيح على بن مهزيار(١) هو القول الفصل في حل اختلاف تضارب الطائفتين من الروايات حيث عرض هذا الاختلاف على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فاجاب (عليه السلام) بالاخذ بروايات النجاسه اضف إلى ذلك ان الصدوق الذى افتي بطهارته حكم بنجاسه البئر منه فى اول كتابه الفقيه فالصحيح رد العلم بروايات الطهاره إلى اهلها.

(و الفقاع)

و الروايات متظافره فى كونه خمراً مثل موثق عمار(٢) و موثق ابن فضال(٣) و ان الخمر من امور من الشعير و التمر و... كما فى صحيح ابن الحجاج المتقدم(٤).

ص: ١٦٠

١- فروع الكافى باب ٦١/ باب الرجل يصلى فى الثواب و هو غير طاهر ح/ ١٣ و فى اخره {فوق بخطه (عليه السلام) خذ بقول أبى عبدالله (عليه السلام) }.

٢- الكافى ؛ ابواب الانبذه ؛ باب ١٩/ ج / ص / ح ٢/

٣- الكافى ؛ ابواب الانبذه ؛ باب ١٩/ ح /

٤- الكافى ؛ ابواب الانبذه ؛ باب ١/ ح ١

وأيما ما ورد في بعض الروايات كصحيح ابن أبي عمير عن مرازم انه كان يُعمل لأبي الحسن (عليه السلام) فقاع في منزله فقال: ابن أبي عمير و لم يعمل فقاع يغلى(١) و كذلك ما رواه عثمان بن عيسى(٢) و ما رواه ابن يقطين(٣) فيمكن حمل هذه الروايات على انه لم يصل إلى درجة الخمرية و انه بالغليان يكون خمراً وهو الذي يظهر من صحيح ابن أبي عمير و الحاصل ان حرمة و نجاسه الفقاع امر متيقن و معلوم و

ان الحكم معلق على الخمرية ألا انه حكى عن المفيد انه قال «انه غير مسكر لكنه مثله في النجاسه»(٤) قلت: الموجود في المقنعه و كذلك حكم الفقاع معطوفاً على «و كل شراب مسكر نجس»(٥) و لا دلالة فيها على ما حكى عنه .

نعم قيل: أنه لا يلزم في حرمة كونه مسكراً بل يكفي إطلاق اسم الفقاع عليه، و به صرح المفيد و المرتضى و ابن حمزه الحلبي و هو المفهوم من الديلمي و الشيخ في نهايته و القاضي و أبي الصلاح و ابن زهره(٦).

ص: ١٤١

١- التهذيب ؛ باب الاطعمه و الذبائح ح/ ٢٨٠

٢- التهذيب ؛ باب الاطعمه و الذبائح ح/ ٢٨١

٣- التهذيب ؛ باب الاطعمه و الذبائح ح/ ٢٨٢

٤- النجعه؛ الطهاره ص/ ٩٧

٥- المقنعه ص/ ١٠

٦- النجعه ج ١٠ ص ٢٨٣

وفيه: ما سيجيء في كتاب الاطعمه من تظافر الاخبار من كون حرمه الفقاع لاجل كونه خمرا , و بذلك يظهر ضعف ما قاله الشهيد الثاني من كون الحكم فيه معلقاً على التسميه بل الصحيح ان الحكم فيه معلقٌ على الحقيقه كما في صحيح ابن يقطين (ان الله تعالى لم يحرم الخمر لاسمها و لكن حرمها لعاقبتها)(١) و فيه ايضاً: (فما فعل فعل الخمر فهو خمر).

حكم العصير العنبى اذا غلى

هذا و لم ينقل المصنف هنا العصير العنبى الذى غلا قبل ان يذهب ثلثاه و قد قال بنجاسته الشيخان و السيد و الديلمى و الحلبي و أبى الصلاح كما عن المختلف(٢) و قال الصدوقان و الكلينى بخمريته و يدل على نجاسته صحيح ابن الحجاج المتقدم و معتبره معاويه بن عمار(٣) و فيها: «خمر لا تشربه» على نقل التهذيب و بدون خمر على نقل الكافى و باصالة عدم الزيادة تثبت خمريته كما و لا يضر هذا الاختلاف بعد النهى عن شربه للتلازم العرفى بين النهى عن شربه و نجاسته, و يدل عليه ايضاً معتبره حماد(٤) و موثق أبى بصير(٥) و موثق ذريح(٦) و غيرها من الروايات التى تدل

ص: ١٦٢

-
- ١- الكافى ؛ ابواب الانبذه ؛ باب ١١/ ح ١/
 - ٢- المختلف ص ٥٨/
 - ٣- الوسائل ؛ ابواب الاشربه المحرمه باب ٧/ ح ٤/ رواه عن الكافى و التهذيب مع ما عرفت من الاختلاف و البختج هو العصير المطبوخ .
 - ٤- الكافى ؛ ابواب الانبذه باب ١٥/ ح ١/
 - ٥- الوسائل ؛ ابواب الاشربه المحرمه باب ٢/ ح ٦/ (وسئل عن الطلا ...)
 - ٦- الكافى ؛ ابواب الانبذه باب ١٥/ ح ١٥/ الاخير وفيه: (اذا نش العصير او غلا حرم)

على حرمة بالنشيش والغليان و في معتبر حماد «اذا غلا فلا تشربه قلت اى شىء الغليان قال (عليه السلام) القلب».

اقول: و لا تنافى بين الامرين فان المراد من النشيش هو الاسكار و التخمر و منه النشوان يعنى السكران.

و يدل على حليته بذهاب الثلثين صحيح ابن سنان و هو: (كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه) (١) و غيره (٢).

ثم ان العصير لو كان معه شىء كأن يكون فى القدر مع الماء و غيره فالقاعده تقتضى عدم تخمره و عدم نجاسته بالغليان لاستهلاكه قبله و فيه روى المستطرفات عن الهادى (عليه السلام) ما يدل على الجواز (٣).

حكم العصير الزبيبي

اقول: و اما العصير الزبيبي فقد يقال كما تقدم فى الطبعة الاولى من هذا الكتاب انه لا إشكال فى طهارته لعدم ما يوجب احتمال العدم و انما الاشكال فى حرمة. و أخبار حرمة العصير بالغليان لا يمكن التمسك بها لعدم صدق العصير عليه كما هو واضح.

ص: ١٦٣

١- الكافي ؛ ابواب الانبذه باب ١٦/ ح ١/

٢- الكافي ؛ ابواب الانبذه باب ٢/ ح ٤/

٣- المستطرفات ابن ادريس ص ٦٩/ ؛ الوسائل ج ١٧/ ص ٢٢٩/ ح ١/

و الروايه المنقوله عن أصل زيد النرسى: «سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الزبيب يدق و يلقى فى القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقال لا- تأكله حتى يذهب الثلثان...»^(١) لا- يمكن الاعتماد عليها لعدم توثيق زيد، و لم تثبت صحه نسبه الأصل المتداول إليه لعدم الطريق المعبر.

و اما استصحاب الحرمة الثابته قبل الجفاف فلا- يجرى لاختلاف الموضوع، فان موضوع الحرمة السابقه هو العصير و هو غير صادق على الزبيب.

و عليه فالصحيح الحكم بحليته اما للاستصحاب أو لقاعده الحليه.

هذا مضافا الى انه تعليقى و هو محل خلاف فقيل بعدم جريانه اما لمعارضته باستصحاب الحكم التنجيزى، أو لان استصحاب الحكم المشروط لا يثبت فعليته إلا بنحو الأصل المثبت، أو لان الجعل لا شك فى بقاءه فلا معنى لاستصحابه و المجعول لا يقين بحدوثه و الحكم بنحو القضييه الشرطيه أمر انتزاعى، و البحث عن ذلك موكول الى علم الاصول، و كذلك العصير التمرى لا موجب لاحتمال حرمةه إلا روايات العصير، و هى غير صادقه عليه كما هو واضح.

قلت: و فيه ما قاله فى الجواهر: «نعم يظهر منه - اى المصنف - فى اللمعه ... و غيرها انفكاك الإسكار عن الغليان بنفسه و نحوه، و لذا جعلوا مدار الحرمة على

ص: ١٦٤

١- مستدرک وسائل الشيعه الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرّمه

الأول دون الثاني، إلا أنك قد عرفت ظهور الأخبار في حرمة بالثاني، و لعله لتحقق الإسكار الخفى فيه و لو بالكثير»(١) و الامر كما قال فان الظاهر من الاخبار ان الغليان لا ينفك عن الاسكار سواء كان عنبا ام زيبيا ام تمرا ففى موثق حنان بن سدير: «سمعت رجلا يقول لأبى عبد الله عليه السّلام: ما تقول فى النبيذ؟ فإنّ أبا مريم يشربه، و يزعم أنّك أمرته بشربه، فقال: صدق أبو مريم، سألتنى عن النبيذ فأخبرته أنّه حلال و لم يسألنى عن المسكر- إلى أن قال- هذا النبيذ الذى أذنت لأبى مريم فى شربه أى شىء هو؟ فقال: أمّا أبى (عليه السلام) فإنّه كان يأمر الخادم فيجىء به بقدح و يجعل فيه زيبيا و يغسله غسلا نقيا، ثمّ يجعله فى إناء ثمّ يصبّ عليه ثلاثه مثله أو أربعة ماء ثمّ يجعله بالليل و يشربه بالنّهار و يجعله بالغداه و يشربه بالعشىّ و كان يأمر الخادم بغسل الإناء فى كلّ ثلاثه أيام كيلا يغلتم فإن كنتم تريدون النبيذ فهذا النبيذ»(٢).

و خبر أيّوب بن راشد: «سمعت أبا البلاد يسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن النبيذ فقال: لا بأس به فقال له: إنّه يوضع فيه العكر؟ فقال أبو عبد الله عليه السّلام: بئس الشراب

ص: ١٦٥

١- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام؛ ج ٦، ص: ٣٠

٢- الكافى ج ٦ ص ٤١٥ ح ١؛ اغتلم: هاج و اضطرب، و الاغتلام مجاوزة الحد. (القاموس).

و لكن انبذوه غدوه و اشربوه بالعشى، قال: قلت: جعلت فداك هذا يفسد بطوننا فقال عليه السلام: أفسد لبطنك أن تشرب ما لا يحلّ لك» (١).

و خبر الكلبيّ النَّسابة، عنه عليه السَّلام: سألته عن النبيذ، فقال: حلال قلت: إنّنا ننبذه فنطرح فيه العكر و ما سوى ذلك، فقال عليه السَّلام: شه شه، تلك الخمره المنتنه، قلت: جعلت فداك فأى نبيذ تعنى؟ فقال: إنّ أهل المدينة شكوا إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله تَغْيِيرَ الْمَاءِ وَ فساد طبايعهم، فأمرهم أن ينبذوا فكان الرجل منهم يأمر خادمه أن ينبذ له فيعمد إلى كفّ من تمر فيلقيه في الشنّ فممنه شربه و منه طهوره - الخبر» (٢).

و خير إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه عن غير واحد حضر معه قال: «كنت عند أبي جعفر (عليه السلام) فقلت: يا جاريه اسقيني ماء فقال لها: اسقيه من نبيذى فجاءتنى بنبيذ من بسر فى قدح من صفر، فقلت: إنّ أهل الكوفه لا يرضون بهذا، قال: فما نبيذهم؟ قلت: يجعلون فيه القعوه، قال: و ما القعوه؟ قلت: الداذى قال: و ما

ص: ١٦٦

١- الكافي ج ٦ ص ٤١٥ ح ٢

٢- الكافي ج ٦ ص ٤١٦ ح ٣

الدَّادِيّ؟ قلت ثفل التمر قال: يضرى به الإناء حتى يهدر النبيذ فيغلى ثم يسكر فيشرب، فقال: هذا حرام»(١).

و موثق عمّار السّاباطى عنه عليه السّلام: «سئل عن الزّبيب كيف طبخه حتّى يشرب حلالاً؟ فقال: تأخذ ربعا من زبيب فتنقيه ثمّ تطرح عليه اثني عشر رطلا من ماء ثمّ تنفعه ليله فإذا كان من الغد نزعت سلافته، ثمّ تصبّ عليه من الماء قدر ما يغمره ثمّ تغليه بالنّار عليه ثمّ تنزع ماء فتصبه على الماء الأوّل، ثمّ تطرحه فى إناء واحد جميعا ثمّ توقد تحته النّار حتّى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث و تحته النّار، ثمّ تأخذ رطلا من عسل فتغليه بالنّار عليه و تنزع رغوته، ثمّ تطرحه على المطبوخ، ثمّ تضربه حتّى يختلط به- إلى- فإذا أردت أن تقسّمه أثلاثا لتطبخه فكله بشىء واحد حتّى تعلم كم هو ثمّ اطرح عليه الأوّل فى الإناء الذى تغليه فيه، ثمّ تجعل فيه مقدارا، و حدّه حيث يبلغ الماء، ثمّ اطرح الثلث الآخر ثمّ حدّه حيث يبلغ الماء، ثمّ تطرح الثلث الأخير، ثمّ حدّه حيث يبلغ الماء، ثمّ توقد تحته بنار لينه حتّى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه»(٢).

ص: ١٦٧

١- الكافي ج ٦ ص ٤١٦ ح ٤؛ قال الفيروز آبادى: الدادى شراب للفساق، و قال: الثقل بالضم: ما استقر تحت الشىء من كدر، و قال: الضرى: اللطخ. و قال الجوهري: هدر الشراب يهدر هدرا و تهدارا أى على .

٢- الكافي ج ٦ ص ٤٢٥ ح ٢

و خبر إسماعيل بن الفضل الهاشمي عنه عليه السلام في خبر «تأخذ صاعا من زبيب - إلى - ثم طبخته طبخا رقيقا حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه - الخبر» (١).

و خبر إسحاق بن عمار، عنه عليه السلام: «شكوت إليه بعض الوجع و قلت: إنَّ الطبيب وصف لي شرابا آخذ الزبيب و أصبَّ عليه الماء للواحد اثنين ثم أصبَّ عليه العسل ثم اطبخه حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث، فقال: أليس حلوا؟ قلت: بلى، قال: اشربه، و لم أخبره كم العسل» (٢) و غيرها (٣).

ثم ان من ذكر العصير من العنب ذكر النقيع من الزبيب بل النبيذ من التمر كالشيخ و القاضي و ابن حمزه و الحلبي قال الأول: «و لا- بأس بشرب النبيذ غير المسكر و هو أن ينقع التمر أو الزبيب ثم يشربه، و هو حلو قبل أن يتغير» (٤) و قال أيضا: و يجوز أن يعمل الإنسان لغيره الأشربة من التمر و الزبيب و العسل و غير ذلك و يأخذ عليها الأجره و يسلمها إليه قبل تغيرها» (٥).

ص: ١٦٨

- ١- الكافي ج ٦ ص ٤٢٦ ح ٣
- ٢- الكافي ج ٦ ص ٤٢٦ ح ٤
- ٣- الكافي ج ٦ ص ٤١٦ ح ٥
- ٤- جواهر الكلام ج ٦ ص ٢٩
- ٥- جواهر الكلام ج ٦ ص ٢٩

وقال الثاني: «و يجوز شرب النبيذ الذي لا يسكر مثل أن يلقى التمر أو الزبيب في الماء و ينقع فيه إلى أن يغلو فإن تغير لم يجز شربه»^(١).

وقال في الوسيله «ان النبيذ هو أن يطرح شىء من التمر أو الزبيب في الماء، فان تغير كان في حكم الخمر، وان لم يتغير جاز شربه و التوضؤ منه ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء» كالذى في المهذب «يجوز شرب النبيذ الذى لا يسكر، مثل أن يلقى التمر أو الزبيب فى الماء المر أو المالح، و ينقع فيه إلى أن يحلو، فان تغير لم يجز شربه»^(٢).

و فى السرائر «فأما عصير العنب فلا بأس بشربه ما لم يلحقه نشيش بنفسه، فان لحقه طبخ قبل نشيشه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه حل شرب الثلث الباقي، فان لم يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه كان حراما، و كذلك فيما ينبذ من الثمار فى الماء أو اعتصر من الأجسام من الأعصار فى جواز شربه ما لم يتغير، فان تغير بالنشيش لم يشرب»^(٣).

و بما تقدم يظهر لك عدم انحصار الدليل فى تحريمه بمفهوم خبر عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج

ص: ١٦٩

١- جواهر الكلام ج ٦ ص ٢٩

٢- جواهر الكلام ج ٦ ص ٢٩

٣- جواهر الكلام ج ٦ ص ٢٩

طعمه، ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقال: لا بأس»(١) حتى يقال: «يان سند الروايه و المفهوم ضعيفان فالقول بالتحريم أضعف و أما النجاسه فلا شبهه فى نفيها»(٢).

و الحاصل انه يحرم و ينجس المأخوذ من الزبيب و التمر بالغليان ما لم يذهب ثلثاه, نعم لا إشكال فى ما لم يصير المأخوذ من الزبيب و التمر مسكرا فانه لا حرمه فيه و إنما الإشكال فى إحراز الإسكار لأن ما يسكر كثيره فهو مسكر، و عصير العنب إذا غلا بنفسه الظاهر أنه ممّا يسكر كثيره لإطلاق الأخبار بحرمته مع حصرهم التحريم فى الاخبار بالمسكر.

عرق الابل الجلاله و حكم غيرها

و لم يذكر المصنف من النجاسات عرق الابل الجلاله و عرق الجنب من الحرام عند البعض.

اما الاول: فيدل على نجاسته صحيح هشام بن سالم عن ابي حمزه (لا تأكلوا لحوم الجلالات و هى التى تأكل العذره و ان اصابك من عرقها فاغسله)(٣) و

ص: ١٧٠

١- الكافى ج ٦ ص ٤٢١ ح ١٠

٢- الروضه البهيه ؛ ط كلانتر ؛ ج ٦ ص ٣٢١

٣- الكافى باب ٦/ من ابواب الاطعمه ح/ ١ و التهذيب ج/ ١ ص/ ٢٦٣ بحذف ابي حمزه من سنده, و رواه الاستبصار مثل الكافى و على اى تقدير فالسند صحيح لان المراد بابى حمزه هو الثمالى راجع معجم رجال الحديث ج: ٢١ ص: ١٣٥.

صحيحه حفص بن البختري «لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة و إن أصابك شىء من عرقها فاغسله»(١).

و بذلك افتى الفقيه(٢) و المفيد(٣) و الشيخ و ابن البراج(٤) و وجه الدلالة على النجاسه هو كون الامر بالغسل لاجل نجاستها حسب الفهم العرفى ألما اذا قامت قرينه على خلافه و ليس من قرينه فى البين فعليه يثبت المطلوب بل السياق «لا تاكلوا...» يشهد للنجاسه و الكل افتوا بحرمه اكل لحوم الجلالات و الحمل على الكراهه كما عن ابن ادريس و سلالر(٥) لا شاهد له .

ص: ١٧١

١- الكافى ؛ ابواب الاطعمه باب ٦/ح ٢؛ التهذيب ج ١/ص ٢٦٣

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص: ٣٣٧ و كذلك فى المقنع من الجوامع الفقيهيه ص/٣٠

٣- التهذيب ج ١/ص ٢٦٣

٤- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة؛ ج ١، ص: ٤٦٢ فقد نقل عن ذكرنا غير الصدوق .

٥- مختلف الشيعة ؛ ج ١، ص: ٤٦١ و السرائر ج ١ ص ١٨١ و المراسم ص ٥٦.

هذا و الظاهر من الصحيح الاول تعميم الحكم الى كل الجلالات و لم يصرح بذلك احد عدا عباره الصدوق فانه اطلق الحكم .

هذا و المراد من الجلاله التي تأكل العذره لا مطلق النجاسه كما صرحت بذلك الصحيحه المتقدمه .

عرق الجنب من الحرام

و اما الثاني: فقال به الصدوق(١) و الشيخان(٢) و القاضي(٣) و يدل عليه ما رواه في الذكري عن محمد بن همام باسناده عن ادريس و فيه: «قال ان كان من حلال فصل فيه و ان كان من حرام فلا تصل فيه»(٤) و مثله ما رواه في مناقب ابن شهر آشوب(٥) عن المفيد عن علي بن مهزيار و ما رواه في البحار عن علي بن يقطين الاهوازي(٦) و ضعفها ينجبر بعمل الاصحاب لكن لم يعلم منهم القول بنجاسته فتعبير الصدوق في الفقيه و الامالي يدل على مانعيته للصلاه كما هو تعبير ما ذكر له من اخباره واما تعبير المفيد في المقنعه بغسله فانه و ان كان قد يفهم منه

ص: ١٧٢

١- الفقيه ج/١ ص/٤٠, و في اماليه ص/٥١٦ انه من دين الاماميه انه تحرم الصلاه في عرق الجنب من الحرام كما في الفقيه و مثلهما المقنع ص/٤ و نقله عن ابيه في رسالته .

٢- التهذيب ج/١ ص/٢٦٨ نقل قول المفيد و ص/٢٧١ بين قوله .

٣- المختلف ص/٥٧

٤- الوسائل ؛ ابواب النجاسات باب/٢٧ ح/١٢

٥- مستدرک الوسائل ؛ ابواب النجاسات باب/٢٠ ح/٥

٦- مستدرک الوسائل ؛ ابواب النجاسات باب/٢٠ ملحق ح/٥

النجاسه أآ انه يمكن القول بانه اعم نعم كلام الشيخ فى التهذيب صريح بنجاسته أآ انه لا دليل على النجاسه(١)و عليه فالقول بنجاسته غير معلوم نعم القول بمانعيته للصلاه هو القدر المتيقن و عليه العمل.

و اما مرسل على بن الحكم عن أبى الحسن (عليه السلام): «لا تغتسل من غساله ماء الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم»(٢) فضعيف سندا بالإرسال و دلالة لعدم فرض العرق فانه ناظر الى بدن الزانى و تقتضى نجاسته لا نجاسه العرق و هى بهذا المعنى اجنبية عن المقام بل و معرض عنها .

و فى روايه الفقه الرضوى: «ان عرقت فى ثوبك و أنت جنب و كانت الجنابه من الحلال فتجوز الصلاه فيه و ان كانت حراما فلا تجوز الصلاه فيه حتى يغسل»(٣) لكن الكتاب المذكور لم تثبت نسبته الى الامام الرضا (عليه السلام) و عليه فلا عبره به .

ص: ١٧٣

١- ولعل الشيخ قال بنجاسته حملاً لخبر الحلبي (ح/٨٦ من التهذيب ج/١ ص/٢٧١ المتضمن لغسل عرق الجنب) على الجنب من الحرام كما صرح بذلك فى تلك الصفحه. اقول: لكن لا شاهد لحمله و عليه فالاصح رد علمه إلى اهله.

٢- وسائل الشيعه الباب ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث ٣

٣- الفقه الرضوى: ٤ السطر ١٨

و عليه فمقتضى أصالة الطهاره و البراءه من تقيد الصلاه بعدم عرق الجنب من الحرام طهارته و جواز الصلاه معه.

حكم المايح المتغير بالنجاسه

و يلحق بالنجاسات المايح الذى تغيّر بالنجاسه و يدل على نجاسته ما فى صحيح معاويه بن عمار (لا تعاد الصلاه و لا يغسل الثوب - إلى - إلا ان ينتن)^(١) و التتن يشمل التغيّر بالطعم و الرائحه و اللون .

أدله تنجيس المتنجس والجواب عليها

و اما المتنجس فهل ينجس ام لا؟ قلت القول بالتنجيس بشكل مطلق هو المشهور بين المتأخرين بل ادعى عليه الإجماع، و يمكن الاستدلال له بما يلى:

الأول: التمسك بما دلّ على لزوم غسل الإناء الذى شرب منه الكلب ^(٢) بتقريب ان الماء المتنجس بولوغ الكلب لو لم ينجس فلماذا يلزم غسل الاناء؟ بعد الالتفات الى ان الكلب لا يصيب بفمه أو لسانه الإناء عادة.

ص: ١٧٤

١- الاستبصار ج/ ١/ ص ١٤

٢- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب النجاسات الحديث ٣

و فيه: ان هذا الدليل لا علاقه له بالمدعى فالدليل يدل على نجاسه الاناء بسرايه النجاسه من فم الكلب الى الاناء بواسطه الماء او بتعبير اخر بسرايه الرطوبه فالاناء قد تنجس ولا- اشكال فى ذلك انما الكلام فى احكام المتنجس فهل ان من احكام المتنجس التنجيس كما ان من احكامه حرمة اكله وشربه فلا دلالة لهذا الدليل على تنجيسه بل دل على كيفية تطهيره فقط وذلك اعم من تنجيسه , مضافا الى انه لا يعارض ما دل على عدم منجسيه المتنجس صراحه لان النسبه بينهما نسبه الميّن و المجل.

الثانى: التمسك بما دلّ على وجوب التعدّد فى غسل الإناء المتنجس و تأتى الأدلّه على ذلك عند البحث عن كيفية تطهير الإناء بتقريب انه لا حاجه الى غير الغسله الاولى بعد زوال عين النجاسه بها سوى كونه منجسا لما يوضع فيه.

و الجواب عنه كسابقه و انه لا تنحصر الحاجه الى تطهيره بكونه منجساً فكيفيه تطهيره لا علاقه لها بمنجسيته .

الثالث: التمسك بما دلّ على عدم جواز الشرب أو الوضوء من الماء القليل الذى لاقته يد قدره كصحيحه أحمد بن محمد بن أبى نصر «قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده فى الإناء و هى قدره قال يكفى الإناء»(1) بعد وضوح صدق

ص: ١٧٥

عنوان اليد القذره على المتنجسه فانه لا وجه لذلك سوى تنجس الماء باليد المتنجسه.

و فيه: ان معنى ان يده قذره يعنى واجده لعين النجاسه و هذا المعنى هو المتداول فى ذلك الزمان و لا اقل من احتمالاه مضافا الى انه لا يعارض ما دل على عدم منجسيه المتنجس صراحه لان النسبه بينهما نسبه المبين و المجمل فان قوله (عليه السلام) يكفى قابل للحمل على التنزه عنه و الكراهه .

الرابع: ما دلّ على عدم جواز جعل الخل فى الدن المتنجس بالخمير إلّا إذا غسل و هى موثقه عمّار بن موسى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الدنّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلٌّ أو ماءً كامخٌ أو زيتونٌ قال إذا غسل فلا بأس و عن الإبريق و غيره يكون فيه خمراً أ يصلح أن يكون فيه ماءً قال إذا غسل فلا بأس و قال فى قدحٍ أو إناءٍ يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرّاتٍ و سئل أ يجزيه أن يصبّ فيه الماء قال لا يجزيه حتّى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرّاتٍ (١) فانه لا وجه للزوم غسل الدن إلّا تنجيسه لما يوضع فيه.

و الجواب عنه دلالة كسابقه و يشهد لذلك ان الكلينى بعد ما رواه روى صحيحاً عن حفص الأعور قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) الدنّ يكون فيه الخمر ثمّ يجفّف يجعل فيه الخلّ قال نعم (٢) و هو صريح فى عدم كون المتنجس الجاف او الخالى

ص: ١٧٤

١- وسائل الشيعة الباب ٥١ من أبواب النجاسات الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٥١ من أبواب النجاسات الحديث ٢

من عين النجاسه منجّسا و قد اعتمده الكليني كما عليه المتقدمون كما سيأتي, مضافا الى الاشكال فى اخبار عمار فانه لا وثوق بها حيث ان فى اخباره البالغ عددها ٤٤٣ روايه: ١٠٨ روايه حدودا او اكثر شاذه(١) و مما اعرض عنها العلماء كما ستجد سردها فى هذا الكتاب و هذه المشكله ليست بالامر الحادث بل قال الشيخ: «قد ضعفه (عمار الساباطى) جماعه من أهل النقل و ذكروا أن ما ينفرد بنقله لا يعمل به لأنه كان فطحيا»(٢) و الحاصل سقوطها سندا و دلالة .

الخامس: اطلاق موثقه عمار بن موسى (ان كان رآها- الفأره- فى الاناء قبل ان يغتسل او يتوضأ او يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها فى الاناء فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه)(٣).

و الجواب: و هذه كسابقتها ضعيفه سندا و دلالةً اما سندا فقد تقدم الكلام عنه و اما دلالة: فانها واضحة الدلاله بان المراد من «ما اصابه ذلك الماء» ذلك الماء المتصل بعين النجاسه لا الماء بعد انفصاله حتى تدل على نجاسه كل متنجس رطب فالاشاره «بذلك» إلى ماء الاناء فان ابيت فلا اقل من هذا الاحتمال و بالتالى

ص: ١٧٧

-
- ١- قاموس الرجال ج ٨ ص ١٥ ؛ عمار بن موسى.
 - ٢- التهذيب: الجزء ٧، باب بيع الواحد بالاثنين، ذيل حديث ٤٣٥ .
 - ٣- الفقيه ج ١/ ص ١٤ , و قد توهم فى الاستبصار ص ٣٢/ ح ١/ فى سنده فرواه عن اسحاق بن عمار و الصحيح ما فى الفقيه و التهذيب عن عمار بن موسى الساباطى.

فلا يمكن الاستدلال بها على منجسيه المايح الخالي عن عين النجاسه و الذى لم يتغير بها(١) و قد دلت الادله الاتيه على عدم منجسيه المتنجس بلا فرق بين رطبه و جافه.

و مثله فى الضعف التمسك باطلاق مفهوم صحيح شهاب بن عبد ربه عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الرجل الجنب يسهو فيغمس يده فى الإناء قبل ان يغسلها، أنه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء»(٢) فقد يتمسك باطلاق مفهومه لإثبات منجسيه المتنجس.

وفيه: ان الظاهر عرفا من اصاب يده شىء وقوع عين النجاسه فى يده و انها مسوقه لبيان ذلك و عليه فالصحيح اجنبى عما لو زالت عين النجاسه عن يده و بقيت يده متنجسه و ليس فى مقام بيان ذلك و يشهد لذلك قيام الدليل على عدم منجسيه المتنجس الجاف كما سيأتى و بذلك صرح بعض من قارب عصرنا مثل صاحب الكفايه فنقل عنه انه «لا إجماع على ذلك، إضافه إلى أنه لا خبر يدل عليه لا بالخصوص و هو واضح، و لا بالعموم لأن المنسبق من لفظ «شىء» فى صحيح

ص: ١٧٨

-
- ١- فعدم الدليل دليل العدم هذا اولاً وثانياً وجود الدليل على عدم المنجسيه كما ستجد تفصيله.
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث ٣.

معاويه «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء»^(١) عين النجاسه، و معه يكون المرجع استصحاب الطهاره، و بقطع النظر عنه قاعده الطهاره»^(٢).

حكم المتنفس الجاف

اما المتنفس الجاف فقد دل صحيح حكم بن حكيم و فى طريقه ابن أبى عمير فهو فى غايه الاعتبار و فيه: «أبول فلا اصيب الماء و قد اصاب يدي شىء من البول فامسحه بالحائط او التراب ثم تعرق يدي فامسح وجهي او بعض جسدي او يصيب ثوبي قال: لا بأس به»^(٣) الذى رواه الثلاثة على عدم منجسيه المتنفس اذا بيس و كذلك روايته الاخرى^(٤) و غيرهما^(٥).

الماء المتنفس اذا لم يتغيره النجاسه

و اما المتنفس الرطب و المايح المتنفس اذا لم يتغير بالنجاسه فيدل على عدم منجسيتهما الروايات المتظافره منها صحيح هشام بن الحكم «فى ميزابين سالا احدهما بول و الاخر ماء المطر فاختلطا فاصابا ثوب رجل لم يضره ذلك»^(٦) و

ص: ١٧٩

١- وسائل الشيعه الباب ٩ من أبواب الماء المطلق الحديث ٢

٢- دروس تمهيديه ؛ الايروانى ج ١ ص ٢٣

٣- الكافى ج ٣ ص ٥٥/ ح ٤؛ الفقيه ج ١ ص ٤١

٤- المصدر السابق ص ٥٦/ ح ٧

٥- الوسائل ؛ ابواب نواقص الوضوء باب ١٣/ ح ٤؛ الفقيه ج ١ ص ٤١/ خبر حنان بن سدير.

٦- فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره باب ٩/ ح ١ ص ١٢؛ و رواه التهذيب ج ١ ص ٤١١

بمضمونه افتى الفقيه فقال: «و لو ان ميزابين سالا ميزاب بول و ميزاب ماء فاختلطا ثم اصاب ثوبك منه لم يكن به بأس»(١).

و تأويلها بحين النزول بلا- شاهد و لا- دليل وكذلك الروايه التي تليها عن محمد بن مروان(٢) و مثلهما صحيح الاحول(٣) المروى فى الكافى و العلل «اخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به فقال لا بأس به فقال: أو تدرى لم صارَ لا بأس به فقلت لا و الله جعلت فداك فقال: «ان الماء اكثر من القذر» .

لا يقال: ان هذه الروايه خاصه بماء الاستنجاء و هو ظاهر حسب ادعاء المتأخرين.

و ذلك حيث عموم التعليل الذى ابتدره الامام (عليه السلام) عله للحكم, وحيث ان الامام هو الذى ابتدر بذلك فظهوره بالعله لا بالحكمه و عليه فجعلها من مختصات ماء الاستنجاء تحكم و خلاف ظهور الروايه و كذلك مرسله الواسطى «سئل عن مجمع الماء فى الحمام من غسله الناس يصيب الثوب قال لا بأس»(٤).

ص: ١٨٠

١- الفقيه ج/١ ص/٧

٢- المصدر السابق ؛ ص/١٣ ح/٢

٣- الوسائل ؛ ابواب ماء المضاف باب/١٣ ح/٢ ؛ فروع الكافى ؛ كتاب الطهاره ص/١٣ ح/٥ و الحديث فى الكافى ينتهى إلى؛ لا بأس به ؛ و زاد فى اخر هذا الحديث العلل باب/٢٠٧ فقال أو تدرى (...).

٤- الكافى (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ١٥ باب ماء الحمام .

و من المقطوع ان غساله الحمام فيها ما فيها من غساله اليهودى و المشرك و الناصب و الجنب و غيرهم و الروايات واضحه و صريحه فى ان النجاسه اذا استهلكت فى الماء و كان الماء اكثر منها فلا بأس يعنى انها لا تنجس و تأويلها تحكم و لا دليل عليه و يكفيننا عدم الدليل على المنجسيه فالحق ما قاله الشيخ رضا الاصفهاني قدس سره فى رسالته إلى العلامة البلاغى (١) «انا لم نجد احداً من المتقدمين يفتى بتنجيس المتنجس فضلاً عن ان يكون مورداً لاجماعهم فان ظفرتم على فتوى بذلك من المتقدمين فلتخبروا بها و الا لبدلنا ما فى منظومه الطباطبائي (قده):

و الحكم بالتنجيس اجماع السلف و شذ من خالفهم من الخلف

و قلنا:

و الحكم بالتنجيس احداث الخلف و لم نجد قائله من السلف» (٢)

هذا و قد يستدل على منجسيه المتنجس الرطب بخبر المعلّى بن خنيس قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطّريق فيسيل منه الماء أمرّ عليه حافياً فقال أ ليس وراءه شىء جافٌ قلت بلى قال فلا بأس إنّ

ص: ١٨١

١- النقل بالمضمون عن التنقيح مجلد ٣/ ص ٢٤٤/ ج ٢/ كتاب الطهاره

٢- انتهى ما نقلناه عن رساله الشيخ الاصفهاني للعلامه البلاغى علماً بان العلامه البلاغى لديه رساله فى الرد على عدم منجسيه المتنجس رد بها على بعض اعلام ذلك العصر .

الأرض تطهر بعضها بعضاً»^(١) فهو يدل بالمفهوم على ان الأرض طهرت ما حصل من رطوبه فى الرجل بعد المشى على الارض الجافه .

وفيه: انه مع غض النظر عن المناقشه فى سنده و دلالاته انه معارض بما تقدم من النصوص المعتمده مع اعراض الاصحاب عنه كما ستعرفه فلا وثوق به ولا حجه له و عليه فلا يجدى نقل بعض الاصحاب له.

و اما المناقشه: اما سندنا فهو ضعيف بالمعلى بن خنيس و قد قال النجاشى^(٢) فى حقه ضعيف جداً وقال ابن الغضائرى انه كان أول أمره مغيرياً ثم دعا إلى محمد المعروف بالنفس الزكيه و فى هذه الظنه أخذه داود بن على فقتله و الغلاه يضيفون اليه كثيراً . قال: و لا أرى الاعتماد على شىء من حديثه^(٣), و قد يقال بوثاقته اعتماداً على بعض الروايات . قلت: لا وثوق بها بعد اعراض علماء الرجال عنها .

و اما دلالة فان قوله (عليه السلام) «ان الارض يطهر...» وردت فى النصوص فى الاعم من النجاسه كما فى صحيح محمّد بن مسلم قال: «كنت مع أبى جعفر (عليه السلام) إذ مرّ على عذره يابسٍ فوطئ عليها فأصابت ثوبه فقلت جعلت فداك قد وطئت على

ص: ١٨٢

١- الكافى (ط؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩٠-٥

٢- فهرست النجاشى ص/ ٤١٧ مؤسسه النشر الاسلامى ١٤٠٧هـ_ق

٣- رجال العلامه ص/ ٢٥٩

عذره فأصابت ثوبك فقال أ ليس هي يابسه فقلت بلى فقال لا بأس إن الأرض تطهر بعضها بعضاً»(١) فلم تحصل نجاسه شرعيه ومع ذلك قال الامام «ان الارض تطهر..» وكما فى صحيح الحلبى « قلنا له إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدراً فقال لا بأس الأرض تطهر بعضها بعضاً»(٢) فان كلمه القدر و ان كانت تستعمل كناية عن النجس الا انه لا دليل على تقيدها فى هذا الصحيح بالنجس

و كما فى معتبر الأحوال عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «فى الرجل يظأ على الموضع الذى ليس بنظيف ثم يظأ بعده مكاناً نظيفاً قال لا بأس إذا كان خمسه عشر ذراعاً أو نحو ذلك»(٣) فلم يكن السؤال عن النجس بالخصوص بل ما ليس بنظيف , فاذن الارض تطهر ما هو الاعم من النجس فلا تكون قرينه على النجاسه بل على مطلق القذاره و يكون مفهوم الخبر ان لم يكن وراءه شىء جافٌ ففيه البأس من مطلق القذاره لا النجاسه الشرعيه .

ص: ١٨٣

-
- ١- الكافى (ط ؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩٠ ح ٢
 - ٢- الكافى (ط ؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩٠ ح ٣
 - ٣- الكافى (ط ؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩٠ ح ١

أدلة عدم تنجيس المتنجس مضافا لما سبق

الأول: التمسك بصحيحه حكم بن حكيم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أبول فلا اصيب الماء وقد أصاب يدي شىء من البول فامسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فأمس بها وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي قال: لا بأس به» (١) فإنه لا وجه لنفي البأس إلا عدم تنجيس المتنجس.

وقد يناقش باحتمال ان يكون ذلك من جهة عدم الجزم باصابه الجسد أو الثوب للموضع النجس المتعرق فتجرى أصاله الطهاره. قلت: هذا الاحتمال خلاف الظاهر .

الثانى: ما ذكره الشيخ الهمداني من ان لازم تنجيس المتنجس تنجس جميع البلد الواحد فان الحليب المجلوب من القرى يعلم عادة بتنجس بعضه نتيجة عدم المبالاه بمسائل الطهاره و النجاسه، و بصنع الاجبان منه و غيرها و أكل البعض منه سوف يتنجس الفم و اليد و الثياب، و بالاختلاط بآخرين سوف تنتقل النجاسه اليهم أيضا و يلزم و من ثم تنجس كل البلد و افراده.

و الشىء نفسه يأتي في ماء السبيل الذى يشرب منه بعض الأطفال غير المباليين فانهم سوف ينقلون النجاسه بالشكل المذكور.

ص: ١٨٤

و الأمثله لذلك كثيره. و هذا يعنى لغويه تشريع الحكم بوجود اجتناب المتنجس لعدم امكان امثاله.

بل بقطع النظر عن هذا يلزم وجوب اجتناب جميع الأبنيه لان أدوات البناء قد تنجست يوما و لو بسبب استعمالها فى بناء كنيف و لم تجر العاده على تطهيرها لدى كل بناء، و من اجتنابها عدّ موسوسا(١).

واجيب بان ما افيد وجيه بناء على تنجيس المتنجس و لو بالوسائط، اما بناء على اشتراط التنجيس بعدم الواسطه أو بواسطه واحده فلا يتم ما ذكر. قلت: لو كان المتنجس منجسا فلا فرق بين قله الوسائط وكثرتها والتفريق بينها بلا شاهد ولا دليل ولم يرد حتى فى روايه ضعيفه ولم يذكر من قبل المتقدمين فالقول به تحكم صرف .

الثالث: ان كل ما استدل به على المنجسيه مبنئ على الحدس لا الدلاله الواضحه.

الرابع: ظاهر فى اختلاطه بعين النجس و لا اشكال فى ان عين النجس ما دامت موجوده فهى منجسه.

الخامس: انه معارض بالروايات المعتمره الواضحه والصريحه بعدم التنجيس.

السادس: لم يعرف القول بالتنجيس من قبل القدماء بعد حصرهم لاقسام المياه و تعيين احكامها فاطلقوا القول فيها ولم يتعرضوا لمنجسيته فى الغسل منها مع كثره

ص: ١٨٥

الابتلاء به فقال المفيد (ولا- يجوز الطهاره ايضاً بالمياه المستعمله فى الغسل من النجاسات كالحيض والاستحاضه والنفاس والجنابه وغسل الاموات)^(١) ولم يقل شيئاً غير ما قال.

وقال الديلمى «فالمضاف إلى الاستعمال اذا علم خلوه عن النجاسات فهو طاهر مطهر سواء استعمل فى الطهاره الصغرى ام الكبرى-إلى-واما المضاف إلى النجس فليس بطاهر ولا مطهر»^(٢) فتراه لم يتعرض لملاقى المتنجس بل ولا المتنجس الخالى من عين النجاسه.

وقال ابن حمزه (واما المستعمل فثلاثه اضرب مستعمل فى الطهاره الصغرى و مستعمل فى الطهاره الكبرى-إلى-ومستعمل فى ازاله النجاسه فالاول يجوز استعماله ثانياً فى رفع الحدث وفى ازاله النجاسه والثانى والثالث لا- يجوز ذلك فيهما)^(٣) و هو كسابقه.

وقال المرتضى: (ان الماء المستعمل فى تطهير الاعضاء و البدن الذى لا نجاسه عليه اذا جمع فى اناء نظيف كان طاهراً مطهراً- إلى- وقال ابو حنيفه واصحابه ان المستعمل لايجوز الوضوء به واختلفوا فى نجاسته فقال ابويوسف هو نجس-إلى-

ص: ١٨٦

١- المقنعه ص/ ٩

٢- المراسم ص/ ٥٦٥ من الجوامع الفقيهيه

٣- الوسيله ص/ ٧٠٤

و الدليل على صحه مذهبنا الاجماع المتقدم ذكره وايضاً قوله تعالى... (١) و هو صريح فى الملاقى للمتنجس .

السابع: ان هذه المسأله باعتبارها من اهم المسائل الابتلايه لم تطرح فى لسان الائم عليهم افضل الصلاه والسلام بشكل واضح للدلاله على منجسيه المتنجسات و هذا اقوى دليل على عدم المنجسيه فلو كان لبان و لا يمكن الاكتفاء بادلته خفيه و غير ظاهره الا بالحدس والتقريب البعيد عن الذوق العرفى.

اقول: و حيث ان المتأخرين قالوا بالمنجسيه استثنوا ما لا بد من استثنائه لدلاله الاحاديث الصحيحه عليه فاستثنوا بدن الحيوانات وجعلوا زوال عين النجاسه مطهراً له لدلاله الصحاح عليه والحق انها داله على عدم منجسيه المتنجس بلا- فرق بين الحيوانات وغيرها كما فى صحيح على بن جعفر «عن فأره وقعت فى حب دهن واخرجت قبل ان تموت، أبيعته من مسلم قال (عليه السلام): نعم ويدهن منه» (٢) حيث ان الحكم بطهاره الدهن يدل على عدم منجسيه موضع بعر الفأره .

ومن جمله ما قالوا باستثنائه ماء الاستنجاء و قالوا بطهارته و الحق انه لا فرق بين ماء الاستنجاء و غيره و لم يعرف الفرق بينه و بين غيره فى كتب القدماء و لم يذكره، وغايه ما ذكره الشيخ فى النهايه هو: «وكذلك ان وقع على ثوبه من الماء الذى يستنجى به لم يمكن به بأس وكذلك ان وقع على الارض ثم رجع

ص: ١٨٧

١- الناصريات ص/ ٢١٥ مسأله/ ٦

٢- الوسائل باب/ ٩ من ابواب الاستنار ح/ ١

عليه اللهم ألما يقع على نجاسه ثم يرجع عليه فإنه يجب عليه غسل ذلك الموضوع» (١) و المفيد و المرتضى و الديلمي و ابن حمزه و امثالهم ذكروا احكام المياه و اقسام الماء المستعمل ولم يذكروا ماء الاستنجاء بالطهاره .

اقول: ولعل اول من ذكره بعنوان ماء الاستنجاء هو المحقق فى الشرايع (٢) و الروايات التى استدلت بها على طهاره ماء الاستنجاء لاتدل على ذلك مثل انه لا بأس به كما عبر الشيخ كما فى صحيح الاحول المتقدم وغيره.

فالحق ان الروايات الداله على عدم البأس بماء الاستنجاء داله على عدم منجسيه المتنجس الخالى من عين النجاسه و عليك بالتأمل فى كل الاخبار التى يظهر منها خلاف ما قلناه فقد يظهر من خبر العيص (٣) التفريق بين عرق الذكر و عرق اليد الماسحه وكذلك خبر أبى اسامه (٤) الدال على جواز الصلاه مع اصابه المنى للبدن و مثلهما خبر زراره (٥) المتضمن للتنشف بالثوب الذى فيه النطفه فلا بد من حمل هذه الروايات على محمل صحيح من عدم القطع باصابه المنى لعدم وجود الرطوبه المسريه و الأ فريد علمها إلى اهلها.

ص: ١٨٨

١- الجوامع الفقيهيه؛ النهايه ص ٢٦٦

٢- الشرايع ص ١٢/ فقال: عدا ماء الاستنجاء فانه طاهر مالم يتغير بالنجاسه او تلاقيه نجاسه من خارج .

٣- التهذيب ج ١/ ص ٤١/ ح ٦

٤- الكافى ج ٣/ ص ٥٢/ ح ٢

٥- التهذيب ج ١/ ص ٤٢١/ ح ٥

١- يشترط في حصول التنجس الرطوبه المسريه بالرغم من اطلاق بعض الأدله كصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل. قال: تغسل المكان الذي أصابه»^(١) وذلك للارتكاز العرفي الذي يعد بمنزله القرينه المتصله، و لموثق ابن بكير: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يبول و لا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط. قال: كل شىء يابس زكى»^(٢) و غيره. على ان التعبير بالغسل نفسه يرشد إلى ذلك لأنه عباره عن إزاله الأثر.

٢- و اما اعتبار السرايه فى الرطوبه فللارتكاز العرفي، على انه يلزم فى المكان الكبير الرطب ان النجاسه إذا أصابت نقطه فى شماله تنجس جنوبه و جميع بقاعه و هو بعيد.

٣- و إذا لاقى النجاسه الجسم الغليظ اختصت بموضع الملاقاه فى الجسم الغليظ و ذلك لروايات عديده كصحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام): «إذا وقعت الفأره

ص: ١٨٩

١- وسائل الشيعه الباب ١٢ من أبواب النجاسات الحديث ٤

٢- وسائل الشيعه الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث ٥

فى السمن فماتت فان كان جامدا فالقها و ما يليها و كل ما بقى، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به. و الزيت مثل ذلك»(١)

و غيرها.

٤- لا يجوز تناول النجس وهو من الضروريات، و تدلّ عليه صحيحه البزنطى: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده فى الإناء و هى قذره. قال: يكفى الإناء»(٢) و غيرها من الروايات الكثيره.

٥- و تناول النجس محرم دون غيره من التصرفات مما لا يشترط فيه الطهاره و دليله واضح بعد فرض عدم اشتراطها بالطهاره.

و إذا قيل: ان روايه تحف العقول: «أو شىء من وجوه النجس فهذا كلّ حرام و محرّم لأنّ ذلك كلّ منهى عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و امساكه و التقلّب فيه فجميع تقلبه فى ذلك حرام»(٣) دلّت على حرمة جميع التصرفات.

كان الجواب: ان الروايه مع غض النظر عن سندها لا شك فى اضطراب متنها وان المراد من قوله « منهى عن أكله و شربه و لبسه و ملكه و امساكه» هو حرمة

ص: ١٩٠

-
- ١- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب المضاف الحديث ١
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث ٧
 - ٣- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به الحديث ١

بجميع منافعه كما هو ظاهره و لا شك في حرمه كل تصرف منهي عنه انما الكلام لو كان نجسا فقط فهل تحرم باقى التصرفات فيه؟ و لا شك في الجواز بالاجماع العملى بين المسلمين . مضافا الى دلالة الروايات الكثيره على جواز الانتفاع بالنجس فى بعض المجالات كروايه أليات الغنم المقطوعه منها و هى أحياء لإذابتها و الاسراج بها(١).

٦- ثم ان ما يجلب من بلاد الكفار من الأدوية و الأدهان و نحوهما ممّا لا- يعتبر فى حلّيته التذكيه محكوم بالطهاره و ذلك لأصالة الطهاره.

و يمكن استفاده ذلك أيضا من روايات متعدده كصحيحه عبد الله بن سنان: «سأل أبى أبا عبد الله (عليه السلام) و أنا حاضر انى اعير الذمى ثوبى و أنا أعلم انه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده علىّ فأغسله قبل ان أصلّى فيه؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): صلّ و لا تغسله من أجل ذلك فانك أعرته إياه و هو طاهر و لم تستيقن انه نجسه فلا بأس ان تصلّى فيه حتى تستيقن انه نجسه»(٢) و غيرها.

٧- و اما ما يعتبر فيه التذكيه فلا يحكم بطهارته و ذلك لأصالة عدم التذكيه الحاكمه على أصالة الطهاره.

ص: ١٩١

١- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به الحديث ٦

٢- وسائل الشيعة الباب ٧٤ من أبواب النجاسات الحديث ١

٨- و المشتبه بالنجس او المتنجس يجب اجتنابه و ذلك لتعارض أصلى الطهاره الموجب لمنجزيه العلم الإجمالى أو للعلم الإجمالى نفسه كما هو الصحيح على الخلاف بين المسلكين فى منجزيه العلم الإجمالى.

و تدل على ذلك أيضا موثقه سماعه: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل معه اناءان فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو و ليس يقدر على ماء غيره. قال: يهريقهما جميعا و يتمم»^(١).

٩- و يجب الاجتناب عن الملاقى لاحد المشتبهين بالنجس لا- المتنجس الذى لا- ينجس على مسلك العليه وهو المختار فلا تجرى الاصول فى اطراف العلم الاجمالى واما على مسلك الاقتضاء فالمشهور حكم بطهاره الملاقى و ذلك لجريان أصاله الطهاره فيه بلا معارض.

اما كيف يجرى الاصل بلا معارض و الحال انه يتشكل بعد الملاقاه علم إجمالى جديد اما بنجاسته أو نجاسه طرف الملاقى؟ فأجيب عن ذلك بعدّه أجوبه:

الأول: ما أفاده الشيخ الأعظم من ان تنجز العلم الإجمالى فرع تعارض الاصول فى أطرافه، و هى ليست متعارضه فى العلم الثانى لان أصل الطهاره فى الملاقى

ص: ١٩٢

١- وسائل الشيعه الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث ٢

حاكم على أصل الطهاره فى الملاقى فتقع المعارضه بين الأصل فى الملاقى و الأصل فى طرفه، و بعد التساقت تصل النوبه الى الأصل فى الملاقى بلا معارض.

و انما اختصت المعارضه بالأصلين الأولين لأنهما فى رتبه واحده، و المعارضه لا تدخل فيها إلا الاصول ذوات الرتبه الواحده(١).

الثانى: ما أفاده الشيخ العراقى من ان العلم الثانى ليس بمنجز لتنجز أحد طرفيه بمنجز سابق- و ما تنجز لا يقبل التنجز ثانيه- و شرط منجزيه العلم الإجمالى قابليته لتنجز معلومه على كل تقدير(٢).

واجيب: بان التنجز حيث انه قضيه اعتباريه فلا- مانع من تنجز المتنجز. و لا يلزم بذلك اجتماع المثليين المستحيل لاختصاصه بالامور التكوينييه.

الثالث: ما ذكره جماعه من ان الأصل فى طرف الملاقى بعد ما سقط بالمعارضه الاولى فلا يدخل فى معارضه جديده مع الأصل فى الملاقى لأن الساقط لا يعود.

واجيب: بان قضيه الساقط لا يعود تختص بالسقوط التكويني دون الاعتبارى الذى هو عبارته اخرى عن عدم شمول دليل الأصل للساقط.

ص: ١٩٣

١- فرائد الاصول ٢: ٣٣، طبعه دار الاعتصام

٢- نهايه الافكار ٣: ٣٥٨

واما الجواب الأوّل فلان لازم حصر المعارضه بالأصول ذوات الرتبه الواحده ورود الشبهه المعروفه بالحيدريه.

و حاصلها لزوم جواز شرب الملاقى دون الوضوء به لان أصلى الطهاره إذا سقطا فى المعارضه الاولى تصل النوبه الى الأصلين فى المرتبه الثانيه ممّا يكون فى رتبه واحده، و هما أصل الطهاره فى الملاقى و أصل الحل فى طرف الملاقى، و بعد تعارضهما و تساقطهما تصل النوبه الى أصل الحل فى الملاقى، و بذلك تثبت حلّيه شربه دون طهارته، و مع عدم طهارته لا يجوز الوضوء به. و هذه نتيجه غريبه لا قائل بها فان كل من قال بجواز الشرب قال بصحّه الوضوء(1).

واجاب المحقق الخوئى عن اصل الاشكال بقوله: ان العلم الإجمالى بنجاسه الملاقى بالكسر أو الطرف الآخر و ان كان حاصلها بعد العلم بالملاقاه إلّا انه لا يمنع عن جريان الأصل فى الملاقى بالكسر لأن الأصل الجارى فى الطرف الآخر قد سقط للمعارضه قبل حدوث العلم الثانى، فليس العلم الإجمالى الثانى علما بالتكليف الفعلى على كل تقدير، إذ يحتمل ان يكون النجس هو الطرف الآخر المفروض تنجز التكليف بالنسبه إليه للعلم السابق و معه لا يبقى إلا احتمال التكليف فى الملاقى بالكسر، فيجرى فيه الأصل النافى بلا معارض. و قد أشرنا سابقا إلى انه يعتبر فى تنجيز العلم الإجمالى ان لا يكون التكليف فى بعض أطرافه

ص: ١٩٤

منجزا بمنجز سابق على العلم الإجمالى، إذ معه لا يبقى إلا احتمال التكليف فى الطرف الآخر. و لا مانع من الرجوع إلى الأصل النافى.

هذا كله فيما إذا لم يكن الطرف الآخر المذى هو عدل للملاقى بالفتح مجرى لأصل طولى سليم عن المعارض، كما إذا علمنا بنجاسه أحد المائعين ثم لاقى أحدهما شىء آخر. و اما إذا كان كذلك، كما إذا علمنا بنجاسه مرده بين الثوب و الماء ثم لاقى الثوب شىء آخر، فتسقط أصله الطهاره فى الطرفين للمعارضه، و تبقى أصله الحل فى الماء بلا معارض، لعدم جريانها فى الثوب فى نفسها، فيقع التعارض حينئذ بين أصله الطهاره فى الملاقى بالكسر و بين أصله الإباحه فى الماء فانا نعلم إجمالا بأن هذا الملاقى نجس، أو ان هذا الماء حرام، و بعد تساقط الأصلين يكون العلم الإجمالى بالنسبه إلى الملاقى بالكسر أيضا منجزا، فيجب الاجتناب عنه أيضا فى هذا الفرض (١).

اقول: الظاهر ان جواب المحقق الخوئى ناقص والصحيح فى الجواب على الشبهه الحيدريه ان فى نفس الوقت الذى يتعارض فيه اصلى الطهاره كذلك يعارضهما اصل الحل فيما اذا كان بلا فرق بين كونه فى احدهما او فى كليهما وتتساقط كل الاصول و يجب الاجتناب عن الجميع بالنسبه الى الملاقى ولا تصل النوبه فى

ص: ١٩٥

١- مصباح الأصول، ج ١، ص: ٤١٦

المعارضه مع الملاقي وبذلك يرتفع ما اورده من «لزوم نتیجه غريبه لا- قائل بها فان كل من قال بجواز الشرب قال بصحة الوضوء» .

وسائل اثبات النجاسه

ثبت نجاسه الشىء بالعلم و شهاده عدلين بل و بخبر الثقة و باخبار ذى اليد.

١- اما ثبوت النجاسه بالعلم فلحجتيه عقلا بل إليه تنتهى حجيه كل حجّه، و لو لا حجتيه استحالة اثبات أى حقيقه.

٢- و اما شهاده العدلين و خبر الثقة فبدليل عموم حجيه البيئه و عموم ادله حجيه قول الثقة فى الاحكام و الموضوعات كما عليه بناء العقلاء بلا ردع من الشريعه .

٣- و اما ثبوتها باخبار ذى اليد فلعموم التعليل الوارد فى روايه حفص بن غياث لإثبات حجيه اليد و انه «لو لم يجر هذا لم يقيم للمسلمين سوق» (١) أو للروايات الخاصه، كصحيحه معاويه الوارده فى الزيت الذى مات فيه جرد و انه يبيعه و يبين ذلك للمشتري ليستصبح به (٢)، فانه لا- فائده فى البيان لولا حجيه اخبار ذى اليد، و كموثقه ابن بكير الوارده فى من أعار رجلا ثوبا فصلّى فيه و هو لا يصلّى

ص: ١٩٤

١- وسائل الشيعه الباب ٢٥ من أبواب كيفيه الحكم الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعه الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به الحديث ٤

فيه وانه لا يعلمه و لو أعلمه أعاد(١)، فانه لا وجه للإعاده لولا حجتيه اخبار ذى اليد.

٤- و اما الطهاره فلا تحتاج إلى وسائل احراز فلان احتمالها يكفى بعد تشريع قاعده الطهاره.

و من الغريب ما نسب الى بعض من عدم ثبوت النجاسه إلا بالعلم الوجدانى تمسكا بقاعده الطهاره المغياه بالعلم بالنجاسه(٢).
غفله منه عن أخذ العلم فى الغايه بنحو الطريقيه- الذى لازمه قيام الامارات مقامه- دون الموضوعيه.

و أغرب من ذلك ما نسب إلى بعض آخر من كفايه مطلق الظن فى إثبات النجاسه(٣). غفله منه انه لا يغنى من الحق شيئا.

حصيله البحث:

النجاسات: ١- البول ٢- و الغائط من غير الماكول ذى النفس، واما الحيوان المشكوك بكونه ذا نفس سائله فظاهر بوله وخرؤه.

ص: ١٩٧

١- وسائل الشيعة الباب ٤٧ من أبواب النجاسات الحديث ٣

٢- الحدائق الناضرة ٥: ٢٤٤

٣- جواهر الكلام ٦: ١٦٨، و الحدائق الناضرة ٥: ٢٤٤

٣- و الدّم, ٤- و المنى من ذى النفس وإن أكل، واما الدم المشكوك كونه من ذى النفس السائله فالاقوى انه نجس. والدم الموجود فى البيضة طاهر و ان حرم اكله. ولا- يجب الاستعلام ولا- الفحص فى الشبهات الموضوعيه. و اما الدم المتخلف فى الذبيحه فطاهر و لا يحرم اكله.

٥- الميته من ذى النفس السائله، وهى كل ما لم يذك و لا اختصاص لها بما مات حتف أنفه.

و اما ميته ما لا نفس له فطاهره, كما وان المقطوع من الحى او الميت من الميته .

ويستثنى من الميته البثور و نحوها و ما لا تحلّ الحياه فانها طاهره. و المأخوذ من اللحوم من يد المسلم طاهر و حلال, و المأخوذ من الكافر نجس .

٦- الكلب البرى لا المائى.

٧- الخنزير البرى لا المائى.

٨- الكافر غير الكتابى اصلياً كان ام مرتداً او منتحلاً للاسلام اذا كان جاحداً بعض ضرورياته كالخارجى و الناصبى و الغالى و المجسمى و كل من رفض حكماً من احكام الاسلام بعد ثبوت ذلك الحكم و لاشبهه فى البين فلازمه البين هو رد نبوه النبى صلى الله عليه و اله وسلم و عدم التصديق برسالته صلى الله عليه و اله وسلم

وهو عين الكفر لان معنى اشهد ان محمدا رسول الله (صلى الله عليه و آله) هو وجوب التصديق بكل ما جاء به النبي (صلى الله عليه و آله). واما الكتابي فظاهر.

٩- المسكر والفقاع و كذلك العصير العنبي فانه يحرم و ينجس اذا غلى و يطهر و يحل بذهاب ثلثيه و مثله العصير الزببى و التمرى فانه يحرم و ينجس المأخوذ منهما بعد الغليان ما لم يذهب ثلثاهما, نعم لا إشكال فى المأخوذ من سائر الفواكه.

١٠- عرق الابل الجلاله بل و عرق غيرها من الجلالات, واما عرق الجنب من الحرام فليس بنجس لكنه مانع فى الصلاه.

و يلحق بالنجاسات المايح الذى تغير بالنجاسه فانه نجس و منجس و اما المايح المتنجس الذى لم يتغير بالنجاسه و الخالى من عين النجاسه فليس بمنجس و كل متنجس خال من عين النجاسه لا ينجس سواء كان رطبا ام جافا كما عليه قدماء الاصحاب. و ماء الاستنجاى ينجس بملاقاته للنجاسه لكنه لا ينجس اذا كان خاليا من عين النجاسه.

و يشترط فى حصول التنجس الرطوبه المسريه و إذا لاقت النجاسه الجسم الغليظ اختصت بموضع الملاقاه فى الجسم الغليظ لعدم السرايه, ولا يجوز تناول النجس دون غيره من التصرفات مما لا يشترط فيه الطهاره .

واما ما يجلب من بلاد الكفار من الأدوية و الأدهان و نحوهما ممّا لا يعتبر في حليته التذكيه فمحكوم بالطهاره . و اما ما يعتبر فيه التذكيه فلا يحكم بطهارته .

والمشتمه بالنجس او المتنجس يجب اجتنابه كما ويجب الاجتناب عن الملاقي لاحد المشتمهين بالنجس لا المتنجس الذي لا ينجس .

و تثبت نجاسه الشىء بالعلم و شهاده عدلين بل و بخبر الثقة و باخبار ذى اليد. و اما الطهاره فلا تحتاج إلى وسائل احراز لكفايه احتمالها .

احكام الطهاره و الصلاه

يشترط في صحه الصلاه طهاره ثياب المصلّى و بدنه إلّا فيما يأتي استثناءه كما قال:

(و هذه يجب ازلتها عن الثوب و البدن)

للصلاه كما في صحيح ابن سنان (عن رجل اصاب ثوبه جنبه او دم قال ان كان علم انه اصاب ثوبه جنبه قبل ان يصلّى ثم صلى ولم يغسله فعليه ان يعيد ما صلّى و ان كان لم يعلم به فليس عليه اعاده)^(١) وغيره من الروايات و قد تضمن بعضها قدر نكته من البول^(٢) و بعضها (و في ثوبه عذره من انسان او سنور او كلب)^(٣).

ص: ٢٠٠

١- الكافي ج ٣/ ص ٤٠٦/ ح ٩/

٢- الكافي ج ٣/ ص ٤٠٦/ ح ١٠/

٣- الكافي ج ٣/ ص ٤٠٦/ ح ١١/ و هو صحيح عبد الرحمن و دلالة بالمفهوم

فروع:

الاول: اذا صلّى فى النجس فان كان عن علم وعمد بطلت صلاته كما هو واضح وكذا اذا كان جاهلاً بالنجاسه من حيث الحكم بان لم يعلم ان الدم مثلاً نجس او مانع فى الصلاه هذا اذا كان جهله عن تقصير بان كان جاهلاً ويعلم بنفسه انه جاهل بالاحكام الشرعيه ولا يذهب يتعلم فانه غير معذور بل ولا دليل على معذوريته.

واما القاصر او غير الملتفت إلى السؤال فهو معذور وصلاته صحيحه ويشهد لذلك حديث لا تعاد بناء على شموله للناسى والجاهل القاصر واما ماقد يقال من عدم شموله لما نحن فيه باعتبار اختصاصه بالناسى والذى هو القدر المتيقن منه كما وقد استظهر منه البعض انه ناظر إلى ان المكلف اذا أتى بالصلاه حسب ما يرى وظيفته حال الاتيان بها اجتهاداً او تقليداً ثم انكشف الخلاف لم تجب الاعاده عليه مطلقاً فى غير الخمس ومع ذلك فلا شمول له للجاهل المتردد والملتفت إلى جهله.

اقول: الحق عمومه للجاهل القاصر والقاطع بالخلاف بدليل التعليل الوارد فى ذيل الروايه (والقراءه سنه...ولا تنقض السنه الفريضه) ويشهد لما تقدم قاعده كلما غلب الله جل وعلا عليه فهو أولى بالعدر وقلنا ان العذر هنا اعم من المعذوريه التكليفيه بل شامله للاحكام الوضعيه بقريته سقوط الاءاء والقضاء عن المغمى عليه باستشهاد الامام (عليه السلام) بهذه القاعده فى هذا المورد.

ص: ٢٠١

الثاني: واما اذا كان جاهلاً بالموضوع بان لم يعلم ان ثوبه او بدنه لاقى النجس فالمعروف ان صلاته صحيحه كما هو مقتضى الاستصحاب وتدل عليه صريحا صدر صحيحه زراره (.. قلت فإن ظننت أنه أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت و لم أر شيئا فصليت فيه فرأيت ما فيه قال تغسله و لا تعيد الصلاه قلت لم ذلك قال لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت و ليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا قلت فإنني قد علمت أنه قد أصابه و لم أدر أين هو فأغسله قال تغسل من ثوبك الناحيه التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك قلت فهل على إن شككت أنه أصابه شىء أن أنظر فيه قال لا و لكنك إنما تريد أن تذهب بالشك الذى وقع من نفسك) لكن يعارضه ذيلها وسيأتى البحث عنه .

وجعل ابو الصلاح الحلبي (١) والشيخ فى النهايه (٢) غلبه الظن كالعلم وهو المفهوم من الكلينى حيث نقل خبر الصيقل الصريح بهذا التفصيل (٣) وهو (قلت له: رجل اصابته جنبه بالليل فاعتسل فلما اصبح نظر فاذا فى ثوبه جنبه فقال: الحمد لله الذى لم يدع شيئا الا- وله حد ان كان حين قام نظر فلم ير شيئا فلا- اعاده عليه وان كان حين قام لم ينظر فعليه الاعاده) (٤) وظاهره العلم بالنجاسه لا الظن واختار المصنف فى الدروس والذكرى التفصيل بين الشك قبل الصلاه وبعدها فقال:

ص: ٢٠٢

١- الكافى فى الفقه ص/ ١٤٠

٢- النهايه ص ٩٦

٣- الكافى ج ٣/ ص ٤٠٦ ح ٧/

٤- التهذيب ج ١/ ص ٤٣٤ ح ١٩/

(وقيل يعيد في الوقت وحملناه في الذكرى على من لم يستبرئ بدنه وثوبه عند المظنه للروايه)(١) ولاجل ذلك توقف العلامه في المختلف(٢).

وقد يظهر من الصدوق التفصيل ايضا بين من شك في طهاره ثوبه او بدنه ولم يتفحص عنها قبل الصلاه وبين غيره فيعيد في الاول دون غيره لروايته صحيح ابن مسلم وفيه: (ثم قال ان رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاه فعليك اعاده الصلاه وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا اعاده عليك فكذا البول)(٣) حيث رتب الحكم فيه بعدم الاعاده على نظره في الثوب قبل الصلاه وهو يقتضى بمفهومه وجوب الاعاده اذا رأى المنى او البول في ثوبه بعد الصلاه ولم يكن نظر فيه قبلها. واقتصر على روايتها ولم يرو ما يعارضها (٤) ويشهد لهذا التفصيل ذيل صحيح زراره المتقدم «...قلت إن رأيت في ثوبى و أنا فى الصلاه قال تنقض الصلاه و تعيد إذا شككت فى موضع منه ثم رأيت و إن لم تشك ثم رأيت رطبا قطعت الصلاه و غسلته ثم بنيت على الصلاه لأنك لا تدري لعله شىء أوقع عليك فليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك الحديث»(٥).

ص: ٢٠٣

-
- ١- الدروس ج/ ١/ ص ١٢٧
 - ٢- المختلف ج/ ١/ ص ٣٢٢
 - ٣- الوسائل ابواب ٤١ من النجاسات
 - ٤- الفقيه ج/ ١/ ص ١٦١
 - ٥- الاستبصار ج/ ١/ ص ١٨٣ التهذيب ج/ ١/ ص ٤٢١ ح/ ٨

هذا ولا يعارضه شيء من الروايات الداله على عدم الاعاده مطلقاً بناءً على اطلاقها ولم يكن موردها الجاهل غير الشاك كما فى صحيحه العيص (عن رجل صلّى فى ثوب رجل اياماً ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا- يصلّى فيه قال: لا- يعيد شيئاً من صلاته) (١) وذلك فان النسبه بينه وبين خبر الصيقل العموم والخصوص المطلق فالخاص يتقدم على العام ولا- يعارض العام الخاص ومثل صحيحه العيص غيرها كصحيحه وهب (لا يعيد اذا لم يكن علم) نعم يعارضه موثق أبى بصير (عن رجل صلّى وفى ثوبه بول او جنابه فقال علم به او لم يعلم فعليه اعاده الصلاه اذا علم) (٢) لكنها معارضه بصحيحته المرويه فى الكافى والتهذيب (عن رجل صلّى وفى ثوبه جنابه او دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال قد مضت صلاته ولا شيء عليه) (٣).

ثم ان خبر الصيقل ضعيف بالصيقل مضافا الى انه مردد فهل هو منصور على نقل الكلينى او ميمون على نقل التهذيب؟ .

هذا و لم يعمل بهذا التفصيل الشيخان (٤) ألما ان المفيد قال (واذا ظن الانسان انه قد اصاب ثوبه نجاسه ولم يتيقن ذلك رشه بالماء) (٥) و ان حكى عنهما (٦) و لعل

ص: ٢٠٤

١- الكافى ج/٣ ص/٤٠٤ ح/١

٢- الوسائل باب ٤٠ من ابواب النجاسات

٣- الكافى ج/٣ ص/٤٠٥ ح/٦ والتهذيب ج/٢ ص/٣٦٠ ح/٢١

٤- المختلف ج/١ ص/٣٢٢ نقل عن المفيد ذلك

٥- التهذيب ج/١ ص/٢٦٧

٦- التتقيح عن الحدائق ص/٣٥٠ ح/٢

المعروف فيمن تأخر عن الشيخ هو عدم التفصيل كما في الغنيه(١) بل قالوا بعدم وجوب الاعاده نظر ام لم ينظر بعد ظن الاصابه و هو الصحيح و ذلك لما تقدم من صحيح ابي بصير المتقدم و صحيح زراره و هو حديث لا تعاد و اما المعارض مما تقدم فلا يصلح للمعارضه فان ذيل صحيح زراره يعارضه صدره مضافا الى اعراض الكليني والصدوق عن نقله فلا وثوق به فلم يبق الا صحيح ابن مسلم وهو مجمل الدلاله بل ظاهره العلم الاجمالي بالنجاسه فيه: «وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه..» ولم يعلم من الصدوق الفتوى به على هذا التفصيل.

الثالث: و اما الصلاه ناسياً مع النجاسه ثم تذكر في الصلاه ام بعدها فحكمه انه تجب عليه الاعاده اداءً وقضاءً يشهد لذلك ما تقدم من صحيح ابن مسلم وغيره كموثقه سماعه و صحيحه زراره و صحيحه ابن ابي يعفور ففي موثقه سماعه (عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى يصلى قال يعيد صلاته كي يهتم بالشىء اذا كان في ثوبه عقوبه لئس يسهه...)(٢) وفي صحيحه زراره (قلت له اصاب ثوبى دم رعاف - الى - ونسيت ان بثوبى شيئاً وصلت ثم انى ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلاه و تغسله)(٣) وفي حسنه ابن مسلم (و اذا كنت قد رأيتة وهو اكثر

ص: ٢٠٥

١- الغنيه ص/ ٤٩٣ من الجواب الفقهي

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ١ ص ٢٥٥ باب تطهير الثياب

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ١ ص ٤٢١ باب تطهير البدن

من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاه كثيره فأعد ما صليت فيه(١) وتعارضها صحيحه العلاء وفيها: (لا يعيد قد مضت صلاته وكتبت له)(٢) وقد ردها الشيخ بالشذوذ او الحمل على نجاسه معفو عنها و هو الموافق للعامهكما نقل التذكرة ذلك عن احمد ونسبه الشيخ(٣) إلى الاوزاعي و الشافعي فى القديم و أبى حنيفه .

و اما خبر عمار الدال على عدم الاعاده لمن نسي الاستنجاء فمعارض بصحيح عمرو بن أبى نصر الدال على وجوب الاعاده ففيها «ابول.. وانسى استنجائي ثم اذكر بعد ما صليت قال اغسل ذكرك و أعد صلاتك و لا تعد وضوءك» و لا يقاومه خبر عمار فما اكثر شذوذ اخباره.

ثم ان هذه الاخبار كما ترى تدل على وجوب الاعاده مطلقاً اداءً وقضاءً .

واما صحيح ابن مهزيار الدال على عدم وجوب القضاء والمشمول على عله عليه ففيه (فان الثوب خلاف الجسد) وقد قيل باضطرابه ولم يروه غير الشيخ فلا يعارض ما تقدم.

الرابع: ناسى الحكم تكليفاً او وضعا كجاهله فى وجوب الاعاده وعدمه بل هو جاهل حقيقه وحكمه تابع لما تقدم من التفصيل بين القاصر والمقصر.

ص: ٢٠٦

١- الكافي (ط؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ٥٩ باب الثوب يصيبه الدم و المده .

٢- التهذيب ج/٢ ص ٣٦٠/ح ٢٤/

٣- على ما حكاه التنقيح ؛ تقريرات المحقق الخوئي ؛ عنه.

الخامس: لو غسل ثوبه وعلم بطهارته ثم صَلَّى وتبين له بقاءه على نجاسته فهو من باب الجهل بالموضوع فلا تجب عليه الاعاده مطلقاً ويظهر من صحيح ميسر وجوب الاعاده ففيه: «امر الجاربه فتغسل ثوبى من المنى فلا تبالغ فى غسله فاصلى فيه فاذا هو يابس قال اعد اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شىء»^(١) والامر بالاعاده فيها على تقدير غسل الجاربه للثوب باعتبار عدم حصول العلم له بطهاره الثوب بغسلها فيجرى استصحاب النجاسه , و ذلك لان الظاهر من الصحيح عدم اعتماد السائل على الجاربه بقرينه قوله «فلا تبالغ..» و عليه فلا يكون غسل الجاربه للثوب حجه شرعيه.

السادس: (وعفى عن دم الجرح والقرح مع السيلان)

للمستفيضة كصحيح ليث^(٢) وصحيح ابن مسلم^(٣) وموثقه سماعه^(٤) ومرسلته^(٥) ومعتبره أبى بصير^(٦) و قد جاء فيها «فقال لى ان بى دمامل و لست اغسل ثوبى حتى تبرأ».

ص: ٢٠٧

١-؛ الوسائل باب ١٨ من ابواب النجاسات

٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٨/ ح ٣٧

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٨/ ح ٣٦

٤- الكافي ج ٣/ ص ٥٨/ ح ٢/ و ما فيه من غسله فى اليوم مره محمول حتى الاستحباب بقرينه غيره.

٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٩/ ح ٣٩/ و هى مرسله محمد بن أبى عمير عن سماعه.

٦- الكافي ج ٣/ ص ٥٨/ ح ١/

و اما السيلان فهو مورد الروايات الواردة و صريح مرسل سماعه و أمّا ما قيل من اعتبار المشقه في ذلك و استدلاله بموثق سماعه ففيه ان ظهور الموثق (فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعه) لا يدل على هذا القيد وانما هو من باب الحكمة لا العله بقرينه موثقه أبي بصير: «دخلت على ابي جعفر (عليه السلام) و هو يصلى فقال لى قائدى ان فى ثوبه دما فلما انصرفت قلت له: ان قائدى أخبرنى ان بثوبك دما، فقال لى: ان بى دماميل و لست أغسل ثوبى حتى تبرأ»(١).

و كذلك يحمل ما فى كتاب على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام): (فاغسله كل يوم مرتين غدوةً و عشيةً) (٢) على الاستحباب لاطلاق ما مر.

السابع: (و عن دون الدرهم البغلى) و يدل على اصله من دون وصف البغلى صحيح ابن أبى يعفور(٣) و صحيح اسماعيل الجعفى(٤) و غيرهما فى العفو عن دون الدرهم و هو المشهور لكن المراسم(٥) قال بالعفو عن الدرهم كما هو ظاهر صحيح ابن مسلم وفيه: (و لا اعاده عليك مالم يزد على مقدار الدرهم و ما كان اقل من

ص: ٢٠٨

١- وسائل الشيعة الباب ٢٢ من أبواب النجاسات الحديث ١

٢- مسائل على بن جعفر و مستدركاتهما / ١٧٣ / قسم المسائل

٣- الوسائل باب ٢٠/ من ابواب النجاسات ح/ ١

٤- الوسائل باب ٢٠/ من ابواب النجاسات ح/ ٢ (قال فى الدم يكون فى الثوب ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة و ان اكثر من قدر الدرهم و كان راه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلوته).

٥- الجوامع الفقيهه ؛ المراسم ص/ ٥٦٩ و فيه (قدر الدرهم العراقى؛ إلى؛ جازت الصلوه فيه).

ذلك فليس بشيء رأيته قبل او لم تره) (١) لكن لا يخفى ما فيه من تنافي بين صدره و ذيله و بذلك يحصل فيه الاجمال فلا يعارض صحيح ابن أبي يعفور المتقدم (٢) وعلى فرض التنافي فالجمع بينه وبين صحيح ابن أبي يعفور ينتج كون العفو عما دون الدرهم و هو القدر المتيقن ايضاً .

و اما كونه بغلياً فلعل اول من وصفه بذلك الديلمي (٣) بعد ان عبر اولاً بالعراقي لكن تعبير من تقدمه كالفقيه (٤) والمقنعه (٥) والانتصار (٦) والمبسوط (٧) بالوافي فالصحيح اذاً هو الوافي لا البغلي ولعلهما متحدان.

ثم ان الاسكافي (٨) قال بالعفو عن كل نجاسه بذاك المقدار سوى دم الحيض و المنى و لا دليل له كما و ان العماني قال باعاده الصلاه لو علم بالدم و كان اكثر من دينار (٩) و هذا ايضاً لا دليل عليه.

ص: ٢٠٩

-
- ١- الوسائل؛ ابواب النجاسات باب ٢٠/ ح ٦/
 - ٢- الكافي ج ٣/ ص ٥٩/
 - ٣- الجوامع الفقيهيه؛ المراسم ص ٥٦٩/ عبر بالعراقي و ص / ٥٧٠ عبر بالبغلي
 - ٤- الفقيه ج ١/ ص ٤٢/ فقال (ما لم يكن مقداره مقدار درهم وافي)
 - ٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٤/ (و كان مقداره في سعه الدرهم الوافي؛ إلى؛ و جب عليه غسله).
 - ٦- الجوامع الفقيهيه؛ الانتصار ص ١٣٦/
 - ٧- المبسوط في فقه الإماميه؛ ج ١، ص: ٦
 - ٨- مختلف الشيعة؛ الطبعة الحجرية ص ٥٩/؛ كتاب الطهاره؛ الفصل الثاني؛ المسأله الأولى
 - ٩- مختلف الشيعة ج ١/ ص ٦٠/

هذا وكما ان الدم معفو عنه كذلك القيح و الدواء وذلك لأنهما مصاحبان غالبا لموضع الجرح فالعفو عن دمه يدل بالالتزام على العفو عنه و إلا يلزم التخصيص بالنادر و هو مستهجن.

ثم انه قيل: بعدم وجوب تطهير الدم المشكوك في كونه من الجروح وذلك لاصاله البراءه لا لاجل التمسك باستصحاب العدم النعتى لعدم حاله السابقه المتيقنه و لا لاجل إطلاق دليل مانعيه الدم لأنه تمسك به في الشبهه المصدقيه وعليه فيتعين الرجوع إلى البراءه عن تقييد الصلاه بعدمه لأنّ المانعيه انحلاليه بعدد أفراد الدم الذى يكون من غير الجروح، و الشك في فرديه فرد شك في ثبوت مانعيه جديده فتجرى البراءه منها.

قلت: هذا كله اذا لم يكن لنا دليل على الحكم بالنجاسه و قد تقدم ثبوته في باب النجاسات لإطلاق موثقه عمار الداله على نجاسه طبيعى الدم فراجع (١) فالاقوى هو الحكم بالنجاسه.

نعم لا يجب تطهير المشكوك في كونه بقدر الدرهم وذلك لاستصحاب العدم النعتى لأنّ الدم حينما يخرج من البدن يخرج تدريجا.

(من غير الثلاثه) الحيض والاستحاضه والنفاس إلا ان الصدوق(٢) و المفيد(٣) لم يستثنيا غير دم الحيض و اما ما ورد في تغيير القطنه والخرقه في المستحاضه(٤) فلا

ص: ٢١٠

١- ص ١١٧

٢- الفقيه ج ١/ ص ٤٢

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٤

٤- كما سيأتى في باب المستحاضه

يقاس عليه فالقياس باطل عندنا فالصحيح الاقتصار على استثناء دم الحيض فقط لروايه أبى بصير (لا تعاد الصلوه من دم لم يبصره
الآ دم الحيض فان قليله و كثيره فى الثوب ان رآه و ان لم يره سواء) (١).

و ألحق بعض الاصحاب دم نجس العين بها وقد انكره الحلبي اشد انكار.

اقول: ان دم نجس العين من مصاديق غير مأكول اللحم ولا- شك فى اعتبار ان لا يكون الشىء من أجزاء مالا يؤكل لحمه فانه
مانع مستقل بنفسه لموثقه ابن بكير: «و ان كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرّم عليك أكله فالصلاه فى كلّ شىء منه
فاسد ذكاه الذابح أو لم يذكه» (٢) فى مقابل النجاسه الدمويه، و قد ذكرنا ان دليل العفو عمّا دون الدرهم ناظر الى نفي المانعيه
من جهه النجاسه الدمويه لا أكثر.

ثم انه مع التنزل و تسليم الإطلاق فى دليل العفو عمّا دون الدرهم فسوف تقع المعارضه بينه و بين إطلاق دليل مانعيه اجزاء ما لا
يؤكل لحمه بنحو العموم من

ص: ٢١١

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٧/ ح ٣٢؛ الكافي ج ٣/ ص ٤٠٥/ ح ٣/

٢- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب لباس المصلى الحديث ١

وجه، و ماده الاجتماع التى تقع فيها المعارضه هى دم ما لا يؤكل لحمه دون الدرهم، و معه اما ان يقدم الثانى لأنّ دلالتة أقوى باعتبار انها بالعموم بواسطه أداه «كل» بخلاف الثانى فإنّ دلالتة بالإطلاق أو لأنهما يتساقطان و يرجع إلى إطلاق دليل مانعيه الدم.

نعم لا- وجه لإلحاق دم الميتة من مأكول اللحم فانها غير مأكول بالعرض ولا تشمله موثقه ابن بكير فانها ناظره الى ما هو غير مأكول بالاصاله كما هو صريح ذيلها .

ثم انه روى الكافى عن محمد بن خالد البرقى مرفوعاً ما ظاهره عدم العفو عن كل دم غير دم نفس الانسان ففيه: (دمك انظف من دم غيرك -إلى- و ان كان دم غيرك قليلاً- او كثيراً فاغسله)(١) وهى معارضه باطلاق صحيحه ابن مسلم(٢) المرويه فى الكافى ايضاً فالجمع بينهما يقتضى حمل الأولى على الاستحباب و ايضاً هى من مرويات البرقى الذى ضعف بكونه يروى الضعيف و المرسل فلا وثوق فى ما يرويه ولا يقاوم ما عليه المشهور.

الثامن: و اذا عرضت النجاسه أثناء الصلاه فان أمكن إزالتها مع الحفاظ على صورته الصلاه وجب ذلك و إلا استؤنفت مع السعه و لزم الاستمرار مع الضيق.

ص: ٢١٢

١- الكافى ج/٣ ص ٥٩/ ح ٧/

٢- الكافى ج/٣ ص ٥٩/ ح ٣/

اما الحكم حاله عروض النجاسه فى الاثناء مع امكان الازاله بدون زوال صورته الصلاه فلاقتضاء القاعده له إذ لم تثبت شرطيه الطهاره فى أكوان الصلاه التى ليست أجزاء لها فاذا فرض الشك جرت البراءه من ذلك. هذا مضافا إلى دلالة صحيحه زراره: «... و ان لم تشك ثم رأيتہ رطبا قطعت و غسلته ثم بنيت على الصلاه لأنك لا تدري لعلہ شیء أوقع عليك...» (١) و غيرها.

و اما وجوب الاستئناف مع السعه فى حاله عدم امكان الحفاظ على صورته الصلاه على تقدير الازاله فللممكن من الاتيان بالمأمور به.

هذا مضافا إلى دلالة صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن الرجل يصيبه الرعاف و هو فى الصلاه فقال: ان قدر على ماء عنده يمينا و شمالا أو بين يديه و هو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقى من صلاته، و ان لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته» (٢) و غيرها على ذلك.

و اما انه مع عدم السعه يستمر فى صلاته فلانه بعد عدم سقوطها بحال يلزم سقوط شرطيه الطهاره و الاتيان بالميسور.

ص: ٢١٣

-
- ١- وسائل الشيعة الباب ٤٤ من أبواب النجاسات الحديث ١
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاه الحديث ٦

ثوب المريبه

ومن المستثنيات ثوب المريبه كما فى روايه أبى حفص (سئل عن امرأه ليس لها الا قميص و لها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص فى اليوم مره)^(١) وان ضعّف سندها بمحمد بن يحيى المعاذى لكنها مما عمل بها الاصحاب كما فى الفقيه^(٢) وغيره والاستثناء بشرائط ما تضمنه الخبر.

مالا تتم فيه الصلاه

ومن جمله المستثنيات مالا- تتم الصلوه به كما استفاضت به النصوص كروايه زراره^(٣) ومرسل ابراهيم بن أبى البلاد^(٤) و مرسل عبدالله بن سنان^(٥) و خبر الحلبي^(٦) وغيرها والمذكور فى الروايات ما لا تتم الصلوه به قوه لا فعلاً كالعمامه لكن نقل

ص: ٢١٤

-
- ١- التهذيب ج/١ ص/٢٥٠ ح/٦
 - ٢- الفقيه ج/١ ص/٤١
 - ٣- التهذيب ج/١ ص/١٤ ح/١٤؛ الوسائل؛ ابواب النجاسات باب ٣١/ح/١ (كل ما كان لا تجوز فيه الصلوه وحده فلا بأس بان يكون عليه الشئ مثل القلنسوه و التكه و الجورب).
 - ٤- التهذيب ج/١ ص/١٣ ح/١٣؛ الوسائل؛ ابواب النجاسات باب ٣١/ح/٤
 - ٥- التهذيب ج/١ ص/٢٧٥ ح/٩٧
 - ٦- التهذيب ج/١ ص/١٠ ح/١٠ باب ٦ من زيادات الصلوه

المختلف (١) عن ابني بابويه انهما جوزا الصلوه فيها مع النجاسه الا- انه لا- نص في ذلك الا ما في الفقه الرضوى (٢) ولا عبره به (٣).

(و يغسل الثوب مرتين بينهما عصر)

انما ورد العسل في الثوب و البدن مرتين في البول لا في كل نجاسه كما في صحيح ابن مسلم (٤) و صحيح ابن ابي يعفور (٥) و حسنه ابن ابي العلاء (٦).

واما غير البول عدا البولغ فالروايات فيه مطلقه و ظاهره في كفايه المره بعد زوال عين النجاسه كما دلت عليه النصوص المستفيضه (٧) الوارده في التطهر من نجاسه الكلب والخنزير والكافر و عرق الابل الجلاله والمنى والميت والمسكر.

واما وجوب العصر فقالوا الغسل للثوب يشتمل على العصر وللفرق بين الصب لبول الصبى كما في بعض الروايات والغسل لبوله اذا اكل كما في صحيح الحلبي

ص: ٢١٥

١- مختلف الشيعه (الطبعه الحجريه) ص ٦١

٢- الفقه المنسوب للرضا (عليه السلام) ص ٩٥ (الطبعه الاولى المحققه)

٣- لاجل ان ذاك اجتهاد منهما في كونها مما لا تتم الصلوه به فلا يكون كلامهما كاشفاً عن وجود نص لم يصل اليه.

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٥١/ ح ٨

٥- التهذيب ج ١/ ص ٢٥١/ ح ٩

٦- الكافي ج ٣/ ص ٥٥/ ح ١

٧- وقد تقدمت الاشاره إلى هذه النصوص كل في عنوانه.

(عن بول الصبي تصب عليه الماء وان كان قد اكل فاغسله غسلًا والغلام والجاريه فى ذلك شرع سواء) (١) وغيره.

اقول: ما استدلوا به لوجوب العصر غير واضح فلعل الغسل عرفاً هو باستيلاء الماء وتحريك الثوب لا بالعصر وبذلك يحصل الفرق بينه وبين الصب وعلى كل حال فالملاك هو ما يسمى عند العرف غسلًا والقرائن تشهد على ان لا علاقته له العصر بالغسل وهى كالتالى: ان الغسل له معنى واحد وقد استعمل فى آيه الوضوء بصب الماء على الوجه واليدين فهو كذلك فى غسل الثوب ولو كان غسل الثوب بكيفيه اخرى لذكر فى كتب اللغه هذا اولاً وثانياً ان صحيحه محمد بن مسلم تقول فان غسلته فى ماء جار فمره وهى داله على ان الغسل يكون فى ظرف الماء لا خارجه كما هو كذلك عرفاً والاصل عدم النقل، ويشهد لكون الغسل لا ربط له بالعصر ما يظهر من الزمخشري فى اساس البلاغه من انه الطمس.

استثناء بول الرضيع

ويستثنى من ذلك بول الرضيع استثناء الشيخ (٢) لكن الاسكافى قال بعدم نجاسته (٣) وهو المفهوم من مقنع (٤) الصدوق حيث اقتصر على روايه السكونى (لبن الجاريه

ص: ٢١٤

١- الكافى ج ٣/ ص ٥٦/ ح ٦

٢- النهايه ص ٥٥/ فقال به دون الرضيعه

٣- المختلف ص ٥٦

٤- المقنع ص ٣/ نت الجوامع الفقيهيه

وبولها يغسل منه الثوب قبل ان يطعم لان لبنها يخرج من مثانه امها و لبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لا من بوله قبل ان يطعم لان لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين(١) لكنه فى الفقيه(٢) نسبه إلى الروايه ولم يروه الكلينى ولذا لا يمكن الاعتماد عليه كما و انه معارض بما فى توحيد المفضل ففيه: (فانه يجرى اليه من دم الحيض ما يغذوه كما يغذو الماء النبات - إلى - فاذا ولد صرف ذلك الدم الذى كان يغذوه من دم امه إلى ثديها وانقلب الطعم واللون إلى ضرب آخر من الغذاء)(٣) و مشتمل على تعليين كل منهما عليل و فى طريقه السكونى و هو عامى فلا وثوق به, وقد أفتى الصدوق بكفايه الصب فى الرضيع و الرضيعه و هو المفهوم من الكلينى حيث روى صحيحه الحلبي «سألته عن بول الصَّبِيّ، قال: تصبّ عليه الماء و إن كان قد أكل فاغسله غسلا، و الغلام و الجاربه فى ذلك شرع سواء»(٤) و ظاهره كفايه الصب لبول الرضيع الذى لم يأكل بلا فرق بين الذكر و الأنثى و ان كان أكل يكفى فيه الصب مره مع العصر و يشهد لذلك حسنه الحسين بن أبى العلاء «عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء و سألته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرّتين و سألته عن الصبى يبول

ص: ٢١٧

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٥٠/ ح ٥/

٢- الفقيه ج ١/ ص ٤٠/

٣- توحيد المفضل ص ٤٨/

٤- الكافي (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ٥٦ باب البول يصيب الثوب أو الجسد .

على الثوب قال يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره»(١) ايضاً و هو كالصحيح, و ما رواه سماعه(٢).

(أا في الكثير والجارى)

كما فى صحيح ابن مسلم قال: سألت أبا عبد الله ع عن الثوب يصيبه البول قال اغسله فى المرن مرتين فإن غسلته فى ماء جارٍ فمرة واحدة»(٣) و حسنه ابن أبى العلاء المتقدمه(٤) و ما رواه ابو اسحاق النحوى(٥) حسب التفصيل الذى مرّ.

(و الاناء)

يعنى و يصب على الاناء مرتين من كل نجاسه أا ان الذى ورد فى النصوص ثلاث من الخمر كما فى موثقه عمار(٦) و ايضاً لابد من الدلك لرفع نجاسه الخمر كما فى موثق عمار «قال لا يجزيه حتى يبدلكه بيده ويغسله ثلاث مرات»(٧) و يستحب السبع من الخمر كما فى موثقه(٨) الاخر لكن حملة المفيد(٩) على الوجوب

ص: ٢١٨

- ١- الكافى ج/٣ ص ٥٥/ ح ١/
- ٢- الوسائل ج/١ ص ١٠٨/ باب ٦ ح ٢/ و ص ٣/ و ح ٥/
- ٣- التهذيب ج/١ ص ٢٥٠/ ح ٤/
- ٤- الكافى ج/٣ ص ٥٥/
- ٥- التهذيب ج/١ ص ٢٤٩/ ح ٣/
- ٦- الكافى باب ٢٢/ من الاشربه ح ١/؛ التهذيب ج/١ ص ٢٨٣/
- ٧- المصدر السابق .
- ٨- التهذيب باب الذبائح ح/٢٣٧
- ٩- التهذيب ج/١ ص ٢٨٣/

فى اوانى المسكرات والجمع بين الموثقين يقتضى الاستحباب هذا كله على القول باعتبار روايات عمار لاجل اعتماد الكلينى وغيره عليها و ألما فلا ومع ذلك فان وجوب الدلك مشكل من حيث انه لا- شك للإرشاد و من البعيد فى ماده الخمر ان لا تذهب ألأ بالدلك، و بعدم لزوم الدلك أفتى الشيخ فى المبسوط و النهايه و ابن ادريس(١).

و اما ما رواه الكلينى عن حفص الاعور(٢) من كفايه جفاف الدن فى الاستفاده منه فهو يدل على عدم منجسيه المتنجس الجاف وان اوله التهذيب بانه جف بعد ما غسل ثلاث مرات(٣) لكنه خلاف ظهوره الصريح.

(فان ولغ فيه الكلب قَدَم عليهما مسحه بالتراب)

كما فى صحيح البقباق و فيه (و اغسله بالتراب اول مره ثم بالماء)(٤) لكنه دل على غسله بالتراب و هو لا- يكون ألأ كالغسل بالسدر و الكافور فتفسيره بالمسح بالتراب

ص: ٢١٩

١- المبسوط ج/١ ص/١٥ و النهايه ص/٥٩٢ و السرائر ج/٣ ص/١٣٣

٢- الكافى (ط ؛ الإسلاميه)، ج ٦، ص: ٤٢٨ ح ٢

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان)، ج ٩، ص: ١١٧

٤- التهذيب ج/١ ص/٢٢٥ ح/٢٩

لا- دليل عليه و الاصل فيما قال من المسح هو المختلف(١) و أما فان المحقق(٢) ايضاً قال بغسله بالتراب و بذلك عبّر القدماء كالصدوق(٣) والشيخين(٤) و الديلمى(٥) و آخرين(٦) كما هو صريح الشيخ فى مبسوطه(٧) و خلافه(٨) و حيث انهم متفقون على غسله مرتين بعد غسله اولاً بالتراب فقد سقط لفظ المرتين من الخبر المروى فى التهذيبيين(٩) يشهد لذلك ما فى الفقيه فقال «و ان وقع فيه الكلب او شرب منه اهريق الماء و غسل الاناء ثلاث مرات مره بالتراب و مرتين بالماء ثم يجفف»(١٠) و المقنع(١١) و المفيد فى المقنعه(١٢) الا انه جعل الغسل بالتراب الغسله الوسطى(١٣) كما نقل

ص: ٢٢٠

- ١- المختلف ص ٦٣/ وفى الطبع الجديد ج ١/ ص ٣٣٧/ فقال «والغسل هنا مجاز» و «انهم نصوا على ذلك ولم يذكروا الماء».
- ٢- الشرايع ص ٤٥/
- ٣- الفقيه ص ٨/
- ٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٢٥/
- ٥- الجوامع الفقيهيه ؛ المراسم ص ٥٦٦/
- ٦- السرائر ج ١/ ص ٩١/
- ٧- المبسوط ج ١ ص ١٥/
- ٨- الخلاف ج ١ ص ١٧٨ /
- ٩- التهذيب ج ١/ ص ٢٢٥/ الاستبصار ج ١/ ص ١٩/ ح ٢/
- ١٠- الفقيه ص ٨/
- ١١- المقنع ص ٤/ الجوامع الفقيهيه و عبارته هنا كما عبّر فى الفقيه.
- ١٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٢٤/
- ١٣- نسبه فى الوسيله (الجوامع الفقيهيه ص ٧٠٦/ إلى الروايه

عنه التهذيب، واغرب الاسكافي فقال بوجوب الغسل من ولوغ الكلب سبع مرات اولاهن بالتراب او ما يقوم مقامه(١) و قال الشيخ(٢) اذا لم يوجد التراب جاز الاقتصار على الماء و ان وجد غيره من الاشنان او ما يجرى مجراه كان ذلك جائزاً و الصواب عدم بدليه ما ذكر لعدم الدليل.

ثم ان الشيخ(٣) فى المبسوطين تعدى إلى الخنزير فى وجوب الغسل بالتراب و استدل عليه بان الخنزير يسمى كلباً و لا يخفى بطلانه.

ثم ان الصدوق و المفيد(٤) ألحقا بالولوغ مطلق مباشره الكلب و اقتصر الشيخ(٥) على الولوغ به.

اقول: و اطلاق صحيح البقباق تدل على نجاسه ما باشره لا على ما قاله الصدوق و المفيد ففيه: (لا تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء...)

(و يستحب السبع فيه و كذا فى الفأره و الخنزير و الثلاث فى الباقي)

اما استحباب السبع فى الكلب فلا دليل عليه و اما ما قاله من استحباب السبع فى الفأره فليس فى الفأره خبر بالسبع بل فى الجرذ، قيل و هو يكون فى الفلوات و لا

ص: ٢٢١

١- مختلف الشيعة الطبعه الحجريه ص/ ٦٤

٢- المصدر السابق

٣- المصدر السابق

٤- كما فى المختلف ص/ ٦٣

٥- النهايه ص/ ٥٣

يألف البيوت كما فى مصباح الفيومى (١) ففى التهذيب عن الساباطى غسله بالسبع من ميت الجرذ (٢) و قد تفرد الشيخ بروايته و حيث انه خبر عمار الفطحي و لم يروه غيره و لم يعمل به غير الشيخ فلا عبره به لعدم الوثوق به.

و اما الخنزير فيدل عليه صحيح على بن جعفر (٣) بروايه التهذيب عن الكافى لكن الموجود فى الكافى (٤) خالى عن الذيل الذى يدل على استحباب الغسل سبعاً و هو وان كان فيه الاصل عدم الزيادة الا انه لم نجد احداً عمل به من القدماء اصف إلى ذلك ان صدره الذى تضمن المضى بما لو تذكر اصابه الخنزير لثوبه ايضاً غير معمول به.

و اما قوله و الثلاث فى الباقي و مراده استحباب غسل الاوانى ثلاثاً فى غير الولوغ، ففى المسألة اقوال:

الاول: قول المفيد و الديلمى (٥) بوجوب غسل الاوانى من الاشربه المسكره سبع مرات و مره فى غيرها.

ص: ٢٢٢

١- المصباح ص ٩٦

٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٨٤/ ح ١١٩ (و قال اغسل الاناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات)

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٦١/ ح ٤٧

٤- فروع الكافى ج ٣/ ص ٦١/ ح ٦ و ذيله الموجود فى التهذيب دون الكافى هو (و سألته عن خنزير شرب من اناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات).

٥- و قد تقدم قول المفيد عن التهذيب و اما الديلمى ففى المراسم من الجوامع الفقيهيه ص ٥٦٦

الثاني: قول الشيخ في الخلاف(1) بوجوب غسل الاناء في غير الولوغ ثلاث مرات.

الثالث: قول الشيخ في النهاية(2) بوجوب الغسل من الاشربه المسكره والفأره سبع مرات ومن غيرها ثلاث مرات.

الرابع: قول الشيخ في المبسوط انه يغسل من سائر النجاسات ثلاث مرات ولا يراعى فيها التراب(3) لكنك قد عرفت الصحيح منها وانه في غير البول- عدا الولوغ- فالروايات فيه مطلقه ظاهره في كفايه المره بعد زوال عين النجاسه كما دلت عليه النصوص المستفيضه(4) الوارده في التطهر من نجاسه الكلب والخنزير والكافر وعرق الابل الجلاله والمنى والميت والمسكر.

ثم ان موثقه عمار المرويه في كتاب محمد بن احمد بن يحيى(5) التي تدل على غسله سبعاً من المسكرات معارضه بموثقته(6) الأخرى اولاً ولم يروها الكافي ثانياً وهو مما تفرد به محمد بن احمد بن يحيى الذي استثنى ابن الوليد كثيراً من رواياته.

ص: ٢٢٣

١- المختلف ص/٦٤

٢- النهاية ص/٥ و ص/٦

٣- المختلف ص/٦٤

٤- وقد تقدمت الاشاره إلى هذه النصوص كل في عنوانه.

٥- التهذيب باب الذبائح ح/٢٣٧

٦- التهذيب ج/١ ص/٢٨٤ و الكافي باب ٢٢ من الاشربه ح/١

و يدل على كفايه الغسل مره فى غير البول و الخمر و الولوغ الاطلاقات و من قال بالثلاث واجباً فانما استند فى ذلك إلى موثقه عمار التى يرويها محمد بن احمد بن يحيى التى عرفت ما فيها و لم يعمل بها المفيد و الديلمى (١) و ان قالوا بغسلها سبعاً من الاشربه.

حكم الغساله

(والغساله كالمحل قبلها)

لم نجد من تعرض من القدماء قبل المرتضى للمسأله وصرح هو فى ناصرياته بطهارتها (٢) و قال: «هذه المسأله لا اعرف نصاً لاصحابنا و لا قولاً صريحاً و الشافعى يفرق بين ورود الماء على النجاسه و بين ورودها عليه و يقوى صحه ما قال لانه لولاه لأدى ذلك إلى ان الثوب لا يظهر إلا بايراد كثر عليه» و بنجاستها حكم الشيخ

ص: ٢٢٤

١- و العجب من بعض المعاصرين حيث افتى بوجوب غسل الاوانى ثلاثاً استناداً إلى ما يرويها عمار و الذى قد عرفت شذوذ كثير من رواياته و بخصوص هذه الروايه حيث انها وصلت الينا من طريق محمد بن احمد بن يحيى الاشعري الذى لا يمكن الاعتماد عليه فى مثل هذا المورد بالخصوص من كونه محلاً للابتلاء بعد استثناء ابن الوليد لكثير من رواياته و يكفيها ضعفاً ان راويها عمار فكيف تخفى هذه المسأله بهذه الاهميه على كبار الشيعه و لم تنعكس فى كتبهم واحاديثهم إلا عند عمار الفطحي فهذا الكلينى لم يروها و مثله الصدوق، و بكفايه المره قال ابن ادريس فى السرائر ج/ ١ ص/ ٩٢

٢- الجوامع الفقيهيه ؛ الناصريات ص/ ٢١٥

فى المبسوط (١) و ذهب فى الخلاف إلى نجاسه الغساله الأولى من الثوب و طهاره الثانيه (٢) منه و استدل بخبر العيص بن القاسم و هو خير تفرد بذكره الخلاف و لا وجود له فى الكتب الاربعه (٣) كما و انه لا دلاله فيه و قد عرفت فيما مر عدم منجسيه الماء ألما بما اختلط بعين النجاسه او تغير بها (٤) فلا- اشكال فى طهارتها اصلا لكن القائلين بمنجسيه المتنجس وقعوا فى مشكله و حاصلها: ان الماء القليل حينما يغسل به الثوب المتنجس اما ان يلتزم ببقائه على الطهاره مع ملاقاته للنجاسه، و هذا خلف قاعده تنجس الماء القليل بملاقاه النجاسه، أو يلتزم بنجاسته من حين إصابته للثوب، و هو بعيد إذ النجس كيف يطهر، أو يلتزم ببقائه على الطهاره و بعد انفصاله عن الثوب يتنجس و هو بعيد أيضا إذ مع طهارته كيف يتنجس بالانفصال و هل الانفصال من أسباب التنجس.

و لأجل هذا قيل بطهارته مطلقا، و قيل بنجاسته كذلك، و قيل بالتفصيل بين الغسله المزيله و غيرها، فيكون فى الاولى نجسا بخلافه فى الثانيه، و قيل بطهارته فى الغسله المتعقبه بطهاره المحل و نجاسته فى غيرها.

ص: ٢٢٥

١- المبسوط ج/١ ص/١١، نقلاً عن التذكرة ص/٣٦ ج/١ (نشر آل البيت)

٢- الخلاف ج/١ ص/١٧٩ و ص/١٨٠ نقلاً عن التذكرة ص/٣٦ ج/١

٣- ولم يتفطن لذلك الوسائل ولا المستدرک فنقله فى الوسائل عن المعبر و الذکرى .

٤- اقول: و يدل عليه اطلاق صحيح ابن مسلم «عن الثوب يصيبه البول قال اغسله فى المرن مرتين» المتقدم . التهذيب ج/١

ص/٢٥٠ ج/٤

اقول: و على القول بمنجسيه المتنجس اللازم ان نقول بعدم امكان الطهاره بالقليل مطلقا فتأمل .

حكم الماء المستعمل

ثم انه حكى القول بعدم مطهره ما استعمل بتطهير المتنجس الخالى من عين النجاسه لخبر ابن سنان الاتى(١) و قد عرفت فيما تقدم تصريح الناصريات(٢) بطهارته و مطهريته كما و ان عباره المفيد المتقدمه عن المقنعه خاصه بالغسل من النجاسات كالحيض و الاستحاضه و النفاس و الجنابه و غسل الاموات(٣) و لا- شمول لها لملاقى المتنجس و مثلها عباره الوسيله المتقدمه(٤) فلم يبق الا اطلاق خبر ابن سنان و هو: «لا- بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل و قال الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه»(٥) فلا يمكن العمل باطلاقه لشموله لغساله الثوب الطاهر ايضاً و هو باطل فلا بد من

ص: ٢٢٦

١- التهذيب ج/١ ص/٢٢١ ح/١٣ و طريق الشيخ إلى ابن سنان يمرّ بالحسن بن محبوب وهو من اصحاب الاجماع و للشيخ طريق صحيح ذكره الفهرست إلى روايات و كتب ابن محبوب و بذلك يصح السند بناءً على نظريه التعويض .

٢- الجوامع الفقيهيه،الناصریات ص/٢١٥ مسأله/٦

٣- الجوامع الفقيهيه،المقنعه ص/٩

٤- الجوامع الفقيهيه،الوسيله ص/٧٠٤

٥- التهذيب ج/١ ص/٢٢١ ح/١٣

صرف ظهوره إلى غسل الثوب من النجاسه بل هو ظاهر في الثوب المتنجس الواجد لعين النجاسه وعليه فالماء الذي يغسل به الثوب طاهر وهو الصحيح.

واما الماء المستعمل في تطهير المتنجس الخالي من عين النجاسه فالاصل انه باق على طهارته و مطهرته كما مر.

واما الماء المستعمل لرفع حدث الجنابه مع خلوّ البدن من النجاسه فلا خلاف في طهارته و انما الكلام في مطهرته فعن المقنعه و المبسوط و الصدوقين و ابني حمزه (١) و البراج (٢) عدم المطهره لخبر ابن سنان المتقدم وقال المرتضى وابن ادريس (٣) بالمطهره و استدل على ذلك في السرائر (٤) بعد ان نقل عن بعض الاصحاب بانه لا يرفع به حدث حكى و يُرفع به النجاسه العينه ويزيلها فقال: «هذا منه تحكم - إلى - وان كان مطهراً باقياً على ما كان عليه قبل الاستعمال فما باله يزيل النجاسه العينه و لا يرفع الحكميه؟

فان تمسك بان هذا ماء أُزيل به نجاسه فلا يجوز استعماله فيقال له فالماء في المستعمل في الطهاره الصغرى قد أُزيل به نجاسه فامتنع من التطهير به فان قال

ص: ٢٢٧

١- الجوامع الفقيهيه؛ الوسيله ص/ ٧٠٤

٢- المهدب ج/ ١ ص / ٣٠

٣- مختلف الشيعه الطبعه الحجرية ص/ ١٢ قلت: فقد نقل من سمي ما عدا ابن حمزه و ابن البراج و المقنعه ص/ ٩ و المبسوط ج/ ١ ص/ ٥ و الفقيه ج/ ١ ص/ ١٠ و التهذيب نقل قول الشيخين ايضاً ج/ ١ ص/ ٢٢٠ و ص/ ٢٢١

٤- السرائر ج/ ١ ص/ ٦١

الماء المستعمل في الطهارة الصغرى أزيل به نجاسه حكميه لا عيَّته قلنا له كذلك هذا الماء».

اقول: و دليله هذا مبتن على ملاحظه القرائن الخارجيه من مطهره الماء المستعمل في الطهارة الصغرى الّا انه يمكن منعه بالفرق بينهما تعبدا .

هذا و ذهب المصنف في الدروس إلى الكراهه و هو الصحيح و الشاهد لهذا الحمل صحيح ابن مسكان عن صاحب له ثقه «عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق فيريد ان يغتسل و ليس معه اناء و الماء في وهده (وهى الارض المنخفضه) فان هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع قال ينضح بكف بين يديه و كفا من خلفه و كفاً عن يمينه و كفاً عن شماله ثم يغتسل»(1) حيث دل على الجواز، و الجمع بينهما يقتضى الكراهه.

ص: ٢٢٨

١- التهذيب ج ١/ ص ٤١٧/ ح ٣٧/ فان قلت: انما هو دال على الجواز في حاله الضروره و لا مانع من القول بمطهرته في حاله الضروره فاحكام الله جل و علا غير مبنيه على القياس و يدل عليه صحيح ابن بزيع الذى اورده بعد هذا الخبر و فيه: (... او يغتسل فيه الجنب ما حده الذى لا يجوز؟ فكتب لا تتوضأ من مثل هذا الّا من ضروره اليه) و بالفرق بين الضروره و غيرها أفتى الفقيه ج ١/ ص ٩/ بالغسل من الماء المتنجس، والمقنع ص ٥/ و قد يفهم ذلك من الكافي حيث روى صحيحاً عن ابن ميسر ج ٣/ ص ٤/ ح ٢/ و قد تقدم ذلك و رواه البنزطى في نوادره ص ٢٧/ عن عبدالكريم و هو ابن عمر عن ابن ميسر. قلت: هذا الكلام و ان كان صحيحاً ثبوتاً لكنه لا يصح اثباتاً و ذلك لانه لو قلنا بمطهرته في حال الضروره فالعرف لا يفرق بينها و بين غيرها.

و اشكل على خبر ابن سنان دلالة وسنداً حيث فيه احمد بن هلال العبرثاني (١) الذي رجع عن التشيع إلى النصب كما عن سعد الاشعري و الغالي (٢) المتهم في دينه كما عن الفهرست (٣).

و اما من حيث الدلالة فباحتمال كون الغساله مختلطه بالمنى أآ ان هذا الاحتمال خلاف الظاهر كما و انه لا يضر في سنده وقوع العبرثاني بعد عمل المشهور به و يدل عليه ايضاً ما تقدم في منزوحات البئر من الصحاح (٤) أآ ان ذلك محمول على الكراهه.

ثم انه لا- مانع من وقوع قطرات ماء الغسل من بدن الجنب او من الارض بالماء الذى يغتسل به كما دلت عليه صحيحه الفضيل «في الرجل الجنب يغتسل فينضح

ص: ٢٢٩

١- اكمال الدين ص ٧٤/ و القاموس للتستري ج ١/ ص ٦٧٢

٢- الفهرست ص ٣٦/

٣- لكن لا- يضر وجوده في السند بعد كون كل روايات الحسن بن محبوب وصلت إلى الشيخ بسند صحيح كما صرح في الفهرست ص ٤٧/ اضعف إلى ذلك انه نقل العلامة في رجاله ص ٢٠٢/ توقف ابن الغضائري في حديثه أآ في ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخه و محمد بن أبي عمير من نوادره و قد سمع هذين الكتابين جل اصحاب الحديث و اعتمده فيها .

٤- ففي صحيح الحلبي (الكافي ج ٣/ ص ٦/ ح ٧) «و ان وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء» و غيره مما تقدم في منزوحات البئر.

من الماء فى الاناء فقال (عليه السلام): لا بأس ما جعل عليكم فى الدين من حرج»(١) و غيره(٢).

حصيله البحث:

احكام الطهاره و الصلاه:

١- يشترط فى صحه الصلاه طهاره ثياب المصلّى و بدنه إلّا فيما يأتى استثناءؤه و عليه فيجب ازاله النجاسه عن الثوب و البدن للصلاه, و اذا صلّى فى النجس فان كان عن علم و عمد بطلت صلاته . و كذا اذا كان جاهلاً بالنجاسه من حيث الحكم بان لم يعلم ان الدم مثلاً- نجس او مانع فى الصلاه هذا اذا كان جهله عن تقصير بان كان جاهلاً- و يعلم بنفسه انه جاهل بالاحكام الشرعيه و لا يذهب يتعلم فانه غير معذور بل و لا دليل على معذوريته. و اما القاصر او غير الملتفت إلى السؤال فهو معذور و صلاته صحيحه .

٢- اذا كان جاهلاً بالموضوع بان لم يعلم ان ثوبه او بدنه لاقى النجس فالمعروف ان صلاته صحيحه ايضا.

٣- و اما الصلاه ناسياً مع النجاسه ثم تذكر فى الصلاه ام بعدها فحكمه انه تجب عليه الاعاده اداءً و قضاءً .

ص: ٢٣٠

١- الوسائل باب ٩ من ابواب الماء المضاف و المستعمل ح/ ٥

٢- الكافي ج/ ٣ ص/ ١٣ ح/ ٦ و هو معتبر شهاب بن عبد ربه .

٤- ناسى الحكم تكليفاً او وضعاً كجاهله فى وجوب الاعاده و عدمه بل هو جاهل حقيقه و حكمه تابع لما تقدم من التفصيل بين القاصر و المقصر.

٥- لو غسل ثوبه و علم بطهارته ثم صلّى و تبين له بقاءه على نجاسته فهو من باب الجهل بالموضوع فلا تجب عليه الاعاده مطلقاً .

٦- عفى عن دم الجروح و القروح مع السيلان، و عن دون الدرهم الوافى غير دم نجس العين والحيض .

٧- يجب تطهير الدم المشكوك فى كونه من الجروح، و لا يجب تطهير المشكوك فى كونه بقدر الدرهم ، و من المستثنيات ثوب المريبه التى ليس لها ألما قميص و لها مولود فيبول عليها فعليها ان تغسل القميص فى اليوم مره و من جمله المستثنيات ما لا تتم الصلاه به فانه معفو عنه و ان تنجس .

٨- و اذا عرضت النجاسه أثناء الصلاه فان أمكن إزالتها مع الحفاظ على صورته الصلاه و جب ذلك و إلا استؤنفت مع السعه و لزم الاستمرار مع الضيق.

٩- و يجب غسل الثوب و البدن مرتين فى البول إلا فى الكثير و الجارى و ماء المطر حين نزوله.

١٠- و اما غير البول عدا الولوغ فالاقوى كفايه المره بعد زوال عين النجاسه.

١١- و لا- يجب العصر فى تحقق الغسل للثوب بل يكفى استيلاء الماء على الثوب، و كذا الحكم فى الإناء إلا اذا ولغ فيه كلبٌ فانه يجب غسله ثلاث مرات

اولاهن بالتراب ولا يكفى مسحه بالتراب، و الغساله طاهره اذا لم تتصل بالنجاسه و مطهره كما و ان غساله غسل الجنابه و الوضوء طاهره مطهره .

١٢- و يكفى صب الماء على بول الرضيع الذى لم يأكل بلا فرق بين الذكر و الأنثى و ان كان أكل فيكفى فيه صب الماء قليلا مره مع العصر.

(الرابعه)

(المطهرات عشره)

(الاول: الماء)

و يستدل له بقوله تعالى: { وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا } (١) بناء على إرادته المطهرية الاعتبارية الشرعية باعتبار ان الطهور لغه ما يتطهر به لا كونه طاهرا فى نفسه أو كونه مطهرا طهاره عرفيه من الاقدار العرفيه, و ضم إحدى مقدمتين: عدم القول بالفصل أو نشوء جميع المياه من المطر.

ص: ٢٣٢

١- الفرقان: ٤٨

و بصحيح داود بن فرقد عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون»(١).

كما يمكن التمسك بأوامر الغسل الواردة في مثل الثوب و البدن و نحوهما كما في قوله سبحانه و تعالى ﴿و ينزل عليكم ماءً ليطهركم به و يذهب عنكم رجز الشيطان﴾(٢).

(مطلقاً)

بخلاف باقى المطهرات واما خبر السكوني (الماء يطهر ولا يطهر)(٣) فالمراد يطهر غيره و لا يطهره غيره .

نعم هو لا يطهر المضاف إلا من باب الاستهلاك و السالبة بانتفاء الموضوع .

و اما قول المرتضى «بكفايه المسح فى الصيقل كالسيف و المرآه و القاروره فى طهارتها بدون ماء»(٤) فبلا دليل و كذلك قول الاسكافى فى كفايه ازاله عين الدم

ص: ٢٣٣

١- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب الماء المطلق الحديث ٤

٢- الانفال ايه ١١

٣- الكافي ج ٣/ ص ١/ ح ١

٤- المعتمد ص ١٢٥/ و التذكرة ج ١/ ص ٧٨/ المختلف ص ٦٣/

عن الثوب بالبصاق (١) للموثقين (٢) و الاصل فيهما واحد و لا عبره به بعد كون راوى الخبر غيائاً و هو عامى .

هذا و يجب غسل البدن عند تنجسه بالبول مرّتين فى القليل و واحده فى الكثير و ذلك لصحيحه أبى إسحاق النحوى عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن البول يصيب الجسد، قال: صبّ عليه الماء مرّتين» (٣) و غيرها، فان التعبير بالصبّ يختص بالقليل، و يبقى الغسل بالكثير و حاله التنجس بغير البول مشمولين لإطلاق دليل مطهره الغسل فتكفى المرّه.

و اما حكم الثياب فيدل عليه صحيح محمّد بن مسلم: «سألته أبى عبد الله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول، قال: اغسله فى المركز مرّتين فإن غسلته فى ماء جار فمرّه واحده» (٤)، فانه يدلّ على الاكتفاء بالمرّه فى خصوص الجارى و لزوم التعدّد فى غيره. كما انه يختص بحاله تنجس الثياب بالبول و تبقى حاله التنجس بغيره مشموله لإطلاق دليل مطهره الغسل.

هذا و قد قيل بان تخصيص المرّتين بالمركز يدل على كفايه المرّه فى غيره من أقسام الكثير من دون خصوصيه للجارى و انما خصص بالذكر من باب المثال. و بناء عليه تثبت كفايه المرّه فى مطلق الكثير.

ص: ٢٣٤

١- المختلف ص/ ٦٣

٢- التهذيب ج/ ١ ص/ ٤٢٣ ح/ ١٢ و ص/ ٤٢٥ ح/ ٣

٣- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٣

٤- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ١

و اما لزوم المرّتين لدى المشهور فى القليل فى بقيّه الأجسام إذا تنجست بالبول فالتعدى من البدن و الثوب إلى غيرهما و عدم فهم الخصوصيه، إلّا ان عهده التعدى و فهم عدم الخصوصيه على مدعيها ولا نقول بها.

و اما كفايه المرّه فى التنجس بغير البول فلا إطلاق دليل مطهره الغسل بعد عدم المقيد.

و اما الحكم بكفايه اصابه ماء المطر بلا حاجه إلى عصر أو تعدّد فمشهور لم تعرف فيه نسبه الخلاف للمتقدمين. و تدلّ عليه مرسله الكاهلى عن رجل عن أبى عبد الله (عليه السلام): «... كلّ شىء يراه ماء المطر فقد طهر»^(١) و مرسله محمّد بن إسماعيل عن أبى الحسن (عليه السلام) فى طين المطر أنّه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثه أيام إلّا أن يعلم أنّه قد نجسه شىء بعد المطر الحديث^(٢).

و إذا قيل: ان النسبه بينها و بين ما دل على اعتبار التعدّد هى العموم من وجه - لأنّ المرسله تدلّ على كفايه الرؤيه حتى فيما يحتاج تطهيره إلى تعدّد و الآخر يدل على اعتبار التعدّد حتى إذا كان الغسل بالمطر - فلما ذا تقديم المرسله.

ص: ٢٣٥

١- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث ٥

٢- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث ٦

كان الجواب: ان تقديم الآخر يلزم منه إلغاء خصوصيه ماء المطر، و كلما دار الأمر بين دليلين يلزم من تقديم أحدهما إلغاء خصوصيه الآخر بخلاف تقديم الآخر قدم الآخر.

الثاني: (و الارض) تطهر (باطن النعل و اسفل القدم)

كما دلت عليه الروايات المستفيضه كصحيح الحلبي «قلنا له إنَّ بيننا و بين المسجد زُقاقاً قدراً فقال لا بأس الأرض تُطهَّر بعضها بعضاً»^(١) و غيره^(٢).

هذا وقد ورد تقييد الحكم بالمشى خمسه عشر ذراعاً او نحوها كما في معتبر الأحوال عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «في الرِّجل يَطأُ على الموضع الذي ليس بنظيف ثمَّ يَطأُ بعده مكاناً نظيفاً قال لا بأس إذا كان خمسه عشر ذراعاً أو نحو ذلك»^(٣).

ثم ان بعض المتأخرين قيد الحكم بما اذا كانت النجاسه حاصله من الارض و لعل مستنده ظهور الروايات بان الارض يطهر بعضها بعضاً.

ص: ٢٣٦

١- الكافي (ط؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩ ح ٣

٢- الكافي ج ٣/ ص ٣٨/ ح ١/ و ح ٥٤/

٣- الكافي (ط؛ الإسلاميه)، ج ٣، ص: ٣٩ ح ١

وفيه: ان العرف يفهم الاطلاق كما وان معنى « الارض يطهر بعضها بعضاً » هو ان طاهر الارض يطهر ما تنجس منها .

الثالث: (و التراب فى الولوغ)

كما فى صحيحه البقباق(١).

الرابع: (والجسم الطاهر فى غير المتعدى من الغائط)

لما رواه التهذيب عن زراره و ليث المرادى و ما رواه الخصال و فيه (انّ البراء بن معرور الأنصارى اكل الدبا فلان بطنه فاستنجى بالماء فانزل الله تعالى (ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين)(٢).

الخامس: (والشمس ما جففته من الحصر والبوارى وما لا ينقل)

لصحيحى زراره(٣) وغيره(٤) واما موثق عمار فذيله يناقض صدره(٥) واما صحيح ابن بزيع(٦) فحمله الشيخ على ما اذا جف بغير الشمس(٧) وقد صرح الخلاف بكون

ص: ٢٣٧

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٢٥/ ح ٢٩/ وفيه (واغسله بالتراب اول مره ثم بالماء)

٢- البقره ايه ٢٢٢

٣- الكافى ج ١/ ص ٣٩٢/ ح ٢٣/ لكن دللته ضعيفه نعم ما فى الفقيه ج ١/ ص ١٥٧/ سألته عن البول يكون على السطح او فى المكان الذى يصلى فيه فقال (اذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر).

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٧٣/ ح ٩١/ وفيه: (ما اشرفت عليه الشمس فقد طهر).

٥- المصدر السابق ح ٨٩/ ص ٢٧٢/ وفيه عبارتان متناقضتان: الأولى فلا- تجوز الصلاه عليه حتى يبس و الثانيه و ان كان عين الشمس اصابه حتى يبس فانه لا يجوز ذلك.

٦- وفيه: (كيف تطهر من غير ماء)المصدر السابق ح ٩٢/ ص ٢٧٣/

٧- المصدر السابق ص ٢٧٣/

مطهرية الشمس اجماعيه(١) الا ان المعبر نقل عن الاسكافي تردده(٢) لما تقدم عن عمار و لا عبره بخلافه بعد ما عرفت، كما و انه نقل المختلف عن القطب الراوندى و شيخه أبى القاسم بن سعيد بقاءها على النجاسة لكن يجوز السجود عليها مع يسها(٣) لدلاله خبر عمار المتقدم على ذلك .

اقول: قد عرفت عدم صحه الركون إلى خبر عمار الفطحي لتناقضه اولاً و عدم دلالتة ثانياً و معارضته لما هو اصح منه ثالثاً و اما صحيح ابن بزيع فالظاهر اعراض الاصحاب عنه ويشهد لذلك عدم نقل الصدوق والكليني له و توجيه الشيخ له و ذكرانه خلاف الاجماع و على اى حال فلا وثوق به.

ثم ان المختلف نقل عن المبسوط عدم مطهرية الشمس للارض المتنجسه بالخمر لانه قياس(٤) و يردده انه خلاف اطلاق الروايات مثل خبر الحضرمي(٥) وصحيح زراره المتقدم عن الفقيه بعد الغاء خصوصيه المورد .

ص: ٢٣٨

١- الخلاف ج ١ ص / ٢١٩

٢- المعبر ج ١ ص / ٤٤٦

٣- المختلف ص / ٦١

٤- المختلف ص / ٦١

٥- و قد تقدم فى الهامش عن التهذيب ص / ٢٧٣ ج / ١

ولا- يخفى إطلاق صحيحه زواره لغير الأرض من الألواح و الأخشاب المفروشه عليها , ويتعدى إلى غير المفروشه كالمثبته فى البناء- كالأبواب و غيرها- بعدم القول بالفصل .

هذا ويشترط اليبوسه بواسطه الاشراق كما هو ظاهر صحيحه زواره.

كما وان مشاركه الريح غير مضره لان إطلاق ما دل على مطهرية الشمس ناظر الى المتعارف و هو اشتراك الريح مع الاشراق فى عمليه التجفيف فى الجملة

السادس: (و النار ما احالته رماداً او دخاناً)

ليس فيه نص خاص كما و انه لا ريب فى طهاره الرماد و يمكن الاستدلال للاحاله مطلقاً بروايات انقلاب الخمر خلا ففى خبر عبيد بن زواره اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به(١) بعد الغاء خصوصيه المورد مضافاً إلى قصور المقتضى للنجاسه بعد تبدل الموضوع.

و اما الدخان فقال فى المبسوط «روى اصحابنا انه يستصبح به يعنى الدهن تحت السماء دون السقف»(٢) وهذا يدل على ان دخانه نجس و يدل على نجاسته خبر الحسن بن على(٣).

ص: ٢٣٩

١- التهذيب ؛ الذبايح ح/٢٤٢

٢- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ٦، ص: ٢٨٣

٣- الكافى باب ٨ من ابواب الاطعمه ح/٣ و هو (سألت ابا الحسن (عليه السلام) فقلت ان اهل الجبل تثقل عند هم اليات الغنم فيقطعونها فقال حرام هى فقلت فنصطح بها فقال اما علمت انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام) و يدل على النهى عن التدهن بالدهن النجس خير قرب الاسناد ص/٢٤١ (لا تدهن به ولا تبعه من مسلم).

اقول: و لعل اول من قيد الاستفاده بالدهن المتنجس بكونه تحت السماء هو المفيد(١) وعن الاسكافي انه اطلق(٢) كالاخبار و ما قاله المفيد من التقييد فلم يثبت .

و اما احتمال نجاسه الدخان فتابعه لدلاله خبر الحسن بن على آلا انها معارضه بما دل على جواز الاسراج بما يقطع من إليات الغنم و هى احياء(٣) مضافاً لعدم وضوح دلاله خبر الحسن فلعل المراد من اصابته لليد و الثوب اصابه نفس الاليه لا الدخان و آلا يتعارضان و يتساقطان هذا كله بناءً على حجيه هذه الاخبار لانها موثوق بها،(٤) و يرجع إلى اصاله الطهاره لعدم جريان استصحاب نجاسه الدهن بعد تبدل الموضوع.

ص: ٢٤٠

١- المقنعه ص / ٥٨٢

٢- المختلف ج ٨ ص ٣٤٨

٣- قرب الاسناد ص/ ٢٦٨ (نعم يذيبها و بسرج بها و لا يأكلها و لا يبيعهها) و فى مستطرفات السرائر عن جامع البنزطى ص/ ٥٥ ح/ ٨ قال (عليه السلام) (نعم يذيبها و يسرج بها و لا يأكلها و لا يبيعهها).

٤- باعتبار اعتماد الكليني على الاولى وورود الثانيه فى جامع البنزطى وعلى فرض عدم الوثوق بالاولى فلا معارض للثانيه هذا ولا يخفى صحه اعتبار سند جامع البنزطى، وعليه فلا تصل النوبه الى الاصل العملى.

واما الاستدلال للمسأله بصحيح الحسن بن محبوب الذى تضمن جواز السجود على الجص المطبوخ بالايقاد عليه بالعدره و عظام الموتى(١)فلا دلالة فيه على ما نحن فيه من الاستحاله نعم يدل على طهاره الدخان .

اقول: و بهذا الحديث الصحيح الذى رواه الثلاثة استدلال البعض بكون النار من المطهرات و لو لم تحصل الاستحاله كما هو مورد الخبر فى الجص و قد تمسكوا بهذا الحديث فى موارد متعدده و يقوى القول بمطهره النار قول الشيخ فى النهايه بان النار تطهر العجين الذى عجن بماء متنجس(٢) و يشهد لذلك مرسل محمد بن أبى عمير «فى عجين عجن و خبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلت النار ما فيه»(٣) و بذلك أفتى الصدوق و مثله خبر ابن الزبير(٤)، واما ما فى

ص: ٢٤١

١- و هو «عن الجص يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد ايسجد عليه قال: فكتب عليه السلام التى بخطه ان الماء و النار قد طهراه» الكافى كتاب الصلاه باب ٢٧ ح/٣ و الفقيه كتاب الصلاه باب ١٣ ح/٦ التهذيب كتاب الصلاه باب ١١ ح/١٣٦

٢- النهايه ص/٨ و له قول اخر بخلافه فى نفس الكتاب ص/٥٩٠ و هو قوله «و قد و رويت رخصه فى جواز اكله و ذكر ان النار طهرته و الاحوط ما قدمنا» و ليس صريحا فى مخالفه ما ذكره فى كتاب الطهاره.

٣- التهذيب ح/٢٣ ابواب زيادات الطهاره باب ٨ الفقيه ص/١١ ج/١ و المقنع ص/٤ الجوامع الفقيهيه .

٤- التهذيب ج/٢٢ ابواب زيادات الطهاره باب ٨(اذا اصابته النار فلا بأس باكله)

مرسلى ابن أبى عمير «انه يدفن و لا يباع» و انه «يباع ممن يستحل اكل الميتة»(١) فهما لا يقاومان ما سبق بعد شهاده صحيحه ابن محبوب الذى رواه الثلاثه.

واما ذيل خبر زكريا بن آدم (قلت فخر او نبذ قطر فى عجين او دم فقال:فسد) فحيث انه اخص مما تقدم فيخصص ما تقدم لو قلنا بحجته.

و يقوى القول بعدم المطهره عدم روايه الكافى لخبرى ابن الزبير و ابن أبى عمير و اما ما قيل من ان الشيخ لم يفت بمضمونهما فى الاستبصار فخلافاً للموجود(٢).

اقول: والقول بالمطهره هو الصحيح بعد شهاده صحيح ابن محبوب الذى رواه الثلاثه و سقوط مرسلى ابن أبى عمير(٣)؛ نعم لم يعرف القول بذلك بين المتأخرين

ص: ٢٤٢

١- التهذيب ح/ ٢٤ و ح/ ٢٥ زيادات الطهاره باب ٨/

٢- الاستبصار ج/ ١ ص/ ٢٩ ففسد أفتى بالمطهره و تصدى لتأويل المتعارضين.

٣- حيث انهما لم يتعرضا إلى اصابه النار له مضافاً إلى ان أحدهما يعارض الثانى فما تضمن انه يدفن و لا يباع يعارض الآخر الذى تضمن يباع ممن يستحل اكل الميتة و يقوى المطهره القول بمطهره النار للدم الواقع فى القدر و الذى عليه مشهور القدماء كما ورد فى الصحيح اقول و اخبار العرض على الكتاب و السنه و الاخذ بشواهد هما يشهدان بمطهره النار حيث ان مرسلى ابن أبى عمير و خبر ابن الزبير بعد العرض على صحيح ابن محبوب المقبول لدى الثلاثه يتمان سنداً بالاضافه إلى ما مر. ثم ان مورد الروايات الماء المتنجس فلا- يعارض خبر زكريا بن آدم فى الخمر او الدم يقطر فى العجين لو لم نقل بعموم العله وهى اكلت النار ما فيه.

الآن انه لا ضير فيه بعد مقبوليه مستنده، ومما يؤيد مطهره النار ما فى قرب الاسناد «و سألته عن الجص يطبخ بالعدره يصلح ان يخصص به المسجد قال لا بأس»(١).

ثم ان الصدوق و الشيخين و الديلمى و ابن البراج(٢) افتوا بمطهره النار للدم الواقع فى القدر و هو مختار الكلينى حيث روى صحيحاً عن سعيد الاعرج «عن قدر فيها جزور وقع فيها مقدار اوقيه من دم ائوكل فقال (عليه السلام): نعم لان النار تأكل الدم»(٣) و صحيح على بن جعفر «عن قدر فيها الف رطل ماء يطبخ فيها لحم وقع فيها اوقيه دم هل يصلح اكله فقال اذا طبخ فكل فلا بأس»(٤) و مثلهما خبر زكريا بن آدم و فيه: «فقال الدم تأكله النار انشاء الله قلت فخم او نبيذ قطر فى عجينى او دم فقال فسد»(٥) لكن الشيخ و ابن البراج فضلاً بين الدم القليل و الكثير و يردهما اطلاق الاخبار و القول بمطهره النار هنا هو الصحيح و ان انكره ابن ادريس و قال: «هو روايه شاذه و ما عهدنا و لا ذهب احد من اصحابنا إلى ان المايح النجس يطهر بالغليان الا العصير اذا ذهب ثلثاه»(٦) و يرد ما مضى من الروايات و الفتاوى و لعل

ص: ٢٤٣

-
- ١- قرب الاسناد؛ ص/ ٢٩٠
 - ٢- المراسم ص/ ٢١٠ و المقنعه ص/ ٥٨٢ و النهايه ص/ ٥٨٨ و المهذب ج/ ٢ ص/ ٤٣١
 - ٣- فروع الكافى باب ١١ من ابواب الذبائح باب الدم يقع فى القدر ج/ ٦ ص/ ٢٣٥. و رواه الصدوق فى من لا يحضره الفقيه / ج ٣ / ص ٣٤٢ / باب الصيد و الذبائح.
 - ٤- وسائل الشيعه ج ٢٤ ص ١٩٧ باب ٤٤ و لا يخفى اعتبار هذا الكتاب سنداً فكل رواياته صحيحه.
 - ٥- الكافى (ط؛ الإسلاميه) ج ٦ ص ٤٢٢
 - ٦- السرائر ص / ١٢٠ ج/ ٣

قوله هذا صار سبباً لغفله المتأخرين عن هذا الحكم و جاءوا لهذا الروايات بتأويلات و محامل بعيده عن الواقع فقالوا انها محموله على التقيه و نقول كيف و قد أفتى بها اولئك المشايخ و من المضحك ان يردھا البعض بانھا خلاف ذوق المتشرعه و هل للمتشرعه ذوق خلاف ما امر الله جل و علا و هل الدين بالقياس و الذوق اعادنا الله من ذلك.

السابع: (و نقص البثر) و قدمر الكلام فيه.

(و ذهاب ثلثي العصير)

كما في صحيحه عبدالله بن سنان (١) و غيره (٢).

الثامن: (والاستحاله)

و المراد يستحيل بنفسه لا- بنار و غيرها كالميته تصير تراباً و العذره تصير دوداً و قد تقدم ما يدل على مطهريتها من قصور المقتضى للنجاسه بعد تبدل الموضوع.

ثم ان الشهيد الثانى مثل له بماء نجس يصير بولاً لحيوان مأكول، واورد عليه بان ذلك مخالف لما رواه الكافى عن موسى بن اكيل بغسل ما فى جوفها لو شربت بولاً ثم لا بأس به (٣).

ص: ٢٤٤

١- فروع الكافى باب ١٦ من الانبذه ح/١ (كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه).

٢- مرسل ابن الهيثم فروع الكافى باب ١٦ من الانبذه الحديث الاخر

٣- الكافى باب ٦ من الاطعمه ح/٥

اقول: غسل الجوف هو غسل للنجاسه قبل استحالتها بولا للحيوان فلا تعارض في البين.

و اما لو شربت خمراً حتى سكرت ثم ذبحت على تلك الحال فقد روى الكافي ايضاً عن زيد الشحام بانه لا يؤكل ما في جوفها(١) و لعله لوجود العلم بالنجاسه.

التاسع: (و انقلاب الخمر خلاً)

للاخبار المتظافره الكثيره عن أبي بصير(٢) و زراره(٣) وابنه(٤) عبيد و محمد بن أبي عمير(٥) و من معه و محمد بن مسلم(٦) و من معه و غيرهم(٧).

العاشر: (و الاسلام)

مطهر لنجاسه الكفر لغير الكتابي و اما نجاسه الكتابي فمختلف فيه فان قلنا بنجاسته فيطهره الاسلام و الا فهو طاهر.

(و تطهر العين و الانف و الفم و كل باطن بزوال العين)

ص: ٢٤٥

-
- ١- الكافي باب ٦ من الاطعمه ح/ ٤
 - ٢- الكافي باب ٣، من الانبذه ح/ ١
 - ٣- الكافي باب ٣، من الانبذه ح/ ٢
 - ٤- الكافي باب ٣، من الانبذه ح/ ٣
 - ٥- التهذيب الذبائح ح/ ٢٤٣
 - ٦- التهذيب الذبائح ح/ ٢٤٥
 - ٧- قرب الاسناد ص/ ٢٧٢ و المستطرفات ص/ ٦٠ ح/ ٣١ و فيه: «انه سئل عن الخمر تعالج بالملح و غيره لتحول خلاً فقال لا بأس بمعالجتها...» و به أفتى الشيخ في النهايه ص/ ٥٩٢ و السيد في الانتصار ص/ ٢٠٠ و خالف ابن ادريس اذا عولج بالخل (السرائر ج/ ٣/ ١٣٣)

كما في موثقه عمار (١) وغيره (٢).

اقول: لكنهما تضمننا عدم وجوب غسل الباطن لطهارته، نعم يشهد له اطلاق صحيح ابراهيم بن أبي محمود في طهاره بلل الفرج (٣) مع كون المرأهجنبا (٤)، باعتبار ان بلل الفرج متصل بالمنى حال خروجه في بعض الاحيان الا انه محل اشكال وذلك لكفايه عدم العلم بالاتصال كما هو الحال بالنسبه الى اطلاق ما في الصحيح عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن عبد الحميد الذي يستدل به على طهاره بصاق شارب الخمر (٥) وهو محل اشكال ايضا من جهة استهلاك الخمر في البصاق وعدم منجسيه المتنجس، فهما دالان على عدم منجسيه المتنجس لا طهاره الباطن .

ص: ٢٤٦

١- الكافي ج ٣/ ص ٥٩/ ح ٥/ (عن رجل يسيل من انفه الدم هل عليه ان يغسل باطنه؟ يعني جوف الانف فقال انما عليه ان يغسل ما ظهر منه).

٢- الوسائل باب ٢٤ من ابواب النجاسات ح ٢/ والكافي ج ٣/ ص ٣٦٤

٣- الوسائل باب ٥٥ من ابواب النجاسات ح ١/ (عن المراه عليها قميصها او ازارها يصيبه من بلل الفرج و هي جنب اتصلى فيه قال (عليه السلام): اذا اغتسلت صلت فيهما) و هي باطلاقتها شامله لكون جنابتها بالوطء و انزال الرجل في فرجها كما هو الغالب وقد ذكرنا ما فيه من اشكال.

٤- ثم انه و ان قلنا بعدم وجوب تطهير الفم الا انه هل يجوز بلع الريق المتنجس بالدم مثلاً؟ اما موثقه عمار فلا يظهر منها الجواز و اما غيرها فلا بد من المراجعه و اذا لم نظفر بدليل فاطلاقات حرمه اكل و شرب المتنجس هي الحاكمه.

٥- الوسائل باب ٣٩ من ابواب النجاسات ح ١/

هذا و ذكر المتأخرون من اقسام المطهرات التبعيه والغيبه واستبراء الحيوان الجلال.

اما الأول فهو على اقسام:

الاول: تبعيه ولد الكافر له فى الاسلام كما فى خبر حفص بن غياث سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل من اهل الحرب اذا أسلم فى دار الحرب فظهر عليه المسلمون بعد ذلك فقال: «اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار و هم احرار و ولده و متاعه و افيقه له فاما الولد الكبار فهم فىء للمسلمين الا ان يكونوا أسلموا قبل ذلك»^(١) هذا بناءً على اعتبار الخبر بان عمل به الاصحاب و الا فالحكم ايضاً كذلك و ذلك لان نجاسه اطفال الكفار قبل اسلام آبائهم اذا كان للتبعيه فهم طاهرون باسلام آبائهم للتبعيه ايضاً و الا لو لم نقل بتبعيتهم لآبائهم فى النجاسه فلا دليل على نجاستهم والاصل فيهم الطهاره.

و هل يتعدى فى الحكم إلى امه و جدته و جدته فى ما لو اسلموا؟ اشكال ينشأ من ان الحكم بالتبعيه على خلاف الاصل فيقتصر فيه على المتيقن و اما ما ورد من ان كل مولود يولد على الفطره^(٢) فليس فى مقام بيان انه محكوم بالاسلام حتى يهوده

ص: ٢٤٧

١- الوسائل باب ٤٣ من ابواب جهاد العدو ح/١

٢- الوسائل باب ٤٨ من ابواب جهاد العدو ح/٣

او ينصره ابواه بل الظاهر منه انه يولد على التوحيد بالعلم الفطرى لولا العوامل الموجبه لانحرافه عن عقيدته التوحيد.

هذا و ذهب ابن الجنيد و الشيخ و ابن البراج إلى تبعيته الطفل المسبى فى الاسلام للسابى (1) و ليس لهم من دليل ظاهر نعم يمكن الاستدلال له بالاصل خرج منه الكافر واطفاله باعتبار تبعيتهم لابيهم واما الطفل غير التابع فلا دليل على كفره ونجاسته واصله الطهاره هى المحكمه ولا يعارضها استصحاب كفره قبل السبى لتبدل الموضوع.

الثانى: تبعيته ظرف الخمر له بانقلابه خلاً كما هو مقتضى نصوص الطهاره بالانقلاب. نعم لو كان فى ظرف الخمر جسم فطهارته بانقلاب الخمر خلاً غير واضح.

الثالث: تبعيه الآت تغسيل الميت بعد طهارته بالتغسيل استنادا للاطلاق المقامى من ان سكوت النصوص عن التعرض لتطهيرها اماره على طهارتها تبعاً لطهاره الميت و لا سيما الثوب الذى يغسل فيه و الخرقه التى بها تستر عورته.

اقول: سكوت النصوص عن ذلك لا تكون دليلاً على طهارتها بالتبعيه اذا قلنا بان المتنجس لا ينجس سواء كان جافاً ام رطباً كما هو الصحيح و قد تقدم و مثل الآت الميت تبعيه اطراف البثر و الدلو و ثياب النازح بعد النزح على القول بنجاسه البثر الا ان الصحيح انها لا تطهر و تبقى متنجسه لكنها لا تنجس.

ص: ٢٤٨

١- المختلف ج/٤ ص/٤٣٤ و المذهب ج/١ ص/٣١٨ و المبسوط ج/٢ ص/٢٢ و حكى ذلك عن المصنف ايضاً.

و اما الثانى: و هى غيبه المسلم فاستدل على انها من المطهرات بظهور حال المسلم فى التنزه عن النجاسه و بالسيره القطعيه المستمره على ترتيب آثار الطهاره و بلزوم الحرج لولا ذلك و بفحوى ما دل على حجه اخبار ذى اليد.

اقول: اما ظهور حال المسلم فلا- دليل على حجته و اما دليل الحرج فمنع لزومه و على فرض تسليمه فمقتضاه جواز الارتكاب تكليفاً لا البناء على الطهاره وضعاً .

و اما دليل فحوى اخبار ذى اليد فعلى القول به كما هو الصحيح لا تشتمل الغيبه على فعل ذى اليد فلم يبق الا دليل السيره و لا شك بجريانها على نحو الموجه الجزئيه فيعمل بالقدر المتيقن منها و هو ما اذا كان عالماً بالملاقاه أولاً معتقداً لنجاسته اجتهاداً او تقليداً ثانياً و ان يكون مستعملاً لذلك الشئ فيما يشترط فيه الطهاره ثالثاً و أن يكون تطهيره لذلك الشئ محتملاً رابعاً و الا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته.

واما الثالث: وهو استبراء الجلال فيطهر عرق الجلال و لبنه و خرؤه و بوله باستبرائه.

١- اما طهاره العرق بالاستبراء فلان صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا تأكل اللحوم الجلاله و ان أصابك من عرقها شئ فاغسله»^(١) علق وجوب الغسل على عنوان الجلل فيزواله بالاستبراء يزول أيضاً.

٢- و اما طهاره لبنه بما ذكر فلان صحيح حفص بن البختري عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا- تشرب من ألبان الإبل الجلاله»^(٢) قد علق الحكم على ذلك فيزول بزواله.

ص: ٢٤٩

١- وسائل الشيعه الباب ١٥ من أبواب النجاسات الحديث ١

٢- وسائل الشيعه الباب ١٥ من أبواب النجاسات الحديث ٢

و هذا مبني على استفاده النجاسه من حرمة الشرب كما هو واضح.

٣- و اما طهاره البول و الخراء بذلك فلان صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(١) قد علق وجوب الغسل على عنوان «ما لا يؤكل لحمه» فإذا زال بالاستبراء زال هو أيضا، و بعد ضم عدم الفصل بين البول و الخراء يثبت الحكم فى الخراء أيضا.

أجل هذا كله مبني على ان يكون المقصود من عنوان «ما لا يؤكل لحمه» ما كان كذلك و لو بالعارض و عدم اختصاصه بما كان كذلك بالذات، فان استظهر ذلك و إلا تمسكنا بأصل الطهاره.

٤- و المراد من الاستبراء منعه من التغذى بالعذره حتى يزول عنه الجلل اما اسمه او ما حدد فى بعض الروايات الفتره فى الدجاج بثلاثه أيام و فى البط بخمسه و فى الشاه بعشره و...^(٢) إلا انها لضعفها السندى لا يمكن الاعتماد عليها و يعود المدار على زوال اسم الجلل عرفا نعم لو تم عمل المشهور بها فهو و تحقيقه فى باب الاطعمه .

٥- و للشك فى حدوث الجلل أو بقاءه صور اربعة يختلف حكمها وهى كالتالى:

الاولى: ان يشك فى حدوث الجلل بنحو الشبهه المفهوميه.

ص: ٢٥٠

١- وسائل الشيعه الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ٢

٢- وسائل الشيعه الباب ٢٨ من أبواب الأطعمه المحرمه

وهذه لا يجرى فيها الاستصحاب الموضوعي - لعدم الشك بل الأمر يدور بين اليقين بالبقاء و اليقين بالارتفاع- و لا الاستصحاب الحكمي لعدم الجزم ببقاء الموضوع بل لا بدّ من الرجوع إلى عموم ما دل على حليته الدجاج مثلا و طهاره بوله و خرئه لان ما دل على نجاستهما من الجلال حيث انه منفصل فيكون المقام من موارد دوران مفهوم المخصص المنفصل بين الأقل و الأكثر فيتمسك بالعموم لانعقاد ظهور العام فيه و هو حجّه ما لم يزاحم بحجّه أقوى و هي لم تتحقّق إلّا في الأقلّ.

الثانية: ان يشك في حدوثه بنحو الشبهه الموضوعيه.

وهذه يتمسك فيها باستصحاب عدم حدوث الجلل و لا يجوز فيها التمسك بالعموم السابق لكونه من قبيل التمسك بالعام في الشبهه المصادقيه و هو لا يجوز لوجود حجّتين و ادخال المشكوك تحت احدهما بلا مرجح.

الثالثه: ان يشك في بقاءه بنحو الشبهه المفهوميه.

وهذه لا يجرى فيها الاستصحاب الموضوعي و لا الحكمي لما تقدّم في الحاله الاولى و يتعيّن الرجوع إلى العموم المتقدّم.

الرابعه: ان يشك في بقاءه بنحو الشبهه الموضوعيه.

وهذه لا يجوز فيها التمسك بالعموم المتقدّم لكونه تمسّكا به في الشبهه المصادقيه و يتعيّن الرجوع الى الاستصحاب، و بذلك يحكم بالنجاسه بخلافه في الحالات الثلاث السابقه فانه يحكم فيها بالطهاره.

(ثم الطهاره اسم للوضوء و الغسل و التيمم)

هذا فى الطهاره من الحدث و لها قسم اخر و هو الطهاره من الخبث و الذى نطقت به الروايات ان الطهور اسم للثلاثه كما فى الفقيه عن الصادق (عليه السلام) «الصلاه ثلاثه اثلاث ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود»^(١) و عن الباقر (عليه السلام) (اذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه و لا صلاه الا بطهور)^(٢) و ما عن العلل (و لا ينام الا على طهور)^(٣).

حصيله البحث:

المطهّرات: الماء مطلقاً. والأرض تطهر باطن النعل و أسفل القدم بالمشى خمسه عشر ذراعاً او نحوها. و التراب فى الولوغ كما تقدم. و الشمس ما جففته من الحصر و البوارى و ما لا ينقل ويشترط اليبوسه بواسطه الاشراق كما وان مشاركه الريح غير مضره فى حصول الطهاره. و الاستحاله. و ذهاب ثلثى العصير العنبى و الزيبى و التمرى, و انقلاب الخمر خللاً. و الإسلام. و الجسم الطاهر فى غير المتعدى من الغائط فانه يطهر موضع الغائط بلا- حاجه الى الماء. و النار تطهر العجين الذى عجن بماء متنجس والمرق الذى وقع فيه الدم اذا غلا- بالنار. و تبعيته ولد الكافر له فى الاسلام, و تبعيته ظرف الخمر له بانقلابه خللاً. و غيبه المسلم اماره

ص: ٢٥٢

١- الفقيه ج/ ١/ ص ٢٢/

٢- الفقيه ج/ ١/ ص ٢٢/

٣- العلل ج/ باب/ ٢٣٠/ ص ٢٩٥/

على التطهير بشروط وهى ما اذا كان عالماً بالملاقاه أولاً معتقداً لنجاسته اجتهاداً او تقليداً ثانياً و ان يكون مستعملاً لذلك الشىء فيما يشترط فيه الطهاره ثالثاً و أن يكون تطهيره لذلك الشىء محتملاً رابعاً. و استبراء الحيوان الجلال فيطهر عرق الجلال و لبنه و خرؤه و بوله باستبرائه.

و المراد من الاستبراء منعه من التغذى بالعذره حتى يزول عنه الجلل .

و للشك فى حدوث الجلل أو بقاءه صور اربعة يختلف حكمها وهى كالتالى:

الاولى: ان يشك فى حدوث الجلل بنحو الشبهه المفهوميه وحكمه الحليه والطهاره.

الثانيه: ان يشك فى حدوثه بنحو الشبهه الموضوعيه وحكمه الحليه والطهاره ايضا.

الثالثه: ان يشك فى بقاءه بنحو الشبهه المفهوميه وحكمه الحليه والطهاره ايضا.

الرابعه: ان يشك فى بقاءه بنحو الشبهه الموضوعيه وهذا محكوم بالنجاسه.

ويكفى فى باطن العين و الأنف و الفم و كل باطنٍ زوال عين النجاسه , ولا يجب تطهيرها - بناءً على تنجسها كما هو الاقوى -
الّا اذا استلزم اكل او شرب النجس او المتنجس .

(فهنا فصول ثلاثه)

(الاول)

(فى الوضوء)

وقد اختلف علماء اللغه فى كونه بالفتح او بالضم.

موجبات الوضوء

(و موجه البول و الغائط و الريح)

والروايات بذلك متظافره كصحيحه سالم أبى الفضل (١) و صحيحه زراره (٢) و غيرهما (٣).

حكم ما يخرج من الدبر كالقرع

هل ان ما يخرج من الدبر كحب القرع من دون ان يتلطح بالعدره لا- ينقض الوضوء ام لا-؟ يدل على الاول موثق عمار (٤) و بمدلوله أفتى الفقيه (٥) و مثله الكليني

ص: ٢٥٤

١- الكافى ج/٣ ص ٣٠/ وفيه: (ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين) و لا يخفى ان الحصر اضافى بالنسبه إلى ما يخرج عن الجسد كالقيء و الرعاف رداً على العامه.

٢- التهذيب ج/١ ص ٦٠/ ح ٢ (لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك او النوم)

٣- مثل ما عن أبى بصير و معاويه بن عمار و الفضل بن شاذان و زكريا بن آدم .

٤- التهذيب كتاب الطهاره باب الاول ح/٢٠ ص ١١/ وفيه: (قال ان كان خرج نظيفاً من العدره فليس على شىء و لم ينقض الوضوء).

٥- الفقيه كتاب الطهاره باب ١٠ ص ٣٧/

حيث روى خبرين يدلان على ذلك(١) ويدل على الاول ايضا عدم الدليل على الناقضيّه بعد حصر الناقضيّه بالبول و الغائط و الريح كما فى معتبره الفضل بن شاذان(٢).

و اما ما فى بعض الروايات من التعبير بما خرج من طرفيك الاسفلين فهو كناية عن البول و الغائط و الريح.

حكم مس باطن الاحليل والدبر

أفتى الفقيه بناقضيه مس باطن الاحليل و الدبر(٣) وأضاف الاسكافى اليهما مس ظهر الفرج و ما انضم عليه الثقبان(٤) و استدل الاول بموثقه عمار(٥) و استدل للثانى بها و بخير أبى بصير(٦) و لا عبره بهما بعد شذوذ كثير من اخبار عمار و الثانى

ص: ٢٥٥

-
- ١- فروع الكافى ؛ الطهاره باب ما ينقض الوضوء ؛ ص ٣٦/ ج ٣/ ح ٤/ و ح ٥/ فى الصحيح عن ابن أبى عمير عن الحسن عن فضيل ؛ إلى ؛ ليس عليه وضوء.
 - ٢- و قد تقدمت فى رقم ٣
 - ٣- الفقيه كتاب الطهاره باب ١٥ ص ٣٩/
 - ٤- مختلف الشيعه الطبعة الحجرية ص ١٧/
 - ٥- التهذيب ج ١/ ص ٣٤٨/ ح ١٠/
 - ٦- التهذيب الطهاره الباب الاول ح ٥٦/ ص ٢٢/ ج ١/

محمول على التقية و قد روى التهذيب فى ذاك الباب اربع روايات تدل على عدم الاثر للقبله و مس الفرج (١).

(و النوم الغالب على السمع و البصر)

والغالب على السمع يستلزم الغلبه على جميع الحواس و يدل عليه الاخبار المستفيضه كصحيحه ابن المغيره (٢) و صحيحه زراره (٣) و غيرهما (٤) و مثل السمع القلب لكونهما متلازمين فقد روى الخصال (٥) عن الامير (عليه السلام) (اذا خالط النوم القلب و جب الوضوء) و يعبر عن الغلبه على السمع بذهاب العقل كما فى صحيحه زراره (٦) و غيرها (٧) و يعبر عنه ايضاً بوجدان طعم النوم كما فى صحيحه عبد الرحمن ابن الحجاج (٨) و غيرها (٩).

ص: ٢٥٦

- ١- التهذيب الطهاره الباب الاول ح ٥٤/ ح ٥٧/ ح ٥٨/ ح ٥٩/ ص ٢١/ ص ٢٢/ ج ١/
- ٢- التهذيب ح ١/ ص ٦/
- ٣- التهذيب ج ١/ ص ٨/ ح ١١/ (فاذا نامت العين والاذن و القلب فقد و جب الوضوء)
- ٤- ما رواه سعد و معمر بن خلاد
- ٥- الخصال؛ اخبار الاربعمائه ص ٢٩/ والحديث صحيح السند.
- ٦- الكافي /الطهاره/ ص ٣٦/ ح ٦/ باب ما ينقض الوضوء ص ٣٦/
- ٧- مثل صحيحه عبدالله بن المغيره التهذيب ص ٦/
- ٨- الكافي؛ الطهاره؛ ص ٣٧/ ح ١٠/ باب ما ينقض الوضوء
- ٩- التهذيب عن زيد الحشام؛ كتاب الطهاره ج ١/ ص ٨/

واما ما يتوهم من بعض الروايات من عدم ناقضيه النوم فمحموله(١) على عدم معلوميه سقوط السمع و عدم تحقق النوم.

(و مزيل العقل)

كالسكر فقد يستدل له بانه امر متسالم عليه وبذيل صحيحه زراره: «قلت لأبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ريح و النوم حتى يذهب العقل...»(٢) و التسالم ان لم يكن مستندا الى مثل هذه الروايه فهو كاشف عن وصول الحكم يدا بيد من المعصوم (عليه السلام)، و ان كان مستندا إليها ارتفعت دلالتها الى مستوى الاطمئنان.

اقول: لم يعرف القول به قبل المفيد(٣) من القدماء حتى يكون متسالما عليه و لا- دليل عليه بل معتبره الفضل بن شاذان و صحيحه زراره المتقدمتان بعد حصرهما للنواقض دليل على انتفائه وليس في الصحيحه كل ما يذهب العقل بل هي في

ص: ٢٥٧

-
- ١- الفقيه الطهاره باب ١٠ ج ١/ ص ٣٨/ ح ٧/ (عن الرجل يخفق رأسه و هو في الصلاه قائماً او راكعاً قال ليس عليه وضوء). و ما بعده مرفوعاً مثله و مثلها مما رواه التهذيب عن عمران بن حمران و بكر الحضرمي؛ الطهاره الباب الاول ح ٦/ ح ٧/
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢
 - ٣- التهذيب ج ١/ ص ٥/ , و في استدلال بعض المعاصرين نقل القول به عن الصدوق في وصفه لدين الاماميه و بعد المراجعه لم نعر على ما قال.

مقام بيان المرتبه الناقضه من النوم فلعل الحكم مختصا بالنوم بهذه المرتبه لا ان زوال العقل تمام الموضوع.

ثم ان المفيد عدّ من جمله النواقض المرض المانع من الذكر كالمراه التي ينغمر بها العقل و الاغماء و استدل له الشيخ بخبر معمر بن خلاد و فيه (قلت له ان الوضوء يشتد عليه فقال اذا خفى عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه)^(١) و مراده من خفاء الصوت النوم فلا ربط له بما قال و لادلاله فيه على ما أفتى، نعم يدخل الاغماء و ما شاكلة لانه نوم و زياده.

و اما الانتقاض بخروج المنى فلصحيحه زراره السابقه.

و اما الانتقاض بالجماع فلصحيحه ابي مریم: «قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعو جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهي الى المسجد فان من عندنا يزعمون انها الملامسه فقال: لا و الله، ما بذلك بأس، و ربما فعلته، و ما يعنى بهذا إلاّ المواقع في الفرج»^(٢) و أبو مریم هو عبد الغفار بن القاسم قد وثّقه النجاشي^(٣).

(و الاستحاضه)

ص: ٢٥٨

١- الكافي كتاب الطهاره ص/ ٣٧/ ح ١٤

٢- وسائل الشيعة الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٤

٣- رجال النجاشي: ١٧٣، منشورات مكتبه الداوري

باقسامها الثلاثة على ما هو المعروف من انها مشتركة في ايجاب الوضوء و انما تختلف في ايجاب الغسل و عدمه و وحدته و تعدده لكن وقع الخلاف في الاستحاضه الكبرى بوجوب الوضوء عليها وعدمه.

اما الانتقاض بالاستحاضه القليله فلصحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... و ان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد وصلت كل صلاه بوضوء»^(١).

و لم ينسب الخلاف في المسأله إلّا إلى ابن أبي عقيل حيث لم يوجب عليها شيئا و ابن الجنيد حيث أوجب عليها الغسل لكل يوم مرّه^(٢).

و اما الانتقاض بالاستحاضه المتوسطه فلموثقه سماعه عن أبي عبد الله (عليه السلام): «المستحاضه إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا، و ان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرّه و الوضوء لكل صلاه...»^(٣).

و اما الانتقاض بالاستحاضه الكبرى فهذه الموثقه تدل على ان المستحاضه الكبيره لا- تنتقض طهارتها بل عليها الغسل ثلاث مرّات.

ص: ٢٥٩

-
- ١- وسائل الشيعه الباب ١ من أبواب الاستحاضه الحديث ١
 - ٢- الحدائق الناضره ٣: ٢٧٧
 - ٣- وسائل الشيعه الباب ١ من أبواب الاستحاضه الحديث ٦

و بقطع النظر عن ذلك يكفينا استصحاب بقاء الطهاره بلا- حاجه إلى دليل ينفي انتقاضها بناء على جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه كما هو الحق(١).

ص: ٢٦٠

١- جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه الكليه انكر المحقق الخوئى ره تبعاً للنراقى جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه الكليه لا للانصراف كما ادعاه البعض بل لوجود المانع وهو اصاله عدم الجعل فانها تتعارض مع استصحاب المجعول فى كل الموارد وقد اجيب على هذه الشبهه باجوبه متعدده ويكفى فى الجواب عليها انه بعد جعل الحجيه للاستصحاب والمفروض ان دليله مطلق لا- يبقى مورد لاستصحاب عدم الجعل للعلم بالجعل. توضيح ذلك ان هاهنا اموراً ثلاثه وهى: ١؛ استصحاب النجاسه المجعوله. ٢؛ استصحاب عدم الجعل الثابت قبل التشريع وحقيقته عدم الحكم. ٣؛ استصحاب عدم الجعل بعد التشريع وهو انه حين جعل الحكم بالنجاسه للماء المتغير لا ندرى هل انه جعل بنحو يشمل ما اذا زال تغيره ام لا؟ وحينئذ نأخذ بالمتيقن وهو ما لو لم يزل تغيره ويكون الماء الذى زال تغيره محكوماً بالطهاره فنستصحب هذا الحكم عند الشك فيتعارض مع الاستصحاب الاول وهو استصحاب النجاسه المجعوله واما استصحاب عدم الجعل الثابت قبل التشريع فلا يتعارض مع استصحاب النجاسه لانه ليس حكماً وانما هو عدم الحكم واستصحاب النجاسه حكم رافع له واما الاستصحاب الثالث الذى قلنا انه يعارض استصحاب النجاسه فهو فى الحقيقه غير جار لانه ليس له حاله سابقه وانما الجعل اما به حصل او بعدله والمتيقن السابق على هذا الجعل هو عدم الجعل قبل التشريع وهو ليس حكماً بل عدم الحكم وهو موضوع اخر لا ربط له وبذلك يظهر وجه المغالطه وانه لا يعارض استصحاب المجعول.

موجبات الوضوء: البول و الغائط و اما ما يخرج من الدبر كحب البطيخ او نواه من دون ان يتلطح بالعدره فلا ينقض الوضوء.
و الرّيح و التّوم الغالب على السّمع و البصر و الاستحاضه, و اما السكر و ما شابهه فلا ينقض الوضوء.

كيفية الوضوء

(و واجبه النيه مقارنة لغسل الوجه مشتمله على الوجوب و التقرب و الاستباحه)

اقول: النيه هي القصد و هو سهل لا عسر فيه.

و اما نيه الوجوب فلا دليل عليها و كذلك نيه الاستباحه او قصد رفع الحدث لكن المبسوط اشترط احدهما مخيراً(١) و به قال الحلبي من بعده(٢) و لا دليل لهما.

و اما القربة بمعنى ان يأتي بالفعل لله تعالى لا لغيره كالرياء فهي شرط كل عباده قال تعالى ﴿وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾(٣) و بهذا المعنى فسر

ص: ٢٤١

١- المبسوط ج ١ ص / ١٩

٢- السرائر ج ١ ص / ٩٨

٣- سورة البينه ايه ٥

الصدوق فى هدايته (١) حديث انما الاعمال بالنيات (٢) وعن أبى حنيفه عدم وجوب القربه و جواز نيه غير الوضوء بغسل وجهه و يديه و بمسحه فعن المفيد (٣) (زعم ابو حنيفه ان من كان محدثاً بما يوجب الطهاره بالغسل او الوضوء فاغتسل على طريق التبريد او اللعب و لم يقصد بذلك الطهاره و لا نوى به القربه او غسل وجهه على الحكايه او اللعب و غسل يديه كذلك و مسح رأسه و غسل رجليه كذلك او جعل ذلك علامه بينه و بين امراه فى الاجتماع بالفجور او اماره على قتل مؤمن او استهزاءً به فان ذلك على جميع ما ذكرناه مجز عن الطهاره التى جعلها الله قربه) قال المفيد فخالف القران فى ايه الاخلاص ورد على النبى ص (قوله: انما الاعمال بالنيات و لكل امرئ ما نوى، و خالف العلماء).

ثم ان المرتضى قال فى الانتصار «ان الصلاه رياءً لا ثواب لها لكنها مسقطه لاعاده» (٤).

اقول: و قوله خلاف صريح الايه حيث ان العباده بدون اخلاص غير مأمور بها اولاً و قد عرفت جواب المفيد لأبى حنيفه وهو يكفى فى جوابه ثانياً.

ص: ٢٤٢

١- الجوامع الفقيهيه؛ الهدايه ص ٤٨/ فقال بعد ان ذكر الحديث (و كل عمل من الطاعات اذا عمله العبد يريد به التقرب إلى الله عز و جل فهو على نيه و كل عمل عمله العبد من الطاعات يريد به غير الله فهو عمل بغير نيه و هو غير مقبول).

٢- وسائل الشيعه ج ١/ ٣٤

٣- النجعه فى شرح اللغه نقلا عن المسائل الصاغانيه؛ ج ١، ص ١٤٧

٤- الانتصار الطبعة الحروفيه ص ١٧/ النجعه ج ١/ ص ١٤٧

و من خلال هذا تتضح مبطلية الرياء للوضوء و لكل عمل عبادى بل هو محرّم و من الكبائر لكونه شركا بالله سبحانه.

ففى الحديث: «لو ان عبدا عمل عملا- يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركا» (١)، و الشرك حرام و لازم الحرمة البطلان.

و فى الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه و آله: «يؤمر برجال إلى النار... فيقول لهم خازن النار: يا أشقياء ما كان حالكم؟ قالوا: كُنّا نعمل لغير الله، فقيل لنا: خذوا ثوابكم ممّن عملتم له» (٢).

و فى حديث صحيح آخر عنه صلى الله عليه و آله: «سئل فيما النجاه غدا؟ فقال: إنّما النجاه فى ان لا تخادع الله فيخدعكم فانه من يخادع الله يخدعه و يخلع منه الايمان، و نفسه يخدع لو يشعر. قيل له: فكيف يخادع الله؟ قال: يعمل بما أمره الله ثم يريد به غيره. فاتقوا الله فى الرياء فانه الشرك بالله. ان المرائى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر، حبط عملك و بطل أجرك فلا خلاص لك اليوم فالتمس أجرك ممّن كنت تعمل له» (٣).

ص: ٢٤٣

-
- ١- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب مقدّمة العبادات الحديث ١١
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب مقدمه العبادات الحديث ١
 - ٣- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب مقدمه العبادات الحديث ١٦

اقول: بقى الكلام حول وجوب اصل النيه فقد يستدل لها بحديث انما الاعمال بالنيات المتقدم ولا يخفى ان الحصر فيه بالاضافه الى كون العمل لله ام لغيره ولا- دلالة فيه على لابدية العمل من نيه القربه وانه باطل لو كان بلا نيه وقد بحث فى علم الاصول هذا البحث تحت عنوان التعبدى والتوصلى و ذاك البحث هو الكفيل فى اعطاء الجواب لما نحن فيه وقد قيل فيه باستحاله اخذ قيد القربه فى متعلق الامر و عليه فلا يحصل الاطلاق فى الاوامر لاستحاله التقييد فيها باعتبار كون التقابل فيها من باب الملكه و عدمها وبعد فقد الاطلاق قال بعضهم بقاعده الاشتغال و نتيجهها كون الاوامر تعبدية و قال اخر بالاطلاق المقامى حيث ان المولى قادر عليه و نتيجهها كون الاوامر توصليه.

اقول و الصحيح عدم استحاله اخذ قيد القربه للفرق بين عالم التشريع و عالم التكوين لكن مع ذلك الاصل فى الاوامر كونها تعبدية لا توصليه و ذلك لعدم حصول الامتثال بدون القصد بل بالنيه والقصد يحصل الامتثال و يشهد لذلك اطباق العلماء على وجوب النيه فى العبادات مع عدم وجود دليل فيها.

حصيله البحث:

واجبات الوضوء: النيه مقارنه لغسل الوجه مشتمله على قصد الامتثال، وكفايه وصول الماء على ما دارت عليه الإبهام و الوسطى عرضاً و ما بين القصاص إلى آخر الذقن طولاً و تخليل خفيف الشعر ولا يجب الابتداء من الاعلى، ثم اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع ثم اليسرى كذلك ولا يجب الابتداء من المرفق نعم يكره النكس، ومن قطعت يده من المرفق يجب عليه غسل ما بقى من العضد.

ص: ٢٦٤

ومن خلقت له يدان على ذراع واحد او مفصل واحد اوله اصابع زائده او على ذراعه جلده منبسطة فانه يجب غسله اذا كان ذلك من المرفق إلى اطراف الاصابع.

ثم مسح مقدم الرأس بمسّماه، ثم مسح الرّجل اليمنى ثم اليسرى بمسّماه ببقية البلل فيهما الى الكعبين وهما العظامان الكائنان في ظهر القدم دون عظم الساق ولا- يجب البدأه بالاصابع فى مسح الرجلين و الختم بالكعبين بل يجوز النكس ايضا ويكفى فى مسحهما مسمى المسح.

شرايط الوضوء

١- اما اعتبار طهاره الماء فللنصوص المتواتره كموثقه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام): «رجل معه إناءان فيهما ماء وقع فى أحدهما قدر لا يدرى ايهما هو و ليس يقدر على ماء غيره. قال: يهريقهما جميعا و يتيمم»(١) و غيرها.

٢- و اما اعتبار إباحته فقليل لانه بدونها يكون التوضؤ تصرفا غصبيا محرّما فيستحيل اتّصافه بالعباديه , قلت: كونه عباده ليس الا بمعنى قصد امر المولى لاغير ولا استحاله فى اجتماعه مع الحرام .

٣- و اما اعتبار اطلاقه فيدل عليه إطلاق قوله تعالى: ... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا... (٢).

ص: ٢٤٥

١- وسائل الشيعه الباب ٨ من أبواب الماء المطلق الحديث ٢

٢- المائدة: ٦

و لم ينقل الخلاف فى ذلك إلّا عن الشيخ الصدوق فجوّز الوضوء بماء الورد لروايه يونس عن أبى الحسن (عليه السلام): «قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضّأ به للصلاه؟ قال: لا بأس بذلك»^(١) وهى مع ضعف سندها قد تقدم الجواب عنها.

٤- و اما اعتبار الترتيب فيقتضيه صحيح زراره: «سئل أحدهما عليهما السّلام عن رجل بدأ بيده قبل وجهه، و برجليه قبل يديه، قال: يبدأ بما بدأ الله به و ليعد ما كان»^(٢) و غيره.

و اما الآيه الكريمة فلا يمكن استفاده الترتيب منها لا من حيث الواو لعدم دلالتها على الترتيب و لا من حيث الفاء لكونها تفرعيه غير داله على ذلك، كقولك: إذا رأيت العالم فقّبّل وجهه و يده.

٥- و اما اعتبار الموالاه فمقتضى اطلاق أدلّه الوضوء عدمه إلّا أنّ صحيحه معاويه بن عمار: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ربّما توضّأت فنفد الماء فدعوت الجاربه

ص: ٢٦٦

١- وسائل الشيعة الباب ٣ من أبواب الماء المضاف الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث ١

فأبْطأت عليّ بالماء فيجف وضوئي، فقال: أعد»(١) دلت على اعتبار الموالاه بمعنى عدم الجفاف.

و موردها يختص بحاله الجفاف للتأخير، أما الجفاف لا لذلك - كما لو كان الجو حارًا - فلا تشمله و يمكن التمسك لتصحيحه بالاطلاقات.

٦- و اما اعتبار المباشره فيمكن ان يستفاد من آيه الوضوء إذ بدونها لا يتحقق اسناد الفعل إلى الفاعل الذي يدل على اعتباره ظاهر الآيه.

٧- و اما اعتبار طهاره الأعضاء فقد ذهب إليه مشهور المتأخرين إلّا انه لا دليل عليه سوى التعدى من غسل الجنابه الذي دلت صحيحه زراره(٢) و غيرها على لزوم غسل المواضع المتنجسه قبله أو لأدنى تنجس الأعضاء يستلزم تنجس الماء، و قد مرّ اعتبار طهارته.

قيل: و يندفع الأوّل باحتمال الفارق. قلت: حيث ان صحيحه زراره مردده بين الامرين فهي اذن مجمله والتميقن منها هو الثانى للارشاد الى أنّ تنجس الأعضاء يستلزم تنجس الماء وعليه فلا شرط ابتداء و عليه فلا وجه لاعتبار طهاره الأعضاء إذا لم يلزم من نجاستها تنجس الماء.

ص: ٢٤٧

١- وسائل الشيعه الباب ٣٣ من أبواب الوضوء الحديث ٣

٢- وسائل الشيعه الباب ٢٦ من أبواب الجنابه الحديث ٥

٨- و اما اعتبار عدم المانع فتاره يكون المانع هو المزاحمه بالأهم و اخرى هو الحرج أو الضرر و ثالثه خوف العطش.

و فى الأول يمكن تصحيح الوضوء بناءً على الترتب.

و فى الثانى يبطل لعدم الأمر به بعد وجود الحاكم عليه و هو دليل لا ضرر أو لا حرج، و بارتفاع الأمر لا يبقى ما يدل على الملاك لو قلنا بكفايته (ولا نقول به) ليمكن تصحيحه به فان الدلاله الالتزاميه تابعه للدلاله المطابقيه فى الحجيه.

نعم الورود مورد الامتنان قرينه على ارتفاع الوجوب فقط دون اصل المطلوبيه و إنما يلزم بطلانه فى حق من تحمّل الضرر و الحرج و هو خلف الامتنان.

و فى الثالث: قيل يحكم بالبطالان لان صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الرجل يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش. أ يغتسل به أو يتيمم؟ فقال: بل يتيمم و كذلك إذا أراد الوضوء» (١) دلت على ارتفاع الأمر بالوضوء، و معه لا يمكن تصحيحه لا به لعدمه و لا بالملاك على القول بكفايته لعدم الكاشف عنه.

قلت: الظاهر من الصحيحه انتفاء الوجوب لضروره العطش لا سقوط الامر بالوضوء وعليه فيصح وضوؤه لاطلاق الامر.

ص: ٢٤٨

١- وسائل الشيعه الباب ٢٥ من أبواب التيمم الحديث ٢

(و جرى الماء على ما دارت عليه الابهام و الوسطى عرضاً و ما بين القصاص إلى اخر الذقن طولاً)

اما كفايه وصول الماء فدللت عليه صحيحه زراره (اذا مس جلدك الماء فحسبك) (١) و خبر اسحاق بن عمار (٢) و غيرهما (٣) وهي مستفيضه.

واما لزوم جريان الماء في الغسل كما قد يظهر هذا من المصنف هنا اولاً او كفايه الدهن كما قد يتوهم ذلك من صحيح زراره و محمد بن مسلم (انما يكفيه مثل الدهن) (٤) ثانياً فاحتمالان باطلاق و ذلك فان ما اشتمل من الروايات على لفظ يجرى مثل صحيح زراره «و لكن يجرى عليه الماء» (٥) او جرى مثل صحيح ابن مسلم «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (٦) فالظاهر ان التعبير في الجريان فيها كان جرياً على الغالب المتعارف و ليس في مقام تقييد مطلقات الغسل بل في مقام آخر فلا تنافي بينها و بين صحيح زراره المتقدم الدال على كفايه وصول الماء بل هو يكون قرينه في تعيين المراد منها و مفسراً لها مضافاً إلى عدم دخول الجريان في مفهوم الغسل حيث انه عباره عن استيلاء الماء و غلبته على المحل، وكذلك

ص: ٢٦٩

-
- ١- الكافي ج ٣/ ص ٢٢/ ح ٧/
 - ٢- التهذيب ج ١/ ص ١٣٨/ ح ٧٦/
 - ٣- الكافي ج ٣/ ص ٢١/ ح ٢/
 - ٤- الكافي ج ٣/ ص ٢١/ ح ٢/
 - ٥- الوسائل باب ٤٦ من ابواب الوضوء ح ٣/
 - ٦- الوسائل باب ٢٦ من ابواب الجنابه ح ١/

احتمال كفايه الدهن فان الظاهر من الاخبار المشتمله على ذلك المبالغه فى عدم احتياج الوضوء إلى الماء الكثير لإبائه سياقها عن صلاحية التصرف فى ادله اعتبار الغسل كما هو واضح من صحيح محمد بن مسلم (١) و صريح خبر اسحاق بن عمار ففیه: «الغسل من الجنابه و الوضوء یجزى منه ما اجزأ من الدهن الذى یبلّ الجسد» (٢) مضافاً إلى ما حکى ان الدهن لغه هو البل.

واما حد الوجه فیدل علیه ایضاً صحيح زراره (٣) وتوضیح دلالتہ: انّ حد الوجه طویلاً من قصاص الشعر «وهو منتهى منابت شعر الرأس» إلى الذقن، و ان حده عرضاً «هو ما دارت علیه السبابة و الوسطى و الابهام من قصاص الرأس إلى الذقن و ما جرت علیه الاصبغان من الوجه مستديراً فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه قلت: الصدغ من الوجه، قال: لا» و ظاهره انه هنالك استداره من فوق الوجه و هو ما دارت علیه السبابة و الوسطى و الابهام على حد روايه الكافى و ما دارت علیه الوسطى و الابهام على حد روايه الفقيه و لا فرق بينهما الا ان الاصح روايه الكافى حيث ان السبابة لا بد منها فى استداره الاصبغان و هما الوسطى و الابهام من أعلى الوجه و ذلك لان السبابة فوق الوسطى و ان المراد من الاستداره هى العرفیه لا الهندسیه كما توهمه البهائى، وانه هنالك استداره من اسفل الوجه و هو جرت علیه الاصبغان یعنى الوسطى و الابهام و هى ایضاً ظاهره بما يفهمه العرف

ص: ٢٧٠

١- الكافى ج ٣/ ص ٢١١/ ح ١/

٢- التهذيب ج ١/ ص ١٣٨/ ح ٧٦/

٣- الكافى ج ٣/ ص ٢٧١/ ح ١/

من الاستداره العرفيه لا- الهندسيه هذا هو ظهورها العرفى و ما قاله البهائى ليس بظاهر عرفاً كما و ما ينسب إلى المتأخرين من عدم الاستداره من أعلى الوجه فهو خلاف ظهورها ايضاً بل صريحها بعد تصريحها بخروج الصدغ عن الوجه.

ثم ان الظاهر ان التحديد بما ذكر ملحوظ بنحو الطريقيه دون الموضوعيه، و معه يلزم رجوع الانزع و الاغم و طويل الأصابع و قصيرها الى المتعارف.

(و تحليل خفيف الشعر)

باعتبار ان الواجب هو غسل ظاهر الوجه و مع كون الشعر خفيفاً فالوجه لابد و ان يكون ظاهراً بمقتضى منطوقه و ما فى صحيحه زواره(١) و غيرها(٢) من نفى وجوب غسل ما احاط به الشعر انما هو فيما لو لم يكن الوجه ظاهراً و بما فى المتن أفتى المرتضى فى ناصرياته(٣) و الاسكافى(٤) ممن تعرض للمسأله من القدماء لكن الشيخ فى المبسوط(٥) قال بعدم الوجوب.

ص: ٢٧١

١- الفقيه ج/١ ص ٢٨ (قال كل ما احاط به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه و لا- يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء). اقول: والبحث لغه هو السعى فى الكشف ثم انه بمجرد ايقاع الماء على الوجه يصل الماء تحت الشعر سواء كان خفيفاً ام كثيفاً.

٢- الكافى ج/٣ ص ٢٨/ح ٢/ صحيح ابن مسلم و فيه: (ايظن لحيته قال لا).

٣- المختلف ص ٢١/

٤- المختلف ص ٢١/

٥- المختلف ص ٢١/

(ثم اليمين من المرفق إلى اطراف الاصابع ثم اليسرى كذلك)

و يدل عليه صحيحه زراره(١) و غيرها(٢) واليد متى ما اطلقت أريد منها الكف كما فى ايه التيمم و ايه السرقة(٣) و لما كان المراد فى الوضوء غسل اليد إلى المرفق قيد اليد فى الايه إلى المرفق فالتحديد كان للمغسول لا لابتداء الغسل, و السنه هى التى فصلت ما أجمل فى الايه فلا تنافى فى كون الابتداء من المرفق وما جاء فى الايه.

ويدل على كون الابتداء من المرفق الوضوءات البيانيه الواردة فى صحيحه زراره المتقدمه وغيرها , وهل انه واجب ام لا؟ قال المرتضى(٤) و الحلى بعدم وجوبه(٥) و هو مقتضى اطلاق الايه.

قيل: المشهور انه واجب و تشهد له الوضوءات البيانيه وجاء فيها: (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه الا به)(٦) كما و اشتملت روايه على بن يقطين(٧) و غيرها(٨) الامر بالغسل من المرفق.

ص: ٢٧٢

-
- ١- الكافى ج/٣ ص/٢٠٠ ح/٤
 - ٢- الكافى ج/٣ ص/٢٤٠ ح/٢ و ح/٣
 - ٣- ايه السرقة المائده ايه ٣٨ ايه التيمم النساء ايه ٤٣ و ٦ المائده
 - ٤- مختلف الشيعة المجلد الاول ص/٢١ المعتبر ص/٣٧ و السرائر ج/١ باب الوضوء.
 - ٥- مختلف الشيعة المجلد الاول ص/٢١ المعتبر ص/٣٧ و السرائر ج/١ باب الوضوء.
 - ٦- الذكري ص/٨٣ و منتهى المطلب فى تحقيق المذهب؛ ج ٢، ص: ٣٢
 - ٧- الوسائل باب ٣٢ من ابواب الوضوء ح/٣ (و اغسل يدك من المرفقين) و هى مرويه عن ارشاد المفيد .
 - ٨- الوسائل باب ١٠ من ابواب الوضوء ح/٢٤ ما عن كشف الغمه فعلمه صلى الله عليه واله وسلم جبرئيل الوضوء على الوجه و اليدين من المرفق.

اقول: لم يقل احد بذلك من القدماء عدا الشيخ (١) والديلمي (٢) و ابن حمزه (٣) و ليس من دليل يقيد اطلاق القران .

و اما ما فى موثق زراره الحاكي عن كيفية وضوء الباقر (عليه السلام) و انه (لا يرد الماء إلى المرفقين) (٤) فلا دلالة فيه إلا على بطلان ما ذهب اليه العامه من كون الغسل منكوساً فلا دلالة فيه على انه هو الواجب .

و اما ما رواه الذكري و المنتهى من انه جاء بعد ذلك الوضوء البياني «هذا وضوء لا يقبل» .

ففيه: انه لم يرد هذا فى الوضوءات البيانيه و انما ورد فى ما رواه الكافى صحيحاً عن عبدالكريم (و هو ابن عمرو الخثعمي) قال سألت الصادق (عليه السلام) «عن الوضوء فقال ما كان وضوء على الآ مره مره» (٥) لكن الفقيه رواه مع هذه الزيادة «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاه الآ به» و حينئذٍ لا- اطلاق فيها بل معناها الظاهر ان الوضوء مره مره لا يقبل الله الصلاه الآ به مره مره و اما عباره المفيد فى المقنعه «و لا يستقبل

ص: ٢٧٣

١- فى المبسوط ج/ ١ ص ٢٠/

٢- فى المراسم ص ٥٦٦/

٣- فى الوسيله ص ٦٩٩/

٤- التهذيب ج/ ١ ص ٥٦/

٥- الكافى ج/ ٣ ص ٢٧/ و التهذيب ج/ ١ و الاستبصار ج/ ١ ص ٧٠/ مع تفاوت و الفقيه ج/ ١ ص ٢٥/

شعر ذراعه بغسله»^(١) فهي غير صريحه في الوجوب بل قابله للحمل على الاستحباب و للتنبيه على مخالفه العامه و مثلها عباره الصدوق^(٢) و قد توهم البعض انها من صحيحه زراره فاستدل بها على وجوب كون الغسل من المرفق و لا يخفى على من تأمل انها من كلام الصدوق كما تبّه على ذلك المجلسى الاول فى روضته^(٣) و بذلك يظهر وجه ما فى خبر ابن يقطين و خبر كشف الغمّه و انهما محمولان على الاستحباب هذا بغض النظر عن ضعفهما سنداً.

ثم ان غسل الوجه من الاعلى إلى الاسفل لم يعنون فى كتب الاقدمين حتى الشيخ و اتباعه و انما الخلاف فى النكس فى غسل اليد فقط.

واما ما قد يستدل له على عدم جواز النكس فهو اما:

١- الأخبار البيانيه كصحيحه زراره: «حكى لنا أبو جعفر (عليه السلام) وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بقدح من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعاً ثم أعاد اليسرى فى الإناء فأسدلها على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى فى الإناء ثم صبّها

ص: ٢٧٤

١- المقنعه ص/ ٤

٢- الفقيه ج/ ١ ص/ ٤٥

٣- روضه المتقين ج/ ١ باب الوضوء

على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح ببقية ما بقى فى يديه رأسه ورجليه و لم يعدهما فى الإناء»(١) حيث أسدل (عليه السلام) الماء من أعلى الوجه.

٢- أو أصاله الاشتغال حيث لا يقطع بالفراغ مع النكس.

و يرد الأول ان الفعل أعم من الوجوب.

و الثانى انه بعد ثبوت إطلاق الآيه الكريمه- الذى هو دليل اجتهادى- لا معنى للرجوع إلى الأصل.

و لو قطعنا النظر عن الإطلاق فالأصل الجارى هو البراءه على ما هو الصحيح فى مسأله الأقل و الأكثر الارتباطيين إلّا بناء على ان الواجب هو الطهاره المسببه- دون نفس الغسل و المسح- الذى لازمه صيروره المقام من قبيل الشك فى المحصل. و لكنه مرفوض فان مقتضى ظاهر آيه الوضوء وجوب نفس الغسل و المسح.

و من خلال هذا كله اتضح جواز النكس لإطلاق الأمر بالغسل، و بقطع النظر عنه يمكن التمسك بأصل البراءه

ص: ٢٧٥

١- وسائل الشيعه الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ١٠

و اما ما فى قرب الاسناد عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن الرقاش عن الكاظم (عليه السلام) (لا تغمس فى الوضوء و لا تلمم وجهك بالماء لظماً و لكن اغسله من أعلى و جهك...) (١) فسياقه ادل على معناه من الحمل على الاستحباب لا الوجوب كما و انه لا يستطيع ان يعارض اطلاق القران الكريم فيقيده فالصحيح هو جواز النكس كما قال به المرتضى و هو متقدم على الشيخ و الذى من عنده حصلت الشهرة و كذلك الصحيح جواز غسل الوجه كيفما اتفق.

مساله ١: من قطعت يده من المرفق يجب عليه غسل ما بقى من العضد و قد دلت صحيحه على بن جعفر على ذلك ففيها: «قال يغسل ما بقى من عضده» (٢) جواب لسؤال من قطعت يده من المرفق .

و يشهد له كون المرفق هو مجمع عظم الساعد و العضد و به أفتى الاسكافى (٣) و الفقيه (٤) و ما عن بعض اهل اللغة من تفسير المرفق بانه موصل ما بين الساعد و العضد لا ينافيه فالتعاريف اللغويه غير مبنيه على الدقه و مرادهم المجمع الموصل بين الساعد و العضد.

ص: ٢٧٦

١- قرب الاسناد ص ٣١٢/

٢- الكافى ج ٣/ ص ٢٩/ ح ٩/

٣- المختلف ص ٢٣/

٤- الفقيه ج ١/ ص ٣٠/ ح ١٢/ و قال بعدها «و كذلك روى فى قطع الرجل».

مسألة ٢: قال فى المبسوط «لو خلقت له يدان على ذراع واحد او مفصل واحد اوله اصابع زائده او على ذراعه جلده منبسطة فانه يجب غسله اذا كان ذلك من المرفق إلى اطراف الاصابع» (١) و ما قاله و ان لم يكن به نص لكنه مقتضى عموم الايه.

ثم انه جاء فى التهذيب (٢) قول المقنعه «يأخذ الماء لغسل يده اليمنى بيده اليمنى فيديرها إلى يده اليسرى ثم يغسل يده اليمنى».

اقول: ولم يذكر لهذه الطريقه دليلاً فى التهذيب غير وضوء الامير (عليه السلام) البيانى لكنه لا يشتمل عليها بالمره.

(ثم المسح الرأس بمسماه)

كما جاء تفصيله فى صحيحه زراره (٣) و دلت عليه الايه بادخال الباء فى رؤوسكم حيث انها للتبويض و اما انه يكفى من المسح المسمى كاصبع فهو مقتضى خبر الكافى عن الحسين عن الصادق (عليه السلام) (٤) و صحيحه حماد بن عيسى عن بعض اصحابه (٥) و صريح خبر زراره و بكير (٦) لكنه محل اشكال فقد اشتمل على جواز المسح على نعلين و عدم وجوب ادخال اليد تحت الشراك و عليه فلا وثوق به.

ص: ٢٧٧

١- المختلف ص/ ٢٣ و مناقشه علامه له فى الزائده التى تكون فوق المرفق بعدم وجوب غسلها ليست بصحيحه لانصراف الامر بالغسل إلى اليد الاصلية دونها.

٢- ج/ ١ ص ٥٥

٣- الكافى ج/ ٣ ص ٣٠١ ح ٤

٤- الكافى ج/ ٣ ص ٣٠١ ح ٣ و فيه (فنقل عليه نزع العمامه لمكان البرد فقال ليدخل اصبعه).

٥- التهذيب ج/ ١ ص ٩٠ ح ٨٧

٦- التهذيب ج/ ١ ص ٩٠ ح ٨٧

و بذلك أفتى العماني و الاسكافي و الديلمي و الحلبي و القاضي و الحلبي و الشيخ في كثير من كتبه لكنه في النهاية (١) قال بوجود المسح بثلاث اصابع الا في الضروره جمعاً بين ما تقدم و بين صحيحه زواره و غيرها التي تضمنت كون المسح قدر ثلاث اصابع و بالثلاث مطلقاً أفتى الفقيه (٢) و المفيد (٣) و حمل ما دل على الثلاث على الندب هو الاصح.

و اما ان المسح من مقدم الرأس فهو مقتضى صحيحه (٤) محمد بن مسلم و غيرها (٥).

و اما ما رواه التهذيب من روايات اربع (٦) تدل على المسح من مقدم الرأس و مؤخره فمحموله على التقيه.

(ثم مسح ظهر الرجل اليمنى إلى الكعبين ثم اليسرى بمسماه ببقية البلبل فيهما)

و الصحيح ان يقول إلى الكعب، و المسح صريح القران الكريم و الروايات التي تدل على الغسل (٧) للتقيه.

ص: ٢٧٨

١- المختلف ص/ ٢٣ نقل عن الشيخ في اكثر كتبه و ابن الجنيد و ابن أبي عقيل و سلار و أبي الصلاح و ابن ادريس و ابن البراج.

٢- الفقيه ج/ ١ ص ٢٨

٣- التهذيب ج/ ١ ص ٩٠

٤- الكافي ج/ ٣ ص ٢٩ قال: «امسح على مقدم رأسك».

٥- صحيحه حماد المتقدمه من التهذيب ج/ ١ ص ٩٠ ح ٨٧ «فيمسح على مقدم رأسه».

٦- و هي خبر الحسين بن عبدالله و خبر ابن أبي العلاء و غيرهما التهذيب ج/ ١ ص ٩٠ ح ٨٩ و ص ٩١ ح ٩١

٧- التهذيب ج/ ١ ص ٦٤ ح ٢٩ و ص ٦٦ ح ٣٦ حمل الشيخ الاول منهما حتى اراده التنظيف والثاني على التقيه وحمل الشيخ ايه كونهما مما اعرض عنهما.

و اما الكعبان فقد صرح المفيد و العمانى و الاسكافى و الشيخ و المرتضى(١) بكونهما العظمين الكائنين فى ظهر القدم دون عظم الساق و هذا هو مدلول خير زراره و بكير لا كما توهمه المختلف(٢) و من بعده الوافى(٣) من انه إلى المفصل و اضاف الثانى بالاستدلال له بخبر ميسر و الكعب فى ما قلناه هو الظاهر ولو كان إلى المفصل لقال إلى الكعب حيث ان فى كل رجل كعبين.

ثم ان الظاهر من آيه الوضوء هو دخول الغايه فى المغيبى لكن لا- كلها بل شىء منها و بذلك يصدق انه مسح من رؤوس الاصابع إلى الكعبين فلو مسح إلى حدود الكعب و لم يُدخَل شيئاً من الكعب لم يصدق عليه انه مسح إلى الكعب بل إلى ما دون الكعب نعم لا يلزم مسح الكعب كاملاً لصدق المسح بلا ان يمسه كله و بذلك يظهر لك الحق بدخول شىء من الغايه فى المغيبى الا فيما قامت القرينه على عدم الدخول كما فى مثل (صم إلى الليل) و مثل «قرأت القرآن إلى سورة الاسراء» و هما من الزمانيات ظاهراً بانتهاء الصيام إلى حد الليل و انتهاء القراءه إلى حد سورة الاسراء بخلاف المكانيات كما فى ايه الوضوء فلاحظ .

ص: ٢٧٩

١- الجواهر ص/ ٢١٥ ج/ ١ نقل عن المقنعه و الاشاره و المراسم و الكافى و الغنيه و السرائر و المهذب و ابن الجنيد .

٢- المختلف ص/ ٢٤

٣- الوافى ؛ باب الوضوء

و هل يجب البدأه بالاصابع فى مسح الرجلين و الختم بالكعبين ام لا؟ قولان وكذلك النكس بالمشح فى الرأس فجزوه العماني مطلقاً (١) ولم يجوزه ابن بابويه مطلقاً (٢) و الجواز هو المفهوم من الكليني فى الرجلين فروى مرسلأ عن يونس (٣) ما يدل عليه، ويدل على قول العماني صحيحهحماد بن عثمان (٤) بناءً على كونها بهذا اللفظ «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مديراً» لكنها جاءت بلفظ اخر و هو «لا بأس بمسح القدمين...» (٥) ومن هنا لا يمكن الاعتماد على الفقره الأولى بعد سلب الوثوق منها، وعلى أى حال يكفى فى الجواز فيهما اطلاق القران.

واما خبر (٦) التهذيب فى وجوب استيعاب المشح للظاهر و الباطن فمحمولان على التقيه.

و اما ان مسحهما ببقية الليل فهو مقتضى الوضوءات اليسانيه كما فى صحيحه زراره المتقدمه و لا- خلافاً فيه ألما من ابن الجنيد (٧) حيث عمل بما رواه التهذيب عن

ص: ٢٨٠

-
- ١- مختلف الشيعة المجلد الاول ص/ ٢٤
 - ٢- كما نقل عنه المختلف المصدر السابق ص/ ٢٤
 - ٣- الكافي ج/ ٣ ص/ ٣١ (من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مديراً)
 - ٤- التهذيب ج/ ١ ص/ ٥٨ ح/ ١٠
 - ٥- التهذيب ج/ ١ ص/ ٨٣ ح/ ٦٦ فقد جاءت بنفس السند و المتن ألما ان يمنع اتحادهما و يقال انهما روايتان ولا بعد فيه بل هو الاصل.
 - ٦- التهذيب ج/ ١ ص/ ٨٢ ح/ ٦٤ و ص/ ٩٢ ح/ ٩٤ و حمل الثانى منهما فى التهذيب على التقيه اقول: وكذلك الاول.
 - ٧- المختلف ص/ ٢٤

معمر (١) و أبى بصير (٢) و غيرهما (٣) و هى روايات محموله على التقية و مخالفه للقران، هذا ولا بن الجنيد اقوال شاذه نظير قوله «يجوز ان يوضأ غيره لكن الاستحباب فى تركه» (٤) ولعله استند إلى خبر أبى عبيدها الحذاء (٥) ولا دلاله فيه و كذلك تجويزه مسح الرجلين مع كونهما فى ماءٍ وقريب منه قال الحلبي: «من كان قائماً فى الماء و توضأ ثم اخرج رجله من الماء و مسح عليهما من غير ان يدخل يده فى الماء فلا حرج عليه لانه مسح اجماعاً» (٦).

اقول: و هذا منهما عجب فمع بقاء الماء على ظهر القدم كيف يصدق بان مسحه من بقيها للبل.

(مرتباً)

ص: ٢٨١

١- التهذيب ج ١/ ص ٥٨/ ح ١٢

٢- التهذيب ج ١/ ص ٥٩/ ح ١٣

٣- التهذيب ج ١/ ص ٥٩/ ح ١٥

٤- المختلف ص ٢٥

٥- التهذيب ج ١/ ص ٥٨/ ح ١١ لکنه لا دلالت فيه على مباشره الغير لتوضيئه بل هيأ له اسباب و مقدمات الوضوء.

٦- المختلف ص ٢٦ نقل عنهما ذلك.

بين الوجه و اليد اليمنى و اليسرى و هو اجماعى عندنا و ما فى الجعفریات من روايته ما يدل على عدم الترتيب (١) مَحْمُول على التقية حيث انه مذهب الشافعى و الحنبلى.

و اما الترتيب بين الرجل اليمنى و اليسرى فهو الاشهر ذهب اليه الصدوقان و العماني و الاسكافى و سلا (٢) و هو ظاهر الكافى فروى صحيحاً عن محمد بن مسلم (و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الايمن) (٣) و يؤيده ما رواه النجاشى (اذا توضأ احدكم للصلاه فليبدأ باليمين قبل الشمال فى جسده) (٤).

واما ما رواه الامالى عن النبى ص (٥) فخير عامى ولا دلالة فيه.

و ذهب المفيد إلى جواز مسحهما معاً (٦) وكذلك الحلبي (٧) والشيخ فى النهايه (٨) و المبسوط (٩) و الحلبي (١٠) و مهذب القاضى (١١) و جوز المختلف مسح اليسرى قبل اليمنى

ص: ٢٨٢

-
- ١- الجعفریات؛ الأشعثيات؛ ص: ١٨؛ باب الرخصه فى تقديم الرجلين بعضها على بعض فى الوضوء و الانتعال.
 - ٢- مختلف الشيعة المجلد الاول ص/ ٢٥ نقل عنهم جميعاً.
 - ٣- الكافى ج/ ٣ ص/ ٢٩ ح/ ٢
 - ٤- رجال النجاشى؛ عنوان على أبى رافع ص/ ٦
 - ٥- الأمالى (للشيخ الطوسى)؛ ص ٣٨٦ و ٣٨٧؛ المجلس الثالث عشر
 - ٦- الجوامع الفقيهيه المقنعه ص/ ٥
 - ٧- السرائر ج ١ ص ١٠٣؛ ١٠٤
 - ٨- النهايه ص/ ١٣
 - ٩- المبسوط ج ١ ص/ ٢٢
 - ١٠- الغنيه ص/ ٤٩١ من الجوامع الفقيهيه و قال: ايضاً الافضل ان يكون بباطن الكف.
 - ١١- المهذب ج ١ ص/ ٤٤

استناداً إلى اطلاق قوله تعالى {وَأَرْجُلِكُمْ} (١) و يدل على مقاله المفيد و من بعده اطلاقات الاخبار لكنها عند من يقول بالاول منزله على ما هو المتعارف الا ان ظهور بعضها يمنع من هذا التنزيل لكونه في مقام البيان مثل صحيح عمر بن اذينه (و ان كان فيه ابن هاشم) الوارد في المعراج ففيه: «ثم امسح رأسك بفضل ما بقى في يديك من الماء و رجليك الى كعبيك..» (٢) و عليه فالجمع بين الاخبار يقتضى حمل الابتداء باليمين على الاستحباب، وكذلك الكلام بالنسبه الى مسح الرجل اليمنى باليد اليمنى فانه على الاستحباب لقاعده لو كان لبان حيث ان الوضوء مما هو مبتلى به يوماً فلا بد لكل شرط و قيد فيه من بيانات وافية لو كان ذلك للوجوب، و عليه فالاقوى صحة القول الثاني بل الثالث (٣).

و اما كفايه المسمى عرضاً في مسح الرجلين فهو المشهور و خالف الصدوق حيث اختار لزوم مسحهما بتمام الكف (٤) ، و قد يستدل له بصحيحه البنزطي عن

ص: ٢٨٣

-
- ١- المختلف ص / ٢٥
 - ٢- الكافي ج ٣ ص ٤٨٥ دار الكتب الاسلاميه
 - ٣- الذي ذهب اليه المختلف فقال في المجلد الاول ص / ٢٥ (المشهور بين علمائنا سقوط وجوب ترتيب المسح بين الرجلين بل يجوز مسحهما دفعه واحده بالكفين و مسح اليمنى قبل اليسرى و بالعكس).
 - ٤- من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨

الرضا (عليه السلام): «سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم. فقلت: جعلت فداك لو ان رجلا قال باصبعين من أصابعه هكذا فقال لا إلّا بكفيه (بكفه) كلها» (١).

و اللازم ان يقال: مقتضى آيه الوضوء بناء على قراءه الجر كفايه المسح بقدر المسمّى عرضا لتقدير الباء.

و اما على قراءه النصب فلا يلزم الاستيعاب لجميع القدم و لا المسح بمقدار الكف لمنافاه ذلك و كون المسح إلى الكعب بمعنى القبه، فان المسح إلى ذلك لا يمكن تحقّقه إلّا بمقدار اصبع أو اصبعين اللهم إلّا إذا فسر الكعبان بحدّهما لا بنفسهما لكنه تحميل على الآيه الكريمة.

و إذا كان هذا المقدار يكفى فى ردّ الصحيحه السابقه لصدق عنوان كونها مخالفه للكتاب فالأمر واضح، و ان رفضنا ذلك - كأن يدعى ان المورد من قبيل المطلق و المقيّد - فيمكن ان يقال ان المسح بتمام الكف لو كان لازما لذاع و اشتهر لشده الابتلاء به و الحال ان ذلك لم يعرف إلّا من الصدوق فيكفى لوهنه اعراض الاصحاب عنه.

و اما لزوم الاستيعاب الطولى ما بين رؤوس الأصابع إلى الكعبين فقد وقع محلّا للخلاف فاكتفى جماعه منهم صاحب الحدائق بمسح البعض (٢).

ص: ٢٨٤

١- وسائل الشيعه الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٤

٢- الحدائق الناضره ٢: ٢٩٤

و الآيه الكريمه شاهده على قول المشهور بناء على قراءه النصب التي لا تقدّر معها الباء- المستفاد منها التبويض- فى الأرجل و وضوح كون الغايه راجعه إلى تحديد الممسوح دون المسح بقريته جواز النكس جزما. و معه فلا- يقال بأن انتهاء المسح إلى الكعبين لا يستلزم ابتداءه من رؤوس الأصابع.

و لا يمكن التمسك لكفايه مسح البعض بصحيحه زراره و بكير: «تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك، و إذا مسحت بشىء من رأسك أو بشىء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك»^(١) بدعوى دلالتها على كفايه مسح شىء من المحدود.

و الوجه فيه: مضافا إلى ما تقدم من اشتماله على ما يخالف المذهب ان ما ذكر يتم بناء على كون الموصول تفسيرا للقدمين لا لشيء، و حيث أنّها مجمله من هذه الناحية فيعود ظهور الآيه بلا مزاحم.

(موالياً بحيث لا يجف السابق)

ص: ٢٨٥

هذا التفسير للموالاه هو الذى دلت عليه صحيحه أبى بصير (اذا توضأت بعض وضوءك فعرضت لك حاجه حتى ينشف وضوءك فاعد وضوءك فان الوضوء لا يتبعض) (١) و صحيح الحلبي «..واتبع وضوءك بعضه بعضاً» (٢).

و اما خبر التهذيب عن حريز (٣) الذى تضمن عدم وجوب الموالاه فحمله الشيخ على ما اذا جففته الريح الشديده او العظيمة.

قلت: و يرد عليه انه لا يضر ذلك بالموالاه و صحه الوضوء بلا اشكال و حينئذٍ فالاصح رد علمه إلى اهله بعد كونه خلاف المشهور.

حصيله البحث:

شرائط الوضوء: طهاره الماء و اطلاقه و الترتيب بين اعضاء الوضوء نعم لا يجب الترتيب بين الرجل اليمنى و اليسرى و لا يجب ان يمسح الرجل اليمنى باليد اليمنى و اليسرى باليسرى, و تجب فيه الموالاه بان لا يجف السابق والمباشره, و اما اباحه الماء و طهاره اعضاء الوضوء فليسا من شرائط صحه الوضوء, و لو دار الامر بين خوف العطش او الضرر او الحرج و بين الوضوء و توضأ فوضوءه صحيح .

ص: ٢٨٤

١- الكافي ج/٣ ص ٣٥/ ح ٧/

٢- الكافي ج/٣ ص ٣٤/ ح ٤/

٣- التهذيب ج/١ ص ٨٨/ ح ٨١/

(و سننه السواك)

كما وردت الاخبار المستفيضة بذلك مثل ما رواه القداح(١) وأبى اسامه (من سنن المرسلين السواك)(٢) و ابن مسلم(٣) وقيل: يتأكد وقت السحر كما فى خبر أبى بكر بن أبى سمّال(٤).

(و التسميه)

لخبر الفضيل (من توضأ، فذكر اسم الله طهر جميع جسده و كان الوضوء إلى الوضوء كفاره لما بينهما من الذنوب...)(٥) و صحيح ابن مسكان (من ذكر الله على وضوئه فكأنما اغتسل)(٦) و صحيح زراره(٧).

هذا و ورد بعد التسميه دعاء وكذلك بعد الفراغ كما ورد من اول الوضوء إلى آخره ادعيه مخصوصه(٨).

ص: ٢٨٧

١- الكافى باب السواك ١٥ ح/ ١ ص ٢٢/ ج ٣/

٢- الكافى ج ٣/ ص ٢٣/ ح ٢/

٣- الكافى ج ٣/ ص ٢٣/ ح ٣/

٤- الكافى ج ٣/ ص ٢٣/ ح ٤/ ح ٥/ ح ٧/ و فيه: (اذا قمت بالليل فاستك ...).

٥- ثواب الاعمال ص ٣٠/ ح ١/

٦- ثواب الاعمال ص ٣٠/ ح ٢/

٧- التهذيب ج ١/ ص ٧٦/ ح ٤١/

٨- التهذيب ج ١/ ص ٣٦/ ح ٣٦/

(و غسل اليدين)

يعنى الكفين كما هو المتبادر عند الاطلاق.

(مرتين قبل ادخالهما الاناء)

اطلاق المرتين ليس بصحيح حيث الفرق بين البول والغائط والجنابه ففي صحيحه الحلبي (قال الصادق (عليه السلام) واحده من حدث البول وثلثين من الغائط وثلاثة من الجنابه)([١](#)).

ومثل البول النوم كما دل عليه خبر حريز([٢](#)) ولا يخفى ان هذا الحكم من المستحبات لا الواجبات كما وان مورد هذه الاخبار هو ماء الاناء الا ان العرف لا يفهم خصوصيه لذلك حتى لو توضحاً من ماء كثير خلافا للمفيد([٣](#)) فقد افتى بالعدم.

(و المضمضه و الاستنشاق)

كما نطقت بذلك عده روايات مثل ما رواه ابن سنان([٤](#)) وموثق سماعه (هما من السنه فان نسيتهما لم تكن عليك اعاده)([٥](#)).

(و تثليثهما)

ص: ٢٨٨

١- التهذيب ج ١/ ص ٣٧/

٢- التهذيب ج ١/ ص ٣٧/

٣- النجعه ج ١ ص ١٢٨

٤- التهذيب ج ١/ ص ٧٩/ ح ٥٢/

٥- التهذيب ج ١/ ص ٧٨/ ح ٤٦/

و اما تثليثهما فلا يوجد خبر فيه إلا ما رواه أمالي ابن الشيخ عن أبي اسحاق الهمداني عن الامير (عليه السلام) (١) و طريقها عامي و كذلك دلت على ذلك روايه ابن يقطين (٢) إلا انها تضمنت الامر بوضوء العامه (٣).

نعم ورد في المضمضه التثليث و هو ما رواه الكليني (٤) عن المعلى بن خنيس.

(و تثنيه الغسلات)

يعنى فى الوجه و اليدين و فى المسأله قولان:

احدهما: استحباب الثانيه قال به ابن ابي عقيل و ابن الجنيد و الشيخان و اتباعهم (٥).

ثانيهما: عدم جواز التثنيه اختاره الكليني (٦) و الصدوق (٧) و قد دلت الاخبار المستفيضه و فيها الصحيح (٨) على كون الوضوء مره مره و كذلك الوضوءات

ص: ٢٨٩

١- الأمالي (للشيخ الطوسي)؛ ص ٢٩؛ المجلس الأول

٢- الارشاد؛ اخبار دلائل الامام الكاظم (عليه السلام) حديث ما قبل الاخير ص/ ٢٩٥

٣- الكافي ج/ ٣ باب ١٥ ح/ ٦

٤- يعنى بعد ما امره الامام (عليه السلام) بان يتوضأ وضوء العامه تقيه لا يمكن الركون اليها لاجل هذه الجبهه .

٥- المختلف ص/ ٢٢

٦- الكافي ج/ ٣ ص/ ٢٧ فقال: هذا دليل على ان الوضوء انما هو مره مره.

٧- الفقيه ج/ ١ ص/ ٢٥

٨- ففى صحيح ابن ابي نصر البنزطى عن عبدالكريم (ما كان وضوء على (عليه السلام) إلا مره مره) الكافي ج/ ٣ ص/ ٢٧ ح/ ٩ و

المستطرفات ص/ ٢٠ نوادر البنزطى ج/ ١ و فيه بعد نقله للحديث الثانى و اعلم ان الفضل فى واحده واحده فمن زاد على تثنين لم

يؤجر) و الظاهر انه من كلام البنزطى لا الخبر ثم انه يحتمل ان المراد بالتثنين غسلتا اليمنى و اليسرى .

البيانيه لم تكن ألاً مرةً مرةً وكذلك الصدوق فقد انكر الثانيه فى الفقيه و ردّ رواياتها بانقطاع السند و عدم الدلاله فحمل روايه الاحول(١) على جهه الانكار لا- على جهه الاخبار و حمل روايه ابن أبى المقدام(٢) على تجديد الوضوء لكل فريضه و لكل صلاه و من جمله ما قال: (و كذلك ما روى ان مرتين افضل معناه التجديد و كذلك ما روى فى مرتين انه اسباغ - إلى- و قد فوض الله عز و جل إلى نبيه)ص(امر دينه و لم يفوض اليه تعدى حدوده و قول الصادق (عليه السلام) (من توضأ مرتين لم يؤجر) يعنى به انه أتى بغير الذى امر به و وعد الاجر عليه فلا يستحق الاجر و كذلك كل اجير اذا فعل غير الذى استؤجر عليه لم تكن له اجره(٣), لكنه فى مجالس اماليه فى وصف دين الاماميه قال: (من توضأ مرتين فهو جائز ألاً انه لا يؤجر عليه)(٤) , نعم لم ينكر الكلينى المرتين اصلاً بل قال: (الوضوء مرتان انما هو لمن لم يقنعه مرةً و استزاده فقال مرتان ثم قال و من زاد على مرتين لم يؤجر و هو أقصى غايه الحد فى الوضوء الذى من تجاوزه اثم...)(٥).

ص: ٢٩٠

- ١- الفقيه ص ٢٥/ ج ١/ ح ٤/
- ٢- المصدر السابق
- ٣- الفقيه ج ١/ ص ٢٦/
- ٤- الامالى ص ٥١٤/
- ٥- الكافى ج ٣/ ص ٢٧/

اقول: و على أى حال فان روايات التشبه كلها قابله للمحامل الاخر و يكفى فى ضعفها اولاً معارضتها لروايات المره مره و ثانياً مخالفتها لظاهر القران حيث ان الامتثال يحصل بالمره و لا قرينه على التعدد و يشهد لذلك معتبره الفضل الاتيه, و ثالثاً ما فيها من قرائن تشهد على ان المراد خلاف معنى التشبه فما فى صحيحى معاويه بن وهب و صفوان(١) مثنى مثنى يمكن المراد منه انه غسلان و مسحان و يشهد لذلك صحيح زراره(٢) الحاكى لوضوء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم: (الوضوء مثنى مثنى إلى ان قال فغسل وجهه مره واحده و ذراعيه مره واحده و مسح رأسه بفضل وضوئه و رجليه) فالذيل شاهد على ما قلناه و يدل على عدم استحباب الاثنتين ما عن ابن ابي عمير مرسلأ عن الصادق (عليه السلام) و فيه: (و اثنتان لا يؤجر)(٣) و يدل على المره خبر عثمان بن زياد(٤) المروى فى بصائر سعد و اما خبر القندى عن ابن بكير «من لم يستيقن أن واحده من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين»(٥) فمحمول على ان المراد من الواحده الغرفه الواحده فليس فيه غسله واحده بل «واحد» و ليس من البعيد ان تكون الغرفتان اسبأغاً كما فى صحيح

ص: ٢٩١

١- التهذيب ج ١/ ص ٨٠/ ح ٥٧/ ح ٥٨/

٢- التهذيب ج ١/ ص ٨٠/ ح ٥٩/ و ص ٨١/ ح ٦٠/

٣- التهذيب ج ١/ ص ٨١/ ح ٦١/

٤- النجعه ج ١/ ص ١٧٧/

٥- التهذيب ج ١/ ص ٨١/ ح ٦٢/

الحلبى (اسيغ الوضوء ان و جدت ماء و آلا فيكفيك اليسير)(١) كما و انه لا- دلالة فيه على جواز الثنتين بل هو ردّ لفعل الثانيه بعدم الاجر عليها فدلالته على العدم اقوى من دلالته على الاثبات, و كذلك تحمل روايه الارشاد عن ابن يقطين(٢) و ما رواه الكشى عن داود الرقى(٣).

ثم ان روايه العيون عن الفضل بن شاذان بطريق ابن عبدوس و قد اعتمده الصدوق عن ما كتبه الرضا (عليه السلام) للمأمون يشهد للمره الواحده فيها: (ثم الوضوء كما امر الله تعالى فى كتابه غسل الوجه و اليدين من المرفقين و مسح الرأس و الرجلين مره واحده)(٤) و هذه الروايه معتبره غايه الاعتبار متناً و طريقها متعدد سنداً(٥) آلا انها وردت بطريق اخر عن حمزه بن محمد من ولد زيد الشهيد و فيها (ان الوضوء مره مره فريضه و اثنتان اسباغ)(٦) و لا عبره بها بعد اشتمالها عن هذا الطريق بما هو مقطوع البطلان فى مذهب الاماميه حيث اشتملت على (ان الفطره مدّان من حنطه و صاع من الشعير) و هو من بدع عثمان و من بعده معاويه و

ص: ٢٩٢

١- التهذيب ج/ ١ ص ١٣٨

٢- الارشاد اخر دلائل الكاظم عليه السلام و معجزاته ص ٢٩٥

٣- رجال الكشى اول عنوان داود بن زربى .

٤- العيون ج/ ٢ ص ١٢٣ .

٥- و الظاهر صححه السند لان ابن عبدوس جعله الصدوق مرجعاً له فى الفقيه فقال: وما رويته عن ابن عبدوس فقد رويته عنه بضميمه ما قال فى اول الفقيه من اعتماده على... و اما ابن قتيبه فقد اعتمده الكشى و هو يكفى فى الدلالة على وثاقته فصح السند.

٦- العيون ج/ ٢ ص ١٢٧

اشتملت على ان صغائر ذنوب الانبياء موهوبه مع ان القران جعل ذلك لجميع المسلمين { ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم } (١) و لم يذكر في طريقه انه (عليه السلام) كتب ذلك للمؤمن و لذا قال الصدوق بعد نقل ذلك: حديث ابن عبدوس عندي اصح (٢) و اما خبر العياشى عن ابن ابي حمزه عن الكاظم (عليه السلام): قلت كيف يتوضأ قال: مرتين قلت المسح قال مره مره قلت من الماء مره قال نعم قلت فالقدمين قال اغسلهما غسلا (٣) فهو خلاف صريح القران و اجماع الاماميه .

و اما خبر المستدرک (٤) عن لب الراوندى وفيه: «انه (ص) توضأ مرتين مرتين» فهو خبر عامى مروى عن ابن عمر كما رواه المعتمر (٥).

و حمل العميانى أخبار التشنيه على غير الأئمه عليهم السلام فقال: «و الاثنتان سنّه لئلا يكون قد قصّر المتوضى فى المرّه الأولى فتكون الأخرى تأتي على تقصيره» (٦) و هو أيضا كما ترى و لا شاهد له.

(و بدأه الرجل بالظهر و فى الثانيه بالبطن عكس المرأه)

ص: ٢٩٣

١- النساء ايه ٣١

٢- العيون ج/ ٢/ ص ١٢٧

٣- تفسير العياشى؛ تفسير سوره المائده ح/ ٥٨

٤- النجعه ج ١ ص ١٧٦

٥- النجعه ج ١ ص ١٧٦

٦- المختلف ص/ ٢٢

اقول: لقد عرفت عدم الدليل الواضح على الغسلتين و لعل الاصل فيما قال المحقق(١) , واما المفيد و الشيخ(٢) فقالا بما تضمنه الخبران و هما: خبر ابن بزيع عن الرضا (عليه السلام) (فرض الله على النساء فى الوضوء ان يبتدئن بباطن اذرعهن و فى الرجال بظاهر الذراع)(٣) و الثانى خبر جابر الجعفى و فيه (و تبدء فى الوضوء بباطن الذراع و الرجل بظاهره)(٤) و هو يدل على استحباب ذلك و لا ربط له بتعدد الغسلات لكن الروايتين ضعيفتان سندا.

(و يتخير الخثنى)

المشكل بالاتيان ياحدى الوظيفتين حيث لا يمكنها الجمع بين الوظيفتين بعد العلم الاجمالى بتكليفها ياحدى الوظيفتين لعدم كونها طبيعه ثالثه بل هو اما ذكر واما أنثى كما يفهم ذلك من سياق قوله تعالى {يهب لمن يشاء اناثا و يهب لمن يشاء الذكور} (٥) و حكم المصنف هنا يرجع إلى القول بتنجز العلم الاجمالى فى حق

ص: ٢٩٤

١- الشرايع ص ١٩/

٢- التهذيب ج ١/ ص ٧٦/ و النهايه ص ١٣/ فقالا: باستحباب ابتداء المراه بالباطن و الرجل بالظاهر و لم يتعرضا لكون ذلك بالغسله الأولى او الثانيه و المراد من الابتداء هو الابتداء بالغسل لا بالغسلات.

٣- التهذيب ج ١/ ص ٧٦/ ح ٤٢/

٤- الحضال ص ٥٨٥/

٥- الشورى ايه ٤٩

الخنثى وانها يجب عليها الاحتياط و مع عدم امكانه (١) تتخير وهذا احد الاقوال و هناك اقوال اخرى فى المساله كما قيل منها: العمل باصل البرائه فى جميع الموارد بناء على عدم كون العلم الاجمالى منجزا للتكليف عند الشك فى الاجزاء و الشرائط او عند الشك فى الموضوع او مطلقاً، و منها: تعيين ذكورتها و انوثتها بالقرعه استناداً الى ما ورد صحيحاً من ان القرعه لكل امر مجهول الشامل لما نحن فيه بعمومه و لا- مانع منه حتى على القول بان قاعده القرعه مختص جريانها بالمورد التى عمل بها الاصحاب، اقول: و هذا هو الصحيح.

هذا و يجب الوضوء للصلاه الواجبه و الاجزاء المنسيه و صلاه الاحتياط و الطواف و ما وجب بالندى و شبهه.

اما وجوب الوضوء للصلاه الواجبه فهو من الضروريات، و تدلّ عليه آيه الوضوء (٢) و النصوص المتواتره كصحيحه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام): «لا صلاه إلّا بطهور» (٣) و غيرها.

ص: ٢٩٥

١- نعم يمكنها الاحتياط بتكرار العمل اذا لم نقل بعدم وجوب تكرار العمل فى حقها كما ادعى الاجماع على عدم وجوب تكرار الصلاه فى حقها الا ان الاحتياط محل اشكال بل منع.

٢- المائده: ٦

٣- وسائل الشيعه الباب ١ من أبواب الوضوء الحديث ١

و اما وجوبه للأجزاء المنسيه و لصلاه الاحتياط فلأنهما جزء من الصلاه، بل الثانيه صلاه حقيقه فتكون مشموله لإطلاق النصوص.

و اما وجوبه للطواف الواجب فلصحيح على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): «... و سألته عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء. قال: يقطع طوافه و لا يعتدّ به»^(١) و هي صحيحه فى ثلاث من طرقها الأربع.

و اما وجوبه فى للنذر وشبهه فلوجوب الوفاء بالنذر و أخويه.

حصيله البحث:

سنن الوضوء: السّواك، و التّسميه، و غسل اليدين واحده من حدث البول والنوم وثنيتين من الغائط و ثلاثه من الجنابه، و المضمضه، و الاستنشاق، و لا يستحب تثنيه الغسلات بل لا يجوز، و الدّعاء بالمأثور عند كلّ فعلٍ.

احكام الشك

(و الشاك فيه فى اثنائه يستأنف و بعده) بعد تجاوز المحل (لا يلتفت و فى البعض يأتى به اذا وقع على حاله الامع الجفاف فيعيد و لو شك بعد انتقاله عنه لا يلتفت)

ص: ٢٩٤

لصحيحه زراره و هي: (فأعد عليه وعلى جميع ما شككت - إلى - ما دمت في حال الوضوء فاذا قمت من الوضوء و فرغت فقد صرت في حال اخرى - إلى - فلا شيء عليك) (١).

و اما موثقه ابن أبي يعفور و هي: (اذا شككت في شيء من الوضوء و قد دخلت في غيره فليس بشيء انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه) (٢).

اقول: و رجوع الضمير إلى الوضوء لا - إلى شيء هو الظاهر المتبادر فلا بد من حمل غيره على غير الوضوء و يؤيد المشهور مرسله الواسطي ففيها: (اذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد) (٣) و المفهوم منها انه تلزم الاعداد اذا لم يجد برد الماء و برد الماء كافٍ في حصول العلم بالغسل.

(والشاك في الطهاره محدث و الشاك في الحدث متطهر)

و يدل على الاول غير اصاله العدم و على الثاني غير الاستصحاب صحيحه زراره (٤) المتقدمه و خبر بكير (٥) و صحيح حديث الاربعمائنه (٦) و استثنى الصدوق في المقنع (٧)

ص: ٢٩٧

١- الكافي ج/٣ ص/٣٣

٢- التهذيب ج/١ ص/١٠١ ح/١١١ اقول: و هي توصف بموثقه لمكان عبدالكريم بن عمرو .

٣- الوسائل باب/٤٢ من ابواب الوضوء ح/٤

٤- الكافي ج/٣ ص/٣٣ ح/٢

٥- الكافي ج/٣ ص/٣٣ ح/١

٦- الحضال ص/٦١٩ (من كان على يقين فشك فليمض على يقينه).

٧- المقنع من الجوامع الفقيهيه ص/٣ فقال: (و ان شككت بعد ما صليت فلم تدر توضحأت ام لا فلا تعد الوضوء ولا الصلاه).

من كون الشاك في الطهاره ما لو كان شكه بعد الفراغ من الصلاه فلا يتوضأ ولعله استند إلى ما رواه الحميرى (١) باسناده عن على بن جعفر عن اخيه: وفيه (و ان ذكر وقد فرغ من صلاته اجزأه ذلك) و لا- يضر ما قيل من تحريف صدرها- يكون على وضوء- سيكون فى الصلاه، و يظهر منها اجراء قاعده الفراغ حتى بالنسبه للوضوء كما هو مقتضى اطلاقها.

اقول: أآ انه بعد ضعف سندها و القول بتحريفها و تصحيحها بما ذكرنا لا دلالة فيها الا على اجزاء الصلاه لا غير كما هو واضح.

وحيث انتهى المقال حول قاعدتى الفراغ و التجاوز فلا بأس بتوضيحهما فنقول اولاً:

وقع الخلاف فى كونهما قاعده واحده ام لا؟ و جهان بل قولان فالقائلون باختلافهما فرقوا بينهما بان الأولى هى فى الشك فى الاتيان ببعض اجزاء المركب كالصلاه و ذلك بعد تجاوز محله و الدخول فى غيره من الاجزاء و الثانيه هى فى الشك فى صحه عمل أتى به و فرغ منه للشك فى اتيان ما يعتبر فى العمل و بعضهم اعتبر فيها الدخول فى الغير ايضاً كالأولى و استدل على كونهما قاعده واحده وهى قاعده التجاوز وهى الشك فى الشىء بعد تجاوز محله و الشك فى الشىء يشمل عرفاً الشك فى وجود الشىء الذى هو مورد قاعده التجاوز و يشمل الشىء فى صحه الشىء الموجود فلا فرق عرفاً بين الامرين فاللازم هو ان تفهم الروايات على اساس الفهم العرفى فان ابيت عن ذلك فنقول ان الشك فى الصحه

ص: ٢٩٨

داخل فيه الشك في الوجود لانه في التحقيق شك في وجود الشيء الصحيح و ان الظاهر من الروايات ان التجاوز يحصل اما بالفراغ عن الشيء كالانصراف من الضوء او بالدخول في الغير و بالتأمل في الروايات تعرف ما ذكرنا من انهما من منبع واحد و هو عدم الاعتناء بالشك اياً كان الشك و لا فرق بين صحيحه زرارته (١) الداله على قاعده التجاوز ففيها: (فاذا قمت من الضوء و فرغت فقد صرت في حال اخرى) و موثقه بكبير (٢) الداله على الفراغ بل القرينه تشهد على اتحادهما فكل منهما موضوعهما مطلق الشك هذا اولاً.

و ثانياً: ما استدل به على القاعدتين وهو صحيح زرارته (٣) و صحيح اسماعيل بن جابر (٤) و صحيحه محمد بن مسلم (٥) و موثقه ابن أبي يعفور (٦) و صحيحه على بن جعفر (٧) وغيرها من الروايات و كذلك ما دل على عدم الاعتناء بالشك بعد خروج الوقت مثل صحيحه زرارته والفضيل ففيها: (و ان كان بعد ما خرج وقتها فقد دخل

ص: ٢٩٩

-
- ١- الكافي ج/٣ ص ٣٣/ ح ٢/ اقول: و دلالتها على اتحاد القاعدتين صريحه.
 - ٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ١ ص ١٠١
 - ٣- الكافي ج/٣ ص ٣٣/ ح ٢/
 - ٤- الوسائل باب ١٣ من ابواب الركوع ح/٤
 - ٥- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٢ ص ٣٥٢
 - ٦- التهذيب ج/١ ص ١٠١/ ح ١١١/ و هي صحيحه سنداً لا موثقه
 - ٧- الوسائل: ٣٨٩/ ١، الباب ٤١ من أبواب الضوء، الحديث ١

حائل فلا اعاده(١) و فيها ظهور بان دخول الحائل له اثر فى عدم الاعاده و لا يمنع عدم اعتبار الدخول فى الصلاه بالنسبه للشك فى الوضوء عن كونه حالاً اخرى كما فى صحيحه ابن جعفر المتقدمه.

وثالثاً: نقل الاتفاق على جريان قاعده الفراغ فى جميع ابواب الفقه كما هو لسان الروايات.

ثم ان الشىء الذى يفرغ عنه او يخرج منه لا بد و ان يعد شيئاً مستقلاً لدى العرف لكن لا يمنع ذلك اعتبار الوضوء باكملة شيئاً واحداً كما فى صحيحه زراره المتقدمه و بها أفتى المشهور.

و هل يلحق بالوضوء الغسل و التيمم ام لا؟ وجهان و مع عدم احراز جريان القاعده فقاعده الاشتغال هى الجاربه.

ثم ان جريان القاعده لا يشمل صورته الجهل بالتكليف او الترك عمداً كما هو واضح و تدل عليه موثقه بكير (هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك)(٢).

(و الشاك فيهما محدث)

لقاعده الاشتغال ولانه يتعارض نقض يقين الحدث مع نقض يقين الطهاره فيتساقطان و تبقى اصله عدم الطهاره هذا بناءً على اماريه الاستصحاب كما هو الحق و اما بناءً على كونه من الاصول فالحق انهما يتعارضان ويتساقطان لا انهما لايجريان لمانعيه العلم الاجمالي من جريانها ولا لاجل لا بديه اتصال زمان الشك

ص: ٣٠٠

١- الكافي (ط ؛ الإسلاميه) ج ٣ ص ٢٩٥

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ١ ص ١٠١

بزمان اليقين فانه لا دليل عليه وروايات الاستصحاب مطلقه واما لو قلنا بجريان الاصول فلا شك انها تتعارض و تتساقط هذا مع
غض النظر عن الدليل الخاص فقد يقال بوجوده حيث أفتى الصدوق بذلك في الفقيه و المقنع (1) و المفيد في المقنعه (2) و
مثلهما ما في الفقه المنسوب لمولانا الرضا (عليه السلام) (3) و قد قيل انه مطابق لكتاب علي بن بابويه و من المعروف عنه انه لا
يفتى ألّا عن نص كما و ان الصدوق في اول المقنع ذكر ان كتابه عبارته عن روايات صحيحه بحذف الاسانيد فالحاصل انه قد
يطمئن بوجود نص معتبر في ذلك.

هذا و خالف في ذلك العلامة فقال: ان كان في الزمان السابق على زمان تصادم الاحتمالين متطهراً و جب عليه الطهاره و ان كان
محدثاً لم يجب لانه في الثاني قد تيقن انه قد انتقل عن حاله الحدث الى الطهاره ثم نقضها فهي مشكوك فيها و في الاول انه قد
تيقن الانتقال عن الطهاره إلى الحدث ثم شك في الطهاره (4) و اجيب بانه يمكن قد حصل له تعاقب الطهارتين او الحدثين و ألّا
لما حصل له الشك، فلا يقين له بالطهاره .

ص: ٣٠١

-
- ١- الفقيه ج/ ١ ص ٣٧ و المقنع طبع الهادي ص ١٩
 - ٢- المقنعه ص ٥٠ طبع جماعه المدرسين او ص ٦ طبع مكتبه النجفي المرعشي
 - ٣- الفقه المنسوب للرضا (ع) ص ٦٧
 - ٤- المختلف ج/ ١ ص ١٤٢

اقول: هذا الجواب يثبت انه على شك الان ولا ينكره علامه بل يقول بانه محكوم بالاستصحاب وعليه فلا دافع لقول علامه الا اذا ثبت النص على خلافه والظاهر ثبوته كما تقدم انفا.

حصيله البحث:

الشَّاكُّ في الوضوء ان كان في أثائه يستأنف وبعده لا يلتفت، و في البعض يأتي به على حاله إلا مع الجفاف فيعيد، و الشَّاكُّ في الطَّهارة محدثٌ و الشَّاكُّ في الحدث متطهَّرٌ و فيهما محدثٌ.

فروع:

١- لو شك في الطهارة بعد الصلاه يبني على الصحة وذلك لقاعده الفراغ المستنده إلى موثقه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «كل ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو» (١) و غيرها.

٢- ويجب الوضوء للصلوات الاتيه وذلك للزوم احراز شرط العمل قبل الاشتغال به بعد فرض عدم جريان قاعده الفراغ بلحاظه. و هي و ان جرت بلحاظ العمل السابق إلا انها ليست حجّه في اثبات لوازمها غير الشرعيه لعدم كونها اماره.

ص: ٣٠٢

١- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاه الحديث ٣

٣- كما ويجب الوضوء لمن شك في أثناء الصلاة للزوم احراز الشرط بلحاظ ما يأتي، وقاعده الفراغ و ان جرت بلحاظ الأجزاء السابقة إلا انها ليست حجّة في اثبات لوازمها غير الشرعيّه.

٤- و اما الشك في حاجيه الموجود فالمعروف فيه لزوم تحصيل اليقين أو الاطمئنان وذلك لان اللازم غسل الوجه و اليدين و الذمه مشتغله بذلك فيلزم تحصيل اليقين بالفراغ. و استصحاب عدم تحقّق الحجب لا يجدى لأنه أصل مثبت.

و إذا قيل: ان هذا مقتضى القاعده بناء على عدم حجيه الاصول المثبتة كما هوالمعروف عند المعاصرين إلا ان صحيحه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): «سألته عن المرأة عليها السوار و الدمليج في بعض ذراعها لا تدرى يجرى الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال: تحرّكه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه. و عن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضأ أم لا كيف تصنع؟ قال: ان علم ان الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ»^(١) دلّت في ذيلها على عدم لزوم تحصيل العلم بوصول الماء و كفايه الشك.

كان الجواب: ان صدرها يدل على لزوم تحصيل العلم، و مع التهافت بين الصدر و الذيل لا يبقى ما يمنع من التمسك بمقتضى القاعده.

ص: ٣٠٣

اقول: الا- ان التحقيق ان الاستصحاب اماره ولوازمه حجه كما عليه من تقدم الشيخ الانصارى وعليه فيكفى فى فى الحاجب او حاجبيه الموجود اجراء اصاله عدم المانع .

٥- وبذلك يظهر عدم لزوم ذلك حاله الشك فى وجود المانع كما هو المشهور عند المتأخرين فذهبوا إلى العدم، مضافا الى جريان سيره المتشرع والعقلاء على عدم الفحص كما ادعى ذلك صاحب الجواهر(١) و الشيخ الانصارى(٢).

فان قلت: ان ذلك اما من جهه الغفله أو الاطمئنان بالعدم، و اما عند الشك فانعقاد سيرتهم على ما ذكر مشكوك، و يكفى الشك فى ذلك بعد لزوم الاقتصار فى الدليل اللبى على القدر المتيقن.

قلت: بل ان انعقاد السيره ليس الا من جهه اماريه الاستصحاب عندهم لا غير .

٦- و اما البناء على الصحه إذا كان الشك بعد الفراغ فلقاعده الفراغ.

هذا و قد ذهب جمع من الأعلام إلى اشتراط احتمال الالتفات فى جريانها لنكته الاذكريه و الأقربيه المشار إليها فى موثقه بكبير بن أعين: «... هو حين يتوضأ أذكر

ص: ٣٠٤

١- جواهر الكلام ٢: ٢٨٨

٢- فرائد الأصول ٢: ٣٢٧، طبعه دار الاعتصام

منه حين يشك»^(١) وروايه محمد بن مسلم الوارده فى من شك بعد الفراغ من الصلاه فى انه صلى ثلاثا أو أربعاً: «وكان حين انصرف أقرب إلى الحق منه بعد ذلك»^(٢) فهى وان لم تكن اماره الا- ان مقتضاها الاقتصار على الموارد التى يحتمل فيها الالتفات كما حقق فى علم الاصول.

٧- واما البناء على الصحه عند الشك فى تقدم الوضوء و تأخره عن وجود الحاجب فلقاعدته الفراغ.

٨- و من كان بعض أعضاء وضوئه متنجسا و توضأ و شك فى تطهيرها بنى على الصحه و بقاء النجاسه فىجب غسلها لما يأتى من أعمال. وذلك لقاعده الفراغ. و الوجه فى الحكم ببقاء النجاسه هو الاستصحاب بعد عدم حجيه القاعده فى إثبات لوازمها غير الشرعيه لعدم كونها اماره.

حصيله البحث:

يجب الوضوء للصلاه الواجبه والاجزاء المنسيه وصلاه الاحتياط والطواف وما وجب بالنذر وشبهه.

ص: ٣٠٥

١- وسائل الشيعه الباب ٤٢ من أبواب الوضوء الحديث ٧

٢- وسائل الشيعه الباب ٢٧ من أبواب الخلل فى الصلاه الحديث ٣

ولو شك في الطهاره بعد الصلاه بينى على الصحه ويجب الوضوء للصلوات الا-تية كما ويجب الوضوء لمن شك في أثناء الصلاه .

ولو شك فى حاجبيه الموجود او وجود الحاجب فالاصل عدم المانع .

ويبنى على الصحه عند الشك فى تقدم الوضوء و تأخره عن وجود الحاجب لكن بشرط احتمال الالتفات .

و من كان بعض أعضاء وضوئه متنجسا و توضأ و شك فى تطهيرها بنى على الصحه و بقاء النجاسه فيجب غسلها لما يأتى من أعمال.

(مسائل)

احكام التخلى

(يجب على المتخلى ستر العوره)

أما فى الرجل عن زوجته و امته و فيهما عن الزوج و المولى(١) وقد نطق القران بذلك كما روى الفقيه فى تفسير ايه الغض(٢) عن الصادق (عليه السلام) «كل ما كان فى كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا الأ فى هذا الموضوع فانه للحفاظ من ان

ص: ٣٠٤

١- الايه ٥ من سوره المؤمنين {و الذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون}.

٢- و هى {قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم و يحفظوا فروجهم}. سوره النور، آيه ٣٠

ينظر اليه»(١) و روايه المحكم و المتشابه عن تفسير النعماني عن علي (عليه السلام) (٢) و حديث المناهي(٣).

(و ترك استقبال القبلة و دبرها)

في المسأله اقوال:

احدها: قول المفيد بعدم الوجوب مطلقاً(٤)، والثاني قول الاسكافي باستحباب التجنب في الصحارى(٥) و قول سلار بالعكس ثالثاً(٦) والرابع القول بالحرمة مطلقاً كما عن الشيخ(٧) وابن البراج(٨) و الحلبي(٩) و لم يعلم الوجوب من الفقيه بل لعله قائل بالاستحباب فقال: و من استقبل القبلة في بول او غائط ثم ذكر فتحزّف عنها اجلالاً- للقبلة لم يقم من موضعه حتى يغفر الله له(١٠)، لكنه قال بالحرمة في الهدايه

ص: ٣٠٧

-
- ١- الفقيه ج ١/ ص ٦٣/ ح ١١
 - ٢- رساله المحكم و المتشابه عنه النجعه ص ١٨١
 - ٣- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٣
 - ٤- المختلف ص ١٩
 - ٥- المصدر السابق حديث المناهي قبل باب الحدود
 - ٦- المختلف ص ١٩
 - ٧- المصدر السابق
 - ٨- المصدر السابق
 - ٩- المصدر السابق
 - ١٠- الفقيه ج ١/ ص ١٨

فقال: ولا يجوز ان يجلس للبول و الغائط مستقبل القبله و لا مستدبرها و لا مستقبل الهلال و لا مستدبره(١).

واما الروايات فهي بين مطلق و بين ما يظهر منه عدم الوجوب فمرفوع على بن ابراهيم (فقال اجتنب افتيه المساجد و شطوط الانهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبله بغائط و لا بول و ارفع ثوبك و ضع حيث شئت)(٢) سياقه يدل على عدم الوجوب و كذلك خبر محمد بن اسماعيل ظاهره عدم الوجوب(٣) و يكونان قرينه لمرفوع محمد بن يحيى(٤) و ما رواه عيسى بن عبدالله المطلقين.

و الحاصل لم تثبت الحرمة فالاصح القول بالكراهه.

(و غسل البول بالماء)

و لا يكفي غيره كما في صحيحه زراره الاثيه.

(و الغائط مع التعدى و الا فثلاثه احجار ابكار او بعد طهارتها فصاعداً او شبهها)

ص: ٣٠٨

١- الهدايه ص ٤٨

٢- الكافي ج ٣/ ص ١٦١ ح ٥

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٦١ ح ٥

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٦١ ح ٤ و هو صحيح السند إلى ابن أبي عمير ثم يتردد في النقل و يرفعه و لا- ضير في ذلك لكون روايات ابن ابي عمير موثوقا بها. هذا و رواه في الكافي مرفوعا عن محمد بن يحيى ص ١٠٠ ح ٣ كما و رواه الفقيه ج ١/ ص ١٨ و كذلك المقنع ص ٣/ من الجوامع الفقيهه الا ان الفقيه و التهذيب قالوا عن الحسن بن علي (ع) (و في المقنع و الكافي عن أبي الحسن) (ع) (و حينئذ فيبعد كونه مرفوعاً.

كما في صحيحه زراره (و يجزيك في الاستنجاء ثلاثه احجار بذلك جرت السنه اما البول فلا بد من غسله) (١) و مثله خبر يزيد بن معاويه (٢).

و اما مع التعدي فلا تكفى الاحجار كما هو مقتضى خبر الحسن بن مصعب عن الصادق (عليه السلام) (جرت في البراء بن معرور الأنصاري ثلاث من السنن اما اولاهن- و ذكر ما يدل على الاستنجاء بالماء عند التعدي) (٣).

و اما عدم كفايه الاقل من ثلاثه احجار او خرق فلصحيحه زراره المتقدمه واما صحيح يونس بن يعقوب (قلت للصادق (عليه السلام) الوضوء الذى افترض الله على العباد لمن جاء بالغايط او بال قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين) (٤) فمجمل لانه يحتمل ان المراد منه غسلتان بعد اذهاب عين النجاسه (٥)، فلا ربط له

ص: ٣٠٩

١- المصدر السابق ص ٢٥/ ح ٣

٢- المصدر السابق ص ٤٩/ ح ٨٣

٣- المصدر السابق ص ٥٠/ ح ٨٦ الخصال ص ١٩٢/ و فيه: (فان الناس كانوا يستنجون بالاحجار فأكل البراء بن معرور الدّبّاء فلان بطنه فاستنجى بالماء فانزل الله عزّ وجلّ فيه ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين فجرت السنه فى الاستنجاء بالماء)

٤- التهذيب ج ١/ ص ٤٧/ ح ٧٣

٥- حيث ان التوضأ خاص بالماء و شموله للاحجار بعيد و لا شاهدله و يشهد لما تقدم معتبره زراره حيث قال (كان يستنجى من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق) اذا قلنا انه محرف بتقدم ثلاث مرات و اصله هكذا و من الغائط بالمدر و الخرق ثلاث مرات).

بالمسح، ويحتمل ان المراد منه كفايه التمسح من الغائط ثم يتوضأ للصلاه يعنى غسلتان ومسحتان.

ثم انه لا يصح الاستنجاء بالعظم و الروث لما رواه ليث المرادى(١)، و اما كونها ابكاراً فللمرفوع الآتى(٢).

و اما اقل ما يكفى فى مخرج البول فروى التهذيب عن نشيط بن صالح عن الصادق (عليه السلام) (فقال بمثلى ما على الحشفه من البلل)(٣) و فسرت بان اقل ما يكفى فى غسل البول كون الماء ضعفى البول الا انه روى ايضاً عن نشيط بن صالح عن بعض اصحابنا عنه (عليه السلام) (يجزى من البول ان يغسله بمثله)(٤) و بالمثلين أفتى المفيد(٥) و الفقيه(٦) بصبه الماء مرتين .

اقول: ومقتضى تساقط روايتى نشيط بن صالح بالتعارض الرجوع إلى العمومات الداله على وجوب غسل البول مرتين بما يسمى غسلًا و من البعيد ان يصدق الغسل مع صب المثل من الماء فلا بد من المثلين.

ص: ٣١٠

-
- ١- التهذيب ج ١/ ص ٣٥٤/ ح ١٦/
 - ٢- التهذيب ج ١/ ص ٤٦/ ح ٦٩/ و هو مرفوع بن أبى محمود (جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه احجار ابكار و يتبع بالماء).
 - ٣- التهذيب ج ١/ ص ٣٥/ ح ٣٢/
 - ٤- المصدر السابق ح/ ٣٣/
 - ٥- التهذيب ج ١/ ص ٣٥/
 - ٦- الفقيه ج ١/ ص ٢١/ فقال و يصب على احليله من الماء مثلى ما عليه من البول يصبه مرتين هذا ادنى ما يجزى).

وقد يستدل لكفايه المرّه الواحده بعدّه روايات كصحيحه جميل بن دراج عن أبي عبد الله (عليه السلام) «إذا انقطعت دره البول فصبّ الماء»^(١) فإن إطلاق الصبّ يصدق بالمره الواحده.

اقول: هذه الروايه وأمثالها ليست فى مقام البيان من الناحيه المذكوره, كما وان استصحاب النجاسه بناء على جريان الاستصحاب فى الأحكام الكليه يقتضى التعدّد ايضا.

و تؤكّد اعتبار التعدّد روايه البنظى: «سألته عن البول يصيب الجسد. قال: صبّ عليه الماء مرّتين، أنما هو ماء»^(٢) بناء على صدق الاصابه على الواصل من الجسد إليه.

نعم مع إنكار الاستصحاب و دلالة الروايه المذكوره يتعيّن الرجوع إلى قاعده الطهاره عند الغسل مرّه واحد.

ثمّ انه قد يقال ان روايه البنظى التى رواها ابن إدريس فى مستطرفاته^(٣) مجهوله الطريق و ساقطه عن الاعتبار نعم ما ينقله عن أصل محمّد بن على بن محبوب

ص: ٣١١

١- وسائل الشيعه الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث ١

٢- وسائل الشيعه الباب ٢٦ من أبواب احكام الخلوه الحديث ٩

٣- السرائر: ٤٧٣

الأشعري فانه صرّح بانه رآه بخط الشيخ الطوسي، و الشيخ له طريق معتبر إلى ابن محبوب على ما في الفهرست (١). مضافا الى كونها مضمرة.

قلت: اما كونها مجهوله الطريق فيمكن الجواب عنه بكفايه طريق الشيخ ولا نحتمل ان النسخه الواصله لابن ادريس تختلف عن نسخه الشيخ بل شهاده ابن ادريس القطعيه يكفي في عدم اختلافهما.

واما الاضمار فيقال ان البنظي من أجلاء الأصحاب الذين لا تليق بهم الروايه عن غير الإمام (عليه السلام) أو بيان ان ذكر الضمير بدون مرجع قضيه غير مألوفه في اللغه العربيه، فلا يليق بالعارف بأساليب الكلام إذا دخل على جماعه من الناس ان يقول: سألته من دون ذكر مرجع الضمير.

و معه يلزم في موارد ذكر الضمير بدون مرجع وجود عهد خاص بين الطرفين لمرجع الضمير اعتمادا عليه في تشخيص المرجع، و بسبب ذلك ذكر الضمير.

و حيث لا يوجد شخص يليق ان يكون معهودا في الأوساط الشيعيه إلا الإمام (عليه السلام) فيتعين ان يكون هو المرجع.

ص: ٣١٢

١- الفهرست: ١٤٥

و إذا قيل: لعل هناك شخصا غير الإمام (عليه السلام) كان معهودا بين الطرفين اعتمادا على عهده في ذكر الضمير و لا يتعين كون المعهود هو الإمام (عليه السلام) .

قلنا: ان المضمير كالبنطى مثلا حيث انه لم يحتكر الروايه على نفسه بل حدث بها غيره أو سجّلها في أصله فذلك يدل على انه أراد نقلها لجميع الأجيال. و حيث لا يوجد شخص تعهده الأجيال جميعا إلّا الإمام (عليه السلام) فيثبت بذلك رجوع الضمير إليه (عليه السلام) .

و الفارق بين البيانين اختصاص الأوّل بما إذا كان المضمير من أجلاء الأصحاب بخلاف الثاني فانه عام للجميع.

(و يستحب التباعد)

للمراسيل المتعدده عن الفقيه (1) و دعائم الاسلام (2) و ارشاد المفيد (3) و محاسن البرقى (4).

(و الجمع بين المطهرين)

ص: ٣١٣

-
- ١- الفقيه ج/ ١ ص ١٧ (و لم ير للتبى صلى الله عليه واله وسلم قط نجوا) لان الله تبارك و تعالى و كل الارض باتبلاع ما يخرج منه (اقول و دلالتة على التباعد كما ترى و النجو ما يخرج من البطن كناية عن الغائط)
 - ٢- دعائم الاسلام (رووا ان النبى صلى الله عليه واله وسلم ؛ إلى؛ و لم يره احد)
 - ٣- ارشاد المفيد عن جندب بن عبدالله فى حديث قال نزلنا النهروان؛ إلى؛ فمضى (يعنى الامير) ع (حتى لم اره)
 - ٤- محاسن البرقى كتاب السفر ح/ ١٤٥ (و اذا اردت قضاء حاجه فابعد المذهب فى الارض).

لمرفوع ابراهيم بن أبي محمود (جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه احجار ابكار و يتبع بالماء)(١).

(و ترك استقبال التيرين)

لحديث المناهى (٢) و ما رواه الكاهلى (٣) و خبر السكونى (نهى النبى) ص (ان يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول)(٤).

(و الريح)

لمرفوع محمد بن يحيى المتقدم (٥) و صحيح حديث الاربعمائه (٦) و ما رواه البحار عن كتاب العلل لمحمد بن على بن ابراهيم القمى (٧) لكنه ليس بروايه، و الموجود فى حديث الاربعمائه عدم استقبال الريح و كذلك ما فى البحار و اما الاستدبار فلم يذكر الا فى مرفوع محمد بن يحيى المروى فى الكافى.

(و تغطيه الرأس)

ص: ٣١٤

١- التهذيب ج ١/ ص ٤٦/ ح ٦٩

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص: ٣

٣- التهذيب ج ١/ ص ٣٤/ ح ٣١

٤- التهذيب ج ١/ ص ٣٤/ ح ٣٠

٥- الكافى ج ٣/ ص ١٠/ ح ٣

٦- الخصال ص ٦١٤ و فيه: (اذا بال احدكم فلا يطمحن ببوله فى الهواء ولا يستقبل الريح).

٧- البحار مجلد ١٨ باب اداب الخلاء

لمرسله على بن اسباط(١) و خبر امالى الشيخ(٢) عن أبى ذر عن النبى(ص) و لفظ الروائين: يقنّع و متقنّعاً لكنهما ضعيفان سندا.

(و الدخول باليسرى و الخروج باليمنى)

لم يذكر له نص و استدل له الشيخ فى التهذيب لقول المفيد بذلك و قال الصدوق به ايضاً فى مقنعه(٣) بالفرق بينه و بين دخول المسجد(٤).

(و الدعاء فى احواله)

والاخبار فى ذلك كثيره مثل صحيح معاويه بن عمار(٥) و ما رواه ابو بصير(٦) و غيرهما(٧).

ص: ٣١٥

١- التهذيب ج ١/ ص ٢٤/ ح ١/ اوردها الشيخ بعد نقل كلام شيخه المفيد «و ليغظ رأسه ان كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان و من وصول الريحه الخبيثه إلى دماغه و هو سنه من سنن النبى صلى الله عليه واله».

٢- النجعه ج ١ ص ١٨٧ عن امالى الشيخ.

٣- المقنّع من الجوامع الفقيهيه ص ٢/

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٥/

٥- الكافى ج ٣/ ص ١٦/ ح ١/

٦- التهذيب ج ١/ ص ٣٠١/ ح ١/

٧- التهذيب ج ١/ ص ٣٠١/ ح ٢/ و هى صحيحه القداح و فيها(انه كان؛ يعنى اميرالمؤمنين؛ اذا خرج من الخلاء قال(الحمد لله الذى رزقنى لذته و ابقى قوته فى جسدى و اخرج عنى اذاه يالها نعمه) ثلاثاً.

لم يذكر له نص و لم يذكره القدماء حتى المحقق فى شرايعه.

(و الاستبراء)

كما فيما رواه الكافى صحيحاً عن ابن مسلم^(١) و فيه دلالة على ان الخارج بعد الاستبراء ليس من البول بل هو ظاهر.

نعم الخارج قبل الاستبراء محكوم بالبوليه بالرغم من اقتضاء قاعده الطهاره الحكم بعدم ذلك وذلك للروايات الحاكمه بانتقاض الطهاره أو ببوليه المشتبه، كمفهوم صحيحه محمّد بن مسلم: «قلت لأبى جعفر (عليه السلام): رجل بال و لم يكن معه ماء. قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات، و ينتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شىء فليس من البول و لكنه من الحبائل»^(٢).

هذا وقد دلت صحيحه ابن مسلم على الاكتفاء بعصر الذكر ثلاثاً من أصله إلى طرفه و ينتر طرفه مره واحده، لكن الصدوق قال بالعصر ثلاثاً من عند المقعده إلى

ص: ٣١٤

١- الكافى ج ٣/ ص ١٩/ ح ١/ و فيه (فقال يعصر اصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات و ينتر طرفه فان خرج بعد ذلك شىء فليس من البول و لكنه من الحبائل) اقول و الحبائل عروق فى الظهر و حبائل الذكر عروقه.

٢- وسائل الشيعه الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه الحديث ٢

الانثيين ثم ينتر ذكره ثلاث مرات (١) و المفيد جمع بين الثلاثه و خيّر في الاخير في العدد من الواحده إلى الثلاث (٢) و الصدوق عمل بمجموع روايتي حفص البختری الذي تضمن الاكتفاء بنتره ثلاثاً (٣) و خبر عبد الملك بن عمرو الذي تضمن كفايه خرط و غمز ما بين المقعده و الانثيين ثلاثاً (٤) و حيث ان الاستبراء انما هو طلب بُرء المجرى فلعل البرء يحصل بكل واحد مما مر في الروايات.

ثم انه يكتفى بطول المدّه وذلك لان المطلوب بالاستبراء نقاء المحل فمع الاطمئنان به تترتب فائدته. هذا مضافاً إلى التمسك باستصحاب عدم خروج البول، و بقطع النظر عنه فبقاعده الطهاره فان الحاكم عليهما- و هو الصحيحه المتقدمه- يختص بغير هذه الحاله.

(و التنح ثلاثاً)

ص: ٣١٧

١- الفقيه ج ١/ ص ٢١/

٢- التهذيب ج ١/ ص ٢٧/

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٧/ ح ٩/ و هو صحيح السند و فيه (في الرجل يبول قال ينتره ثلاثاً ثم ان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي) اقول و هو في غايه الاعتبار حيث ان في طريقه محمد بن أبي عمير.

٤- التهذيب ج ١/ ص ٢٠/ ح ٥٠/ و هو ايضا صحيح إلى ابن أبي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو و فيه (اذا بال فخرط ما بين المقعده و الانثيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي) و السوق جمع ساق.

قال به سلاز(١) و ليس له دليل ظاهر إلما ما يحتمل بعيداً من مرفوع الفقيه(٢) عن النبي صلى الله عليه واله وسلم حول ادعيه التخلي و فيه (و اذا تزر حر قال...) ففي الصحاح الزحير التنفس بشده و لعل المراد بالزحير هو استطلاق البطن كما هو احد معانى الزحير.

(و الاستنجاء باليسار ويكره باليمين)

كما فى مرسله يونس(٣) و خير السكونى(٤) و روايه الفقيه و الخصال(٥).

(و يكره البول قائماً و مطمحا به و فى الماء)

اما قائماً فلروايه الفقيه و الخصال المتقدمه ألاً للمتور كما فى مرسلى ابن أبى عمير و الفقيه(٦) و تدل عليه ايضاً صحيحه ابن مسلم «من تخلى على قبر او بال قائماً او بال فى ماء قائماً او مشى فى حذاء واحد او شرب قائماً او خلا فى بيت و حده او بات على غمر فاصابه شىء من الشيطان لم يدعه ألاً ان يشاء الله و اسرع ما

ص: ٣١٨

١- المراسم من الجوامع الفقيهيه ص ٥٦٥

٢- الفقيه ج ١/ ص ١٦

٣- فروع الكافى ج ٣/ ص ١٧ (نهى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يستنجى الرجل بيمينه) ح ٥

٤- المصدر السابق ح ٧

٥- الفقيه ج ١/ ص ١٩/ ح ١٦ و الخصال ص ٥٤ (خصلتان من الجفاء) يعنى البول قائماً فى غير عله و الاستنجاء باليمين .

٦- الفقيه ص ٦٧/ ح ٣٣ (و روى ان من جلس و هو متور خيف عليه الفتق) الكافى كتاب الزى باب ٤٥ ح ١٧

يكون الشيطان إلى الانسان و هو على بعض هذه الحالات»(١) و صحيحه العلل عن الحلبي (و لا تبيل في ماء نقيع)(٢) و غيرها.

وروى ايضاً كراهه الحدث قائماً كما في روايه الفقيه عن حماد بن عمرو انس بن محمد عن ابيه جميعاً عن الصادق (عليه السلام) (٣) وكذلك يكره البول في كل من الجارى و الراكد كما في خبر مسمع(٤) و مرسل حكم(٥) و غيرها.

و اما مطمحاً كما في معتبر السكوني(٦) و في الصحيح عن مسمع(٧).

(و الحدث في الشارع و المشرع و الفناء و الملغن و تحت المثمره و فيء التزال و الجحره)

و يدل عليه اخبار الكافي عن عاصم بن حميد صحيحاً(٨) و عن علي بن ابراهيم(٩) مرفوعاً و عن ابراهيم الكرخي(١٠) و خبر السكوني(١١) و غيرها(١٢).

ص: ٣١٩

-
- ١- الكافي كتاب الزى الباب الاخير ح/ ٢/
 - ٢- العلل ج/ ١/ ص ٢٨٣/
 - ٣- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٤، ص: ٣٥٢؛ باب النوادر
 - ٤- التهذيب ج/ ١/ ص ٣٤/ ح ٢٨/
 - ٥- التهذيب ج/ ١/ ص ٣٥٢/ ح ٧/
 - ٦- الكافي ج/ ٣/ ص ١٠/ ح ٤/ : (نهى النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يطبخ الرجل ببوله من السطح او من الشىء المرتفع في الهواء) اقول: و طمّح ببوله أى رماه في الهواء.
 - ٧- التهذيب ج/ ١/ ص ٣٥٢/ و مسمع بن عبد الملك ثقّه ايضاً
 - ٨- الكافي ج/ ٣/ ص ١٥/ و فيه: (يتقى شطوط الانهار و الطرق النافذه و تحت الاشجار المثمره و مواضع اللعن فقيل له و اين مواضع اللعن قال ابواب الدور).
 - ٩- المصدر السابق ص ١٦/ ح ٥/ ح ٦/
 - ١٠- المصدر السابق ص ١٦/ ح ٥/ ح ٦/
 - ١١- التهذيب ج/ ١/ ص ٣٥٣/ ح ١١/ و فيه: (نهى رسول الله؛ ص؛ ان يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها او نهر يستعذب او تحت شجره فيها ثمرتها).
 - ١٢- روايه الامالى للشيخ و خبر العلل و روايه الفقيه و الخصال وغيرها.

(و السواك حالته)

كما فى خبر الحسن بن اشيم (١) بدون ذكر الامام الّما ان الفقيه رواه عن الكاظم مرفوعاً (٢) فلا بد من حصول سقط فى سند التهذيب.

(و الكلام الّا بذكر الله تعالى)

لروايه صفوان (٣) و العلل (٤) عن أبى بصير.

و اما استثناء ذكر الله تعالى فللصحيح عن أبى حمزه و خبر الحلبي (٥) و ما فى الفقيه مرفوعاً (٦) و غيرها (٧).

ص: ٣٢٠

١- التهذيب ج ١/ ص ٣٢/ ح ٢٤/ وفيه: (و السواك فى الخلاء يورث البخر) و البخر: نتن ريح الفم .

٢- الفقيه ج ١/ ص ٣٢/ ح ٣.

٣- التهذيب ج ١/ ص ٢٧/ ح ٨/ و رواها العلل ص ٢٨٣/ و سند العلل عن ابراهيم بن هاشم و غيره، ولكن فى سند الشيخ او غيره.

٤- العلل ج ١/ ص ٢٨٣/

٥- الكافى ج ٢/ ص ٣٦٠/ و ص ٣٦١/ ح ٦/ و ح ٨/

٦- الفقيه ج ١/ ص ٢٠/ ح ٢٣/

٧- التهذيب ج ١/ ص ٢٧/ ح ٧/ وفيه: (يا موسى ذكرى على كل حال حسن).

ليس فى ما قال نص بالخصوص و استدلل له بفحوى روايه العيون (ان الحسين (عليه السلام) دخل المستراح فوجد لقمه ملقاه فدفعها إلى غلام له و قال له اذكرنى بها اذا خرجت فأكلها الغلام فلما خرج (عليه السلام) قال اين اللقمه قال: اكلتها قال انت حر لوجه الله فقال له رجل اعتقته قال نعم سمعت جدى)ص(يقول من وجد لقمه ملقاه فمسح عنها او غسل ما عليها ثم اكلها لم تستقر فى جوفه الا اعتقه الله من النار)(١) و قريب منها مرفوعه الفقيه عن الباقر (عليه السلام) (٢) و خبر الدعائم عن السجاد (عليه السلام) (٣) وموردها الاكل وقد يلحق الشرب بالاكل وفيه تأمل.

(و يجوز حكايه الاذان)

كما فى روايه الفقيه عن الباقر (عليه السلام) انه قال لمحمد بن مسلم (...)(٤) والعلل عن أبى بصير(٥) وعن سليمان بن مقبل(٦) و قد دلت هذه الاخبار على ان الاذان كله حتى

ص: ٣٢١

١- العيون ج/٢ ص ٤٣

٢- الفقيه ج/١ ص ١٨

٣- النجعه ج ١ ص ١٩٩ عن الدعائم.

٤- الفقيه ج/١ ص ١٨٧/ح ٣٠/ وحيث ان الراوى هو محمد بن مسلم (ظاهراً) فالروايه صحيحه سنداً حيث ان للصدوق طريقاً صحيحاً إلى كل روايات البرقى و باقى السند صحيح، و قد جاء فى الروايه (يا محمد بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال و لو سمعت المنادى ينادى بالاذان و انت على الخلاء فاذكر الله عز و جل و قل كما يقول المؤذن).

٥- العلل ص ٢٨٤/ح ١

٦- المصدر السابق ح/٤

الحيعلات من ذكر الله تعالى فما عن الشهيد الثاني (١) انه لا- سند له و ذكر الله تعالى لا يشمله اجمع لخروج الحيعلات منه قد عرفت بطلانه.

ثم انه قد ورد الامر بالحمد لله عند العطاس في تلك الحال كما رواه الحميرى عن مسعده عنه (عليه السلام) (كان أبى يقول اذا عطس احدكم و هو على خلاء فليحمد الله في نفسه) (٢) لكنه ضعيف سندا.

(وقراءه ايه الكرسى)

كما في صحيحه عمر بن يزيد (٣) وصحيحه الحلبي (سألته أتقرء النفساء والحائض والجنب والرجل المتغوط القران فقال يقرؤن ما شاءوا) (٤) والمتغوط هو من كان في حال التغوط كما هو الظاهر ولو حمل المتغوط على من تغوط وصار بلا طهاره فلا دلالة فيه.

(و للضروره) و الضرورات تبيح المحظورات فكيف بالمكروهات.

حصيله البحث:

ص: ٣٢٢

-
- ١- الروضه البهيهص/ ٢٨/ ج/ ١
 - ٢- قرب الاسناد للحميرى ص/ ٧٤/ ح/ ٣٩
 - ٣- الفقيه ج/ ١/ ص/ ١٩/ ح/ ٢٢ و رواه التهذيب باب من زيادات الطهاره ح/ ٥/ بدون الجملة الاخير هو هي (سأل عمر عن التسبيح في المخرج والقراءه فقال لم يرخص في الكنيف اكثر من ايهالكرسى ويحمد الله او ايه الحمد لله رب العالمين).
 - ٤- التهذيب ج/ ١/ باب/ ٦/ من اول الكتاب ح/ ٣٩/ ص/ ١٢٨

يجب على المتخلى ستر العوره أآ فى الرجل عن زوجته و أمته و فيهما عن الزوج و المولى، و يستحب ترك استقبال القبلة، و يجب غسل البول بالماء القليل مرتين و آآ فمره و يجب غسل الغائط بالماء مع التّعدى، و آآ فثلاثه أحجارٍ أبكارٍ أو بعد طهارتها فصاعداً أو شبهها.

و يستحب التّباعد، و الجمع بين المطهّرين، و ترك استقبال التّيرين و الرّيح، و الدّعاء بالمأثور فى أحواله، و الاستبراء و فائدته ان البلل الخارج بعد الاستبراء ليس من البول بل هو طاهر. نعم الخارج قبل الاستبراء محكوم بالبوليه و يكفى فيه عصر الذكر ثلاثاً من اصله إلى طرفه و ينتر طرفه مره واحده، و يستحب الاستنجاء باليسار، و يكره باليمنى و يكره البول قائماً و مطمحا به و فى الماء و يكره الحدث فى الشّارع و المشرع و الفناء و ابواب الدور و تحت الاشجار المثمره و فى ء التّزال و الجحره و يكره السّواك حال التخلّى و الكلام آآ بذكر الله تعالى و الأكل. و يجوز حكاية الأذان و قراءه آيه الكرسيّ و للضّوره.

فصل فى احكام الجبائر

و تحقيق مطالبه فى ضمن امور و مسائل:

١- يجب نزع الجبيره أو غمسها مع الامكان لمقتضى ما دل على وجوب الوضوء على المتمكن منه.

ص: ٣٢٣

٢- و يجب المسح عليها مع التعذر للروايات الخاصة بصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك في مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسخ عليها إذا توضأ؟ فقال: ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه»(١).

و إذا كان مثل صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحه كيف يصنع بالوضوء؟ و عند غسل الجنابه و غسل الجمعة؟ فقال: يغسل ما وصل إليه الغسل ممّا ظهر ممّا ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله و لا ينزع الجبائر و يعبث بجراحته»(٢) مطلقا و غير دال على مسح موضع الجبيره إلّا انه قابل للتقييد بما ذكر.

و الروايتان و ان كانتا ناظرتين إلى المسح في موضع الغسل إلّا انه بالأولويه يثبت ذلك في موضع المسح أيضا.

ثم ان المذكور في صحيحه الحلبي و ان كان هو القرحة إلّا ان الجواب يفهم منه عدم الاختصاص بها.

٣- يكفي غسل ما حول الجرح و القرحة المكشوفين وذلك لصحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال:

ص: ٣٢٤

١- وسائل الشيعة الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث ٢

٢- وسائل الشيعة الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث ١

يغسل ما حوله»(١) اما لان عدم افتراض التعصيب يوكد نفسه ظهورا فى المكشوف أو لأنّ ضمّها الى صحيحه الحلبي يولد ذلك.

ثم ان الصحيحه و ان كانت وارده فى الجرح دون القرع إلا انه لا يحتمل الاختصاص به بل القرع جرح فى حقيقته.

٤- قيل يجب التيمم فى الكسر المكشوف الذى يضره الماء وذلك لانه مقتضى القاعده إذ مع عدم وجود نص على الخلاف يجب التيمم عملا- بقوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا... (٢) بعد بطلان قاعده الميسور سندا أو دلاله. و النص المتقدم وارد فى الكسير المجبور.

قلت: الظاهر عرفا من النص الوارد فى الجرح هو عدم خصوصيه فى الجرح ولذا فالعرف بعد الغاء الخصوصيه يتعدى الى الكسر المكشوف بغسل ما حوله.

٥- ثم انه يجب إزاله الحاجب وذلك لتوقف صدق الغسل و المسح على ذلك.

واما مسائله:

ص: ٣٢٥

١- وسائل الشيعه الباب ٣٩ من أبواب الوضوء الحديث ٣

٢- المائده: ٦

الاولى: ان مقتضى القاعده الاولى وجوب التيمم على من لم يتمكن من الوضوء او الغسل لثبوت بدليته عنهما فى الكتاب و السنه فلولا- الاخبار الوارده فى كفايه غسل الجبيره او مسحها لحكمنا بانتقال الفريضه الى التيمم وعليه فلا بد من الاقتصار على كل مورد ورد فيه الدليل بالخصوص على كفايه المسح على الجبيره و فى غيره لابد من الحكم بوجود التيمم نعم لو قلنا بثبوت قاعده لا يسقط الميسور بالمعسور او ما يؤدى مؤداها لانعكس الحال فى المقام الا ان قاعده لا يسقط الميسور حيث لم تثبت على ما هو المحقق فى محله فهل من دليل آخر يقوم مقامها و لو فى خصوص الوضوء؟ الظاهر ذلك لما فى صحيح الحسن بن محبوب و هو من اصحاب الاجماع عن على بن الحسن بن رباط و هو ثقه عن عبد الاعلى آل سام و هو اما متحد مع ابن اعين الثقه كما يظهر من بعض اسانيد الكافى واما ان يكون شخصاً اخر ممدوح وان كان هو الراوى لمدح نفسه وانه من اهل الكلام وكيف كان فالروايه حسب حجيه الخبر الموثوق به موثوق بها بعد اعتماد الكلينى لها وروايه الحسن بن محبوب لها، قال قلت لابي عبد الله (عليه السلام) (عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعى مراره فكيف اصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا و اشباهه من كتاب الله عز و جل قال الله تعالى { ما جعل عليكم فى الدين من حرج } امسح عليه(1) فهى داله على انه لو تعذرت بعض اجزاء المركب لا يسقط الامر بذلك المركب فقيما نحن فيه المتعذر انما هو خصوصيه المسح على البشره واما مطلق المسح فهو غير متعذر.

ص: ٣٢٦

فان قلت: ان دلالتها ضعيفه حيث ان المسح على المراره مما لا- يعرف من كتاب الله قطعاً لان العرف لا يرى المسح على المراره ميسوراً من المسح على البشره بل يراهما متعدداً ومن هنا لو تعذر المسح على الجبيره والمراره ايضاً لم يتوهم احد وجوب المسح على الحائط مثلاً بدعوى ان المتعذر انما هو خصوصيه المسح على المراره و اما اصل المسح و لو على الجدار فلا.

قلت: حيث ان شخصيه آل سام شخصيه كلاميه كما يظهر من علم الرجال فلا يبعد ان الامام أراد ان يُعلمه كيفيه الاستنباط و اما توهم المسح على الحائط فهو غريب و العرف بعد وضع الجبيره يلاحظ الجبيره جزءاً من البدن و المسح على الجبيره و ان لم يفهمه العرف الا انه بعد ارشاد الامام (عليه السلام) آل سام يفهم ذلك بالتأمل فان آيه رفع الحرج تثبت مرفوعيه الامر الحرجى لا غير و هو المسح على ذات البشره و بارشاد من الامام (عليه السلام) يفهم ان الأوامر الاوليه لا تسقط بحرجيه بعض اجزائها بل و بتعذر بعض اجزائها حسب الفهم العرفى ولذا فلا تختص دلالة هذه الروايه بالوضوء بل هى عامه لكل الأوامر.

ومن هنا يظهر ان أوامر الجبيره و اخبارها طبق القاعده الثانويه ويزيد ذلك بياناً ما سيأتى من عدم وجوب المسح على الجرح المكشوف بل يكفى غسل اطرافه و صحيح حماد بن عثمان الاتى وغيره.

نعم يبقى اشكال واحد وهو ان الظاهر من معتبره آل سام ان الجبيره فيه على اصبع واحد لا كل اصابعه وحينئذٍ فيمكن المسح على ما ليس فيه جبيره بلا حاجه الى المسح على الجبيره فانه مع امكان المسح على البشره لا تصل النوبه

الى المسح على الجبيره بمقتضى الاوامر الاوليه فى حين ان الروايه اجازت المسح على الجبيره.

والجواب: ان الظاهر منها ان المسح كما يكون على الجبيره يكون على غير الجبيره فى زمان واحد فالروايه تجوز المسح عليها مضافاً للمسح على غيرها مما يحصل به الواجب ولا اشكال فى ذلك بعد ورود النص فيه.

وبذلك يظهر الجواب عما قيل من «وجوب التيمم عند عدم امكان ازاله الحاجب اللاصق كالقير، إن لم يكن فى موضع التيمم و إنما فاللزام الجمع بين التيمم و الوضوء بدليل انه مقتضى القاعده، لوجوب التيمم على كل من لا يمكنه استعمال الماء و اما وجوب الجمع فى الفرض الأخير فللعلم الإجمالى بوجوب الوضوء أو التيمم بعد ضمّ قاعده «عدم سقوط الصلاه بحال» اذ قد عرفت ثبوت الدليل الخاص فلا تصل النوبه الى ما فى القيل .

الثانيه: لا شك انه اذا امكن رفع الجبيره وغسل البشره او مسحها فهو. اما اذا كان فى حل الجبيره وشدها مشقه ولم يكن فى وصول الماء الى البشره ضرر و أمكن اىصال الماء الى البشره بالشكل المعتبر فلا شك انه مقدم على المسح واما اذا كان ممكناً لكن من دون مراعاة الـاعلى فالـاعلى فى الغسل بناءً على لزوم اعتباره «وان كان الصحيح انه غير معتبر لعدم الدليل بل اطلاق القران دال على الجواز فبناءً على ما قلناه من القاعده الثانويه فالامر واضح من الغسل بدون رعايه الـاعلى فالـاعلى» و اما بناءً على عدم ثبوت القاعده الثانويه فقد يستدل بموثقه عمار بن

موسى الساباطى (عن الصادق (عليه السلام) فى الرجل ينكسر ساعده او موضع من مواضع الضوء فلا يقدر ان يحله لحال الجبر اذا جبر كيف يصنع؟ قال: اذا اراد ان يتوضأ فليضع اناءً فيه ماء و يضع موضع الجبر فى الماء حتى يصل الماء الى جلده و قد اجزأه ذلك من غير ان يحله(١) الداله على كفايه جعل موضع الجبر فى الماء مع فوات الترتيب المعبر فى الضوء هكذا نقل الروايه فى الوسائل(٢) و نسخه الاستبصار توافقه لكن الحدائق نقلها بدل «فلا يقدر ان يحله» بقوله: «فلا يقدر ان يمسح عليه». و هى موافقه مع نقل التهذيب و الروايه قطعاً واحده عن عمار الساباطى وما اكثر شذوذ رواياته و الصحيح من النسختين هنا نسخه الاستبصار فان من لا يستطيع المسح على الجبيره له فروع مختلفه منها تضرره بالماء و اخرى وجود النجاسه تحت الجبيره و ثالثه عدم قدرته على التحرك و رابعه لا يستطيع مسحها لكن يستطيع وضعها فى الماء من دون مانع اخر و الروايه بأطلاقها حيث لم تفصل شامله لكل هذه الموارد و لم يقل احد بذلك فالصحيح ترجيح نسخه الاستبصار الموافقه لمقتضى القاعده و باقى الاخبار، وهى تنفى اعتبار رعايه

ص: ٣٢٩

١- الاستبصار ج/ ١/ ص ٧٨ و رواه التهذيب ج/ ١/ ص ٤٢٦ باسناده عن اسحاق بن عمار و مع تفاوت فى المتن و هو لم يسنده الى اسحاق بل قال بالاسناد السابق و السابق قال فيه بهذا الاسناد عن اسحاق بن عمار و ما قبله لم يكن الا الاسناد الى عمار الساباطى مضافاً الى انه نقل تلك الروايه التى اسندها الى اسحاق عن عمار فمن المعلوم قطعاً حصول الوهم فى السند و انها ليست من اخبار اسحاق كما هو واضح.

٢- الوسائل ج/ ١/ باب ٣٩ من ابواب الضوء ح/ ٧

الاعلى فالاعلى فى الغسل لو قلنا باعتبار ذلك لكن قد عرفت شذوذ اخبار عمار فلا يوثق بها الا ما قامت القرينه عليه فان تم ذلك فهو و الا فالقاعدته تقتضى الرجوع الى التيمم و سقوط الوضوء بناء على كون ادله الجبيره خلاف القاعده و بناءً على عدم ثبوت القاعده الثانويه فيقتصر فى ادله الجبيره على موارد التضمر بالماء باعتبار انحصار مفادها فى ذلك لكن قد يقال بشمول صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج لموارد التضمر بالماء و موارد عدم الاستطاعه بحل الجبيره بدلاله منطوقها على ذلك ففيها: (يغسل ما وصل اليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ولا ينزع الجبائر و يعث بجراحته)^(١) و لا يعارضه مفهوم صحيح الحلبي وان كان فيه ابن هاشم (اذا كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه و ان كان لا يؤذيه الماء فليتنزع الخرقه ثم ليغسلها)^(٢) الدال على عدم كفايه المسح ان لم يؤذيه الماء وذلك فان المفهوم لا ينعقد الا بعد انحصار السببيه فى المنطوق و مع وجود سبب اخر للمسح على الجبيره الثابت بصحيح ابن الحجاج لا تصل النوبه الى المفهوم الثابت بصحيح الحلبي.

اقول: هذا الاستدلال حسن الا انه غير شامل لمورد عدم القدره على غسل البشره لمكان وجود النجاسه لا لعدم الاستطاعه من الغسل للضرر .

ص: ٣٣٠

١- الوسائل ج/١ ص/٣٢٦ باب ٣٩ من ابواب الوضوء ح/١

٢- المصدر السابق ح/٢

الثالثة: واما حكم الجرح المكشوف فبعد وجود النص الصحيح فيه بغسل اطرافه- كما عليه القدماء- لا معنى للاجتهد في قبالة ففى صحيحه الحلبي المتقدمه (و سألته عن الجرح كيف أصنع به فى غسله؟ قال: اغسل ما حوله) و مثله صحيح ابن سنان(١) هذا و قد يقال بعدم وجوب المسح على الجبائر ايضاً بدليل صحيح عبد الرحمن بن الحجاج بعد كون الامام (عليه السلام) فى مقام البيان و اهماله المسح على الجبائر بل قال(و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله).

فان قلت: انه لم يكن فى مقام بيان جهه المسح بل فى مقام بيان موارد الغسل.

قلت: بعد كونه فى مقام تعليم كيفيه الوضوء و الغسل لا ينبغى ان يتوهم احد انه (عليه السلام) لم يكن فى مقام البيان بل ظاهر السؤال يدل على ذلك فما معنى(سألت ابا الحسن الرضا (عليه السلام) عن الكسير تكون عليه الجبائر او تكون به الجراحه كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابه و غسل الجمعه؟) وهل هو الا سؤال عن الحكم الشرعى بتمام اطرافه و عليه فظهور النص بعدم لزوم الجبيره واضح مضافاً الى كون المسح على الجبيره موافق لمذهب بعض العامه(٢) و الجمع بينه و بين صحيحه الحلبي حمل المسح على الاستحباب و لعله هو المفهوم من الكلينى حيث جمع بين نقلهما.

ص: ٣٣١

١- المصدر السابق ح/٣ و فى سنده العبيدى و هو ثقة على الاصح .و لا تضر روايته هنا عن يونس لعدم تفرد به.

٢- راجع التذكرة ج/١ باب وضوء الجبيره و قد نقله عن الشافعى .

هذا و يبقى ان نتعرف على رأى المشهور - مشهور القدماء - حول المسح انه واجب ام لا-؟ فالذى ذهب اليه الصدوق فى الفقيه هو وجوب المسح على الجبائر و نسب عدم وجوب المسح عليها والاكتفاء بغسل ما يستطيع غسله الى الروايه (١) و مثله الفقه المنسوب الى مولانا الرضا (عليه السلام) (٢) و قد قيل فيه انه مطابق لفتاوى على بن بابويه و قال العلامة فى التذكرة انه لا يجوز المسح على الخفين و لا على ساتر الأ للضروره او التقيه ثم قال: ذهب اليه علماؤنا اجمع (٣) و استدل لذلك بصحيح حماد بن عثمان و هو من اصحاب الاجماع عن محمد بن عثمان ابى الورد قال: (قلت لابي جعفر (عليه السلام) ان ابا ظبيان حدثنى انه رأى علياً (عليه السلام) اراق الماء ثم مسح على الخفين فقال كذب ابو ظبيان اما بلغكم قول على (عليه السلام) فيكم سبق الكتاب الخفين فقلت هل فيها رخصه؟ فقال لا إلا من عدو تتقيه او ثلج تخاف على رجلك) (٤).

اقول: و بعد كون عمل العلماء على المسح على الجبيره مطلقاً و لو لخوف البرد كما و انه لم يظهر القول بالاكتفاء بغسل ما حول الجبائر إلا ما نسبه الصدوق الى

ص: ٣٣٢

-
- ١- الفقيه ح/ ١/ ص ٢٩
 - ٢- الفقه الرضوى ص ٦٩
 - ٣- التذكرة ج/ ١/ ص ١٧٢ و المختلف ج/ ١/ ص ١٣٧ و المبسوط ج/ ١/ ص ٢٢ و السرائر ج/ ١/ ص ١٠٢ و يجوز المسح على الجبائر عند الضروره.
 - ٤- التهذيب ج/ ١/ ص ٣٦٢ ح/ ٢٢ و الاستبصار ج/ ١/ ص ٧٦

الروايه فالصحيح هو وجوب المسح على الجبيره و حمل اطلاق صحيح ابن الحجاج على وجود القرينه الصارفه لظهوره الاطلاقى (و ان لم تصل الينا).

هذا و لا يقال ان صحيح حماد معارض بصحيح زراره قال: (قلت له هل فى مسح الخفين تقيه؟ فقال: ثلاثه لا اتقى فيهن احداً شرب المسكر و مسح الخفين و متعه الحج) (١).

فانه يقال: انه نقل الشيخ فيه حمل زراره له على انه (عليه السلام) قال: (لا اتقى) ولم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا فيهن احداً (٢).

اقول: وهو الظاهر وعليه فلا- ينافى صحيح حماد وعلى ذلك يحمل ما فى حديث الاربعمائه ففيه: (ليس فى شرب المسكر والمسح على الخفين تقيه) و يشهد لقوه هذا الحمل كلام زراره فهو اعرف واقرب .

هذا ويظهر وجه اخر لذلك وهو ان شرب المسكر من الامور المخالفه للقران بشكل واضح وكذلك المسح على الخفين وعليه فتنتفى التقيه لمن هو قادر على دفع المتقى منه بتوجيه المسأله له او لبعض الناس ولعله لذلك ورد فى الروايات ان المسح على الخفين خلاف القران كما فى صحيحه زراره (عن الباقر (عليه السلام) قال سمعته يقول: جمع عمر بن الخطاب اصحاب النبى صلى الله عليه واله وسلم وفيهم على (عليه السلام) فقال ما تقولون فى المسح على الخفين ؟ فقام المغيره بن شعبه فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يمسح على الخفين فقال على

ص: ٣٣٣

١- المصدر السابق ح/ ٢٣ و كذلك عن الاستبصار ج/ ١ ص ٧٦

٢- التهذيب ج/ ١ ص ٣٦٢ ذيل ح/ ٢٣

(عليه السلام) قبل المائده أو بعدها؟ فقال: لا ادري فقال: علي (عليه السلام) سبق الكتاب الخفين انما نزلت المائده قبل ان يقبض بشهرين او ثلاثه(١) وفي صحيح الحلبي (سبق الكتاب الخفين)(٢) وغيرهما(٣) هذا وقد جمعت صحيحه حماد بين كون المسح مخالفاً للقران وجواز التقيه في المسح على الخفين وكيف كان فمقتضى الجمع هو جواز التقيه و صحه العمل بصحيح حماد.

الرابعه: انه قد تبين مما تقدم حكم الجبيره التي لا يمكن المسح عليها لاجل نجاستها وانه يكتفى بغسل اطرافها ولا تصل النوبه الى التيمم ومثلها ما لو كان العضو نجساً لا يمكن تطهيره .

لكن هل يجب وضع خرقة عليها والمسح بعد ذلك على الخرقة؟ قد يقال بعدم وجوب ذلك للاصل وعدم وجوب تحقيق موضوع الجبيره .

اقول: وهذا صحيح لو لم يكن هناك دليل دال على وجوب المسح على الجبيره بنحو القضيّه الحقيقيه وهو موجود فان اطلاق ما تقدم ظاهرٌ في أنّ من عليه جبائر يمسح عليها من وظيفته تلك و هو ليس في مقام بيان المسح على الجبائر على نحو القضيّه الخارجيه وعليه فيلزم تحقيق المسح الصحيح و هو لا يتم الا بتطهير الجبيره ان امكن او بتغييرها او بأضافه لفافه اخرى اليها بحيث تُعد منها ثم المسح عليها بل لا يبعد كفايه وضع خرقة طاهره عليها وان لم تُعد منها ثم المسح عليها

ص: ٣٣٤

١- الوسائل باب ٣٨ من ابواب الوضوء ح/٦

٢- المصدر السابق ح/٧

٣- نفس المصدر ح/٩ و ح/١٧

وذلك لصدق المسح على الجبيره حينئذٍ و هو المطلوب لا غير، نعم لو قيل انه لم يمسخ على جبيره بل مسح على خرقة خارجه عنها تعين سقوط المسح على الجبيره اجمع بعد تعذره و اكتفى بغسل اطرافها و مسح ما امكن منها ان امكن و الا فيسقط المسح على الجبيره و يبقى الباقي .

الخامسه: لايجب ان يكون المسح على الجبيره فى مواضع الغسل بنداوه الوضوء لعدم الدليل و يلزم ان يصدق اسم المسح على الجبيره و ان تصل الرطوبه الى تمام الجبيره كما هو مقتضى ما تقدم من الصحاح نعم لا يلزم المداقه بايصال الماء الى الخلل و الفرج بل يكفى صدق الاستيعاب عرفاً بمقتضى الفهم العرفى للنصوص المتقدمه .

هذا ولا يتوهم وجوب المسح على البشره لو امكن عملاً بظاهر النصوص الداله على كفايه المسح على الجبيره مطلقاً سواء قدر على المسح على البشره ام لا بل المفهوم منها عدم كفايه غيره كما هو واضح.

السادسه: يجب المسح على الجبيره فى موضع المسح ببله الوضوء بدلاله النصوص المتقدمه الداله على كون المسح بنداوه الوضوء «من اليد او اليدين او الاعم» و اما الاخبار الوارده فى كفايه المسح على الجبائر فانها ناظره الى قيام الجبيره مقام البشره فقط فلاحظ .

ثم انه لو امكن ايصال الماء الى البشره فى مواضع المسح فهل يكفى او يتعين بدلاً عن المسح على الجبيره؟ اقول: بعد كون المسح عباره عن امرار الماسح

على الممسوح وانه بذلك متقوم فالامر واضح وانه لا بد من المسح على الجبيره ولا يكفى اىصال الماء الى البشره لعدم صدق المسح فيه و عدم دليل دال عليه .

السابعه: لو كانت الجبيره مستوعبه لعضو واحد من اعضاء الوضوء فمن الواضح انه يلزم وضوء الجبيره و يشهد لذلك ما فى الصحيح عن كليب الاسدى عن الصادق (عليه السلام) (عن الرجل اذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاه؟ قال: ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره و ليصل) (١) و كليب الاسدى ثقه على الاصح و مثله فى الدلاله صحيح الوشاء الوارد فيمن على يده او يديه دواء (٢).

هذا وبقى حكم الجبيره لو كانت مستوعبه لجميع الاعضاء فقد ذكر ان الحكم فيه هو التيمم لعدم الدليل على شمول حكم الجبيره له و ما تقدم من الاخبار لا ظهور له فى شمول هذا المورد بل خاص بالجبائر فى مكان واحد او اكثر لا بالاستيعاب الا انى لم اعثر على هذا التفصيل بين العلماء الى زمان المحقق و العلامه نعم جاء فى كلمات صاحب الجواهر حيث قال: (نعم قد يتجه فى الاستيعاب لجميع الاعضاء و لجميع البدن لحصول الشك فى مثل هذا الوضوء و الغسل) (٣) رداً على المحقق الثانى الذى استقرب الانتقال الى التيمم فى ما لو استوعبت الجبيره عضواً كاملاً (٤) بعد ما رده باطلاق الادله (٥) .

ص: ٣٣٦

١- الوسائل باب ٣٩ من ابواب الوضوء ص/ ٣٢٨/ ح/ ٨/

٢- الوسائل باب ٣٩ من ابواب الوضوء ص/ ٣٢٨/ ح/ ٩/ و ح/ ١٠/

٣- جواهر الكلام ج/ ٢/ ص/ ٣١٠/

٤- جواهر الكلام ج/ ٢/ ص/ ٣٠٨/

٥- المصدر السابق ص/ ٣٠٩/

اقول: و حيث لا- اجماع و لا- شهره فى المسأله فنحن و النصوص و هى داله على المسح على الجبيره حتى لو كانت الجبيره مستوعبه لجميع الاعضاء كما فى ما مر فى الصحيح عن كليب الاسدى و بذلك يظهر ضعف من رده فى شموله لاستيعاب العضو الواحد لاجل كونه شاملاً لجميع الاعضاء مدعيًا ان لا خلاف فى الانتقال الى التيمم اذا كانت الجبيره مستوعبه لكل الاعضاء(١) و قد عرفت ان المتقدمين لم يفرقوا بين الجبائر المستوعبه و غيرها بل اطلقوا القول و ظاهرهم ان لا- فرق بين الامرين كما هو مقتضى ظواهر النصوص و عليه فالصحيح هو الحكم بالوضوء مع المسح على الجبيره و ان كانت مستوعبه لجميع الاعضاء.

الثامنه: اذا كانت الجبيره فى الماسح فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل يجب ان يكون المسح به بتلك الرطوبه اى الحاصله من المسح على جبيرته بناءً على وجوب مسح اليمنى باليمنى و مسح اليسرى باليسرى و اما لو جوزنا المسح بنداوه اليدين كما هو مقتضى صحيح عمر بن اذينه (وان كان فيه ابن هاشم) الوارد فى المعراج(٢) فلا كما هو واضح و مثله ما لو جوزنا المسح برطوبه الوضوء اياً كانت بدليل اطلاق دليل المسح المؤيد بالنصوص الداله على اخذ الرطوبه من لحيته عند جفاف الاعضاء و لم يخرج من هذا الاطلاق الا المنع عن المسح بماء جديد فالامر اوضح.

ص: ٣٣٧

١- التنقيح ج/ ٥/ ص ٢٠٥

٢- الكافى ج ٣ ص ٤٨٥ دار الكتب الاسلاميه

التاسعه: قد تقدم وجوب الاتيان بالمقدمات المفوتة عقلاً وعليه فالتفويت للواجب المنجز حرام هذا اذا كان المستفاد من اخبار الجبائر هو ان المسح عليها طهاره عذريه كما ذكر ان ذلك الظاهر منها ومن اخبار التيمم فيكون الحكم في ذلك مثل ما لو دخل الوقت على المكلف و هو عالم ملتفت فيحرم عليه اهراق الماء لانه تفويت للواجب المنجز في حقه نعم لو اهرقه فعلاً حراماً و وجب عليه التيمم و صح منه و كذلك ما نحن فيه.

أقول: الثابت بحكم العقل هو حرمة تفويت الواجب لا غير و اما تفويت الطهاره المائيه او تبديلها بالاحكام العذريه كالمسح على الجبيره مع امكان اداء الواجب بعد ذلك فلا- تظهر حرمة لا- من العقل و لا من النقل و كونها احكاماً عذريه لا دلالة فيه على حرمة ايجاد موضوعاتها من الاعذار.

هذا و يكفي الشك في حرمة تفويت ذلك في اجراء البراءه من التحريم هذا و هنالك بعض الاخبار المعتبره داله على المطلوب ايضاً .

العاشره: اذا كان شئٌ لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح او نحوه و لم يمكن ازالته او كان في ازالته حرج و مشقه لا تتحمل مثل القير و نحوه فالذى يقتضيه ما تقدم هو عدم سقوط الوضوء عنه و الانتقال الى التيمم بل يدور امره بين اجراء حكم الجبيره بالمسح عليه بدليل صحيحه الوشاء وفيها (قال: سألته يعنى الرضا)ع(عن الدواء يكون على يد الرجل ايجزيه ان يمسح في الوضوء

على الدواء المطلى عليه؟ فقال: نعم، يمسح عليه و يجزيه (١) بالغاء خصوصيه الدواء بالفهم العرفي و ان مدلولها ان كل من تعذر عليه غسل بشره انتقل حكمه الى المسح على الجبيرة و يتعدى حينئذ الى القير و امثاله، و بين لزوم غسل القير باعتبار ان المسح على الجبيرة وعلى الدواء خاص لمن عليه جبيرة او دواء وانه لا- يمكن الغاء خصوصيتهما فينتقل الامر الى ما تقتضيه القاعده وقد تقدم انها تقتضى عدم سقوط الغسل لمن تعذر عليه غسل بشره كما هو مقتضى ما تقدم من معتبره عبد الاعلى آل سام فيجب عليه غسل القير بدلاً عن غسل بشره وهذا هو الاقوى بعد عدم ثبوت الاول او مع الشك في ثبوته نعم لو دار الامر بينهما ولم يمكن الجمع بينهما في وضوء واحد « فرضاً و الاً فهو ممكن » فالواجب هو ان يتوضأ وضوئين احدهما بالمسح و الاخر بالغسل تحصيلاً لمقدمه الواجب و هى الطهاره كما هو واضح.

الحاديه عشره: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيرة وان احتمل البرء ولا يجب الاعاده اذا تبين برؤه سابقاً و ذلك بدليل صحيحه ابن الحجاج و هى و ان كان موضوع الحكم بالمسح فيها هو الكسير او الجريح المقتضى لارتفاع الحكم بارتفاع هذه العناوين ألما انه بقريته قضاء العاده على عدم حل الجبائر الى ان يزول الخوف و يظن بالبرء « قبل ذلك لا حين حلها » و بالقريته الخارجيه الداله على ان موضوع المسح انما هو من حدث به الكسر او الجرح و كونه مجبوراً

ص: ٣٣٩

١- الوسائل ج/ ١ ص ٣٢٨ باب ٣٩ من الوضوء ح/ ١٠ رواه عن العيون ج/ ١ ص ورواه التهذيب ايضاً الذى رواه الوسائل بعنوان ح/ ٩

حال الوضوء مع عدم تحقق اليقين بالبرء كان الحكم فيها شاملاً لمن يخاف ولا يظن بالبرء.

و اما الاستدلال بما فى صحيحه كليب الاسدى (ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره) ففيه: ان الظاهر منها ان اخذ الخوف فى موضوع الحكم انما هو من باب الطريقيه الى الواقع يعنى ان الخوف لا- موضوعيه له بل الموضوع هو الضرر فى الواقع و الخوف طريق له بمعنى انه ان كان يتخوف من وصول الماء اليه فليمسح .

الثانيه عشره: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا- مبيح و الدليل على ذلك اطلاقات الادله و ما قيل من كون التيمم و وضوء الجبيره حكماً عذرياً و انه طهاره ناقصه و بملا-ك العجز ادعاء بلا دليل بل الظاهر من الادله ان وظيفه العاجز هي التوضوء مع الجبيره نظير القول بان وظيفه المسافر هي التقصير و بذلك يظهر انه لو ارتفع عذر صاحب الجبيره بعد ما كانت وظيفته التيمم فلا يجب عليه اعاده الصلاه و قد عرفت ان الاطلاقات فى اخبار الجبيره هي الحاكمه فيما نحن فيه بعد كونها فى مقام بيان ان صاحب الجبيره هكذا وضوءه و ان وضوءه محصل للطهاره مطلقاً و لم يرد فيها تفصيل فالفهم العرفى مضافاً للاطلاق المقامى دالاً على ما ذكرنا فلاحظ وتدبر.

وبذلك يظهر انه يجوز له الاتيان بكل ما هو مشروط بالوضوء كمس القران و صلاه القضاء وان كانت موسعه بعد الاتيان بوضوء الجبيره .

الثالثة عشره: ان المستفاد من اطلاق دليل الجبيره بعد ارتفاع العذر كفايه وضوئه حتى للصلوات الاتيه بخلاف التيمم فان المفهوم منه انه فى طول الغسل و الوضوء فمع امكانهما ينتقض التيمم هذا و مبنى المسأله هو الاطلاق و لا اجد فيه شكاً و لا شبهه.

هذا ويبقى انه هل يجوز له البدار الى الاتيان بوضوء الجبيره مع رجاء زوال العذر فى الوقت او مع القطع بزواله ام لا؟ مقتضى الاطلاق هو الجواز و لا- اجد فيه شبهه و لا- شكاً و انه فى عرض الوضوء مع عدم الجبيره نعم فصل البعض بين تلك الحالات تشكيكاً بالاطلاق.

الرابعه عشره: حكم الجبائر فى الغسل كحكمها فى الوضوء واجبه و مندوبه قيل: و المعروف بين الفقهاء قدس اسرارهم ان الغسل و الوضوء متحدان من حيث الاحكام فى الجبائر(١).

اقول: و قد جمعت صحيحه ابن الحجاج بين حكميهما اى وجوب الغسل مع الجبيره و كذلك الوضوء مع الجبيره و دونها فى الدلاله صحيحه ابن سنان عن الجرح كيف يصنع به صاحبه قال (عليه السلام): يغسل ما حوله فهى غير مختصه بالوضوء بل مطلقه تشمل الوضوء و الغسل معاً الا ان فى قبال ذلك عدّه من الاخبار داله على ان الجريح و القريح اذا اجنب يجب عليه التيمم فحسب منها صحيحه محمد بن مسلم (عن الرجل يكون به القرح و الجراحه يجنب قال: لا بأس بان لا يغتسل

ص: ٣٤١

يتيمم(١) و في صحيح البنزطى عن الرضا (عليه السلام) في الرجل تصيبه الجنابه و به قروح أو جروح او يكون يخاف على نفسه من البرد فقال: لا يغتسل و يتيمم(٢) و غيرهما من الاخبار. اقول: و المراد منها واضح تشهد له القرائن الواضحه فقد جعل في صحيح البنزطى الخوف على النفس من البرد قسيماً لمن به القروح او الجروح و الذى رواه الصدوق عن محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) عن الرجل يكون به القروح و الجراحات فيجب فقال: لا بأس بان يتيمم و لا يغتسل(٣) الظاهر في اشتمال البدن على قروح و جروح كثيره و الظاهر اتحاده مع خبر الكلينى والطوسى المتقدم و قد جعلوا هذه الاخبار فى عرض صحيح ابن ابي عمير عن محمد بن مسكين و غيره فى المجدور الذى غسلوه فمات فقال: يعنى الصادق (عليه السلام) قتلوه الا سألوا؟ الا يَمَموه؟ ان شفاء العيِّ السؤال(٤) و غيره مما تضمن هذا المعنى و الحاصل انها تنادى باعلى صوتها ان من لم يستطع من الغسل بالمره لا مباشره و لا جبيره لتعذر مس بدنه او تعسره فحكمه التيمم و الّا فالقول بالتخير بين التيمم و غسل الجبيره مما لم يعرف عن احد من العلماء السابقين بل و لا اظن احداً من المتأخرين قال بذلك مع وضوح مخالفه ذلك للقران الكريم فان من يتمكن من الغسل و لو جبيره حكمه الغسل بعد كون غسل الجبيره فرداً من الغسل

ص: ٣٤٢

- ١- الوسائل باب ٥/ من ابواب التيمم ح/ ٥/ ص ٩٦٧
- ٢- الوسائل باب ٥/ من ابواب التيمم ح/ ٧/ ص ٩٦٨
- ٣- الوسائل ج/ ٢/ ص ٩٦٨ ح/ ١١
- ٤- الوسائل ج/ ٢/ ص ٨٦٧ ح/ ١

و قد ورد القران بالغسل للمتمكن و التيمم انما هو وظيفه العاجز فكيف يكون في عرض وظيفه المختار؟

الخامسه عشره: اذا كان على مواضع التيمم جرح او قرح او نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان او في الممسوح.

اقول: اما على المختار فواضح فما تقدم من روايه ال سام كافيه في المطلوب و اما مع الاغماض عنها فقد يستدل على ذلك باطلاق صحيحه الوشاء المتقدمه الشامله للغسل و الوضوء و التيمم حيث اشتملت على السؤال (عمن على يده او يديه دواءً يمسح عليه قال: نعم).

و اجيب اولاً: بانها خاصه بمن على عضوه دواء. اقول: و يمكن جوابه بالغاء الخصوصيه حسب الفهم العرفي، وثانياً بانها وردت بطريق الصدوق بزياده كلمه (في الوضوء) بعد قوله ايمسح عليه فهي اذاً خاصه في الوضوء و لا تشمل غيره.

اقول: و جواب هذا اوضح من سابقه فلو تم ذلك في الوضوء بالمسح على الدواء فلا يفهم العرف خصوصيه فلاحظ .

السادسه عشره: تقدم من مطاوى المسائل السابقه جواز الصلاه بوضوء الجبيره حتى الصلوات الاتيه و عليه فلا اشكال في اتيان صلوات القضاء و غيرها بهذا الوضوء و بذلك يظهر صحه الاجاره فيما لو وقعت بين صاحب الجبيره و بين ولى الميّت نعم الاشكال في اصل صلاه الاجاره من جهه عدم الدليل على مشروعيتها .

السابعه عشره: اذا اعتقد الضرر في غسل البشره فعمل بالجبيره ثم تبين عدم الضرر في الواقع او اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين انه كان مضراً وانه كانت

وظيفته الجبيره او اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيره ثم تبين عدم الضرر و ان وظيفته غسل البشره او اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيره ثم تبين الضرر فهذه صور اربعة يدور الجواب فيها انه ما هوالمستفاد من الدليل؟ فهل المستفاد ان الوظيفه الشرعيه تابعه للضرر الواقعي ام لخوف الضرر و اعتقاده؟ و بعبارة اخرى هل الخوف له موضوعيته ام طريقه؟

اقول: و قد تقدم منا انه لا- دليل على موضوعيه الخوف و صحيح كليب الاسدى محمول على كون الخوف طريقاً للضرر لا موضوعيه له كما تقدم كما و انه هو الاصل عند الشك و عدم ثبوت موضوعيه الخوف و عليه يتضح حكم هذه الصور الاربع فنقول بصحة الصورة الاولى لان ما اتى به مطابق للواقع.

واما الصورة الثانيه فالقاعده فيها تقتضى بطلان الوضوء لانه فى الواقع كانت وظيفته ان يتوضأ وضوء الجبيره و لم يفعل الا اذا قلنا ان وضوء الجبيره رخصه لا عزمه فلو تحمل الضرر سهواً كما فى ما نحن فيه او عمداً مع غض النظر عن حرمة ايراد الضرر على النفس بان قلنا بجوازه او قلنا بحرمة لكن لا يمنع من صحه الوضوء لعدم فعله الحرمة لغفله مثلاً فحينئذٍ لا بد من القول بصحة وضوئه اقول: و المفهوم من الروايات ان وضوء الجبيره وظيفه من هو ملتفت للضرر و اما مع عدم العلم به و الغفله عنه فالروايات ساكنه عن ذلك و القاعده فى ذلك تقتضى الرجوع الى عمومات الوضوء و حاصلها: انه يلزم المكلف الوضوء بغسل الاعضاء الا من يتضرر به ممن هو ملتفت لذلك و بقى الباقي تحت العموم فيصح حينئذٍ وضوؤه.

و اما الصورة الثالثة: فواضح الصحه و نيه القربه منه حاصله اذا كان قاصداً للامتثال فليس المراد من نيه القريه غير ذلك والا فيبطل لعدم نيه الوضوء .

واما الصورة الرابعه: فالظاهر بطلان الوضوء و ذلك لما تقدم فى الصورة الثالثه من ان المستفاد من ادله الجبيره انها وظيفه المتضرر الملتفت للضرر لا هذا فتدبر .

الثامنه عشره: فى كل مورد يشك فى ان وظيفته الوضوء الجبيرى او التيمم يحب عليه الجمع بينهما للعلم الاجمالى بوجوب احد الامرين فى حقه و شغل الذمه اليقيني يستدعى فراغها يقيناً.

حصيله البحث:

يجب نزع الجبيره أو غمسها مع الامكان و يجب المسح عليها مع التعذر ويكفى غسل ما حول الجرح و القرع المكشوفين و حكم الكسر حكم الجرح , و يجب إزاله الحاجب لتوقف صدق الغسل و المسح على ذلك. و الجبيره التى لا يمكن المسح عليها لاجل نجاستها يجب وضع خرقة عليها والمسح بعد ذلك على الخرقة ولا- تصل النوبه الى التيمم ومثلها ما لو كان العضو نجساً لا يمكن تطهيره فانه يجب وضع خرقة عليه والمسح بعد ذلك على الخرقة, ولا-يجب ان يكون المسح على الجبيره فى مواضع الغسل بنداوه الوضوء , نعم يجب المسح على الجبيره فى موضع المسح ببله الوضوء. ولا فرق فى جريان حكم الجبيره اذا كانت مستوعبه لجميع الاعضاء او لعضو واحد او لم تكن مستوعبه. ولا- يحرم اهراق الماء وتعجيز نفسه من الطهاره المائيه والاكتفاء بالطهاره العذريه.

ص: ٣٤٥

وإذا كان شيءٌ لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان في إزالته حرج و مشقه لا تتحمل مثل القير والصيغ فحكمه ان يغسله في مواضع الغسل ويمسحه في مواضع المسح. ومادام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيرة وان احتمل البرء ولا- يجب الاعاده اذا تبين برؤه سابقاً. و الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لامبيح فيجوز له الاتيان بكل ما هو مشروط بالوضوء كمس القران و صلاه القضاء وان كانت موسعه بعد الاتيان بوضوء الجبيرة . و حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء. و اذا كان على مواضع التيمم جرح او قرح او نحوهما فالحال فيه حال الوضوء في الماسح كان او في الممسوح.

وإذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع او اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين انه كان مضراً وان كانت وظيفته الجبيرة او اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر و ان وظيفته غسل البشرة او اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر فهذه صور اربعة. الاولى والثالثة محكوم به بالصحة بخلاف الثانية والرابعة فانها محكوم به بالبطلان . و في كل مورد يشك في ان وظيفته الوضوء الجبيري او التيمم يحب عليه الجمع بينهما.

وتحقيقه فى ضمن مسائل:

الاولى: من به السلس و هو مرض لا- يمسك صاحبه بسببه بوله فان كانت له فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاختصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات فالواجب هو ذلك بمقتضى الادله الاوليه بل لا- تشملها روايات السلس اما لانصرافها او لصراحتها بعدم الشمول كما فى صحيحه منصور الآتيه و جعل ابن ادريس (١) المسلس و المبطنون فيما اذا كانت لهما فتره تسع اتيان الصلاه الاضطراريه مثل بدل كل ركعه تسيحه واحده و جعل حكمهما حكم الغريق وامثاله و لا يخفى ما فيه بل هو خلاف ظهور ادله المسلس و المبطنون مضافاً الى ان صلاه الغريق و امثاله ثابتة بالنص و لا شمول له لما نحن فيه و ان لم تكن له فتره كذلك فمقتضى صحيحه حريز و موثقه سماعه و صحيحه «وان كان فيها ابن هاشم» منصور بن حازم هو جواز الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلاه بل لكل الصلوات حتى يحصل منه الحدث الذى يتوضأ منه حسب تعبير موثقه سماعه (٢) و اليه يدل اطلاق صحيحه منصور (٣) التى اعتمدها الكليني ففيها: (اذا لم يقدر على

ص: ٣٤٧

١- السرائر ج/ ١ ص ٣٥٠

٢- الوسائل ج/ ١ ص ١٨٩ باب ٧ من ابواب نواقض الوضوء ح/ ٩ و نسخه من فرجه اصح للقرائن الواضحه لا نسخه من قرحه.

٣- الوسائل ج/ ١ ص ٢١٠ باب ١٩ من ابواب نواقض الوضوء ح/ ٢

حبسه فالله اولى بالعدر) و لكل صلاتين يجمع بينهما حسب تعبير صحيحه حرير(١) التي افتي بها الصدوق.

واما الاشكال بان حرير لم يرو عن الصادق(٢) حسب ما قال يونس بن عبد الرحمن على نقل النجاشي و غيره فخلافا اعتماد الاصحاب على كتابه منهم محمد بن ابى عمير و احمد الاشعري و الصدوق و الكليني و ابن الوليد و غيرهم فالصحيح فى مثله ان يقال ان اعتماد الاصحاب على كتابه درايه و عدم نقله عن الصادق (عليه السلام) الا حديثين روايه مضافاً الى ان عدم النقل مشافهة لا يدل على عدم ثبوت الروايه منه بالعلم و اليقين فلاحظ.

و اما الاقوال فى المسألة فالمهم فيها قولان:

الاول: تجديد الوضوء لكل صلاه فريضه وبه قال الشيخ فى الخلاف(٣).

الثانى: انه لا يجب عليه ذلك بل يجوز له ان يجمع بين صلوات كثيره بوضوء واحد كما عرفته من الصدوق و الكليني و به قال الشيخ فى المبسوط(٤) واستدل العلامة للاول بمقتضى الادله الاوليه و بان القول بتكرير الطهاره فى حق

ص: ٣٤٨

-
- ١- الوسائل ج/١ ص/٢١٠ باب ١٩ من ابواب نواقض الوضوء ح/١ و الفقيه ج/١ ص/١٤٦ و التهذيب ج/١ ص/٣٤٨/١٠٢٢
 - ٢- معجم رجال الحديث ج ٤ ص ٢٥١
 - ٣- الخلاف ج/١ ص/٢٤٩ مسأله ٢٢١
 - ٤- المبسوط؛ ج/١ ص/٦٨

المستحاضه و عدمه فى حق صاحب السلس مما لا يجتمعان و الاول حق و الثانى باطل (١).

اقول: الادله الاوليه لا يصار اليها مع قيام الدليل و قد تقدم و اما قياس السلس على المستحاضه فواضح البطلان فيتم القول الثانى، هذا والتفصيل بين اقسام المسلوس بلا دليل كما ان التفكيك بين شرطيه الطهاره وقاطعيه الحدث بسقوط الاول بالتعذر دون الثانى باطل فى نفسه لان دليلهما شىء واحد و هو لا صلاه الا بطهور و هو دال على امر واحد سمّه ما شئت مضافاً الى انه اجتهاد قبال الدليل.

الثانيه: المبطلون اذا فاجأه الحدث و هو فى الصلاه يتطهر ويبنى على صلاته كما يشهد له صحيح محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته) (٢) و رواها التهذيب بسند فيه محمد بن نصير و هو ضعيف عن محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) و فيه: (قال صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع فى صلاته فيتم ما بقى) (٣) و قد رواها التهذيب ايضاً بسند آخر موثق و الكافى بسند آخر و فيها: (عن المبطلون فقال: يبنى على صلاته) و المراد منها واضح فان البناء لا يكون الا بعد قطعها بالتوضى وان ابيت قلنا تصبح مجمله و ما تقدم مما نقل عنه ايضاً يكون مفسراً لها .

ص: ٣٤٩

١- المختلف ح/ ١ ص ١٤٤

٢- الفقيه ج/ ١ ص ٢٣٧ / ١٠٤٣ و التهذيب ج/ ١ ص ٣٥٠ / ١٠٣٦

٣- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) / ج ١ / ٣٥١ / ١٤ ؛ باب الأحداث الموجه للطهاره و رواها فى ج/ ٣ ص ٣٠٦ / ٣٠ ؛ باب صلاه المضطر، بدون ثم يرجع.

اقول: وظاهرها انه مع الغلبه و عدم وجود فتره لايقاع الصلاه فيها يكون حكم المبطنون كذلك و اما مع عدم الغلبه فمقتضى الادله الاوليه هو وجوب الاتيان بالطهاره بالشكل الطبيعى نعم يُترآى من صحيح الفضيل بن يسار البناء على الصلاه و لو لم يكن غالباً ففيها: قال قلت للباقر (عليه السلام) اكون فى الصلاه فأجد غمزاً فى بطنى او اذىً او ضرباناً؟ (١) فقال: انصرف ثم توضأ و ابنِ على ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاه بالكلام متعمداً فان تكلمت ناسياً فلا شىء عليك و هو بمنزله من تكلم فى الصلاه ناسياً قلت و ان قلب وجهه عن القبلة قال نعم و ان قلب وجهه عن القبلة (٢).

اقول:ألا ان الظاهر من الصدوق الحاقها بالمبطنون حيث اوردها فى ذلك الباب فهذه قرينه على ان المراد منها لا مطلق من يجد اذىً فى بطنه بل المراد هو عليل البطن يعنى المبطنون و هو من به اسهال او انتفاخ فى البطن و فسّر ايضاً بمن يشتكى بطنه (٣) و عليه فلا تعارض صريح صحيحه محمد بن مسلم من اختصاص الحكم بصاحب البطن الغالب.

ص: ٣٥٠

-
- ١- الاز: التهيج و الغليان الحاصل فى بطنه من ازت القدر اذا اشتد غليانها و تهيجها؛ الصحاح ج/٣ ص/٨٦٤ (ازز) .
 - ٢- الفقيه ج/١ ص/٢٤٠/١٠٦٠ و التهذيب ج/٢ ص/٣٣٢/١٣٧٠ و الاستبصار ج/١ ص/٤٠١/١٥٣٣
 - ٣- الصحاح ج/٥ ص/٢٠٨ بطن و مجمع البحرين ج/٦ ص/٢١٥ اقول و شموله لخروج الريح امر واضح .

ثم انه لا- يخفى الفرق بين المبطون و المسلوس فان الثانى من ينزل منه البول بلا- اختيار بخلاف الاول فانه اعم و غالباً من لا يستطيع الصبر من دون الذهاب لقضاء حاجته لا ان الغالب فيه نزول الغائط او خروج الريح بلا اختيار وان كان ذلك ايضاً واحداً من مصاديقه هذا و الخلط بين الامرين بلا دليل فقد ورد العنوانان و انه لكل واحد حكم مختص به فالخلط بينهما لا بدله من دليل.

الثالثه: بعد كفايه الوضوء الواحد للصلوات المتعدده و لواحقها من صلاه الاحتياط و قضاء ما يجب قضاؤه من التشهد و غيره كما عرفت فلا- تجب المبادره الى الصلاه بعد الوضوء بلا- مهله و عليه فيحمل ما فى صحيح حريز من الجمع بين الصلاتين على الاستحباب جمعاً بين الادله .

الرابعه: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن او نحوه لصحيحه منصور المتقدمه و فيها: (اذا لم يقدر على حبسه فالله اولى بالعدر يجعل خريطه) و صحيح حريز و فيه: (اخذ كيساً و جعل فيه قطناً ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى...) و المراد من الخريطه هو ما فى صحيح حريز ففى مختار الصحاح (الخَريطه بالفتح و عاء من أدم و غيره تشرح على ما فيها)(1).

هذا و لا يلزم تطهير الكيس لاطلاق ما تقدم و كذلك المبطون بمقتضى قوله (عليه السلام) (اذا لم يقدر على حبسه فالله اولى بالعدر) و هو و ان كان مورده السلس الا انه حيث كان فى مقام التعليل فالعله تعمم فتشمل ما نحن فيه لكن قلنا ان المبطون

ص: ٣٥١

غالباً لا يستطيع الصبر لانه يخرج منه الغائط نعم قد يكون ذلك في خروج الريح منه .

الخامسه: لا يجب على المسلوس و المبطن المعالجه لاجل الصلاه لعدم الدليل على ذلك .

السادسه: يجوز مس كتابه القرآن للمسلس بعد الوضوء للصلاه ان استظهرنا ان طهاره المسلس و المبطن كذلك حتى يحدث الحدث الذى يتوضأ منه للصلاه من الروايات باعتبار انها داله على عدم ناقضيه الحدث الغير الاختيارى مثل موثقه سماعه المتقدمه و التى فيها دلالة على ارتفاع الاحكام التكليفية و الوضعيه للحدث الغير الاختيارى كما هو مفاد قاعده كلما غلب الله فهو اولى بالعدر، و هذا الاستظهار تابع للفهم العرفى من هذه الاخبار و هو واضح من موثقه سماعه المتقدمه فيها: (فليصنع خريطه و ليتوضأ و ليصل فانما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدنّ الا من الحدث الذى يتوضأ منه) .

و اما اذا لم يتم الاستظهار فمقتضى القاعده عدم جواز المس لعدم ارتفاع الحدث وبه قال ابن ادريس(1) فقال: لانه محدث فى جميع اوقاته وانما لاجل الضروره ساغ له ان يصلى الفريضة مع الحدث هذا كله فى المسلس.

واما المبطن فالدليل لا يساعد على ارتفاع الحدث بل هو صريح بلزوم الوضوء للاعمال الاتيه فلا يجوز له المس ولا غيره مما هو مشروط بالطهاره.

ص: ٣٥٢

نعم قد يقال: فى بعض مواردہ ممن لا ینقطع حدثہ - حیث قلنا ان الغالب فیہ هو غیر مستمر الحدث - بشمول قاعدہ کلما غلب اللہ علیہ فهو اولی بالعدر له وحينئذ یكون حکمہ حکم المسلموس. وفيه: ان القاعدة داله على المعذوريه لا ارتفاع الحدث.

السابعه: فى المسلموس والمبطون اذا احتمل الفتره الواسعه لا تیان الصلاه بشرائطها فهل يجب علیہ الصبر وترقب تلك الفتره ام لا؟ مقتضى اطلاق ما تقدم هو عدم الوجوب فلاحظ.

الثامنه: اذا اشتغل بالصلاه مع الحدث لاعتقاد عدم الفتره الواسعه وفى الاثناء تبين وجودها قطع الصلاه وكذلك لو تبين بعد الصلاه ذلك اعادها وذلك لعدم الامر بالصلاه بهذه الكيفيه وانما هو مجرد خيال تخيلہ فلا يجزىء عن المأمور به الواقعى.

التاسعه: المسلموس والمبطون يأتیان بالصلاه بالشكل الطبيعى للمختار حتى مع المستحبات وما قيل من انه لوامكنه من الاقتصار على تسبيحه واحده لكل ركعه ويومىء للركوع والسجود مثل صلاه الغريق محل منع لانه خلاف ظهور النصوص المتقدمه.

العاشره: لا يجب على المسلموس والمبطون قضاء الصلوات بعد برئهما لاطلاق ما تقدم ولان القضاء تابع لصدق عنوان الفوت ولا فوت مع الاتيان بوظيفه الوقت، نعم ما كان فى الوقت يجب اعادته كما تقدم.

الحادي عشر: من نذر ان يكون على الوضوء دائماً فاذا صار مسلوساً يكتفى بالوضوء حتى يحدث بالحدث الاختياري بخلاف المبطلون فانه يجب عليه الوضوء بعد كل حدث الا اذا استلزم العسر والحرج فحينئذ ان كان نذره على نحو الانحلال والعموم الافرادى بان نذر الطهاره فى كل فرد من افراد الزمان فيجب عليه الوضوء الى ان يبلغ مرتبه العسر والحرج ولا ينحل نذره وانما يكون سقوط الوضوء عنه فقط فى حال العسر والحرج.

واما اذا كان نذره على نحو العموم المجموعى كما هو الظاهر مما يندره الناس فبعدم تمكنه من الطهاره فى فرد من الزمان اعنى ما بعد بلوغه مرتبه العسر والحرج ينحل نذره لعجزه عن متعلقه .

حصيله البحث:

ومن به السلس و هو مرض لا- يُمسك صاحبه بسببه بوله فان كانت له فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاختصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات فالواجب هو ذلك. وان لم تكن له فتره تسع الصلاه يجوز له ان يجمع بين صلوات كثيره بوضوء واحد و لا يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلاه. و المبطلون اذا فاجأه الحدث و هو فى الصلاه يتطهر ويبنى على صلاته اذا لم تكن له فتره تسع الصلاه و الا فلا تصح صلاته. و لا تجب المبادره الى الصلاه بعد الوضوء بلا مهله. و يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن او نحوه. و لا يجب على المسلوس و المبطلون المعالجه لاجل الصلاه. و يجوز مس كتابه القرآن للمسلوس بعد الوضوء للصلاه بخلاف المبطلون فلا يجوز له. و لا يجب

ص: ٣٥٤

على المسلوس والمبطون اذا احتمل الفتره الواسعه لا تيان الصلاه بشرائطها الصبر وترقب تلك الفتره. و اذا اشتغل بالصلاه مع الحدث لا اعتقاد عدم الفتره الواسعه وفي الاثناء تبين وجودها قطع الصلاه وكذلك لو تبين بعد الصلاه ذلك اعادها. و المسلوس والمبطون يأتیان بالصلاه بالشكل الطبيعي للمختار حتى مع المستحبات. و لا يجب على المسلوس والمبطون قضاء الصلوات بعد برئهما. و من نذر ان يكون على الوضوء دائماً فاذا صار مسلوساً يكتفى بالوضوء حتى يحدث بالحدث الاختياري بخلاف المبطون فانه يجب عليه الوضوء بعد كل حدث إلا اذا استلزم العسر والحرج.

المقدمه ٧

كتاب الاجتهاد و التقليد ١١

شرائط من يعتمد على فتواه ١٣

التحقيق حول الاجتهاد والتقليد ٢٠

معنى التقليد ٢١

التحقيق فى معنى التقليد ٢٣

قاعده التسامح واخبار من بلغ ٣٢

التحقيق فى مفاد الاخبار ٣٤

مسائل ٣٨

فى الاجتهاد و التقليد والاحتياط ٣٨

بحث حول الاحتياط ٤٤

مقدمه المؤلف ٤٩

كتاب الطهاره ٥٠

احكام المياه ٥٣

حكم تدافع الماء من العالى الى السافل النجس ٥٧

حكم الماء المشكوك كريتته ٥٧

وجوه فى مقابل قاعده الطهاره ٥٨

الكر و احكامه ٦٠

احكام الماء القليل ٦٣

ماء البئر و احكامه ٦٤

الجواب عن هذه الاستدلالات ٧١

فروع: ٨٣

حكم تغير ماء البئر ٨٤

استحباب الترح عند عدم التغير ٨٤

منزوحات البئر ٨٧

حكم تغير ماء البئر ١٠٤

ص: ٣٥٦

(مسائل) ١٠٦

احكام الماء المضاف ١٠٦

الشفاء فى سور المؤمن ١١٧

النجاسات ١١٨

طهاره بول وخرء الحيوان المشكوك بكونه ذا نفس سائله ١٢٠

نجاسه طبيعى الدم ١٢٣

طهاره الدم الموجود فى البيضه ١٢٥

عدم وجوب الاستعلام والفحص فى الشبهات الموضوعيه ١٢٥

طهاره الدم المتخلف فى الذبيحه ١٢٥

طهاره اهل الكتاب ١٤٢

حكم العصير العنبى اذا غلى ١٦٣

حكم العصير الزيبى ١٦٤

عرق الابل الجلاله وعرق الجنب من الحرام ١٧١

حكم المايح المتغير بالنجاسه ١٧٤

المايح المتنجس اذا لم تغيره النجاسه ١٨٠

أدلّه عدم تنجيس المتنجس مضافا لما سبق ١٨٤

بعض أحكام النجاسه ١٨٩

وسائل اثبات النجاسه ١٩٦

احكام الطهاره و الصلاه ٢٠١

ثوب المريبه ٢١٥

مالا تتم فيه الصلاة ٢١٥

استثناء بول الرضيع ٢١٧

حكم الغساله ٢٢٥

حكم الماء المستعمل ٢٢٧

(الرابعه) ٢٣٣

(المطهرات عشره) ٢٣٣

التبعيه والغيبه والاستبراء ٢٤٨

(فهنا فصول ثلاثه) ٢٥٥

ص: ٣٥٧

(الاول) ٢٥٥

(فى الوضوء) ٢٥٥

موجبات الوضوء ٢٥٥

حكم ما يخرج من الدبر كالقرع ٢٥٥

حكم مس باطن الاحليل والدبر ٢٥٦

كيفية الوضوء ٢٦٢

شروط الوضوء ٢٦٦

مستحبات الوضوء ٢٨٨

احكام الشك ٢٩٧

(مسائل) ٣٠٧

احكام التخلّى ٣٠٧

فصل فى احكام الجوائر ٣٢٤

فصل فى دائم الحدث ٣٤٨

الفهرس ٣٥٧

ص: ٣٥٨

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

